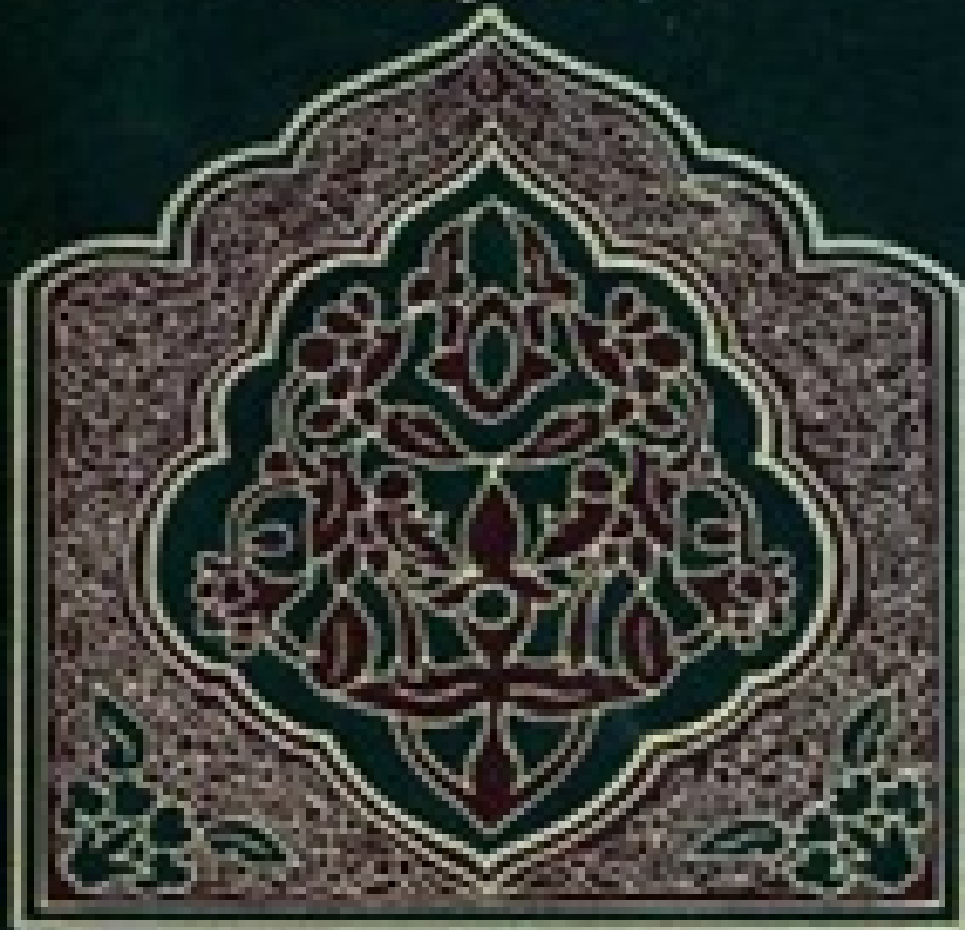


الحمد لله رب العالمين

الجامعة لدراسات والبحوث الإسلامية

20

الشيخ محمد باقر المجلسي
قدس سره



وَأَمَّا الْفِرْعَوْنُ فَقَدْ كَذَّبَ بِآيَاتِنَا فَفُتِنَّا بِنُوحٍ ابْنِهِ وَكَانَ نُوحٌ قَانِشًا فِي قَوْمِهِ الْمُتَكِبِينَ

بحار الانوار الجامعه لدرر اخبار الائمه الاطهار المجلد 85

سرشناسه: مجلسی محمد باقر بن محمد تقی 1037 - 1111 ق.

عنوان و نام پدیدآور: بحار الانوار: الجامعه لدرراخبار الائمه اطهار تالیف محمد باقر المجلسی.

مشخصات نشر: بیروت دار احیاء التراث العربی [13-].

مشخصات ظاهری: ج - نمونه.

یادداشت: عربی.

یادداشت: فهرست نویسی بر اساس جلد بیست و چهارم، 1403 ق. [1360].

یادداشت: جلد 24، 52، 65، 66، 67، 87، 91، 92، 94، 103، 108 (چاپ سوم: 1403 ق. = 1983 م. = [1361]).

یادداشت: کتابنامه.

مندرجات: ج. 24. کتاب الامامه. ج. 52. تاریخ الحجه. ج. 65، 66، 67. الايمان و الکفر. ج. 87. کتاب الصلاه. ج. 91، 92. الذکر و الدعاء. ج. 94. کتاب السوم. ج. 103. فهرست المصادر. ج. 108. الفهرست.

موضوع: احادیث شیعه — قرن 11 ق

رده بندی کنگره: BP135/م3ب31300 ی ح

رده بندی دیویی: 297/212

شماره کتابشناسی ملی: 1680946

ص: 1

الآيات:

البقره: وَ ارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ (1)

1- 1. البقره: 43، و الآيه الكريمه و ان كانت في سياق الخطاب مع اليهود، لكن الله عزّ و جلّ انما يدعوهم في هذه الآيات أولا الى ما كان فرضا عليهم بالخصوص من الايمان بالقرآن فقال: و آمنوا بما أنزلت مصدقا لما معكم و لا تكونوا أول كافر به، ثمّ نهاهم عما كانوا يفعلون من تلبيس الحق بالباطل فقال: و لا تلبسوا الحق بالباطل و تكتموا الحق و أنتم تعلمون، ثمّ بعد ذلك و ثانيا، أمرهم و دعاهم الى ما كان أوجبه و أراده من كل مؤمن بالقرآن و الرسول، و هو اقامه الصلاه و ايتاء الزكاه و الركوع مع الراكعين بالاجتماع كما كان يمثلته المسلمون حينذاك. فالآيه الكريمه انما تدعو اليهود الى دين الإسلام، و يشير الى أن من مهام دين الإسلام الصلاه بالاجتماع جماعه، لا أنّها تدعوهم الى شيء هو زائد على دين الإسلام يخص بهم، حتى يقال: ان القرآن الكريم لم يذكر الاجتماع في الركوع الا في هذه الآيه، و هي تخاطب اليهود لا المسلمين. و أمّا قوله عزّ و جلّ: « وَ ارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ » فقد عرفت في ج 85 ص 97 أن المراد به الاجتماع في الصلاه و اقامتها جماعه، و يرشدنا الى أن ملاك ادراك الجماعه الركوع، و توضيحه أن هذه الجمله من المتشابهات بأم الكتاب يشبه أن يكون أمره بالركوع مع الراكعين حكما على حده في قبال الصلاه و الزكاه، و ليس كذلك، و لذلك أوله النبيّ الى ركوع الصلاه فكانت الصلاه بالجماعه سنه من تركها رغبه عنها فقد عصي على حدّ سائر السنن التي ذكرت في القرآن العزيز بصوره المتشابهات و سيمر عليك في طي الباب أحاديث تنص على ذلك إنشاء الله تعالى.

آل عمران: مخاطبا لمريم عليها السلام وَ ارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ (1)

الأعراف: وَ أَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ (2)

تفسير:

المشهور في الآية الأولى و الثانية أن المراد بهما الصلاة مع المصلين جماعه و لما لم يقل ظاهرا أحد من علمائنا بوجوبها في غير الجمعة و العيدين (3) مع

ص: 2

1- 1. آل عمران: 43، و الآية تدلّ على شرافه عظيمه لمريم عليها السلام حيث أمرها الله بالصلاه جماعه، مع أنّه لا جماعه على النساء، و تدلّ أيضا على أن اليهود أو عبادهم و نساكهم كانوا يجتمعون لصلاتهم و يصلون جماعه، و أن صلاتهم أيضا كانت ذات ركوع رغما لما قد يقال: ان صلاتهم كانت من دون ركوع على حدّ صلاه المسلمين في صدر الإسلام.

2- 2. الأعراف: 29، و قد مر الكلام فيها في ج 84 ص 195، و أن المراد بها الصلاه في المسجد كما قال صلى الله عليه و آله « لا صلاه لجار المسجد الا في مسجده » و انما ذكرت الآية في الباب، لان موضع اجتماع المسلمين هو المسجد، و إذا وجب عليهم الاجتماع في الصلاه انصرف الوجوب الى الاجتماع في المسجد.

3- 3. الجماعه و الاجتماع في صلاه الجمعة فرض بآيه الجمعة على ما سيأتى بيانها في محله فلا تصح الجمعة الا بالاجتماع و اما سائر الصلوات فالجماعه فيها سنه واجبه في حال الاختيار لا يجوز تركها الا عند العذر على حدّ سائر السنن و إلا لكان المصلى بغير جماعه راغبا عن سنته صلى الله عليه و آله و قد قال: و من رغب عن سنتي فليس مني. و اما صلاه العيدين، فهما أيضا سنه استثنى النبي صلى الله عليه و آله على كيفية صلاه الجمعة لتكون السنن ضعفى الفريضه، حتى من حيث كيفياتها، و سيأتى الكلام في محله.

الشرائط حملوها على الاستحباب المؤكد أو الجمعة والعيدين و الثانيه تدل على استحبابها للنساء و أما الثالثه فقال فى مجمع البيان (1) عند ذكر الوجوه فى تفسيرها و رابعها أن معناه اقصدوا المسجد فى وقت كل صلاه أمرا بالجماعه لها ندبا عند الأكثرين و حتما عند الأقلين.

«1»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْخُرَاسَانِيِّ عَنْ مُسَيَّرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَائِشَةَ السَّعْدِيِّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ مَشَى إِلَى مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَ مُجِئَ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ وَ يُرْفَعُ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ وَ مَنْ حَاقَطَ عَلَى الْجَمَاعَةِ حَيْثُ مَا كَانَ مَرَّ عَلَى الصِّرَاطِ كَالْبَرْقِ اللَّامِعِ فِي أَوَّلِ زُمْرِهِ مَعَ السَّابِقِينَ وَ وَجْهُهُ أَضْوَأُ مِنَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ وَ كَانَ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ حَاقَطَ عَلَيْهَا ثَوَابُ شَهِيدٍ وَ مَنْ حَاقَطَ عَلَى الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ فَيُذْرِكُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ مَا لِلْمُؤَدَّنِ وَ أَعْطَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْجَنَّةِ مِثْلَ ثَوَابِ الْمُؤَدَّنِ (2).

«2»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الْجُرْجَانِيِّ قَالَ قَالَ الصَّادِقُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَوَّلُ جَمَاعَةٍ كَانَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يُصَلِّي وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَهُ إِذْ مَرَّ بِهِ أَبُو طَالِبٍ وَ جَعْفَرُ مَعَهُ فَقَالَ يَا بُنَيَّ صَلِّ جَنَاحَ ابْنِ عَمِّكَ فَلَمَّا أَحَسَّ رَسُولُ اللَّهِ تَقَدَّمَهُمَا وَ انْصَرَفَ أَبُو طَالِبٍ مَسْرُورًا إِلَى أَنْ قَالَ:

ص: 3

1- 1. مجمع البيان ج 4 ص 411.
2- 2. ثواب الأعمال ص 259 فى حديث طويل.

فَكَانَتْ أَوَّلَ جَمَاعَةٍ جُمِعَتْ ذَلِكَ الْيَوْمَ (1).

بيان: صَلَّ جناح ابن عمك أى تَمَّ جناحه فإن عليا عليه السلام بمنزله أحد الجناحين فكن جناحه الآخر و القراءة بالتشديد بعيدة و الخبر يدل على أنه يستحب للإمام أن يتقدم إذا تعدد المأموم و قال العلامة فى المنتهى لو أم اثنين فوقف إلى جنبه أخرهما الإمام و قال أبو حنيفة بل يتقدم هو لنا أن النبى صلى الله عليه و آله أخرج جابرا و جبارا عن جنبه و جعلهما خلفه و لأنه الأصل فى الصلاة فكره له الاشتغال بما ليس من الصلاة بخلاف المأموم انتهى و هذه الرواية أقوى و رواه جابر عاميه و يمكن الجمع بحملها على قبل الصلاة و هذه على ما إذا حدث فى أثنائهما.

«3»- تَنْبِيهُ الْخَاطِرِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ اللَّهَ يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ سَأَلَهُ حَاجَةً أَنْ يَنْصَرِفَ حَتَّى يَقْضِيَهَا (2).

«4»- تُخَفُّ الْعُقُولُ، عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: فَضِّلُ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْفَرْدِ بِكُلِّ رَكَعَةٍ أَلْفَا رَكَعَةٍ وَ لَا تُصَلِّ خَلْفَ قَاجِرٍ وَ لَا تَقْتَدِ إِلَّا بِأَهْلِ الْوَلَايَةِ (3).

«5»- الذِّكْرَى، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةِ الْفَذِّ سَبْعٍ وَ عَشْرِينَ دَرَجَةً (4).

ثم قال رحمه الله الفذ بالفاء و الذال المعجمه المفرد.

وَ مِنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ صَلَّى أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ يُذَرِّكُ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى كُتِبَ لَهُ بَرَاءَتَانِ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ وَ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّقَاقِ (5).

«6»- النَّفْلِيَّةُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ

ص: 4

1- 1. أمالى الصدوق: 304.

2- 2. تنبيه الخواطر: 4، رواه عن أبى سعيد الخدرى.

3- 3. تحف العقول ص 440 ط الإسلاميه.

4- 4. الذكرى: 267.

5- 5. الذكرى: 267.

إِلَّا مِنْ عِلَّهِ (1).

وَعَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: الصَّلَاةُ جَمَاعَةً وَ لَوْ عَلَى رَأْسِ رُجٍّ.
وَعَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِذَا سُئِلْتَ عَمَّنْ لَا يَشْهَدُ الْجَمَاعَةَ فَقُلْ لَا أَعْرِفُهُ.
وَعَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الصَّلَاةُ خَلْفَ الْعَالِمِ يَأْتِي رُكْعُهُ وَ خَلْفَ الْقُرَشِيِّ
بِمَائِهِ وَ خَلْفَ الْعَرَبِيِّ خَمْسُونَ وَ خَلْفَ الْمَوْلَى خَمْسٌ وَ عِشْرُونَ.

بيان: قال الشهيد الثاني رحمه الله في الخبر الأول المراد نفى الكمال لا
الصحة لإجماعنا على صحة الصلاة فرادى و التقيد بالمسجد بناء على
الأغلب من وقوع الجماعة فيه و إلا فالنفي المذكور متوجه إلى مطلق
الفرادى و قال الزج بضم الزاء و الجيم المشددة الحديده في أسفل الرمح
و العنزه هذا على طريق المبالغة في المحافظة عليها مع السعه و الضيق و
الصلاه منصوبه بتقدير احضروا و نحوه أو مرفوعه على الابتداء.

فقل لا أعرفه أى لا تزكّه بالعداله (2)

و إن ظهر منه المحافظة على الواجبات بترك المنهيات لتهاونه بأعظم
السنن و أجلها و عدم المعرفة له كناية عن القبح فيه بالفسق و تعريض به

وَ قَدْ وَقَعَ مُصَرَّحاً بِهِ فِي حَدِيثٍ آخَرَ رَوَيْنَاهُ (3) عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ مَعَ
الْمُسْلِمِينَ إِلَّا لِعَلِهِ وَ لَا غَيْبَةَ لِمَنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ وَ رَغِبَ عَنْ جَمَاعَتِنَا وَ مَنْ
رَغِبَ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ سَقَطَ عِدَالَتُهُ وَ وَجَبَ هَجْرَانُهُ وَ إِنْ رُفِعَ إِلَى
إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْذَرَهُ وَ حَدَّرَهُ وَ مَنْ لَزِمَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ حَرُمَتْ عَلَيْهِمْ
غَيْبَتُهُ وَ تَبَيَّنَتْ عِدَالَتُهُ.

و قال المراد بالقرشى المنسوب إلى النضر بن كنانة جد النبی صلى الله
عليه و آله و الساده الأشراف أجل هذه الطائفة و العربى المنسوب إلى
العرب يقابل العجمى و هو المنسوب إلى غير العرب مطلقا و المولى يطلق
على معانى كثيره و المراد هنا غير

ص: 5

- 2-2. و ذلك إذا كان تركه رغبة عنها من دون عله.
- 3-3. رواه في الذكرى ص 267.

العربي بقرينه ما قبله و كثيرا ما يطلق المولى على غير العربي و إن كان
حر الأصل

«7»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
جَعْفَرِ الْأَسَدِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَرْمَكِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ
تَوَابَةِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: مَنْ صَلَّى
صَلَاةَ الْقَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ جَلَسَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ
كَانَ لَهُ فِي الْفِرْدَوْسِ سَبْعُونَ دَرَجَةً يُعْذَرُ مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَخُضْرِ الْفَرَسِ
الْجَوَادِ الْمُضْمَرِّ سَبْعِينَ سَنَةً وَ مَنْ صَلَّى الظُّهْرَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ فِي جَنَّاتِ
عَدْنٍ خَمْسُونَ دَرَجَةً يُعْذَرُ مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَخُضْرِ الْفَرَسِ الْجَوَادِ خَمْسِينَ
سَنَةً وَ مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ كَأَجْرِ ثَمَانِيَةٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ
كُلِّ مِنْهُمْ رَبٌّ يَبْتِئُ يُعْتِقُهُمْ وَ مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ كَحَجَّةٍ
مَبْرُورَةٍ وَ عُمْرَةٍ مُتَقَبَّلَةٍ وَ مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ كَقِيَامِ لَيْلَةِ
الْقَدْرِ (1).

بيان: الحضر بالضم العدو و قال فى النهايه فيه من صام يوما فى سبيل الله
باعده الله من النار سبعين خريفا للمضمر المجيد المضمر الذى يضم خيله
لغزو أو سباق و تضمير الخيل هو أن يظاهر عليها بالعلف حتى تسمن ثم لا
تعلف إلا قوتا لتخف و قيل أن تشد عليها سروجها و تجلج الأجله حتى تعرق
تحتها فيذهب وهلها و يشتد لحمها أى يباعده منها مسافه سبعين سنه
تقطعها الخيل المضمره ركضا.

«8»- الْخِصَالُ (2)، وَ الْمَجَالِسُ، بِالإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ: فِي خَبَرٍ تَقَرَّرَ مِنَ الْيَهُودِ
جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَ أَمَّا الْجَمَاعَةُ فَإِنَّ صُفُوفَ أُمَّتِي فِي الْأَرْضِ كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ فِي السَّمَاءِ وَ
الرَّكْعَةُ فِي جَمَاعَةٍ أَرْبَعٌ وَ عِشْرُونَ رَكْعَةً كُلُّ رَكْعَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

مِنْ عِبَادَةِ أَرْبَعِينَ سَنَةً وَ أَمَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَجْمَعُ اللَّهُ فِيهِ الْأَوَّلِينَ وَ الْآخِرِينَ
لِلْحِسَابِ فَمَا مِنْ مُؤْمِنٍ مَشَى إِلَى الْجَمَاعَةِ إِلَّا خَفَّفَ اللَّهُ عَلَيْهِ عَزَّ وَجَلَّ

ص: 6

1- 1. أُمَالِي الصَّدُوقِ: 41 فى حديث.

2- 2. الْخِصَالُ ج 2 ص 9.

أَهْوَالَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يَأْمُرُ بِهِ إِلَى الْجَنَّةِ (1).

«9»- الْمَجَالِسُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَاجِلَوْنِهِ عَنْ عَمِّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمِّهِ عِنْدِ الْعَزِيزِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَلَا أَدْلِكُكُمْ عَلَى شَيْءٍ يُكَفِّرُ اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَزِيدُ فِي الْحَسَنَاتِ قِيلَ بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ اسْتَبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ وَكَثْرَةُ الْخُطَى إِلَى هَذِهِ الْمَسَاجِدِ وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ مُتَطَهِّرًا فَيُصَلِّي الصَّلَاةَ فِي الْجَمَاعَةِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ يَقْعُدُ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ الْآخَرَى إِلَّا وَالْمَلَائِكَةُ تَقُولُ- اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ فَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْدِلُوا صُفُوفَكُمْ وَاقِيمُوهَا وَسُدُّوا الْفُرَجَ وَإِذَا قَالَ إِمَامُكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ فَقُولُوا اللَّهُ أَكْبَرُ وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ إِنَّ خَيْرَ الصُّفُوفِ صَفُّ الرِّجَالِ الْمُقَدَّمِ وَشَرُّهَا الْمُؤَخَّرُ (2).

«10»- مَعَانِي الْأَخْبَارِ (3)، وَالْمَجَالِسُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ فِي الْجَنَّةِ عُرْفًا يُبْرَى ظَاهِرُهَا مِنْ بَاطِنِهَا وَبَاطِنُهَا مِنْ ظَاهِرِهَا يَسْكُنُهَا مِنْ أُمَّتِي مَنْ أَطَابَ الْكَلَامَ وَاطْعَمَ الطَّعَامَ وَافْتَشَى السَّلَامَ وَصَلَّى بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامُ فَقَالَ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيقُ هَذَا مِنْ أُمَّتِكَ فَقَالَ يَا عَلِيُّ أَوْ مَا تَدْرِي مَا إِطَايَةُ الْكَلَامِ مَنِ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ وَآمَسَى سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ عَشْرَ مَرَّاتٍ وَ إِطْعَامُ الطَّعَامِ تَقَقُّهُ الرَّجُلُ عَلَى عِيَالِهِ وَ أَمَّا الصَّلَاةُ بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامُ فَمَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ وَ صَلَاةَ الْعَدَاةِ فِي الْمَسْجِدِ

ص: 7

1- 1. أمالي الصدوق: ص 117.

2- 2. أمالي الصدوق: ص 194.

3- 3. معاني الأخبار ص 250.

فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا أَحْيَا اللَّيْلَ كُلَّهُ وَ إِفْشَاءَ السَّلَامِ أَنْ لَا يَبْخَلَ بِالسَّلَامِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ (1).

«11»- الْمَجَالِسُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْرُورٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ غَامِرٍ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ صَلَّى خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ فِي جَمَاعَةٍ فَطَنُوا بِهِ خَيْرًا وَ أَجِزُوا شَهَادَتَهُ (2).

وَ مِنْهُ فِي خَبَرِ الْمَتَاهِي قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ أَمَّ قَوْمًا بِأَذْنِهِمْ وَ هُمْ بِهِ رَاضُونَ فَاقْتَصَدَ بِهِمْ فِي خُضُوعِهِ وَ أَحْسَنَ صَلَاتَهُ بِقِيَامِهِ وَ قِرَاءَتِهِ وَ رُكُوعِهِ وَ سُجُودِهِ وَ قُعُودِهِ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ الْقَوْمِ وَ لَا يُنْقِصُ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ أَلَا وَ مَنْ أَمَّ قَوْمًا بِأَمْرِهِمْ ثُمَّ لَمْ يُتِمَّ بِهِمُ الصَّلَاةَ وَ لَمْ يُحْسِنْ فِي رُكُوعِهِ وَ سُجُودِهِ وَ خُشُوعِهِ وَ قِرَاءَتِهِ رُدَّتْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ وَ لَمْ تُجَاوِزْ تَرْفُوتَهُ وَ كَانَتْ مَنَزِلَتُهُ كَمَنَزِلَةِ إِمَامٍ جَائِرٍ مُعْتَدٍ لَمْ يُصْلِحْ إِلَى رَعِيَّتِهِ وَ لَمْ يَقُمْ فِيهِمْ بِحَقٍّ وَ لَا قَامَ فِيهِمْ بِأَمْرٍ (3) وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَلَا وَ مَنْ مَشَى إِلَى مَسْجِدٍ يَطْلُبُ فِيهِ الْجَمَاعَةَ كَانَ لَهُ يَكُلُّ خُطْوَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ حَسَنَةٍ وَ يُرْفَعُ لَهُ مِنَ الدَّرَجَاتِ مِثْلُ ذَلِكَ وَ إِنْ مَاتَ وَ هُوَ عَلَى ذَلِكَ وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يَعُودُونَهُ فِي قَبْرِهِ وَ يُؤْنِسُونَهُ فِي وَحْدَتِهِ وَ يَسْتَغْفِرُونَهُ لَهُ حَتَّى يُبْعَثَ (4).

وَ مِنْهُ عَنْ أَجْمَدَ بْنِ زِيَادٍ الْهَمْدَانِيَّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ عَنِ الصَّادِقِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: اشْتَرَطَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى حِيزَانِ الْمَسْجِدِ شُهُدَ الصَّلَاةِ وَ قَالَ لِيَنْتَهِبَنَّ أَقْوَامٌ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ أَوْ لَا مَرَنَ مُؤَدِّنًا يُؤَدِّنُ ثُمَّ يُقِيمُ ثُمَّ أَمْرٌ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي وَ هُوَ عَلَى فُلْخِرَقَنٍّ عَلَى أَقْوَامٍ يُبْوِثُهُمْ بِحُزْمِ الْحَطَبِ لِأَنَّهُمْ لَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ (5).

ص: 8

-
- 1- 1. أمالي الصدوق: ص 198.
 - 2- 2. أمالي الصدوق: ص 204.
 - 3- 3. أمالي الصدوق ص 258.
 - 4- 4. أمالي الصدوق ص 259.
 - 5- 5. أمالي الصدوق ص 290.

ثواب الأعمال، عن محمد بن علي ماجيلويه عن علي بن إبراهيم: مثله (1).
المحاسن، عن جعفر بن محمد الأشعري عن القداح: مثله (2).

«12»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْرُورٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ غَامِرٍ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ الْفَجْرَ فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ بِوَجْهِهِ عَلَى أَصْحَابِهِ فَسَأَلَ عَنْ أَنَاسٍ هَلْ حَضَرُوا فَقَالُوا لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ أَغَيْبُ هُمْ قَالُوا لَا فَقَالَ أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَلَاةٍ أَشَدَّ عَلَى الْمُتَأَفِّقِينَ مِنْ هَذِهِ الصَّلَاةِ وَالْعِشَاءِ (3).

ثواب الأعمال، عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء عن ابن سنان: مثله (4). المحاسن، عن الوشاء: مثله (5).

«13»- الْمَجَالِسُ (6)، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ السَّكُونِيِّ عَنْ الصَّادِقِ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فِي الْمَسْجِدِ فَخَرَجَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ فَهُوَ مُتَأَفِّقٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الرَّجُوعَ إِلَيْهِ (7).

الْخِصَالُ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَا مِنْ خُطُوءٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ خُطُوءَيْنِ خُطُوءِهِ يَسُدُّ بِهَا الْمُؤْمِنُ صَقًّا فِي اللَّهِ وَخُطُوءِهِ إِلَى ذِي رَحِمٍ قَاطِعٍ (8).

ص: 9

-
- 1- 1. ثواب الأعمال ص 208 و 209.
 - 2- 2. المحاسن ص 84 و في ط كمانئ المجالس و هو سهو.
 - 3- 3. أمالي الصدوق: ص 291.
 - 4- 4. ثواب الأعمال ص 208.
 - 5- 5. المحاسن ص 84.
 - 6- 6. في مطبوعه الكمانئ المحاسن، و هو تصحيف.
 - 7- 7. أمالي الصدوق: ص 300.
 - 8- 8. الخصال ج 1 ص 26 في حديث.

بيان: يحتمل صف الجهاد و الجماعة و الأعم.

«14»- الخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مُرَّوَهُ الْحَضَرِ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَ مُجَالَسَةُ الْعُلَمَاءِ وَ النَّظَرُ فِي الْفِقْهِ وَ الْمُحَافَظَةُ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْجَمَاعَاتِ الْخَبَرِ (1).

«15»- الْمَعَانِي (2)، وَ الْخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ عَنْ ثَوْبَانَ بْنِ أَبِي قَاحَتَةَ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ عَنْ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ثَلَاثُ كَفَّارَاتٍ إِسْبَاحُ الْوُضُوءِ فِي السَّبَرَاتِ وَ الْمَشْيُ بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ إِلَى الصَّلَوَاتِ وَ الْمُحَافَظَةُ عَلَى الْجَمَاعَاتِ (3).

«16»- الْخِصَالُ،: فِيمَا أَوْصَى بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا عَلِيُّ ثَلَاثُ دَرَجَاتٍ إِسْبَاحُ الْوُضُوءِ فِي السَّبَرَاتِ وَ انْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَ الْمَشْيُ بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ إِلَى الْجَمَاعَاتِ (4).

أقول: قد مضى بإسناد آخر فى باب المنجيات (5).

وَ مِنْهُ عَنْ عُثَيْدِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَقِيهِ عَنْ أَبِي حَرْبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي أُجَيْدٍ [أُجَيْدٍ] عَنْ ابْنِ أَبِي عَيْسَى الْحَافِظِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنِ أَبِي الْهَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ

ص: 10

-
- 1- 1. الخصال ج 1 ص 28.
 - 2- 2. معانى الأخبار ص 314.
 - 3- 3. الخصال ج 1 ص 41، و مثله فى المحاسن ص 4، و رواه الصدوق أيضا فى اماليه ص 329.
 - 4- 4. الخصال ج 1 ص 42.
 - 5- 5. راجع ج 70 ص 5- 7.

قَالَ: صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَرْدِ بِخَمْسٍ وَ عِشْرِينَ دَرَجَةً (1).

قَالَ رَه: وَ قَالَ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى لِيَصَلَاةِ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ خَمْسُ وَ عِشْرُونَ دَرَجَةً فِي الْجَنَّةِ (2).

وَ مِنْهُ فِي خَبَرِ الْأَعْمَشِ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَام: فَضْلُ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْفَرْدِ بِأَرْبَعٍ وَ عِشْرِينَ (3).

«17»- مَجَالِسُ ابْنِ السَّيِّح: فِيمَا كَتَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَام لِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنْظِرْ إِلَى صَلَاتِكَ كَيْفَ هِيَ فَإِنَّكَ إِمَامٌ لِقَوْمِكَ أَنْ تُتِمَّهَا وَ لَا تُخَفِّقَهَا فَلَيْسَ مِنْ إِمَامٍ يُصَلِّي يَقُومُ يَكُونُ فِي صَلَاتِهِمْ نَقْصَانٌ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ لَا يَنْقُصُ مِنْ صَلَاتِهِمْ شَيْءٌ وَ تَمَّتْهَا وَ تَحَفَّظَ فِيهَا يَكُنْ لَكَ مِثْلُ أَجْرِهِمْ وَ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْئاً (4).

«18»- الْعِلَلُ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ دُبَيَّانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَزْدِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ النَّمِيرِ عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْجَمَاعَةُ وَ الْاجْتِمَاعُ إِلَى الصَّلَاةِ لِكَيْ يُعْرَفَ مَنْ يُصَلِّي مِمَّنْ لَا يُصَلِّي وَ مَنْ يَحْفَظُ مَوَاقِيتَ الصَّلَاةِ مِمَّنْ يُضِيعُ وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يُمَكِّنْ أَحَدًا أَنْ يَشْهَدَ عَلَى أَحَدٍ بِضَلَّاحٍ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يُصَلِّ فِي جَمَاعَةٍ فَلَا صَلَاةَ لَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا مِنْ عَلَيْهِ (5).

بيان: و لو لا ذلك أى لو لم يحضروا الآن الجماعة بعد تأكده لا أنه لو لم يفرد أولاً كان كذلك.

«19»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ تَائِتَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ

ص: 11

-
- 1- 1. الخصال ج 2 ص 102.
 - 2- 2. الخصال ج 2 ص 103.
 - 3- 3. الخصال ج 2 ص 151.
 - 4- 4. أمالي الطوسي ج 1 ص 29.
 - 5- 5. علل الشرائع ج 2 ص 15.

إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ تَرَكَ الْجَمَاعَةَ رَغْبَةً عَنْهَا وَ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ (1).

ثواب الأعمال، عن محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن حماد عن حريز و فضيل عن زراره: مثله (2) المحاسن، في روايه زراره عن أبي جعفر: مثله (3).

«20»- الْعِلَلُ، وَ الْعُيُونُ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُثْدُوسٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ قُتَيْبَةَ عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ فِيمَا رَوَاهُ مِنَ الْعِلَلِ عَنِ الرَّصَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَإِنْ قَالَ فَلِمَ جُعِلَتِ الْجَمَاعَةُ قِيلَ لِأَنَّ لَا يَكُونُ الْإِخْلَاصُ وَ التَّوْحِيدُ وَ الْإِسْلَامُ وَ الْعِبَادَةُ لِلَّهِ إِلَّا ظَاهِرًا مَكْشُوفًا مَشْهُودًا لِأَنَّ فِي إِظْهَارِهِ حُجَّةٌ عَلَى أَهْلِ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لِيَكُونَ الْمُتَافِقُ وَ الْمُسْتَخِفُّ مُؤَدِّيًا لِمَا أَقَرَّ بِهِ يُظْهَرُ الْإِسْلَامَ وَ الْمُرَاقَبَةَ وَ لِيَكُونَ شَهَادَاتُ النَّاسِ بِالْإِسْلَامِ مِنْ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ جَائِزَةً مُمَكِّنَةً مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْمُسَاعَدَةِ عَلَى الْبِرِّ وَ التَّقْوَى وَ الرَّجْرِ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ مَعَاصِي اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ (4).

«21»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ الْبَرْقِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الْمُفْرِدِ بِثَلَاثٍ وَ عَشْرِينَ دَرَجَةً تَكُونُ خَمْسًا وَ عَشْرِينَ صَلَاةً (5).

«22»- الْمَحَاسِنُ، عَنِ التَّوْقَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ صَلَّى الْعِدَّةَ وَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فِي جَمَاعَةٍ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ

ص: 12

-
- 1- 1. أمالي الصدوق: ص 290.
 - 2- 2. ثواب الأعمال: 209.
 - 3- 3. المحاسن: 84.
 - 4- 4. علل الشرائع ج 1 ص 249، عيون الأخبار ج 2 ص 109.
 - 5- 5. ثواب الأعمال: 34.

فَمَنْ ظَلَمَهُ فَإِنَّمَا ظَلَمَ اللَّهَ وَ مَنْ حَقَّرَهُ فَإِنَّمَا يُحَقِّرُ اللَّهَ (1).

بيان: فى أكثر نسخ الحديث و من حقره بالخاء المهملة و القاف من التحقير و فى بعضها بالخاء المعجمة و الفاء من الخفر و هو نقض العهد يعنى لما كان فى أمان الله فنقض عهده نقض عهد الله تعالى وَ هَكَذَا رَوَاهُ فِي الذِّكْرَى (2).

أَيْضاً ثُمَّ قَالَ وَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ صَلَّى الْعِدَّةَ فَإِنَّهُ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ فَلَا يُخْفَرَنَّ اللَّهُ فِي ذِمَّتِهِ.

يقال أخفرتة إذا نقضت عهده أى من نقض عهده فإنه ينقض عهد الله عز و جل لأنه بصلاته صار فى ذمه الله و جواره.

قال فى النهاية بعد ذكر الرواية الثانية خفرت الرجل أجرته و حفظته و خفرتة إذا كنت له خفيرا أى حاميا و كفيلا و الخفاره بالكسر و الضم الذمام و أخفرت الرجل إذا نقضت عهده و ذمامه و الهمزه فيه للإزالة أى أزلت خفارتة و هو المراد بالحديث

«23»- الْمَحَاسِنُ، فِي رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ خَلَعَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ قَدَرٌ شَبِيرٌ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِيمَانِ مِنْ عُنُقِهِ (3).

بيان: الظاهر أن المراد هنا ترك إمام الحق و إن أمكن شموله لترك الجماعة أيضا.

«24»- الْمَحَاسِنُ، فِي رَوَايَةِ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ مِنْ جِيرانِ الْمَسْجِدِ فَلَمْ يُجِبْ فَلَا صَلَاةَ لَهُ (4).

«25»- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَصَائِرِيِّ عَنِ الثَّلَعُكْبَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَمَّامٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَمِيرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ زُرَيْقِ الْحُلَقَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: رُفِعَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْكُوفَةِ أَنَّ قَوْمًا مِنْ جِيرانِ الْمَسْجِدِ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ جَمَاعَةً فِي الْمَسْجِدِ

ص: 13

- 2-2. الذكرى: 267.
- 3-3. المحاسن: 85.
- 4-4. المحاسن: 85.

فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِيَخْضُرَنَّ مَعَنَا صَلَاتِنَا جَمَاعَةً أَوْ لِيَتَحَوَّلَنَّ عَنَّا وَ لَا يُجَاوِرُونَا وَ لَا يُجَاوِرُهُمْ (1).

وَ مِنْهُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنْ زُرَيْقٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي مَنْزِلِهِ جَمَاعَةً تَعْدِلُ أَرْبَعًا وَ عِشْرِينَ صَلَاةً وَ صَلَاةُ الرَّجُلِ جَمَاعَةً فِي الْمَسْجِدِ تَعْدِلُ ثَمَانِيًا وَ أَرْبَعِينَ صَلَاةً مُضَاعَفَةً فِي الْمَسْجِدِ وَ إِنَّ الرُّكْعَةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَلْفُ رُكْعَةٍ فِي سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ وَ إِنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ قَرْدًا يَأْتِي بِأَرْبَعٍ وَ عِشْرِينَ صَلَاةً وَ الصَّلَاةُ فِي مَنْزِلِكَ قَرْدًا هَبَاءٌ مَثْوُورٌ لَا يَصْعَدُ مِنْهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ ؕ وَ مَنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ جَمَاعَةً رَغْبَةً عَنِ الْمَسَاجِدِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ وَ لَا لِمَنْ صَلَّى مَعَهُ إِلَّا مِنْ عَلَيْهِ تَمَتَّعَ مِنَ الْمَسْجِدِ (2).

وَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنْ زُرَيْقٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: بَلَغَهُ أَنَّ قَوْمًا لَا يَخْضُرُونَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ فَخَطَبَ فَقَالَ إِنَّ قَوْمًا لَا يَخْضُرُونَ الصَّلَاةَ مَعَنَا فِي مَسَاجِدِنَا فَلَا يُؤَاكِلُونَا وَ لَا يُشَارِبُونَا وَ لَا يُشَاوِرُونَا وَ لَا يُتَاكَلُونَ وَ لَا يُتَشَارَبُونَ وَ لَا يُتَشَاوَرُونَ قَيْنَانَا شَيْنَانَا أَوْ يَخْضُرُوا مَعَنَا صَلَاتِنَا جَمَاعَةً وَ إِنِّي لَأَوْشِكُ أَنْ أَمُرَ لَهُمْ بِتَارٍ تُشْعَلُ فِي دُورِهِمْ فَأُحْرِقَهَا عَلَيْهِمْ أَوْ يَنْتَهُوْنَ قَالَ قَامَتَعَ الْمُسْلِمُونَ عَنْ مُؤَاكَلَتِهِمْ وَ مُشَارَبَتِهِمْ وَ مُتَاكَلَتِهِمْ حَتَّى حَضَرُوا الْجَمَاعَةَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ (3).

«26» رَوَى الشَّهِيدُ الثَّانِي فُدَّسَ سِرُّهُ فِي تَبْرِجِهِ عَلَى الْإِشْرَادِ مِنْ كِتَابِ الْإِمَامِ وَ الْمَأْمُومِ لِلشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ الْقُمِّيِّ بِإِسْنَادِهِ الْمُتَّصِلِ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَتَانِي جَبْرَائِيلُ مَعَ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنَّ رَبَّكَ يُفَرِّقُكَ الْإِسْلَامَ وَ أَهْدِي إِلَيْكَ هَدِيَّتَيْنِ لَمْ يُهْدِيَهُمَا إِلَى نَبِيٍّ قَبْلَكَ قُلْتُ وَ مَا تِلْكَ الْهَدِيَّتَانِ قَالَ الْوُثْرُ ثَلَاثُ رُكْعَاتٍ وَ الصَّلَاةُ الْخَمْسُ فِي جَمَاعَةٍ قُلْتُ يَا جَبْرَائِيلُ وَ مَا لِأُمَّتِي فِي الْجَمَاعَةِ قَالَ يَا مُحَمَّدُ إِذَا كَانَا اثْنَيْنِ كَتَبَ اللَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ بِكُلِّ

ص: 14

- 1- 1. أمالي الطوسي ج 2 ص 307.
- 2- 2. أمالي الطوسي ج 2 ص 307.
- 3- 3. أمالي الطوسي ج 2 ص 308.

رَكَعَهُ مِائَةً وَخَمْسِينَ صَلَاةً وَإِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً كَتَبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَكُلُّ رَكَعَهُ سِتِّ مِائَةٍ صَلَاةً وَإِذَا كَانُوا أَرْبَعَةً كَتَبَ اللَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَكُلُّ رَكَعَهُ أَلْفًا وَمِائَتَيْنِ صَلَاةً وَإِذَا كَانُوا خَمْسَةً كَتَبَ اللَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَكُلُّ رَكَعَهُ أَلْفَيْنِ وَارْبَعِمِائَةٍ وَإِذَا كَانُوا سِتَّةً كَتَبَ اللَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَكُلُّ رَكَعَهُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ وَثَمَانِمِائَةٍ صَلَاةً وَإِذَا كَانُوا سَبْعَةً كَتَبَ اللَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَكُلُّ رَكَعَهُ تِسْعَةَ آلَافٍ وَسِتِّ مِائَةٍ صَلَاةً وَإِذَا كَانُوا ثَمَانِيَةً كَتَبَ اللَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَكُلُّ رَكَعَهُ تِسْعَةَ عَشَرَ أَلْفًا وَمِائَتَيْنِ صَلَاةً وَإِذَا كَانُوا تِسْعَةً كَتَبَ اللَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَكُلُّ رَكَعَهُ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ أَلْفًا وَارْبَعِمِائَةٍ صَلَاةً وَإِذَا كَانُوا عَشْرَةً كَتَبَ اللَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَكُلُّ رَكَعَهُ سَبْعِينَ أَلْفًا وَأَلْفَيْنِ وَثَمَانِمِائَةٍ صَلَاةً فَإِنْ زَادُوا عَلَى الْعَشْرِ فَلَوْ صَارَتْ السَّمَاوَاتُ كُلُّهَا مِزَادًا وَالْأَشْجَارُ أَقْلَامًا وَالثَّقَلَانُ مَعَ الْمَلَائِكَةِ كِتَابًا لَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يَكْتُبُوا ثَوَابَ رَكَعِهِ وَاحِدِهِ يَا مُحَمَّدُ تَكْبِيرُهُ يُذَرِّكُهَا الْمُؤْمِنُ مَعَ الْإِمَامِ خَيْرٌ مِنْ سِتِّينَ أَلْفَ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَخَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا سَبْعِينَ أَلْفَ مَرَّةٍ وَرَكَعُهُ يُصَلِّيَهَا الْمُؤْمِنُ مَعَ الْإِمَامِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ أَلْفٍ دِينَارٍ يَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ وَسَجْدَتُهُ يَسْجُدُهَا الْمُؤْمِنُ مَعَ الْإِمَامِ فِي جَمَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ عِنَقِ مِائَةِ رَقَبَةٍ.

«27»- جَامِعُ الْأَخْبَارِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: مِثْلُهُ إِلَى قَوْلِهِ يَا مُحَمَّدُ تَكْبِيرُ يُذَرِّكُكَ الْمُؤْمِنُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ سَبْعِينَ حَجَّةً وَ أَلْفَ عُمْرَةٍ سِوَى الْقَرِيبَةِ يَا مُحَمَّدُ رَكَعُهُ يُصَلِّيَهَا الْمُؤْمِنُ مَعَ الْإِمَامِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمِائَةِ أَلْفٍ دِينَارٍ عَلَى الْمَسَاكِينِ وَ سَجْدَتُهُ يَسْجُدُهَا خَيْرٌ لَهُ مِنْ عِبَادَةِ سِتِّينَ وَ رَكَعُهُ يَزَكِّيْهَا الْمُؤْمِنُ مَعَ الْإِمَامِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ رَقَبَةٍ يُعْتِقُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَا مُحَمَّدُ مَنْ أَحَبَّ الْجَمَاعَةَ أَحَبَّهُ اللَّهُ وَ الْمَلَائِكَةُ أَجْمَعُونَ (1).

بيان: بناء أكثر المثوبات و زيادتها في زياده الأعداد على التضعيف إلا الأول و الثامن و التاسع فإن التسعة على هذا الحساب ينبغي أن يكون ثوابها ثمانيه و ثلاثين ألفا و أربع مائه و العشرة سبعين ألفا و ستة آلاف و ثمان مائه و لعله من الرواه أو النساخ.

ص: 15

«28-» الْهَدَايَةُ، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَضَّلُ صَلَاةَ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ خَمْسُ وَ عِشْرُونَ دَرَجَةً فِي الْجَنَّةِ (1).

«29-» كِتَابُ زَيْدِ النَّزِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ قَوْمًا جَلَسُوا عَنْ حُضُورِ الْجَمَاعَةِ فَهَمَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنْ يُشْعِلَ النَّارَ فِي دُورِهِمْ حَتَّى حَرَّجُوا وَ حَضَرُوا الْجَمَاعَةَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ.

بيان: ظاهر هذا الخبر و أمثاله وجوب الجماعة في اليوميه و لم ينقل عن أحد من علمائنا القول به و خالف فيه أكثر العامة فقال بعضهم فرض على الكفايه في الصلوات الخمس و قال آخرون إنها فرض على الأعيان و قال بعضهم أنها شرط في الصلاه تبطل بفواتها و لذا أول أصحابنا هذه الأخبار فحملوها تاره على الجماعة الواجبه كالجمعه و أخرى على ما إذا تركها استخفافا.

و ربما يقال العقوبه الدينيه لا تنافى الاستحباب كالقتل على ترك الأذان و لا يخفى ضعفه إذ لا معنى للعقوبه على ما لا يلزم فعله و لا يستحق تاركة الذم و اللؤم كما فسر أكثرهم الواجب به و القول بأنه كان واجبا في صدر الإسلام فنسخ أو كان الحضور مع إمام الأصل واجبا فمع أن أكثر الأخبار لا يساعدانها لم أر قائلا بهما أيضا و بالجملة الاحتياط يقتضى عدم الترك إلا لعذر و إن كان بعض الأخبار يدل على الاستحباب و كفى بفضلها أن الشيطان لا يمنع من شىء من الطاعات منعها و طرق لهم في ذلك شبهات من جهه العداله و نحوها إذ لا يمكنهم إنكارها و نفيها رأسا لأن فضلها من ضروريات الدين أعادنا الله و إخواننا المؤمنين من وساوس الشياطين

«30-» دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، رُوِيَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ صَلَّى الصَّلَاةَ فِي جَمَاعَةٍ قَطُّ نَوَّاهُ كُلَّ حَيْرٍ وَ أَقْبَلُوا شَهَادَتَهُ (2).

ص: 16

-
- 1- 1. الهدايه: 34.
 - 2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 153.

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: الصَّلَاةُ فِي جَمَاعَةٍ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِأَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةً (1).

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي جَمَاعَةٍ أَوْ قَرِيبَةٍ قَالَ الصَّلَاةُ قَرِيبَةٌ وَلَيْسَ الْاجْتِمَاعُ فِي الصَّلَوَاتِ بِمَقْرُوضٍ وَلَكِنَّهَا سُنَّةٌ وَمَنْ تَرَكَهَا رَغْبَةً عَنْهَا وَعَنْ جَمَاعَةِ الْمُؤْمِنِينَ لِعَيْرِ عُذْرٍ وَلَا عَلَيْهِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ (2).

وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ صَلَّى الْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ رُفِعَتْ صَلَاتُهُ فِي صَلَاةِ الْأَبْرَارِ وَكُتِبَ يَوْمُئِذٍ فِي وَفْدِ الْمُتَّقِينَ (3).

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: قَامَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ اللَّيْلَ كُلَّهُ حَتَّى إِذَا انْشَقَّ غَمُودُ الصُّبْحِ صَلَّى الْفَجْرَ وَحَقَّقَ بِرَأْسِهِ فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْعَدَاةَ لَمْ يَرِهِ فَأَتَى قَاطِمَةَ فَقَالَ أَيُّ بُنِيِّ مَا بَالُ ابْنِ عَمِّكَ لَمْ يَشْهَدْ مَعَنَا صَلَاةَ الْعَدَاةِ فَأَخْبَرَتْهُ الْخَبَرَ فَقَالَ مَا قَاتَهُ مِنْ صَلَاةِ الْعَدَاةِ فِي جَمَاعَةٍ أَفْضَلُ مِنْ قِيَامِ لَيْلِهِ كُلِّهِ فَلِئَلَّا يَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ لَهُ يَا عَلِيُّ إِنَّ مَنْ صَلَّى الْعَدَاةَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَانَتْهَا قَامَ اللَّيْلَ كُلَّهُ رَاكِعًا وَبَيَّاجِدًا يَا عَلِيُّ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْأَرْضَ تَعِجُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ تَوَمُّ الْعَالَمِ عَلَيْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ (4).

وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ عَدَا عَلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ فَوَجَدَهُ تَائِمًا فَقَالَ لَهُ مَا لَكَ فَقَالَ كَانَ مِنِّي مِنَ اللَّيْلِ شَيْءٌ فَنِمْتُ فَقَالَ عَلِيُّ أَوْفَرَكْتَ صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي جَمَاعَةٍ قَالَ نَعَمْ قَالَ عَلِيُّ يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ لَأَنْ أَصَلَّى الْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُحْيِيَ مَا بَيْنَهُمَا أَوْ مَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا وَإِنَّهُمَا لَيَكْفُرَانِ مَا بَيْنَهُمَا (5).

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنْ جُهَيْنَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَكُونُ بِالتَّائِبِينَ وَمَعَ أَهْلِي وَوُلْدِي وَغِلْمَتِي قَاوِدُنٌ وَأَقِيمُ وَأُصَلِّي بِهِمْ أَوْ جَمَاعَةً تَحُنُّ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَإِنَّ الْعِلْمَةَ رُبَّمَا اتَّبَعُوا

ص: 17

- 2-2. دعائم الإسلام ج 1 ص 153.
- 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 153.
- 4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 153.
- 5-5. دعائم الإسلام ج 1 ص 154.

الْإِيلَ وَ أَبْقَى أَنَا وَ أَهْلِي وَ وُلْدِي فَأَوْدَنْ وَ أَقِيمُ وَ أَصَلِّي بِهِمْ أَ فَجْمَاعَهُ تَخُنْ
 قَالَ تَعْمُ قَالَ فَإِنَّ بَيْنِي رُبَّمَا اتَّبَعُوا قَطَرَ السَّحَابِ فَأَبْقَى أَنَا وَ أَهْلِي فَأَوْدَنْ وَ
 أَقِيمُ وَ أَصَلِّي بِهِمْ أَ فَجْمَاعَهُ تَخُنْ قَالَ تَعْمُ قَالَ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ تَذْهَبُ فِي
 مَسْلَحَتِهَا [مَصْلَحَتِهَا] فَأَبْقَى وَخَدِي فَأَوْدَنْ وَ أَقِيمُ وَ أَصَلِّي أَ فَجْمَاعَهُ أَنَا فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْمُؤْمِنُ وَخَدَهُ جَمَاعَهُ (1).

و قد ذكرنا فيما تقدم أن المؤمن إذا أذن و أقام صلى خلفه صفان من
 الملائكة.

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: تَحْتَ ظِلِّ الْعَرْشِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ رَجُلٌ
 خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ فَأَسْبَغَ الطَّهَرَ ثُمَّ مَشَى إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ لِيَقْضِيَ قَرِيبَةً
 مِنْ قَرَائِضِ اللَّهِ فَهَلَكَ فِيهَا بَيْتُهُ وَ بَيْنَ ذَلِكَ وَ رَجُلٌ قَامَ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ بَعْدَ
 مَا هَدَّاتِ الْعُيُونُ فَأَسْبَغَ الطَّهَرَ ثُمَّ قَامَ إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ فَهَلَكَ فِيهَا
 بَيْتُهُ وَ بَيْنَ ذَلِكَ (2).

وَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ فِي الْمَكَارِهِ
 وَ ثَقُلُ الْأَقْدَامِ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَ انْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ تَغْسِلُ الْخَطَايَا
 غَسْلًا (3).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: خَيْرُ صُفُوفِ الصَّلَاةِ الْمُقَدَّمُ وَ خَيْرُ صُفُوفِ
 الْجَنَائِزِ الْمُؤَخَّرُ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ كَيْفَ ذَلِكَ قَالَ لِأَنَّهُ سِنَّرٌ لِلنِّسَاءِ وَ خَيْرُ
 صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا وَ خَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَ لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي
 الصَّفِّ الْأَوَّلِ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ أَحَدٌ إِلَّا بِاسْتِثْنَاءٍ (4).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَفْضَلُ الصُّفُوفِ أَوَّلُهَا وَ هُوَ صَفُّ الْمَلَائِكَةِ وَ
 أَفْضَلُ الْمُقَدَّمِ مَيَّامِنُ الْإِمَامِ (5).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: سُدُّوا فُرَجَ الصُّفُوفِ مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُتِمَّ الصَّفَّ
 الْأَوَّلَ وَ الَّذِي يَلِيهِ فَلْيَفْعَلْ فَإِنَّ ذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ نَبِيِّكُمْ وَ أَتِمُّوا الصُّفُوفَ فَإِنَّ
 اللَّهَ وَ مَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يُتِمُّونَ الصُّفُوفَ (6).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: أَتِمُّوا الصُّفُوفَ وَ لَا يَصُرُّ
 أَحَدُكُمْ أَنْ يَتَأَخَّرَ

- 1-1. دعائم الإسلام ج 1 ص 154.
- 2-2. دعائم الإسلام ج 1 ص 154.
- 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 154.
- 4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 154.
- 5-5. دعائم الإسلام ج 1 ص 155.
- 6-6. دعائم الإسلام ج 1 ص 155.

إِذَا وَجَدَ ضَيْقًا فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ قَيْمَ الصَّفِّ الَّذِي خَلَفَهُ وَإِنْ رَأَى خَلًّا أَمَامَهُ فَلَا يَصُورُهُ أَنْ يَمْشِيَ مُنَحْرِفًا إِنْ تَحَرَّفَ عَنْهُ حَتَّى يَسُدَّهُ يَغْنَى وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ (1).

بيان: أكثر هذه الأخبار المذكورة في الكتب المشهورة و قال في النهاية فيه لو يعلمون ما في العشاء و الفجر لأتوهما و لو حبوا الحبو أن يمشى على يديه و ركبتيه أو استه و حبا الصبي إذا زحف على استه و في القاموس الغلام الطار الشارب و الجمع أغلمه و غلمه انتهى قوله صلى الله عليه و آله المؤمن وحده جماعه قال الصدوق رحمه الله لأنه متى أذن و أقام صلى خلفه صفان من الملائكة و متى أقام و لم يؤذن صلى خلفه صف واحد انتهى.

و قال الوالد قدس سره لما كان صلاه المؤمن الكامل غالبا مع حضور القلب فيكون قلبه بمنزله الإمام و حواسه الباطنه و الظاهره و قواه و جوارحه بمنزله المقتدين

كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَوْ خَشَعَ قَلْبُهُ لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ.

و قال الشهيد رحمه الله المراد به إدراك فضيله الجماعه عند تعذرها و يؤيد الأول ما سيأتى فى خبر ابن مسعود.

قوله إلا باستهام أى إلا بأن نازعه الناس فأقرعوا فخرج القرعه باسمه قال فى النهاية فيه اذهبا فتوخيا ثم استهما أى اقترعا ليظهر سهم كل واحد منكما.

«31»- الرَّوَضَةُ، لِلشَّهِيدِ الثَّانِي: الْجَمَاعَةُ مُسْتَحَيَّةٌ فِي الْفَرِيضَةِ مُتَأَكِّدَةٌ فِي الْيَوْمِيَّةِ حَتَّى إِنَّ الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ مِنْهَا تَعْدِلُ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا وَ عِشْرِينَ مَعَ غَيْرِ الْعَالِمِ وَ مَعَهُ أَلْفًا وَ لَوْ وَقَعَتْ فِي مَسْجِدٍ يُصَاعَفُ بِمَضْرُوبِ عَدْدِهِ فِي عَدَدِهَا فَفِي الْجَامِعِ مَعَ غَيْرِ الْعَالِمِ أَلْفَانِ وَ سَبْعُ مِائَةٍ وَ مَعَهُ مِائَةٌ أَلْفٍ (2).

قَالَ وَ رُوِيَ أَنَّ ذَلِكَ مَعَ اتِّحَادِ الْمَأْمُومِ فَلَوْ تَعَدَّدَ تَصَاعَفَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ بِقَدْرِ الْمَجْمُوعِ فِي سَابِقِهِ (3).

«32»- كِتَابُ الْإِمَامَةِ وَ النَّبَصِرَةِ، لِعلِيِّ بْنِ بابويه عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ

-
- 1-1. دعائم الإسلام ج 1 ص 155.
 - 2-2. الروضة البهيه (شرح اللمعه) ص 70 الفصل 11.
 - 3-3. الروضة البهيه (شرح اللمعه) ص 70 الفصل 11.

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ التَّوْقَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ
عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: سَوُّوا صُفُوكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ تَمَامُ الصَّلَاةِ.

وَمِنْهُ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُوسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ
عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ عَنْ ابْنِ قِصَّالٍ عَنِ الصَّادِقِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: الصَّفُّ الْأَوَّلُ فِي الصَّلَاةِ أَفْضَلُ وَالصَّفُّ
الْأَخِيرُ عَلَى الْجِتَارَةِ أَفْضَلُ.

وَمِنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
الْمُغِيرَةِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ
السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَوْ عَلِمَ النَّاسُ مَا فِي
النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ لَأَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ.

وَمِنْهُ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْأَشْعَثِ عَنْ مُوسَى بْنِ
إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: الرَّجُلُ أَحَبُّ أَنْ يُؤَمَّ فِي بَيْتِهِ الْخَبَرِ.

الآيات:

الأعراف: وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (1)

الحجر: وَ لَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَ لَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ (2)

تفسير:

الآية الأولى بعمومها تدل على وجوب الاستماع و السكوت عند قراءة كل قارئ في الصلاة و غيرها بناء على كون الأمر مطلقاً أو أوامر القرآن للوجوب و المشهور الوجوب في قراءة الإمام و الاستحباب في غيره (3) مع أن ظاهر كثير من الأخبار المعتبره الوجوب مطلقاً

إِلَّا صَحِيحُهُ زُرَّارَةَ (4)

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: وَ إِنْ كُنْتَ خَلْفَ إِمَامٍ فَلَا تَقْرَأَنَّ شَيْئاً فِي الْأَوَّلِينَ وَ أَنْصِتْ لِقِرَائَتِهِ وَ لَا تَقْرَأَنَّ شَيْئاً فِي الْآخِرَتَيْنِ (5)

فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ يُعْنِي فِي الْقَرِيبَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ - فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ وَ الْآخِرَيَانِ تَبَعُ لِلأَوَّلَيْنِ.

و يمكن حمله على أنها نزلت في ذلك فلا ينافي عمومها.

لكن نقلوا الإجماع على عدم وجوب الإنصات في غير قراءة الإمام و ربما يؤيد ذلك بلزوم الحرج و الأمر بالقراءة خلف من لا يقتدى به و يمكن دفع الحرج بأنه إنما يلزم بترك الجماعة الشائع في هذا الزمان و أما النوافل فكانوا يصلونها في البيوت

ص: 21

1- 1. الأعراف: 204.

2- 2. الحجر: 24.

3- 3. قد عرفت الوجه في الآية في ج 85 ص 69.

- 4-4. الفقيه ج 1 ص 256، و رواه في السرائر: 471.
- 5-5. محمول على القراءه خلف أئمه العامه، فانهم يقرءون في كل الركعات بفتح الكتاب.

و الأمر بها خلف من لا يقتدى به للضرورة لا يوجب عدم وجوب الإنصات في غيرها مع أنه قد وردت الرواية فيها أيضا بالإنصات و بالجملة المسأله لا تخلو من إشكال و الأحوط رعايه الإنصات مهما أمكن.

قال في مجمع البيان (1)

الإنصات السكوت مع استماع قال ابن الأعرابي نصت و أنصت استمع الحديث و سكت و أنصته و أنصت له و أنصت الرجل سكت و أنصته غيره عن الأزهري.

ثم قال اختلف في الوقت المأمور بالإنصات للقرآن و الاستماع له ف قيل إنه في الصلاة خاصه خلف الإمام الذي يؤتم به إذا سمعت قراءته عن ابن عباس و ابن مسعود و ابن جبير و ابن المسيب و مجاهد و الزهري و روى ذلك عن أبي جعفر عليه السلام.

قالوا و كان المسلمون يتكلمون في صلاتهم و يسلم بعضهم على بعض و إذا دخل داخل فقال لهم كم صليتم أجابوه فنهوا عن ذلك و أمروا بالاستماع و قيل إنه في الخطبه أمر بالإنصات و الاستماع إلى الإمام يوم الجمعة عن عطاء و عمرو بن دينار و زيد بن أسلم و قيل إنه في الخطبه و الصلاة جميعا عن الحسن و جماعه.

قال الشيخ أبو جعفر قدس سره أقوى الأقوال الأول لأنه لا حال يجب فيها الإنصات لقراءه القرآن إلا حال قراءه الإمام في الصلاة فإن على المأموم الإنصات و الاستماع له فأما خارج الصلاة فلا خلاف أن الإنصات و الاستماع غير واجب

و رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يَجِبُ الْإِنْصَاتُ لِلْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ وَ غَيْرِهَا.

قال و ذلك على وجه الاستحباب

و في كتاب العياشي (2)

عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَرَأَ ابْنُ الْكَوَّاءِ خَلْفَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْزًا أَشْرَكَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ (3)

- 1-1. مجمع البيان: ج 4 ص 515.
- 2-2. تفسير العيَّاشي ج 2 ص 44.
- 3-3. الزمر: 65.

فَأَنْصَتَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ أَيْجِبْ عَلَيَّ مَنْ سَمِعَهُ الْإِنْصَاتُ لَهُ وَالِاسْتِمَاعُ قَالَ نَعَمْ إِذَا فُرِيَ عِنْدَكَ الْقُرْآنُ وَجَبَ عَلَيْكَ الْإِنْصَاتُ وَالِاسْتِمَاعُ.

و قال الجبائي إنها نزلت في ابتداء التبليغ ليعلوا و يتفهموا و قال أحمد بن حنبل اجتمعت الأمة على أنها نزلت في الصلاة لعلكم تُرَحَّمُونَ أى لترحموا بذلك و باعتباركم به و اتعاظكم بمواعظه.

و قال رحمه الله في الآية الثانية(1)

فيه أقوال إلى أن قال و خامسها علمنا المستقدمين إلى الصف الأول في الصلاة و المتأخرين عنه فإنه كان يتقدم بعضهم إلى الصف الأول ليدرك أفضليته و كان يتأخر بعضهم ينظر إلى أعجاز النساء فنزلت الآية فيهم عن ابن عباس.

و سَادِسُهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ حَتَّى النَّاسَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ فِي الصَّلَاةِ وَ قَالَ خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا وَ شَرُّهَا آخِرُهَا وَ خَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَ شَرُّهَا أَوَّلُهَا.

و قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِنَّ اللَّهَ وَ مَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ فَأَرْدَحَمَ النَّاسُ وَ كَانَتْ دُورُ بَنِي عُذْرَةَ بَعِيدَةً مِنَ الْمَسْجِدِ فَقَالُوا لَتَبِعَنَّ دُورَنَا وَ لَتَشْتَرَيْنَّ دُوراً قَرِيبَةً مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى تُدْرِكَ الصَّفَّ الْمُتَقَدَّمَ فَتَرَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ عَنِ الرَّبِّيعِ بْنِ أَنَسٍ.

فعلى هذا يكون المعنى أنا نجازى الناس على نياتهم و إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ أى يجمعهم يوم القيامة و يبعثهم للمجازاة و المحاسبة إِنَّهُ حَكِيمٌ فى أفعاله عَلِيمٌ بما يستحق كل منهم.

«1»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْيَقُطِينِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا يَتَّبِعُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ اسْمُهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ثَلَاثَةٌ لَا يُصَلُّونَ

1-1. مجمع البيان ج 6 ص 334.

خَلَقَهُمُ الْمَجْهُولُ وَ الْعَالِي وَ إِنَّ كَانَ يَقُولُ يَقُولَكَ وَ الْمُجَاهِرُ بِالْفِسْقِ وَ إِنَّ
كَانَ مُقْتَصِدًا(1).

بيان و تحقيق مهم

الظاهر أن المراد بالمجهول من لا يعلم دينه و إلا فلم يكن حاجه إلى ذكر
المجاهر بالفسق و الغالى الذى يغلو فى حق النبى صلى الله عليه و آله و
الأئمه صلوات الله عليهم بالقول بالربوبيه و نحوها و إن كان يقول بقولك
أى يعتقد إمامه الأئمه و خلافتهم و فضلهم و إن كان مقتصدا أى متوسطا
فى العقائد بأن لا يكون غاليا و لا مفرطا.

ثم اعلم أنه لا خلاف بين الأصحاب فى اشتراط إيمان الإمام و عدالته و
الإيمان هنا الإقرار بالأصول الخمسه على وجه يعد إماميا و أما العداله(2)
فقد اختلف كلام الأصحاب فيها اختلافا كثيرا فى باب الإمامه و باب الشهاده
و الظاهر أنه لا فرق عندهم فى معنى العداله فى المقامين و إن كان يظهر
من الأخبار أن الأمر فى الصلاه أسهل منه فى الشهاده.

و لعل السر فيه أن الشهاده يبتنى عليها الفروج و الدماء و الأموال و الحدود
و المواريث فينبغى الاهتمام فيها بخلاف الصلاه فإنه ليس الغرض إلا اجتماع
المؤمنين و ائتلافهم و استجابة دعواتهم و نقص الإمام و فسقه و كفره و
حدثه و جنابته لا يضر بصلاه المأموم كما سيأتى فلذا اكتفى فيه بحسن
ظاهر الإمام و عدم العلم بفسقه.

ص: 24

1- 1. الخصال ج 1 ص 74، و تراه فى التهذيب ج 1 ص 254 و 333 ط
حجر و تراه فى التهذيب ج 3 ص 31 ط نجف، و تراه فى الفقيه ج 1 ص
248.

2- 2. لا يذهب عليك أن الأحاديث الواردة فى باب جواز الاقتداء خاليه عن
لفظ العداله و ان كان لا يشد مضامينها عن معناها الاصطلاحى، و أمّا
الإجماع، فلما لم يكن الإجماع دليلا لفظيا، بل كان دليلا لبيا، لا يصح الاستناد
إليه من حيث مفهوم العداله الاصطلاحى و عمومته فلا نحتاج الى تفسير
العداله فى هذا الباب، و انما على الفقيه أن يبحث عن أخبار الباب و
السيره القائمه عند الاصحاب.

ثم الأشهر فى معناها أن لا يكون مرتكباً للكبائر و لا مصراً على الصغائر و للعلماء فى تفسير الكبيره اختلاف شديد فقال قوم هى كل ذنب توعده الله عليه بالعقاب فى الكتاب العزيز و قال بعضهم هى كل ذنب رتب عليه الشارع حداً أو صرح فيه بالوعيد و قال طائفه هى كل معصيه تؤذن بقله اكتراث فاعلها بالدين و قال جماعه هى كل ذنب علمت حرمة بدليل قاطع و قيل كلما توعده عليه توعداً شديداً فى الكتاب و السنه و قيل ما نهى الله عنه فى سورة النساء من أوله إلى قوله تعالى إِنَّ تَجْتَنَّبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ (1) الآية.

و قال قوم الكبائر سبع الشرك بالله و قتل النفس التى حرم الله و قذف المحصنه و أكل مال اليتيم و الزنا و الفرار من الزحف و عقوق الوالدين و قيل إنها تسع بزياده السحر و الإلحاد فى بيت الله أى الظلم فيه و زاد عليه فى بعض الروايات للعامة أكل الربا و عن على عليه السلام زياده على ذلك شرب الخمر و السرقة.

و زاد بعضهم على السبعه السابقه ثلاث عشره أخرى اللواط و السحر و الربا و الغيبه و اليمين الغموس و شهاده الزور و شرب الخمر و استحلال الكعبه و السرقة و نكث الصفقه و التعرب بعد الهجره و اليأس من روح الله و الأمن من مكر الله.

و قد يزداد أربع عشره أخرى أكل الميتة و لحم الخنزير و ما أهل لغير الله به من غير ضروره و السحت و القمار و البخس فى الكيل و الوزن و معونه الظالمين و حبس الحقوق من غير عسر و الإسراف و التبذير و الخيانه و الاشتغال بالملاهى و الإصرار على الذنوب.

و قد يعد منها أشياء أخر كالقياده و الدياثه و الغصب و النميمه و قطيعه الرحم و تأخير الصلاه عن وقتها و الكذب خصوصاً على رسول الله صلى الله عليه و آله و ضرب المسلم بغير حق و كتمان الشهاده و السعايه إلى الظالمين و منع الزكاه المفروضه و تأخير الحج عن عام الوجوب و الظهار و المحاربه و قطع الطريق.

ص: 25

1- 1. النساء: 31، و قد مر البحث عن الآية مستوفى فى ج 79 ص 10-11، و شطر منه فى ص 2 و 3 من المجلد المذكور، راجعه.

و المعروف بين أصحابنا القول الأول من هذه الأقوال و هو الصحيح و يدل عليه أخبار كثيرة

وَأَمَّا أَحْبَابُنَا فَفِي رَوَايَةِ يُونُسَ (1) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: الْكَبَائِرُ سَبْعُ قَتْلُ الْمُؤْمِنِ مُتَعَمِّدًا وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَةِ وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَ التَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهَجَرِ وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْمًا وَ أَكْلُ الرَّبَا بَعْدَ الْبَيْتِ وَ كُلُّ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَلَيْهَا النَّارَ وَ قَالَ إِنَّ أَكْبَرَ الْكَبَائِرِ الشِّرْكُ بِاللَّهِ.

و فِي حَسَنِهِ (2)

عُبَيْدُ بْنُ زُرَّارَةَ: الْكُفْرُ بِاللَّهِ عِزَّ وَ جَلَّ وَ قَتْلُ النَّفْسِ وَ الْعُقُوقُ وَ أَكْلُ الرَّبَا بَعْدَ الْبَيْتِ وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْمًا وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَ التَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهَجَرِ وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَزَكُ الصَّلَاةُ دَاخِلٌ فِي الْكُفْرِ.

و فِي رَوَايَةِ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ (3)

عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْقُنُوطُ مِنَ رَحْمَةِ اللَّهِ وَ الْإِيَّاسُ مِنَ رَوْحِ اللَّهِ وَ الْأَمْنُ مِنَ مَكْرِ اللَّهِ وَ قَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ وَ الْعُقُوقُ وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَ الرَّبَا وَ التَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهَجَرِ وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَةِ وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ.

و فِي الْحَسَنِ بَلِ الصَّحِيحِ (4)

عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْحَسَنِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الثَّانِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ عُبَيْدٍ أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ثُمَّ الْإِيَّاسُ مِنَ رَوْحِ اللَّهِ ثُمَّ الْأَمَانُ مِنَ مَكْرِ اللَّهِ وَ الْعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَ قَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَةِ وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَ أَكْلُ الرَّبَا وَ السَّخَرُ وَ الزَّانَا وَ الْيَمِينُ الْعَمُوسُ وَ الْعُلُولُ وَ مَنَعَ الزَّكَاةَ الْمَقْرُوضَةَ وَ شَهَادَةُ الزُّورِ وَ كِتْمَانُ الشَّهَادَةِ وَ تَزَكُ الصَّلَاةِ مُتَعَمِّدًا أَوْ شَيْءٌ مِمَّا قَرَضَ اللَّهُ وَ نَقَضَ الْعَهْدَ وَ قَطِيعَةُ الرَّحِمِ.

ص: 26

1- 1. الكافي ج 2 ص 277.

2- 2. الكافي ج 2 ص 278.

3- 3. الكافي ج 2 ص 280.

4-4. الكافي ج 2 ص 285، و تراہ فی العیون ج 1 ص 285، علل الشرائع
ج 2 ص 78، و رواہ الصدوق فی الفقیہ أيضا ج 3 ص 368.

وَرَوَى الصَّدُوقُ (1) بِسَيِّدِهِ الْمُعْتَبَرِ عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ: فِيمَا كَتَبَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْمَأْمُونِ الْكَبَائِرُ هِيَ: قَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ وَالرِّبَا وَالسَّرِقَةُ وَشُرْبُ الْخَمْرِ وَغُفُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَالْفِرَارُ مِنَ الرَّخْفِ وَآكُلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْمًا وَآكُلُ الْمَيْتَةِ وَالِدَمِّ وَلَحْمُ الْخَنَزِيرِ وَمَا أَهْلُ لَيْعٍ إِلَّا اللَّهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَآكُلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيْتَةِ وَالسُّخْتِ وَالْمَيْسِرُ وَهُوَ الْقِمَارُ وَالنَّجَسُ فِي الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ وَاللَّوَاطِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ وَالْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ وَمَعُوتُهُ الظَّالِمِينَ وَالرُّكُوعُ إِلَيْهِمْ وَالْيَمِينُ الْعُمُوسُ وَحَبْسُ الْحُقُوقِ مِنْ غَيْرِ عُسْرِ وَالْكَذِبُ وَالْكِبْرُ وَالْإِسْرَافُ وَالتَّبَذِيرُ وَالْخِيَاةُ وَالِاسْتِخْفَافُ بِالْحَقِّ وَالْمُحَارَبَةُ لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَالِاسْتِعْغَالُ بِالْمَلَاهِي وَالِإِصْرَارُ عَلَى الذُّنُوبِ.

وَرَوَى: مِثْلُهُ (2)

بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَدَّ فِي أَوَّلِهِ الشِّرْكَ بِاللَّهِ ثُمَّ تَرَكَ مُعَاوَنَةَ الْمَظْلُومِينَ وَقَالَ فِي آخِرِهِ وَالْمَلَاهِي الَّتِي تَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَكْرُوهَةٌ كَالْغِنَاءِ وَصَرَبُ الْأَوْتَارِ.

ثم قال الصدوق رحمه الله الكبائر هي سبع و بعدها فكل ذنب كبير بالإضافة إلى ما هو أصغر منه و صغير بالإضافة إلى ما هو أكبر منه (3)

و هذا معنى ما ذكره الصادق عليه السلام في هذا الحديث من ذكر الكبائر الزائدة على السبع و لا قوه إلا بالله انتهى.

و يدل على أن الصدوق إنما يقول بالسبع في الكبائر.

وَرَوَى أَيْضًا فِي الصَّحِيحِ (4)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابٍ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

ص: 27

1- 1. عيون الأخبار ج 2 ص 127.

2- 2. الخصال: ج 2 ص 155.

3- 3. لكنه لا يصح على ذلك قوله تعالى «إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ» فان صريح الآية أن الكبائر في مقابلة الصغائر، لا أنه يصدق على كل معصية بالإضافة أنها صغيرة باعتبار و كبيرة باعتبار.

4-4. تراہ فی الخصال ج 1 ص 131، علل الشرائع ج 2 ص 160.

أَنَّ الْكَبَائِرَ خَمْسُ الشِّرْكِ بِاللَّهِ وَ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَ أَكْلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيْتِ وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَ التَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ.

وَ فِي رِوَايَةٍ مُعْتَبَرَةٍ (1)

أُخْرَى عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهَا أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَ أَكْلُ الرِّبَا وَ رَمْيُ الْمُحْصَنَاتِ وَ قَتْلُ الْمُؤْمِنِ مُتَعَمِّدًا.

وَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ (2)

عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهَا سَبْعُ الشِّرْكِ وَ قَتْلُ النَّفْسِ وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَةِ وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَ إِنْكَارُ حَقِّ أَهْلِ الْبَيْتِ.

وَ رَوَى الْعِيَّاشِيُّ (3)

بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُيسَّرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَ عَلَقَمَةُ الْحَضْرَمِيُّ وَ أَبُو حَسَّانَ الْعَجَلِيُّ وَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَجَلَانَ تَنْتَظِرُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَخَرَجَ عَلَيْنَا فَقَالَ مَرْحَبًا وَ أَهْلًا وَ اللَّهُ إِنِّي لَأَحِبُّ رِيحَكُمْ وَ أَرْوَاحَكُمْ وَ أَنْتُمْ لَعَلَى دِينِ اللَّهِ فَقَالَ عَلَقَمَةُ فَمَنْ كَانَ عَلَى دِينِ اللَّهِ تَشْهَدُ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ قَالَ فَمَكَتْ هَيْبَتُهُ ثُمَّ قَالَ تَوَرَّوْا أَنْفُسَكُمْ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا قَرَفْتُمْ الْكَبَائِرَ فَأَبَا أَشْهَدُ قُلْنَا وَ مَا الْكَبَائِرُ قَالَ هِيَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَى سَبْعٍ قُلْنَا فَعَدَّهَا عَلَيْنَا جُعِلْنَا فِدَاكَ قَالَ الشِّرْكَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَ أَكْلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيْتِ وَ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَ قَتْلُ الْمُؤْمِنِ وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَةِ قُلْنَا مَا مِنَّا أَحَدٌ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ شَيْئًا قَالَ فَأَنْتُمْ إِذَا.

وَ رَوَى الشَّيْخُ جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ الْقُمِّيُّ فِي كِتَابِ الْعَايَاتِ (4) بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا لَنَا نَشْهَدُ عَلَى مَنْ جَالَفَنَا بِالْكَفْرِ وَ بِالنَّارِ وَ لَا نَشْهَدُ عَلَى أَنْفُسِنَا وَ لَا عَلَى أَصْحَابِنَا أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ فَقَالَ مِنْ ضَعْفِكُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ

ص: 28

1- 1. ثواب الأعمال ص 209، علل الشرائع ج 2 ص 161، الخصال ج 1 ص 131.

2- 2. علل الشرائع ج 2 ص 79 و 160 بإسناد آخر، الخصال ج 2 ص 14، و رواه في الفقيه ج 3 ص 366.

- 3-3. تفسير العيَّاشيّ ج 1 ص 237.
- 4-4. و رواه الصدوق في الخصال ج 2 ص 41.

فِيكُمْ شَيْءٌ مِنْ الْكِبَائِرِ فَاشْهَدُوا أَنْتُمْ فِي الْجَنَّةِ قُلْتُ أَيْ شَيْءٌ الْكِبَائِرِ
 فَقَالَ أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ الشِّرْكُ وَ عُقُوبُ الْوَالِدَيْنِ وَ النَّعْرُ بِعَدَاةِ الْهَجْرَةِ وَ قَذْفُ
 الْمُحْصَنَةِ وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْمًا وَ الرَّبَا بَعْدَ الْبَيْتِ وَ
 قَتْلُ الْمُؤْمِنِ فَقُلْتُ الرَّبَا وَ السَّرِقَةُ قَالَ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ.

و قد وقع فى الأخبار فى خصوص بعض أنها كبائر كالغناء و الحيف فى
 الوصية و الكذب على الله و رسوله و الأئمة عليهم السلام و معونه
 الظالمين و غيرها.

و اختلف أيضا فى معنى الإصرار على الصغائر ف قيل هو الإكثار منها سواء
 كان من نوع واحد أو من أنواع مختلفه و قيل المداومه على نوع واحد منها
 و نقل بعضهم قولاً بأن المراد به عدم التوبه و هو ضعيف.

و قسم بعض علمائنا الإصرار إلى فعلى و حكمى فالفعلى هو الدوام على
 نوع واحد منها بلا توبه أو الإكثار من جنسها بلا توبه و الحكمى هو العزم على
 فعل تلك الصغيره بعد الفراغ منها.

و هذا مما ارتضاه جماعه من المتأخرين و النص خال عن بيان ذلك لكن
 الأنسب بالمعنى اللغوى المداومه على نوع واحد منها و العزم على
 المعاوده إليها قال الجوهرى أصررت على الشئ أى أقمت و دمت و قال
 فى النهايه أصر على الشئ أى يصر إصراراً إذا لزمه و داومه و ثبت عليه و
 فى القاموس أصر على الأمر لزم و أما الإكثار من الذنوب و إن لم يكن من
 نوع واحد بحيث يكون ارتكابه للذنوب أكثر من اجتنابه عنه إذا عن له من غير
 توبه فالظاهر أنه قاذح فى العدالة بلا خلاف فى ذلك بينهم.

و فى كون العزم على الفعل بعد الفراغ منه قاذحاً فيه محل إشكال لكن
 رَوَى الْكَلْبِيُّ (1)

عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لَمْ يُصِرُّوا
 عَلَى مَا فَعَلُوا وَ هُمْ يَعْلَمُونَ (2) قَالَ الْإِصْرَارُ أَنْ يُذْنِبَ الذَّنْبَ وَ لَا يَسْتَغْفِرَ وَ
 لَا يُحَدِّثَ نَفْسَهُ

ص: 29

2- 2. آل عمران: 135.

يَتُوبُهُ فَذَلِكَ الْإِصْرَارُ.

و الحديث المشهور لا صغيره مع الإصرار و لا كبيره مع الاستغفار يومئ إلى أن الإصرار يحصل بعدم الاستغفار بقريته المقابله و فى العرف يقال فلان مصر على هذا الأمر إذا كان عازما على العود إليه فالقول بكون العزم داخلا فى الإصرار لا يخلو من قوه.

و المشهور لا سيما بين المتأخرين اعتبار المروه فى الإمامه و الشهاده و لا شاهد له من جهة النصوص و فى ضبط معناها عبارات لهم متقاربه المعنى و حاصلها مجانيه ما يؤذن بخسه النفس و دناءه الهمة من المباحات و المكروهات و صفائر المحرمات التى لا تبلغ حد الإصرار كالأكل فى الأسواق و المجامع فى أكثر البلاد و البول فى الشوارع المسلوكة و كشف الرأس فى المجامع و تقبيل أمته و زوجته فى المحاضر و لبس الفقيه لباس الجندى و الإكثار من المضحكات و المضايقه فى اليسير التى لا تناسب حاله و يختلف ذلك بحسب اختلاف الأشخاص و الأعصار و الأمصار و العادات المختلفه.

و الحق أن ما لم يخالف ذلك الشرع و لم يرد فيه نهى لا يقدر فى العداله و لا دليل عليه و ليس فى الأخبار منه أثر بل ورد خلافه فى أخبار كثيره و من كان أشرف من رسول الله صلى الله عليه و آله و كان يركب الحمار العاري و يردف خلفه و يأكل ماشيا إلى الصلاه كما روى و كأنهم اقتفوا فى ذلك أثر العامه فإنها مذكوره فى كتبهم و لذا لم يذكر المحقق رحمه الله ذلك فى معناها و أعرض عنه كثير من القدماء و المتأخرين.

و لا يعتبر فى العداله الإتيان بالمندوبات إلا أن يبلغ تركها حدا يؤذن بقله المبالاه بالدين كترك المندوبات أجمع قال الشهيد الثانى و لو اعتاد ترك صنف منها كالجماعه و النوافل و نحو ذلك فكثر ترك الجميع لاشتراكها فى العله المقتضيه لذلك نعم لو تركها أحيانا لم يضر.

و إذا زالت العداله بارتكاب ما يقدر فيها فتعود بالتوبه بغير خلاف ظاهرا و كذلك من حد فى معصيه ثم تاب رجعت عدالته و قبلت شهادته و نقل بعض أصحاب إجماع

الفرقه على ذلك و لعل الأشهر أنه لا يكفى فى ذلك مجرد إظهار التوبه بل لا بد من الاختبار مده يغلب معه الظن بأنه صادق فى توبته.

و من الأصحاب من اعتبر إصلاح العمل و أنه يكفى فى ذلك عمل صالح و لو تسبيح أو ذكر و منهم من اكتفى فى ذلك بتكرار إظهار التوبه و الندم.

و ذهب الشيخ فى موضع من المبسوط إلى الاكتفاء فى قبول الشهاده بإظهار التوبه عقيب قول الحاكم له تب أقبل شهادتك لصدق التوبه المقتضى لعود عداله

و لَا يَخْلُو مِنْ قُوِّهِ لِمَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ (1) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَجْدُودِ إِنْ تَابَ أَوْ تَقَبَّلَ شَهَادَتُهُ فَقَالَ إِذَا تَابَ وَ تَوَبَّهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيمَا قَالَ وَ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ وَ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ فَإِذَا فَعَلَ فَإِنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْبَلَ شَهَادَتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ.

و بِسَنَدٍ مُعْتَبَرٍ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ (2) الْكِتَابِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَنِ الْقَافِزِ بَعْدَ مَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ مَا تَوَبَّهُ قَالَ يُكَذِّبُ نَفْسَهُ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ وَ تَابَ أَوْ تَقَبَّلَ شَهَادَتَهُ قَالَ نَعَمْ وَ نَحْوُهُ رَوَى عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ - عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَام.

و بِإِسْنَادِهِ عَنِ السَّكُونِيِّ (3)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَهِدَ عِنْدَهُ رَجُلٌ وَ قَدْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَ رِجْلُهُ نَهَارَهُ فَأَجَارَ شَهَادَتَهُ وَ قَدْ تَابَ وَ عُرِفَتْ تَوْبَتُهُ.

و عَنْ الْقَاسِمِ (4)

بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَنِ الرَّجُلِ يَقْذِفُ الرَّجُلَ فَيَجْلِدُ حَدًّا ثُمَّ يَتُوبُ وَ لَا يُعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا حَيْرٌ أَوْ تَجَوُّرٌ شَهَادَتُهُ فَقَالَ نَعَمْ مَا يُقَالُ عِنْدَكُمْ قُلْتُ يَقُولُونَ تَوَبَّهُ فِيمَا بَيَّنَّهُ وَ بَيَّنَّ اللَّهُ لَا يُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَبَدًا قَالَ بَيَّنَّ مَا قَالُوا كَانَ أَبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ إِذَا تَابَ وَ لَمْ يُعْلَمَ مِنْهُ إِلَّا حَيْرٌ جَارَتْ شَهَادَتُهُ.

و فِي الْمُؤْتَقِ (5)

عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ قَالَ: إِنَّ شُهَدَاءَ الزَّوْرِ يُجْلَدُونَ جَلْدًا لَيْسَ لَهُ وَقْتُ
وَدَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ وَيُطَافُ بِهِمْ حَتَّى يَعْرِفَهُمُ النَّاسُ وَأَمَّا (6)

قَوْلُ اللَّهِ

ص: 31

-
- 1-1. التهذيب ج 6 ص 245 ط نجف، الكافي ج 7 ص 397.
 - 2-2. التهذيب ج 6 ص 245 ط نجف، الكافي ج 7 ص 397.
 - 3-3. التهذيب ج 6 ص 245 ط نجف، الكافي ج 7 ص 397.
 - 4-4. التهذيب ج 6 ص 246 ط نجف.
 - 5-5. التهذيب ج 10 ص 144 ط نجف، الكافي ج 7 ص 241.
 - 6-6. وهذا ظ.

عَزَّ وَجَلَّ- وَ لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ... إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا(1) قُلْتُ كَيْفَ تُعْرِفُ تَوْبَتَهُ قَالَ يُكْذِبُ نَفْسُهُ حِينَ يُصْرَبُ وَ يَسْتَغْفِرُ رَبَّهُ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ ظَهَرَ تَوْبَتُهُ وَ مِثْلُهُ كَثِيرٌ.

ثم اعلم أن المتأخرين من علمائنا اعتبروا في العدالة الملكة و هي صفة راسخة في النفس تبعث على ملازمه التقوى و المروءة و لم أجدها في النصوص و لا في كلام من تقدم على العلامة من علمائنا و لا وجه لاعتبارها.

بقى الكلام في أن المعتبر في العدالة المشروطه في إمام الجماعة و الشاهد هل هو الظن الغالب بحصول العدالة المستند إلى البحث و التفتيش أم يكفي في ذلك ظهور الإيمان و عدم ظهور ما يقدر في العدالة. المشهور بين المتأخرين الأول و جوز بعض الأصحاب التعويل فيها على حسن الظاهر و قال ابن الجنيد كل المسلمين على العدالة إلى أن يظهر خلافها و ذهب الشيخ في

الخلاف و ابن الجنيد و المفيد في كتاب الأشراف إلى أنه يكفي في قبول الشهادة ظاهر الإسلام مع عدم ظهور ما يقدر في العدالة و مال إليه في المبسوط و هو ظاهر الإستبصار بل ادعى في الخلاف الإجماع و الأخبار.

و قال البحث عن عداله الشهود ما كان في أيام النبي صلى الله عليه و آله و لا أيام الصحابة و لا أيام التابعين إنما شئء أحدثه شريك بن عبد الله القاضي و لو كان شرطاً لما أجمع أهل الأمصار على تركه و الظاهر عدم القائل بالفصل في باب الإمامة و الشهادة فما يدل على الحال في أحدهما يدل على الحال في الآخر و القول الأخير أقوى لأخبار كثيره دلت عليه.

فَقَدْ رَوَى عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ (2) يَسْتَدِ صَحِيحٌ: كُلُّ مَنْ وُلِدَ عَلَى الْفِطْرَةِ وَ عُرِفَ بِالصَّلَاحِ فِي نَفْسِهِ جَازَتْ شَهَادَتُهُ.

وَ رَوَى الشَّيْخُ (3) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَدِ مُعْتَبَرٌ أَنَّهُ قَالَ: حَمْسَةُ أَشْيَاءَ يَجِبُ

ص: 32

1- 1. النور: 4.

2- 2. الفقيه ج 3 ص 28، التهذيب ج 6 ص 283 ط نجف.

3-3. الفقيه ج 3 ص 28، التهذيب ج 6 ص 283 ط نجف.

عَلَى النَّاسِ الْأَخْذُ بِظَاهِرِ الْحُكْمِ الْوَلَايَاتُ وَ التَّائِيحُ وَ الْمَوَارِيثُ وَ الذَّبَائِحُ وَ الشَّهَادَاتُ فَإِذَا كَانَ ظَاهِرُهُ ظَاهِرًا مَأْمُونًا جَارَتْ شَهَادَتُهُ وَ لَا يُسْأَلُ عَنْ بَاطِنِهِ.

و رواه الصدوق بسند آخر فى الخصال (1)

وَ رَوَى الشَّيْخُ وَ الصَّدُوقُ: أَنَّهُ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام عَنْ قَوْمٍ جَرَّجُوا مِنْ حُرَّاسَانَ أَوْ بَعْضِ الْجِبَالِ وَ كَانَ يَوْمُهُمْ رَجُلٌ فَلَمَّا صَارُوا إِلَى الْكُوفَةِ عَلِمُوا أَنَّهُ يَهُودِيٌّ قَالَ لَا يُعِيدُونَ (2).

وَ رَوَى الشَّيْخُ (3)

عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْقَصِيرِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَام يَقُولُ: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ لَا تَعْرِفُهُ يَوْمَ النَّاسِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَلَا تَقْرَأْ خَلْقَهُ وَ اعْتَدَّ بِصَلَاتِهِ.

و قد ورد فى أخبار كثيره إذا عرض للإمام عارض أخذ بيد رجل من القوم فيقدمه و من تأمل فى عاده الأعصار السابقه فى مواظبتهم على الجماعات و ترغيب الشارع فى ذلك و إشهادهم على البيوع و الإجازات و سائر المعاملات و سنن الحكام فى قبول الشهادات و الأمراء الذين عينهم النبى صلى الله عليه و آله و أمير المؤمنين و الحسن عليهما السلام لذلك و لما هو أعظم منه لا ينبغي أن يرتاب فى فسحه الأمر فى العدالة فى المقامين.

و لو كان التضييق الذى بنوا عليه الأمر فى تلك الأعصار و جعلوا العدالة تلو العصمه حقا لما كان يكاد يوجد فى البلاد العظيمة رجلا يتصف بها و لو وجد فرضا كيف يتحملان جميع عقود المسلمين و طلاقهم و نكاحهم و إمامتهم فيلزم تعطيل السنن و الأحكام و صار ذلك سببا لتشكيك الشيطان أكثر الخلق فى هذه الأزمنه و صيرهم بذلك محرومين عن فضائل الجمع و الجماعة و فقنا الله و سائر المؤمنين لما يحب و يرضى و أعادنا و إياهم من متابعه أهل الهوى.

قال الشهيد الثانى رحمه الله و هذا القول و إن كان أبين دليلا و أكثر روايه و حال السلف تشهد به و بدونه لا يكاد ينتظم الأحكام للحكام خصوصا فى المدن الكبار

- 1-1. الخصال ج 1 ص 150.
- 2-2. راجع التهذيب ج 1 ص 257 ط حجر، ج 3 ص 40 ط نجف، الفقيه ج 1 ص 263، و رواه الكليني في الكافي ج 3 ص 378.
- 3-3. التهذيب ج 3 ص 331.

و القاضى من المتقدمين يستند إليها لكن المشهور الآن بل المذهب خلافه.

و قال سبطه السيد قدس سره فى المدارك قد نقل جمع من الأصحاب الإجماع على أن العدالة شرط فى الإمام و إن اكتفى بعضهم فى تحقيقها بحسن الظاهر أو عدم معلوميه الفسق ثم ذكر بعض الروايات التى استدلت بها القوم ثم قال و هذه الأخبار لا تخلو من ضعف فى سند أو قصور فى دلالة و المستفاد من إطلاق كثير من الروايات و خصوص بعضها الاكتفاء فى ذلك بحسن الظاهر و المعرفة بفقہ الصلاة بل المنقول من فعل السلف الاكتفاء بما دون ذلك إلا أن المصير إلى ما ذكره الأصحاب أحوط انتهى.

و الذى يظهر لى من الأخبار أن المعتبر فى الشهادة عدم معلوميه الفسق و حسن الظاهر و فى الصلاة مع ذلك المواظبه على الجمعه و الجماعة و عدم الإخلال بذلك بغير عذر و لو ظهر فسق نادرا و علم من ظواهر أحواله التأثير و التألم و الندامه فهذا يكفى فى عدم الحكم بفسقه و لو علم منه عدم المبالاه أو التجاهر و التظاهر فهذا قاذح لعدالته.

و لنذكر زائدا على ما تقدم بعض ما يدل على ذلك

فَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الصَّدُوقُ (1)

عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُتَيْبَةَ عَنْ حَمْدَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَ الصَّارِقُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ قَدْ قُلْتُ لَهُ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ أَحْزَنِي عَمَّنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَ مَنْ لَا تُقْبَلُ فَقَالَ يَا عَلْقَمَةُ كُلُّ مَنْ كَانَ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ جَارَتْ شَهَادَتُهُ قَالَ قُلْتُ لَهُ تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُقْتَرِفٍ بِالذُّنُوبِ فَقَالَ يَا عَلْقَمَةُ لَوْ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ الْمُقْتَرِفِينَ لِلذُّنُوبِ لَمَا قُبِلْتُ إِلَّا شَهَادَاتُ الْأَنْبِيَاءِ وَ الْأَوْصِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لِأَنَّهُمْ هُمْ الْمَعْصُومُونَ دُونَ سَائِرِ الْخَلْقِ فَمَنْ لَمْ تَرَهُ بِعَيْنِكَ يَزْكِيكَ أَوْ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ شَاهِدَانِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ وَ السَّيْرِ وَ شَهَادَتُهُ مَقْبُولَةٌ وَ إِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ مُذْنِبًا

ص: 34

وَمَنْ اغْتَابَهُ بِمَا فِيهِ فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ وَلَايَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ دَاخِلٌ فِي وَلَايَةِ الشَّيْطَانِ.

وَلَقَدْ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: مَنْ اغْتَابَ مُؤْمِنًا بِمَا فِيهِ لَمْ يَجْمَعْ اللَّهُ بَيْنَهُمَا فِي الْجَنَّةِ أَبَدًا وَكَانَ الْمُغْتَابُ فِي النَّارِ خَالِدًا فِيهَا وَبُنُسَ الْمَصِيرُ إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ (1).

وَرُويَ فِي الْخِصَالِ وَالْعُيُونِ (2).

بِإِسْنَادٍ عَنِ الرَّضَا عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ عَامَلَ النَّاسَ فَلَمْ يَطْلِمَهُمْ وَحَدَّثَهُمْ فَلَمْ يَكْذِبْهُمْ وَوَعَدَهُمْ فَلَمْ يُخْلِفْهُمْ فَهُوَ مِمَّنْ كَمَلَتْ مُرُوتُهُ وَطَهَرَتْ عَدَالَتُهُ وَوَجِبَتْ أُخُوَّتُهُ وَحُرِّمَتْ غَيْبَتُهُ وَرُويَ تَحْوُهُ (3).

بِسَنَدٍ مُعْتَبَرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَرُويَ فِي الْمَجَالِسِ (4).

بِسَنَدِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ صَلَّى خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ فِي جَمَاعَةٍ فَظُنُّوا بِهِ خَيْرًا وَاجْتَبَرُوا شَهَادَتَهُ.

وَفِيهِ أَيْضًا (5).

عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا جَاهَرَ الْقَاسِقُ بِفِسْقِهِ فَلَا حُرْمَةَ لَهُ وَلَا غَيْبَةَ.

وَرُويَ الْجَمِيرِيُّ (6).

فِي قُرْبِ الْإِسْنَادِ عَنِ الصَّادِقِ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهُمْ حُرْمَةٌ وَغَدَّ مِنْهُمْ الْقَاسِقُ الْمُغْلِنُ الْفَاسِقُ.

ص: 35

- 2-2. الخصال ج 1 ص 97، عيون الأخبار ج 2 ص 30، و تراه فى صحيفه
الرضا عليه الصلاه و السلام: 7.
- 3-3. الخصال ج 1 ص 98.
- 4-4. أمالى الصدوق ص 204.
- 5-5. أمالى الصدوق: ص 24.
- 6-6. قرب الإسناد: 82 ط حجر ص 107 ط نجف.

وَفِي كِتَابِ الْإِخْتِصَاصِ (1) عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ أَلْقَى جِلْبَابَ الْحَيَاءِ فَلَا غَيْبَةَ لَهُ.

وَرَوَى الشَّيْخُ (2)

فِي الْحَسَنِ عَنِ الْبَرْنَطِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ كَيْفَ طَلَّاقُ السُّنَّةِ قَالَ يُطَلِّقُهَا إِذَا طَهَّرْتَ مِنْ حَيْضِهَا قَبْلَ أَنْ يَغْشَاهَا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الرَّوَايَةِ مَنْ وُلِدَ عَلَى الْفِطْرَةِ أُجِيرَتْ شَهَادَتُهُ عَلَى الطَّلَاقِ بَعْدَ أَنْ يُعْرَفَ مِنْهُ خَيْرٌ.

وَرَوَى الصَّدُوقُ فِي الصَّحِيحِ (3)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ وُلِدَ عَلَى الْفِطْرَةِ وَعُرِفَ بِالصَّلَاحِ فِي نَفْسِهِ جَارَتْ شَهَادَتُهُ.

وَرُويَ (4) عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ صَلَّى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ جَمَاعَةً فَطَنُوا بِهِ كُلَّ خَيْرٍ.

وَرَوَى الْكَلِينِيُّ (5)

بِإِسْنَادِهِ عَنْ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ أَدْتَبَ دَنْبًا فَقَلِمَ أَنَّ اللَّهَ مُطَّلِعٌ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَ إِنْ شَاءَ عَفَرَ لَهُ عَفَرَ لَهُ وَ إِنْ لَمْ يَسْتَغْفِرْ.

وَعَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ (6) قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَا مِنْ عَبْدٍ أَدْتَبَ دَنْبًا فَتَدِمَ عَلَيْهِ إِلَّا عَفَرَ اللَّهُ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ.

وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (7) قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقَنَّ النَّوَابِ.

ص: 36

1- 1. الاختصاص: 242، في ط الكمباني الخصال و هو سهو.

2- 2. التهذيب ج 2 ص 263 ط حجر.

3- 3. فقيه من لا يحضره الفقيه ج 3 ص 28 و مره اخرى ص 29، و رواه

الشيخ في التهذيب ج 6 ص 383 بسند و ص 384 بسند آخر ط نجف.

4- 4. الفقيه ج 1 ص 246.

- 5- 5. الكافي ج 2 ص 427.
6- 6. الكافي ج 2 ص 427.
7- 7. الكافي ج 2 ص 432.

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ (1) قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ جَاءَنَا يَلْتَمِسُ الْفِقْهَ وَالْقُرْآنَ وَتَفْسِيرَهُ فَدَعُوهُ وَمَنْ جَاءَنَا يُبَدِّي عَوْرَةً قَدْ سَتَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى فَتَجَوَّهْ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ جُعِلْتُ فِدَاكَ وَاللَّهِ إِنِّي لَمُقِيمٌ عَلَى ذَنْبٍ مُنْذُ دَهْرٍ أُرِيدُ أَنْ أَتَحَوَّلَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ فَمَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّكَ وَ مَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْفُكَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا لِكَيْ تَخَافَهُ.

وَرَوَى الشَّهِيدُ الثَّانِي (2)

عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْهُ مِنْ غَيْرٍ عَلَيْهِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا مِنْ عَلَيْهِ وَلَا غِيَبَةَ إِلَّا لِمَنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ وَرَغِبَ عَنْ جَمَاعَتِنَا وَمَنْ رَغِبَ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ سَقَطَتْ عَدَالَتُهُ وَوَجَبَ هَجْرَانُهُ وَإِنْ رُفِعَ إِلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْذَرُهُ وَحَذَرُهُ وَمَنْ لَزِمَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ حَرُمَتْ غَيْبَتُهُ وَتَبَتَّ عَدَالَتُهُ.

وَرَوَى الشَّيْخُ بِسَنَدٍ مُعْتَبَرٍ (3)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُورٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا يُعْرِفُ عَدَالَةَ الرَّجُلِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ جَنَى يُقْبَلُ بِشَهَادَتِهِ لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ قَالَ فَقَالَ أَنْ يُعْرِفُوهُ بِالسَّيْرِ وَالْعَقَافِ وَالْكَفِّ عَنِ الْبَطْنِ وَالْفَرْجِ وَالْيَدِ وَاللِّسَانِ وَ يُعْرِفَ بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ الَّتِي أَوْعَدَ اللَّهُ عَلَيْهَا النَّارَ مِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ وَالزُّنَا وَالرِّبَا وَ عُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ وَالْفِرَارِ مِنَ الرَّحْفِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ وَ الدَّالُّ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ (4) وَ السَّاتِرُ لِجَمِيعِ عُيُوبِهِ حَتَّى يَحْرُمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ تَفْتِيْشُ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ عَثَرَاتِهِ وَ غَيْبَتِهِ وَ يَحِبُّ عَلَيْهِمْ تَوَلِيَّتُهُ وَ إِظْهَارُ عَدَالَتِهِ فِي النَّاسِ

ص: 37

-
- 1- 1. الكافي ج 2 ص 442.
 - 2- 2. راجع الروضة البهية كتاب الصلاة الفصل الحادى عشر.
 - 3- 3. التهذيب ج 6 ص 241 ط نجف باب البيئات.
 - 4- 4. رواه الصدوق فى الفقيه ج 3 ص 24 و فيه: و الدلاله على ذلك كله أن يكون ساترا لجميع عيوبه إلخ.

التَّعَاهُدُ (1)

لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ إِذَا وَاطَبَ عَلَيْهِنَّ وَ حَاقَطَ مَوَاقِيَتَهُنَّ بِإِحْضَارِ جَمَاعَةٍ الْمُسْلِمِينَ وَ أَنْ لَا يَتَخَلَفَ عَنْ جَمَاعَتِهِمْ فِي مُصَلَّاهُمْ إِلَّا عَنْ عَلَيْهِ وَ ذَلِكَ أَنَّ الصَّلَاةَ سِتْرٌ وَ كَفَّارَةٌ لِلذُّنُوبِ وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى أَحَدٍ بِالصَّلَاحِ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يُصَلِّ فَلَا صَلَاحَ لَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّ الْحُكْمَ جَرَى فِيهِ مِنَ اللَّهِ وَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِالْحَرْقِ فِي جَوْفِ بَيْتِهِ.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا مِنْ عَلَيْهِ.

وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا غِيَبَةَ إِلَّا لِمَنْ يُصَلِّي فِي بَيْتِهِ وَ رَغِبَ عَنْ جَمَاعَتِنَا وَ مَنْ رَغِبَ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَجِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ غِيَبَتُهُ وَ سَقَطَتْ بَيْنَهُمْ عِدَالَتُهُ وَ وَجِبَ هَجْرَانُهُ وَإِذَا رُفِعَ إِلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ أُنْذِرُهُ وَ حَذَرُهُ فَإِنْ حَضَرَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَ إِلَّا أَحْرَقَ عَلَيْهِ بَيْتُهُ وَ مَنْ لَزِمَ جَمَاعَتَهُمْ حَرُمَتْ عَلَيْهِمْ غِيَبَتُهُ وَ تَبَتَّ عِدَالَتُهُ بَيْنَهُمْ.

و من تأمل فى هذه الأخبار حق التأمل اتضح له ما ذكرناه غايه الاتضاح لا سيما الخبر الأخير و هو مروي فى الفقيه بسند صحيح بأدنى تفاوت (2) فإنه

ص: 38

1- 1. التعاهد خبر قوله: « الدال على ذلك » و ما بين العلامتين جملة معترضه، و لكن فى لفظ الفقيه هكذا، « و يكون منه التعاهد للصلوات » الخ.
2- 2. لفظ الفقيه هكذا: « و يكون منه التعاهد للصلوات الخمس إذا واطب عليهن و حفظ مواقيتهن بحضور جماعه من المسلمين و أن لا يتخلف عن جماعتهم فى مصلاهم الا من عله، فإذا كان كذلك لازما لمصلاه عند حضور الصلوات الخمس، فإذا سئل عنه فى قبيلته و محلته قالوا: ما رأينا منه إلا خيرا مواظبا على الصلوات متعاهدا لاوقاتها فى مصلاه، فان ذلك يجيز شهادته و عدالته بين المسلمين. و ذلك أن الصلاة ستر و كفارة للذنوب، و ليس يمكن الشهاده على الرجل بأنه يصلى اذا كان لا يحضر مصلاه، و يتعاهد جماعه المسلمين، و انما جعل الجماعه و الاجتماع الى الصلاه لى يعرف من يصلى ممن لا يصلى، و من يحفظ مواقيت الصلاه ممن يضيع. و لو لا ذلك لم يمكن أحد أن يشهد على آخر بصلاح، لان من لا يصلى لا صلاح له بين المسلمين، فان رسول الله صلى الله عليه و آلهم بأن يحرق قوما

فى منازلهم لتركهم الحضور لجماعه المسلمين، و قد كان منهم من يصلى فى بيته فلم يقبل منه ذلك، و كيف تقبل شهاده أو عداله بين المسلمين ممن جرى الحكم من الله عزّ و جلّ و من رسوله صلى الله عليه و آله فيه الحرق فى جوف بيته بالنار، و قد كان يقول رسول الله صلى الله عليه و آله لا صلاه لمن لا يصلى فى المسجد مع المسلمين الا من عله.

يستفاد منها أن الذى يقدر فى العدالة فعل الكبيره التى أوعده الله عليها النار و أنه يكفى فى الحكم بها أن يظهر من حال المكلف كونه ساترا لعيوبه ملازما لجماعه المسلمين بل الظاهر من آخر الخبر الاكتفاء بلزوم جماعتهم.

و سيأتى تمام القول فيه فى أبواب الشهادات (1)

إن شاء الله تعالى و قد مضى تحقيق الكبائر و العدالة و غير ذلك فى أبواب المناهى (2)

و أبواب الإيمان و الكفر (3).

ثم اعلم أن أكثر الأخبار الواردة فى اشتراط العدالة إنما هى فى الشهاده و لم يرد هذا اللفظ فى باب الجماعه و الأخبار الواردة فيها منها هذا الخبر (4) و هو مع ضعفه إنما يدل على عدم التجاهر بالفسق.

و مِنْهَا (5)

مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ مَوَالِيكَ قَدْ اخْتَلَفُوا فَأَصْلَى خَلْفَهُمْ جَمِيعًا فَقَالَ لَا تُصَلِّ إِلَّا خَلْفَ مَنْ تَثِقُ بِدِينِهِ وَ أَمَاتِيهِ.

و هو مع عدم صحته إنما يدل على المنع من الصلاه خلف من يكون فاسد

ص: 39

1- 1. راجع ج 104 ص 314-320.

2- 2. راجع ج 79 ص 2-16.

3- 3. راجع ج 70 ص 1-4، و لكن هذه الأبواب الثلاثه غير مبينه بيد المؤلف العلامه، و لا يوجد فيها بحث كامل.

4- 4. يعنى خبر الخصال الذى تقدم ص 23.

5- 5. التهذيب ج 1 ص 329 ط حجر.

العقيدة أو يكون خائناً فى أموال المسلمين أو أعراضهم.

وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ أَيضاً (1)

عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُقَارِفُ الذُّنُوبَ
يُصَلِّي خَلْفَهُ أَمْ لَا قَالَ لَا.

و هو أيضا مع عدم الصحة يدل على المنع من الصلاة خلف من يكون مصرا
على اقتراف جميع الذنوب كثيرا منها فإن المضارع يدل على الاستمرار
التجدد و الذنوب جمع معرف باللام يفيد العموم و لو قيل بأن اقتراف
جميع الذنوب بعيد فلا أقل من الدلالة على ارتكاب كثير من الذنوب مع
العلم بها لا مع الاحتمال و التوهم.

وَمِنْهَا صَحِيحُهُ عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ (2)

قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ إِمَامٍ لَا بَأْسَ بِهِ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ
عَارِفٍ غَيْرِ أَنَّهُ يُسْمِعُ أَبَوَيْهِ الْكَلَامَ الْعَلِيظَ الَّذِي يَغِيظُهُمَا أَفَرَأَ خَلْفَهُ قَالَ لَا،
تَقْرَأَ خَلْفَهُ مَا لَمْ يَكُنْ عَاقًا قَاطِعًا.

و هذا يدل على جواز الصلاة خلف المصر على الصغيره و عدمه خلف العاق
قال فى الذكرى و يحمل ذلك على أنه غير مصر إذ الإصرار على الصغائر
يلحقها بالكبائر إن جعلنا هذا صغيره و تحریم أن يقول لهما أف يؤذن بعظم
حقهما و بأن المتخطى نهى الله فيهما على خطر عظيم انتهى.

و بالجمله هذا الخبر و إن كان صحيحا فهو مشتمل على ما لم يقولوا به و
الحمل على عدم الإصرار فى غايه البعد.

وَمِنْهَا مَا رُوِيَ (3): مِنَ الْمَنْعِ مِنَ الصَّلَاةِ خَلْفَ شَارِبِ الْخَمْرِ وَ النَّبِيذِ.

وَمِنْهَا مَا وَرَدَ: مِنَ الْمَنْعِ مِنَ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْفَاجِرِ (4). و الظاهر منها خلفاء

ص: 40

1- 1. التهذيب ج 1 ص 254 و 332 ط حجر، الفقيه ج 1 ص 249.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 254، و الفقيه ج 1 ص 248.

3- 3. راجع السرائر: 484.

4-4. الخصال ج 2 ص 151 فى خبر الأعمش و قد مر.

الجور و أتباعهم و كذا أخبار أبى ذر الظاهر(1) من بعضها الإمامه الكبرى و من بعضها الصلاه خلف المنافقين و المخالفين كما كان دأبه من التعريض بعثمان و أتباعه و لذا أخرجه و طرده رضى الله عنه.

فمع قطع النظر عن الإجماع المنقول يشكل إثبات اشتراط العدالة بمحض هذه الأخبار لا سيما على طريقه القوم حيث لا يعملون بالأخبار الضعيفه و يمكن حملها على الكراهه و استحباب رعايه هذا القدر الذى يستفاد من الأخبار إذ لم يثبت كون النهى حقيقه فى التحريم لا سيما فى الأخبار و مع تسليم جميع ذلك فلا يتخطى مدلولها كما عرفت.

و أما الإجماع فمع ثبوته فإنما هو حجه فيما ثبت فيه فلا يمكن التمسك به فيما اختلف فيه من عدد الكبائر و اعتبار الملكه و المروه و أمثالها كما عرفت.(2).

و إنما أطنبنا الكلام فى هذا المقام لئلا يصغى المؤمن المتدين إلى شبهات شياطين الجن و الإنس و وساوسهم فيترك فضيله الجماعه و فريضه الجمععه الثابتين بالأخبار المتواتره بمحض الاحتياط فى العدالة التى سبيلها ما عرفت و مع ذلك ينبغى أن لا يترك الناقد الخير المتدين البصير الاحتياط فى أمر دينه و صلاته و يطلب من يثق بدينه و قراءته و زهده و عبادته فإن لم يجد

فليحتط إما بتقديم الصلاه قبلها أو الإعادته بعدها و ذلك بعد أن يفرغ نفسه و يخلى قلبه عن دواعى الحقد و الحسد و سائر الأمراض النفسانيه و الأغراض الفاسده فإذا فعل ذلك فسيرشده الله إلى ما يحب و يرضى كما قال تعالى وَ الَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا(3).

«2»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ

ص: 41

1- 1. الفقيه ج 1 ص 247، علل الشرائع ج 2 ص 15، التهذيب ج 1 ص 254.

2- 2. و ذلك لما مر أن الإجماع دليل لبي لا اطلاق له و لا عموم و لا يثبت به الا القدر المتيقن من مفهوم العدالة، و هو اجتناب الكبائر التى اوعده الله عليها النار.

3-3. العنكبوت: 69.

الْقَدَّاحِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: كُنَّ يُؤْمَرْنَ النِّسَاءُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ لَا يَرْقَعْنَ رُءُوسَهُنَّ إِلَّا بَعْدَ الرِّجَالِ لِقَصْرِ أَرْزِهِنَّ (1) قَالَ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَسْمَعُ صَوْتَ الصَّبِيِّ يَبْكِي وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيُخَفِّفُ الصَّلَاةَ فَتَصِيرُ إِلَيْهِ أُمُّهُ (2).

«3»- قُرْبُ الْإِسْتِدَارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى وَالحَسَنِ بْنِ طَرِيفٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ جَمِيعًا عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُنَّ النِّسَاءُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ كُنَّ يُؤْمَرْنَ أَنْ لَا يَرْقَعْنَ رُءُوسَهُنَّ قَبْلَ الرِّجَالِ لِضِيقِ الْأَرْزِ (3).

بيان: رواه الصدوق في الفقيه مرسلًا (4)

مثل الأخير فقل المراد أزر الرجال فإنها لما كانت مضيقه كان يقع نظرهن أحيانا إلى فروج الرجال إذا رفعن رءوسهن قبلهم و يرد عليه أنه على هذا كان ينبغي نهى الرجال عن لبس مثل تلك الأزر لبطلان صلاتهم بكشف العورة و لو في بعض أحوال الصلاة إلا أن يقال إنهم كانوا مضطرين و لم يكن لهم غيرها أو كان يري حجم عورتهم بناء على أنه لا يجب ستره كما هو المشهور و قيل المراد أزر النساء فإن الرجال كانوا ينظرون من بين الرجلين أو بطرف العينين إلى النساء في وقت رفع الرأس عن السجود و كان لضيق أزرهن

ص: 42

1- 1. في هامش المصدر المطبوع: «لقصّر أزرهم» نقلا عن بعض النسخ، و هو الظاهر عندي، و ذلك لان الأزار انما يكون في حال الركوع ساترا للفخذين إذا كان طويلا بحيث يستر الساقين الى نصفهما كما كان يلبسه رسول الله صلى الله عليه و آله كذلك و أمّا سائر الناس فيظهر من هذا الخبر أن أزرهم كانت قصيره لا تستر الفخذين الا حال القيام، و اما حال الركوع فترتفع و يظهر أسافل الفخذين (و هو مكروه عند بعض و غير مجوز عند آخرين) و لذلك أمر النساء أن لا يرفعن رءوسهن قبلهم.

2- 2. علل الشرائع ج 2 ص 33.

3- 3. قرب الإسناد: 14 ط نجف.

4- 4. الفقيه ج 1 ص 259.

يرون بعض محاسنهن أو زينتهن كما قيل في نزول قوله سبحانه وَ لَقَدْ عَلِمْنَا
الْمُتَّقِدِينَ مِنْكُمْ وَ لَقَدْ عَلِمْنَا الْمُتَأَخِرِينَ وَ قد مر(1).

و قد يصحف و يقرأ الأزرب بالزائين المعجمتين قال في النهاية في حديث
سمره كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله فأنتهيت
إلى المسجد فإذا هو بأزرب أى ممتلئ بالناس يقال أتيت الوالى و المجلس
أزرب أى كثير الزحام ليس فيه متسع و الناس أزرب إذا انضم بعضهم إلى بعض
انتهى و هذا مع أنه مخالف للنسخ لا يستقيم التعليل إلا بتكلف و الخبر الأول
يؤيد الثانى و ما سيأتى من المكارم يؤيد الأول.

«4»- قُرْبُ الْإِسْتَادِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ طَرِيفٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُلوَانَ عَنْ جَعْفَرِ
بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ: الْمَرْأَةُ
خَلْفَ الرَّجُلِ صَفٌّ وَ لَا يَكُونُ الرَّجُلُ خَلْفَ الرَّجُلِ صَفًّا إِلَّا مَا يَكُونُ الرَّجُلُ إِلَى
جَنْبِ الرَّجُلِ عَنْ يَمِينِهِ (2).

وَ مِنْهُ عَنِ السَّيِّدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْبَحْرِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ: رَجُلَانِ صَفٌّ فَإِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً تَقَدَّمَ الْإِمَامُ
(3).

وَ يَهَذَا الْإِسْتَادِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الصَّبِيُّ عَنْ يَمِينِ الرَّجُلِ فِي
الصَّلَاةِ إِذَا صَهَبَ الصَّفَّ جَمَاعَةً وَ الْمَرِيضُ الْقَاعِدُ عَنْ يَمِينِ الْمُصَلِّي هُمَا
جَمَاعَةٌ وَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَوْمَّ الْمَمْلُوكُ إِذَا كَانَ قَارِئًا وَ كَرِهَ أَنْ يَوْمَّ الْأَعْرَابِيُّ
لِجَفَائِهِ عَنِ الْوُضُوءِ وَ الصَّلَاةِ (4).

بيان: يستفاد من هذه الأخبار أحكام.

الأول تحقق الجماعة بمأموم واحد و لا خلاف فيه بين الأصحاب.

الثانى تحققه بالمريض و هو أيضا كذلك.

الثالث تحققه بالمرأه و هو أيضا كذلك.

ص: 43

1- 1. الحجر: 24.

2- 2. قرب الإسناد ص 72 ط نجف.

- 3-3. قرب الإسناد ص 92 ط نجف.
- 4-4. قرب الإسناد ص 95 ط نجف.

الرابع تحققه بالصبي إذا كان مميزا فإنه الظاهر من ضبط الصف أى يستقر مكانه و لا يلعب و يأتي بالصلاه و ما يجب فى الاقتداء و مثل هذا لا يكون إلا مميزا و ظاهر الأكثر أنه كذلك و ذكره فى المنتهى بغير تعرض لخلاف إلا لبعض العامه و قال فى الذكرى تنعقد الجماعه بالصبي المميز لأن ابن عباس ائتم بالنبي صلى الله عليه و آله و كان إذ ذاك غير بالغ و أما إمامته فسيأتى القول فيه.

الخامس أن المأموم إذا كان رجلا واحدا يقف عن يمين الإمام و المشهور أنه على الاستحباب حتى قال فى المنتهى هذا الموقف سنه فلو خالف بأن وقف الواحد على يسار الإمام أو خلفه لم تبطل صلاته عند علمائنا أجمع و حكى فى المختلف عن ابن الجنيّد القول بالبطلان مع المخالفه(1)

و الأحوط عدم المخالفه.

السادس لو كان المأموم امرأه وجب التأخير إن قلنا بتحريم المحاذاه و إلا استحب و كذا تأخيرها عن الرجال المأمومين و الصبيان كما ذكره الأصحاب و الاحتياط فى التأخر فى هذا المقام ألزم من غيره لورود الروايات الكثيره مع عدم المعارض و يستحب للمرأة الواحده مع التأخر أن تقف عن يمين الإمام لصحيحه هشام بن سالم و إن كان مع الرجل الواحد امرأه أو أكثر وقف الرجل عن يمين الإمام(2) و النساء خلفه لروايه القاسم بن الوليد(3) و الحكمان المذكوران فى المنتهى و غيره.

السابع أن المأموم إذا كان رجلين أو أكثر يقفون خلفه و الكلام فى الاستحباب و الوجوب كما مر.

الثامن ظاهر الأخبار أن من يقف عن يمين الإمام يقف محاذيا له من غير تأخر كما هو ظاهر الأكثر و أوجب ابن إدريس فى ظاهر كلامه التقدم بقليل و تدفعه

ص: 44

1- 1. يريد إذا كان المأموم عالما بالسنة النبويّة صلى الله عليه و آله و أمكنه القيام عن يمين الامام و مع ذلك خالفها رغبه عنها.
2- 2. بل روايه فضيل بن يسار فى التهذيب ج 1 ص 329.
3- 3. التهذيب ج 1 ص 329، ط حجر.

ظواهر الأخبار و لو وجب التأخر لذكر و إلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة و لأنه لو كان شرطاً لما أمكن اختلاف اثنين فى الإمامه إلا بأن يتوهم كل منها التقدم و هو بعيد و قد ورد به الخبر.

ثم إن التقدم و التساوى بأى شىء يعتبران فمنهم من أحالوهما على العرف و ذكر جماعه من الأصحاب أن المعتبر التساوى بالأعقاب فلو تساوى العقبان لم يضر تقدم أصابع رجل المأموم أو رأسه و صدره و لو تقدم عقبه على عقب الإمام لم ينفعه تأخر أصابعه و رأسه.

و استقرب العلامة فى النهايه اعتبار التقدم بالأصابع و العقب معا و صرح بأنه لا يقدح فى التساوى تقدم رأس المأموم فى حالتى الركوع و السجود و مقادير الركبتين و الأعجاز فى حال التشهد و ليست هذه التفاصيل فى شىء من النصوص و العرف مضطرب و الأحوط رعايه الجميع كما اختاره الشهيد الثانى ره.

ثم الظاهر على القول بالمحاذاه الحقيقه تحقق كونه خلفه بقليل من التأخر و الأحوط التأخر بعرض بدنه أو بما يقال عرفاً أنه خلفه أما التأخر بجميع بدنه فى أحوال الركوع و السجود و التشهد فالظاهر أنه غير لازم و لعله أولى.

التاسع جواز إمامه المملوك إذا صحت قراءته كما هو المشهور و منع منه بعضهم قال فى الذكرى اختلف فى إمامه العبد فقال فى المبسوط و النهايه لا يجوز أن يؤم الأحرار و يجوز أن يؤم مواليه إذا كان أقرأهم و قال ابن بابويه فى المقنع و لا يؤم العبد إلا أهله لروايه السكونى (1)

و أطلق ابن حمزه أن العبد لا يؤم الحر و جوز إمامته مطلقاً ابن الجنيد و ابن إدريس و أطلق الشيخ فى الخلاف جواز إمامته.

قال و فى بعض رواياتنا (2)

أن العبد لا يؤم إلا موله و قال أبو الصلاح يكره و البحث عن الجواز و إن كان الحر مقدماً عليه عند التعارض انتهى و الجواز

ص: 45

2- 2. التهذيب ج 1 ص 254.

أقوى.

العاشر تدل على كراهه إمامه الأعرابي لجفائه أى بعده عن معرفه أحكام الوضوء و الصلاة و التعليل يقتضى أن كل من كان كذلك تكره إمامته و الأعرابي نسبه إلى الأعراب و هم سكان البادية سواء كانوا من العرب أو العجم و المهاجر من هجر إلى النبی صلى الله عليه و آله و الإمام عليه السلام و قيل المهاجر فى زماننا سكان الأمصار المتمكنين من تحصيل معرفه الأحكام.

ثم ظاهر الروايه كراهه إمامه الأعرابي مطلقا و قيد أكثر الأصحاب الحكم بإمامته بالمهاجرين لحسنه إبراهيم بن هاشم (1).

ثم اختلفوا فيه فذهب الشيخ و جماعه من الأصحاب إلى التحريم و ذهب آخرون إلى الكراهه و فصل المحقق فى المعتبر فقال و الذى نختاره أنه إن كان ممن لا يعرف محاسن الإسلام و لا وصفها فالأمر كما ذكروه و إن كان وصل إليه ما يكفيه اعتماده و يدين به و لم يكن ممن يلزمه المهاجره وجوبا جاز أن يؤم إلى آخر ما قال قدس سره.

و ما اختاره لا يخلو من قوه و إن كان الأحوط عدم الاقتداء به مطلقا لورود الأخبار الصحيحه بالمنع مطلقا لكن تحقق الهجره فى زماننا غير معلوم إذ لا خلاف فى وجوب الهجره قبل الفتح و أما بعده فقليل نسخت لِقَوْلِهِ صلى الله عليه و آله: لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ.

و قيل كانت باقيه بعده و فى أعصار الأئمه عليهم السلام و أما فى زمن الغيبه فيشكل الحكم بوجوبها و تحقق مفهومها و دخولها تحت الألفاظ الوارده فى الأخبار.

نعم تعلم الأحكام الضروريه واجب بحسب الإمكان على أهل البوادي و الأمصار فلو أخلوا بذلك كانوا فساقا من هذه الجهه بل كانت صلاتهم باطله مع جهلهم بأحكامها فمن تلك الجهه لا يجوز الاقتداء بهم و فى الخبر إيماء إليه.

الحادى عشر يدل على جواز اقتداء القاعد بالقائم و لا خلاف فيه.

1-1. التهذيب ج 1 ص 254.

ثم اعلم أن في التهذيب (1) هكذا و المريض القاعد عن يمين الصبي فيحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد قعوده خلف الإمام البالغ عن يمين الصبي فالغرض بيان جواز إتمام القاعد بالقائم و ثانيهما أن يكون المراد كون الصبي إماما و المريض مؤتما فيكون الغرض بيان أدون أفراد الجماعه و أخفاها من جهة الإمام و المأموم معا فيدل على جواز إمامه الصبي كما قيل.

«5»- قُزُبُ الْإِسْنَادِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ طَرِيفٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَقْرَءَانِ خَلْفَ الْإِمَامِ (2).

تبيين: خلف الإمام أى أئمه الجور الذين كانوا فى زمانهما عليهما السلام كانا يصليان خلفهم تقيه و لا ينويان الاقتداء بهم و كانا يقرءان و يصليان لأنفسهما.

و يستحب حضور جماعتهم استحبابا مؤكدا كما ذكره الأكثر و دلت عليه الأخبار و يجب عند التقيه لكن يستحب أن يصلى فى بيته ثم يأتى و يصلى معهم إن أمكن (3) و إلا فيجب أن يقرأ لنفسه و لا تسقط القراءة عنه بالإتمام بهم على المشهور بل قال فى المنتهى لا نعرف فيه خلافا و لا يجب الجهر بالقراءة فى الجهرية و تجزئه الفاتحه وحدها مع تعذر قراءة السوره و إن قلنا بوجوبها و لا خلاف فيها ظاهرا.

و لو ركع الإمام قبل إكمال الفاتحه فقل إنه يقرأ فى ركوعه و قيل تسقط القراءة للضرورة كما قطع به فى التهذيب حتى قال إن الإنسان إذا لم يلحق القراءة معهم جاز له ترك القراءة و الاعتداد بتلك الصلاه بعد أن يكون قد أدرك الركوع و الأحوط الإعادة حينئذ و كذا لو قرأ فى النفس تقيه

«6»- تَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ

ص: 47

3-3. راجع فی ذلک ج 82 ص 338-339.

مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَنْ قَرَأَ خَلْفَ إِمَامٍ يَأْتُمُّ بِهِ قَمَاتَ بَعْتِهِ اللَّهُ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ (1).

المحاسن، عن أبي محمد عن حماد: مثله (2) السرائر، نقلا من كتاب حريز عنهما: مثله (3).

بيان: على غير الفطرة أى فطره الإسلام مبالغه و لعله محمول على الجهرية إذا سمع القراءة و يحتمل شموله للإخفاته.

و اختلف الأصحاب فى هذه المسألة اختلافا شديدا قال الشهيد الثانى روح الله روحه تحرير محل الخلاف فى القراءة خلف الإمام و عدمها أن الصلاة إما جهريه أو سريه و على الأول إما أن يسمع سماعا أو لا و على التقديرات فإما أن يكون فى الأولتين أو الأخيرتين فالأقسام ستة فابن إدريس و سيار أسقطا القراءة فى الجميع لكن ابن إدريس جعلها محرمة و سيار جعل تركها مستحبا و باقى الأصحاب على إباحة القراءة فى الجملة لكن يتوقف تحقيق الكلام على تفصيل فنقول إن كانت الصلاة جهريه فإن سمع فى أولييهما و لو همهمه سقطت القراءة فيها إجماعا لكنه هل السقوط على وجه الوجوب بحيث تحرم القراءة فيه قولان أحدهما التحريم ذهب إليه جماعه منهم العلامة فى المختلف و الشيخان (4).

و الثانى الكراهه

ص: 48

1- 1. ثواب الأعمال: 207.

2- 2. المحاسن: 79.

3- 3. السرائر: 472.

4- 4. قد عرفت ذيل قوله تعالى الأعراف: 204 «وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» أن الانصات و الاستماع فى هذه الآيه مؤوله الى الصلوات الجهرية بالجماعه بتأويل النبى صلى الله عليه و آله فصار الانصات لقراءة الامام سنه فى فريضه الاخذ بها هدى و تركها ضلاله و كل ضلاله فى النار. لكنه على حد سائر السنن انما يكون ترك الانصات محرما، اذا كان ذلك رغبة عن. السنه، و أمّا إذا كان ساهيا أو جاهلا أو ناسيا أو لا يدري فلا شىء عليه. هذا إذا سمع القراءة أو همهمه الامام بالقراءة، و أمّا إذا لم يستمع حتى همهمه الامام بعد كمال الانصات، فهو

خارج عن مورد هذه السنه موضوعا كما فى الصلوات الاخفاته حيث لا جهر
بالقراءه حتى يجب الانصات و الاستماع، و الاحسن الاشبه حينئذ أن يذكر
الله عزّ و جلّ كما يذكره فى الاخرين من الصلوات الرباعيه حيث لا قراءه
رأسا، فيقول: « سبحان الله و بحمده استغفر الله ربى و أتوب إليه » ثلاثا ثمّ
شفعا شفعا حتى يفرغ الامام عن قراءته و يركع. و أمّا قراءه المأموم
لنفسه، فهى مرجوحه، فان الامام يتحمل عن المأمومين قراءتهم مطلقا
فانه الوافد بجماعه من خلفه إلى الله تعالى و الشفيع لهم عنده عزّ و جلّ
بارزا عن صفوفهم يقرأ من قبلهم و يتكلم فيما يهمهم بأجمعهم، سواء جهر
بقراءته علنا أو أخفت فيها مناجاه، فلو قرء المأموم أيضا لنفسه، كان كأنه لا
يعبأ بالامام و شفاعته منفردا فى صلاته و هذا خلف. و لو سكت تعويلا على
قراءه الامام و شفاعته، و كان له، لكنه أيضا مكروه فان الساكت عن ذكر
الله انما يسكت لسانه، و أمّا جنانه فلا يسكت أبدا، بل يشتغل بالاحاديث
النفسانيه يذهب هاهنا و هاهنا كالسأهى عن الصلاه و الغافل عن الحضور
عند الله عزّ و جلّ، و هذا مرجوح و سيمر عليك من أحاديث أهل البيت
عليهم صلوات الله الرحمن ما ينص على ذلك من دون اختلاف فيها.

و هو قول المحقق و الشهيد.

و إن لم يسمع فيهما أصلا جازت القراءة بالمعنى الأعم لكن ظاهر أبى الصلاح الوجوب و ربما أشعر به كلام المرتضى أيضا و المشهور الاستحباب و على القولين فهل القراءة للحمد و السوره أو للحمد وحدها قولان و صرح الشيخ بالثانى.

و أما أخيرتا الجهرية ففيهما أقوال أحدها وجوب القراءة مخيرا بينها و بين التسبيح و هو قول أبى الصلاح و ابن زهره و الثانى استحباب قراءة الحمد وحدها

ص: 49

و هو قول الشيخ و الثالث التخيير بين قراءه الحمد و التسبيح استحبابا و هو ظاهر جماعه منهم العلامه فى المختلف.

و إن كانت إخفاته ففیهما أقوال أحدها استحباب القراءه فیها مطلقا و هو ظاهر كلام العلامه فى الإرشاد و ثانيها استحباب قراءه الحمد وحدها و هو اختياره فى القواعد و الشيخ رحمه الله ثالثها سقوط القراءه فى الأولتين و وجوبها فى الأخيرتين مخيرا بين الحمد و التسبيح و هو قول أبى الصلاح و ابن زهره و رابعها استحباب التسبيح فى نفسه و حمد الله أو قراءه الحمد مطلقا و هو قول نجيب الدين يحيى بن سعيد و لم أقف فى الفقه على خلاف فى مسأله يبلغ هذا القدر من الأقوال انتهى كلامه رحمه الله.

و الأخبار فیها مختلفه جدا و لعل الأوجه فى الجمع بينها حرمة القراءه فيما يجهر فيه الإمام مع سماعه و لو همهمه و مرجوحيتها فيما يخفت فيه مطلقا سواء كانت الأوليان أو الأخريان و لا يبعد القول بالتحريم فيها و استحباب القراءه فيما يجهر فيه إذا لم يسمع الهمهمه و الأحوط عدم الترك و الظاهر جواز الاكتفاء بالحمد فقط.

فائده

الظاهر استحباب دعاء التوجه للمأموم إذا لم يسمع قراءه الإمام فإذا شرع الإمام فى القراءه و هو يسمع فالظاهر وجوب الترك و إذا سمع الهمهمه ففیه إشكال و لعل الأحوط الترك قال فى الذكرى هل يستحب للمأموم دعاء التوجه الوجه ذلك للعموم نعم لو كان يشغله الاستفتاح عن السماع أمكن استحباب تركه و قطع الفاضل بأنه لا يستفتح إذا اشتغل به.

«7»- رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا كَانَ مَأْمُونًا عَلَى الْقِرَاءَةِ فَلَا تَقْرَأْ خَلْفَهُ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ (1).

وَعَنْ أَبِي حَدِيجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا كُنْتَ فِي الْأُخْرَتَيْنِ فَقُلْ لِلَّذِينَ

ص: 50

خَلَقَكَ يَقْرَأُونَ قَاتِحَةَ الْكِتَابِ (1).

«8»- السَّرائِرُ، رُوِيَ: أَنَّهُ لَا قِرَاءَةَ عَلَى الْمَأْمُومِ فِي جَمِيعِ الرَّكَعَاتِ وَ الصَّلَوَاتِ سِوَاءُ كَانَتْ جَهْرِيَّةً أَوْ إِخْفَاتِيَّةً وَ هِيَ أَظْهَرُ الرِّوَايَاتِ (2).

وَ رُوِيَ: أَنَّهُ يُنْصِتُ فِيمَا جَهَرَ الْإِمَامُ فِيهِ بِالْقِرَاءَةِ وَ لَا يَقْرَأُ هُوَ شَيْئاً وَ تَلْزُمُهُ الْقِرَاءَةُ فِيمَا خَافَتْ (3).

وَ رُوِيَ: أَنَّهُ بِالْخِيَارِ فِيمَا خَافَتْ فِيهِ الْإِمَامُ (4).

وَ رُوِيَ: أَنَّهُ لَا قِرَاءَةَ عَلَى الْمَأْمُومِ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ وَ لَا تَسْبِيحَ (5).

وَ رُوِيَ: أَنَّهُ يَقْرَأُ فِيهِمَا أَوْ يُسَبِّحُ (6).

«9»- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ وَالِدِهِ عَنِ الْمُفِيدِ عَنِ الْجَعَابِيِّ عَنِ ابْنِ عُقْدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ عَمِيرَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْقُوبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ مِنْهُمْ رَجُلٌ أَمْ قَوْماً وَ هُمْ لَهُ كَارِهُونَ (7).

بيان: قطع أكثر الأصحاب بكراهه من يكرهه المأمومون و الأخبار في ذلك كثيره و قال العلامة في التذكرة يكره أن يؤم قوما و هم له كارهون

قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لِرَجُلٍ أَمْ قَوْماً وَ هُمْ لَهُ كَارِهُونَ إِيَّاكَ لَخَرُوطٍ.

و الأقرب أنه إن كان ذا دين يكرهه القوم لذلك لم يكره انتهى.

و العجب أنه رحمه الله عليه قال في المنتهى لا يكره إمامه من يكرهه المأمومون أو أكثرهم إذا كان بشرائطهم خلافا لبعض الجمهور

لَنَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: يَوْمُكُمْ أَفَرُّكُمْ.

و ذلك عام و لا اعتبار بكراهه المأمومين له إذ الإثم إنما يتعلق بمن كرهه لا به انتهى و الخروط هو الذي يتهور في الأمور و يركب رأسه في كل ما يريد بالجهل و قله المعرفة بالأمور.

- 1-1. راجع التهذيب ج 1 ص 321.
- 2-2. السرائر: 61.
- 3-3. السرائر: 61.
- 4-4. السرائر: 61.
- 5-5. السرائر: 61.
- 6-6. السرائر: 61.
- 7-7. أمالي الطوسي ج 1 ص 196.

«10»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَجِلُّ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الْإِمَامِ قَوْقَ دُكَّانٍ قَالَ إِذَا كَانَ مَعَ الْقَوْمِ فِي الصَّفِّ فَلَا بَأْسَ (1).

بيان: في الصف أي محاذيا لصفوفهم أو قريبا منها و يدل على جواز علو المأموم على الإمام و به قطع الأصحاب (2).

و يظهر من المنتهى أنه إجماعى و أما ارتفاع موقف الإمام عن المأمومين فالمشهور عدم الجواز في غير الأرض المنحدرة و ربما ينقل فيه الإجماع و ذهب الشيخ في الخلاف إلى الكراهة و روجه بعض المتأخرين و تردد فيه المحقق في المعتبر و هو في محله لأن مستند الحكم خبر عمار الساباطي (3) و هو مع عدم صحته في غايه التشويش و الاضطراب.

و اختلفوا في مقدار العلو المانع فقليل إنه القدر المعتقد به و قيل قدر شبر و قيل ما لا يتخطى (4).

و قربه في التذكرة و قال لو كان العلو يسيرا جاز إجماعا.

ثم إن قلنا بالمنع فهل يختص البطلان بصلاه المأمومين أم يعم صلاه الإمام

ص: 52

1- 1. راجع المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 253.
2- 2. و يدل عليه قوله تعالى لمريم و هى فى غرفه العباده لا يجوز لها أن تخرج منها الا لضروره « يا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَ اسْجُدِي وَ ارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ » فكان يركع من فوق غرفته مع من يركع مجتمعا فى صحن معبدهم اقتداء بذكرىا عليه السّلام أو غيره من الأنبياء و العباد الصالحين.
3- 3. تراه فى الكافى ج 3 ص 286، فقيه من لا يحضره الفقيه ج 1 ص 253- 254 التهذيب ج 1 ص 261 و 333 ط حرج ج 3 ص 53 ط نجف.
4- 4. ما ورد من روايه زراره (ج 1 ص 253 من الفقيه، ج 3 ص 385 من الكافى ج 3 ص 52 من التهذيب ط نجف) و أى صف كان أهله يصلون بصلاه امام و بينهم و بين الصف الذى يتقدمهم ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاه ... و أيما امرأه صلت خلف امام بينها و بينه ما لا يتخطى فليس لها تلك بصلاه» الحديث، فليس فى مورد علو الامام عن مقام المأمومين أو بالعكس، بل الحديث فى باب الحائل: إذا كان بين المأموم و الامام أو

الصف المتقدم و المتأخر مانع كالجدار أو الصندوق أو غير ذلك بحيث يكون ارتفاعه أكثر من أن يتخطى عادة كان ذلك حائلا بينهم حاله السجود، و لا فرق فى المانع عن صدق الاجتماع أن يكون مانعا فى حاله السجود فقط أو حائلا فى حاله الركوع و القيام و السجود معا. و هذا هو السر فى جواز كون المأموم على مرتفع بحيث يرى و يشاهد الامام أو الصف المقدم عليه فى جميع حالاته، و عدم جواز كون الامام على سطح مرتفع فانه لا يراه الصف المقدم حين السجود، الا إذا كان الارتفاع بالانحدار و الانخفاض الذى يجوز معه الصلاه منفردا، صدقا لعنوان السجده على الأرض، كما مر فى باب السجود.

أيضا الذى ذكره الأصحاب الأول و ذهب بعض العامه إلى الثانى و هو ضعيف.

«11»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، بِالإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الْبَابِ السَّابِقِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ أَمَّ قَوْمًا وَ لَمْ يَفْتَصِدْ بِهِمْ فِي حُضُورِهِ وَ قَرَأَتْهُ وَ رُكُوعِهِ وَ سُجُودِهِ وَ قُعودِهِ وَ قِيَامِهِ رُذِّتْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ وَ لَا تُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُ وَ كَانَتْ مَنْزِلَتُهُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ مَنْزِلَةَ أَمِيرٍ جَائِرٍ مُتَعَدٍّ لَمْ يُضْلَحْ لِرَعِيَّتِهِ وَ لَمْ يَقُمْ فِيهِمْ بِأَمْرِ اللَّهِ (1).

«12»- قُرْبُ الإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُ عَنْ رَجُلٍ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي كَيْفَ يَصْنَعُ يَقْرَأُ فِي الثَّلَاثِ كُلَّهُنَّ أَوْ فِي رَكْعَةٍ أَوْ فِي ثَنَيْنِ قَالَ يَقْرَأُ فِي ثَنَيْنِ وَ إِنْ قَرَأَ فِي وَاحِدَةٍ أَجْرَاهُ (2).

توضيح: الثنتان إما مع التى أدركها مع الإمام أو مع قطع النظر عنها كما هو الظاهر فيحمل على ما إذا لم يقرأ فى تلك الركعة.

و اعلم أن أكثر الأصحاب لم يتعرضوا لقراءة المأموم إذا أدرك الإمام فى الأخيرتين و قد ورد فى صحيحى زواره (3)

و عبد الرحمن بن الحجاج (4) الأمر بالقراءة

ص: 53

-
- 1- 1. ثواب الأعمال: 255.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 90 ط حجر: 117 ط نجف.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 258، الفقيه ج 1 ص 256 و 257.
 - 4- 4. التهذيب ج 1 ص 259.

و قال فى المنتهى الأقرب عندى أن القراءه مستحبه و نقل عن بعض فقهاءنا القول بالوجوب لئلا تخلو الصلاه عن قراءه إذ هو مخير فى التسبيح فى الأخيرتين و ليس بشىء فإن احتج بحديث زراره و عبد الرحمن حملنا الأمر فيها على الندب لما ثبت من عدم وجوب القراءه على المأموم انتهى.

و المسأله لا تخلو من إشكال و الأحوط قراءه الحمد و السوره إن أمكنت و إلا فالحمد فقط كما فى صحيحه زراره(1)

لا سيما إذا سبح الإمام بل الظاهر أن القراءه إنما هى فى هذه الصورة و هذا وجه جمع بين الأخبار و فى أخبار القراءه ما يرشد إليه.

ثم إن المشهور بين الأصحاب أن التخير بين قراءه الحمد و بين التسبيح ثابت للمسبوق فى الأخيرتين و إن اختار الإمام التسبيح و لم يقرأ هو و يظهر من الأصحاب كون ذلك اتفاقاً بين الأصحاب انتهى و نقل عن بعضهم القول بوجوب القراءه فى ركعه لئلا تخلو الصلاه من القراءه و أطلق بعض المتأخرين القراءه فى الركعتين لكن مقتضى دليلهم جواز الاكتفاء بالقراءه فى ركعه و الأظهر عدم التعيين و يمكن حمل أخبار القراءه على التقية و لا يبعد كون القراءه أولى كما اختاره الشهيد فى النفلية و غيره.

و يُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ بِسَنَدٍ (2) مُرْسَلٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ لِي أَيْشَىٌّ يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الرَّجُلِ إِذَا قَاتَهُ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَتَانِ قَالَ يَقُولُونَ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بِالْحَمْدِ وَ سُورَةٍ فَقَالَ هَذَا يُقَلِّبُ صَلَاتَهُ فَيَجْعَلُ أَوَّلَهَا آخِرَهَا فَقُلْتُ كَيْفَ يَصْنَعُ فَقَالَ يَقْرَأُ بِقَاتِحِهِ الْكِتَابِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ.

و يمكن حمل أخبار القراءه على ما إذا لم يقرأ خلف الإمام و أخبار التسبيح على ما إذا قرأ فيكون مخيراً بينهما.

ص: 54

1- 1. التهذيب ج 1 ص 259، و فيه: «فان لم يدرك السوره تامّه أجزأته أم الكتاب».

2- 2. المصدر نفسه، و رواه الصدوق فى الفقيه ج 1 ص 263.

و قال السيد فى المدارك لا خلاف فى التخير بين القراءة و التسبيح فى الأخيرتين فيما إذا أدرك الركعة الأخيرة مع الإمام و إنما الخلاف فيما إذا أدرك معه ركعتين و سبح الإمام فيهما فقليل يبقى التخير بحاله للعموم و قيل تتعين القراءة لئلا تخلو الصلاة من فاتحه الكتاب و هو ضعيف

«13»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، وَ كِتَابُ الْمَسَائِلِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَكُونُ خَلْفَ الْإِمَامِ قَيِّطُولٌ فِي النَّشْهِدِ قَيَّاخُذُهُ الْبُؤْلُ أَوْ يَتَخَوَّفُ عَلَى شَيْءٍ أَوْ يَعْزِضُ لَهُ وَجَعٌ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يُسَلِّمُ هُوَ وَ يَنْصَرِفُ وَ يَدْعُ الْإِمَامَ (1).

بيان: لقد قطع الأصحاب بجواز تسليم المأموم قبل الإمام سواء كان لعذر أم لا و يدل عليه أخبار لكن بعضها كهذا الخبر مقيد بالعذر و الأحوط عدم الانفراد بدونه و إن كان الظاهر جوازه مطلقا و أما الانفراد قبل التشهد فمع عدم نية الانفراد لغیر عذر الظاهر أنه لا خلاف فى عدم جوازه و لا ريب فى جواز مفارقتة للعذر و أما بدون العذر مع نية الانفراد فالمشهور جوازه أيضا.

و نقل العلامة فى النهاية الإجماع عليه و هو ظاهر المنتهى و قال الشيخ فى المبسوط من فارق الإمام بغير عذر بطلت صلاته و إن فارقه بعذر و تمت صحت صلاته و المسألة محل تردد و احتياط و القول بجواز الانفراد مختص بالجماعة المستحبه أما الواجبه فلا يجوز قطعاً و هل يجوز عدول المنفرد فى أثناء الصلاة إلى الإيتمام فيه قولان أقربهما عدم و جوزه الشيخ فى الخلاف مدعيا عليه الإجماع و نفى العلامة عنه البأس فى التذكرة.

«14»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، وَ كِتَابُ الْمَسَائِلِ، بِسَنَدَيْهِمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ إِمَامٍ مُقِيمٍ أَمْ قَوْماً مُسَافِرِينَ كَيْفَ يُصَلِّي الْمُسَافِرُونَ قَالَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ

ص: 55

يُسَلِّمُونَ وَ يَفْعُدُونَ فَيَقُومُ الْإِمَامُ فَيَتِمُّ صَلَاتَهُ فَإِذَا سَلَّمَ وَ انْصَرَفَ انْصَرَفُوا(1).

بيان: يدل على جواز اتمام المسافر بالمقيم و المشهور بين الأصحاب كراهه اتمام المقيم بالمسافر و ذكر بعضهم العكس أيضا و نقل عن علي بن بابويه أنه قال لا يجوز إمامه المتم للمقصر و لا العكس و ظاهر المحقق و العلامة الاتفاق على عدم التحريم و هو القوي.

و يدل على أن المسافر يسلم عند تمام صلاته و لا خلاف فيه و على أنه يستحب أن لا ينصرف حتى يسلم الإمام بل حتى ينصرف و إنما حملنا على الاستحباب للاتفاق على عدم الوجوب و للأخبار الصحيحة الدالة على جواز الانصراف قبله و لو انعكس الفرض تخير الحاضر عند انتهاء الفعل المشترك بين المفارقة في الحال و الصبر حتى يسلم الإمام فيقوم إلى الإتمام و المشهور عدم وجوب بقاء الإمام المسافر في مجلسه إلى أن يتم المأموم المقيم خلافا للمرتضى و ظاهر ابن الجنيد فإنهما أوجبا ذلك و الظاهر الاستحباب لورود الخبر بالجواز و المشهور أن الكراهه مخصوصه بالصلاة المقصورة و قيل مطلقا.

«15»- الْمُتَنَهَى، ذَكَرَ ابْنُ بَابَوَيْهِ فِي كِتَابِهِ: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْمَأْمُومِينَ إِذَا قَرَعَ الْإِمَامُ مِنْ قِرَاءَةِ الْحَمْدِ أَنْ يَقُولُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَ رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ.

«16»- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَخْلَدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ الدَّقَّاقِ عَنْ عُثَيْدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ عَنْ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ تَافِعِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ الْمَدَنِيِّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي الْقَتَّاتِ وَ ابْنِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَ تَخَنُّ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا وَ لَا تَعْدُوَهَا شَيْئًا وَ مَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ(2).

ص: 56

1- 1. قرب الإسناد ص 99 ط حجر، ص 129 ط نجف، كتاب المسائل المطبوع في البحار ج 4 ص 157 ط ك ج 10 ص 285 الطبعة الحديثه هذه.

2- 2. أمالي الطوسي ج 1 ص 398-399.

اعلم أن للمأموم بالنظر إلى إدراك الإمام أحوالا الأولى أن يدركه قبل الركوع و حكمه أن يدخل معه و يحتسب بتلك الركعة كما عرفت و الظاهر أنه اتفاقى.

الثانيه أن يدركه فى حال ركوعه و ستعرف أن فى إدراك الركعة به خلافا و حينئذ يكبر المأموم تكبيره للافتتاح و تكبيره للركوع مستحبا و لو خاف الفوات أجزاءه تكبيره الافتتاح و فى المنتهى نقل الاتفاق عليه.

ثم قال لو نوى التكبير للافتتاح صحت صلاته قطعاً و لو نواه للركوع لم تصح صلاته لإخلاله بالركن و الإمام لا يتحمله و لو أطلق ففيه تردد أقربيه البطلان و لو نواه بالتكبير الواحد فيه إشكال انتهى و الصحة فى الأخير لا يخلو من قوه لما سيأتى من روايه عمار و غيره (1).

الثالثه أن يدركه بعد رفع رأسه من الركوع و لا خلاف بين الأصحاب فى فوات الركعة حينئذ و استحباب أكثر علمائنا التكبير للمأموم و المتابعه فى السجدين و إن لم يعتد بهما تحصيلاً لإدراك الفضيله و يظهر من علامه فى المختلف التوقف فى هذا الحكم للنهى عن الدخول فى الركعة عند فوات تكبيرها

فى صحيحه مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (2).

عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ لِي إِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْقَوْمَ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ الرَّكْعَةَ فَلَا تَدْخُلْ مَعَهُمْ.

و أجيب بأنه محمول على الكراهه لدلاله الأخبار الكثيره على جواز اللحق فى الركوع.

و رَوَى الشَّيْخُ عَنْ مُعَلَّى بْنِ حُنَيْسٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا سَبَقَكَ الْإِمَامُ

ص: 57

2-2. التهذيب ج 1 ص 258، و لكن ايراد هذا الخبر أليق بالحاله الثانيه، و هي ادراك الامام فى الركوع، و مثله صحيحته الأخرى عن أبى جعفر عليه السلام قال: لا تعتد بالركعه التى لم تشهد تكبيرها مع الامام، و مثله ما رواه محمّد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا لم تدرك تكبيره الركوع فلا تدخل معهم فى تلك الركعه، و سيأتى الكلام فيه.

بِرُكْعَةٍ فَأَدْرَكَتْ وَ قَدْ رَفَعَ رَأْسَهُ فَاسْجُدْ مَعَهُ وَ لَا تَعْتَدَّ بِهَا (1).

لكن ليس فى الروايه سوى المتابعه فى السجود من النيه و التكبير و الدخول معه فى الصلاه.

ثم إن قلنا بالاستحباب المذكور فهل يجب استئناف النيه و تكبيره الإحرام بعد ذلك اختلفوا فيه فذهب الأكثر إلى الوجوب و قال الشيخ لا تجب فإن قلنا بالاستئناف كان التكبير المأتى به أولاً مستحباً.

الرابعه أن يدركه و قد سجد سجده واحده و حكمه كالسابق فعلى المشهور يكبر و يسجد و لا يعتد به و فى وجوب الاستئناف الخلاف السابق و عدم الاستئناف هنا أولى لأن المزيد ليس ركناً و الظاهر أنه لم يفرق الأصحاب بينه و بين ما لو أدرك الإمام فى السجده

لَكِنَّ قَوْلَ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي صَحِيحِهِ (2)

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ: إِذَا وَجَدْتَ الْإِمَامَ سَاجِدًا قَائِمًا مَكَاتِكَ حَتَّى يَرْفَعَ رَأْسَهُ وَ إِنَّكَ كَانَ قَاعِدًا قَعَدْتَ وَ إِنَّكَ كَانَ قَائِمًا قُمْتَ يَنْفِيهِ.

وَ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (3) قَالَ: قُلْتُ لَهُ مَتَى يَكُونُ مُدْرِكُ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ قَالَ إِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامَ وَ هُوَ فِي السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ مِنْ صَلَاتِهِ فَهُوَ مُدْرِكُ لِفَضْلِ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ فَلَا صَرَاخَةَ لَهُ فِي اللَّحُوقِ وَ السُّجُودِ.

تَعَمَّ رَوَى الصَّدُوقُ (4)

بِسَنَدِهِ الصَّحِيحِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ شُرَيْحٍ وَ فِيهِ جَهَالَةٌ لَكِنْ اعْتَمَدَ الصَّدُوقُ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ مُبَادِرًا وَ الْإِمَامُ رَاكِعٌ أَجَزَأُهُ تَكْبِيرُهُ وَاحِدَةً لِدُخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ وَ الرُّكُوعِ وَ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ وَ هُوَ سَاجِدٌ كَبَّرَ وَ سَجَدَ مَعَهُ وَ لَمْ يَعْتَدَّ بِهَا وَ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ وَ هُوَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ فَقَدْ أَدْرَكَ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ وَ مَنْ أَدْرَكَهُ وَ قَدْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ وَ هُوَ فِي التَّسْهَدِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَذَانٌ وَ لَا إِقَامَةٌ وَ مَنْ أَدْرَكَهُ وَ قَدْ سَلَّمَ فَعَلَيْهِ الْأَذَانُ

- 1-1. التهذيب ج 1 ص 259.
- 2-2. التهذيب ج 1 ص 330.
- 3-3. التهذيب ج 1 ص 262.
- 4-4. الفقيه ج 1 ص 265.

و الإِقَامَةُ.

و هو يدل على التكبير و السجود و قوله عليه السلام و هو ساجد شامل للسجود الأول و الثانى و ظاهره عدم استئناف التكبير.

الخامسه أن يدركه بعد رفع رأسه من السجده الأخيره و قد حكم الفاضلان وغيرهما بأنه يكبر و يجلس معه فإذا سلم الإمام قام و أتم صلاته و لا يحتاج إلى استئناف التكبير و قد صرح المحقق بأنه مخير بين الإتيان بالتشهد و عدمه لتعارض موثقتى عمار فى ذلك إذ فى إحدى الروايتين يقعد فإذا سلم الإمام قام فأتى صلاته (1) و فى الأخرى يفتتح الصلاة و لا يقعد مع الإمام حتى يقوم (2) و ما ذكره حسن لكن مورد الروايتين مختلف إذ الأولى فى التشهد الأخير و الأخير فى الأول فلا تنافى.

و قال الشهيد فى الذكرى روى ابن بابويه أن منصور بن حازم كان يقول إذا أتيت الإمام و هو جالس و قد صلى ركعتين فكبر ثم اجلس و إذا قمت فكبر و فى هذا إيماء إلى عدم الاجتزاء بالتكبير إلا أن يجعله تكبير القيام و هو نادر.

و الظاهر أنه يدرك فضل الجماعه إذا كان التأخير لا عمدا لأنه مأمور به مندوب إليه و ليس إلا لإدراك الفضيله و أما كونها كفضيله من أدرك قبله فغير معلوم و قال ابن بابويه فيمن أدركه فى السجده الأخيره أو فى التشهد أنه أدرك فضل الجماعه.

و قال ابن إدريس يدرك فضيله الجماعه بإدراك بعض التشهد و ظاهره أنه يدرك ذلك و إن لم يتحرم بالصلاه انتهى و العلامه فى التذكرة قال الأقرب عدم إدراك الفضيله فى تلك الصور و يحتمل الإدراك.

«17»- الخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ عَنْ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَوْمُوا النَّاسَ وَلَكِنَّ الزُّنَا وَالْمُرْتَدَّ

ص: 59

2-2. التهذيب ج 1 ص 331.

وَالْأَعْرَابِيُّ بَعْدَ الْهَجْرَةِ وَ شَارِبُ الْخَمْرِ وَ الْمَخْذُودُ وَ الْأَعْلَفُ (1).

السرائر، نقلا عن كتاب جعفر بن محمد بن قولويه بإسناده إلى الأصمغ: مثله (2).

تبيين: الخبر يتضمن أحكاما الأول المنع من إمامه ولد الزنا و المشهور أنه على التحريم و ادعى جماعه أنه لا خلاف فيه و يدل عليه حسنه (3).

زراره عن أبي جعفر عليه السلام حيث ورد بلفظ النهي و لا منع فيما تناله الألسن و لا ولد الشبهه و لا من جهل أبوه لكن قالوا يكره لنفره النفس منهم الموجه لعدم كمال الإقبال على العباده.

الثاني المرتد و لا ريب في عدم جواز إمامته لاشتراط الإيمان فيها اتفاقا.

الثالث الأعرابي بعد الهجره و لا ريب في عدم جواز إمامته مع وجوب الهجره عليه و إصراره على الترك بغير عذر و قد ورد في أخبار كثيره أن التعرب بعد الهجره من الكبائر لكن تحققه في هذا الزمان غير معلوم كما علمت.

الرابع شارب الخمر و لا ريب في المنع من إمامته.

الخامس المحدود و هو قبل التوبه فاسق لا تجوز إمامته و أما بعد التوبه فقد حكم الأكثر بكراهه إمامته و علله في المعتبر بنقص مرتبته بذلك عن منصب الإمامه و إن زال فسقه بالتوبه و نقل عن أبي الصلاح أنه منع من إمامه المحدود بعد التوبه إلا لمثله و رده الأكثر بأن المحدود ليس أسوأ حالا من الكافر و بالتوبه و استجماع الشرائط تصح إمامته و هذا الخبر لا يمكن الاستدلال به على عدم الجواز لأن لا ينبغي لا يعطى أكثر من الكراهه لكن ورد في حسنه زراره (4).

ص: 60

1- 1. الخصال ج 1 ص 160.

2- 2. السرائر ص 484.

3- 3. الكافي ج 3 ص 375، الفقيه ج 1 ص 247 تحت الرقم 16، و لعله يمنع من امامته ما مر في باب النجاسات أن ولد الزنا لا يطهر.

4- 4. هي التي مر ذكرها عن الكافي و الفقيه.

و غيرها المنع من إمامه المحدود و هو يتناول التائب و غيره (1).

و الأحوط الترك.

السادس الأغلف و أطلق بعض الأصحاب كراهه إمامته و منع منه جماعه كالشيخ و المرتضى و قال المحقق فى المعتبر مشروط بالفسوق و هو التفريط فى الاختتان مع التمكن لا مع العجز و بالجملة ليست الغفلة مانعه باعتبارها ما لم ينضم إليها الفسوق بالإهمال و نطالب المانعين بالعله ثم نكلم فى الروايه الآتية بما سيأتى

ص: 61

1-1. و لقوله تعالى عَزَّوَجَلَّ فى المحدودين « وَ لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَ أَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » النور: 4 و 5 حيث انه عَزَّوَجَلَّ سماهم بعد اجراء الحد فاسقين من دون تقييد. و الاستثناء انما ينصرف الى قوله « وَ لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا » بقرينه التأييد، فانه فى معنى أن لا تقبل لهم شهادته فى وقت من الأوقات الا بعد أن يتوبوا و يصلحوا- اذا كان هناك اصلاح كما فى مورد القذف بأن يكذبوا أنفسهم فحينئذ يجوز شهادتهم، و أمّا الاستثناء من التسميه فغير معقول. فعلى هذا كل من حدّ بحد من الحدود الشرعيه، ثبت عليه عنوان الفاسق وضعاً و اسماً على الإطلاق، تاب أو لم يتب، فلا يجوز امامته و لا شهادته كسائر من سمى فى القرآن العزيز فاسقاً من المنافقين و غيرهم: فردا كما فى وليد بن عقيه ابن أبى معيط، أو جمعا كالذين يقضون و يحكمون بغير ما أنزل الله مثلاً. نعم يجوز قبول الشهاده فى رامى المحصنات، بعد توبتهم و اصلاحهم بتكذيب أنفسهم فقط، للآيه الكريمه، فتعديه الحكم الى غيرهم تعدى حدود الله عَزَّوَجَلَّ، كما هو ظاهر الاخبار، و أحاديث أهل بيت النبى الطهار، عليهم صلوات الله الرحمن، ما دام الليل و النهار. و كأن السر فى ذلك أن الحد الشرعى كسمة ضربت على ناصيه العبد بأنه فسق و خرج عن الايمان كما قال عَزَّوَجَلَّ « أَقَمْنِ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا »: السجده: 18، فقابل بين الايمان و الفسق، و لا يمحو تلك السمة الا بمحوه فى تراب القبر، أو بدليل شرعى آخر، و هو مفقود هنا الا فى مورد القذف، و الله الموفق للصواب.

و هو حسن.

«18-» الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْهَيْثَمِ التَّهْدِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَّابٍ عَنْ أَبِي عُثَيْدَةَ الْحَدَّاءِ قَالَ: بَعْضُنَا سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْقَوْمِ يَجْتَمِعُونَ فَتَحْضُرُ الصَّلَاةُ فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ تَقَدَّمُ يَا فُلَانُ فَقَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَتَقَدَّمُ الْقَوْمُ أَفَرَوْهُمْ فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَأَكْبَرَهُمْ سِنًا فَإِنْ كَانُوا فِي السِّنِّ سَوَاءً فَلْيُؤَمِّمَهُمْ أَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَنِ وَ أَفْقَهُهُمْ فِي الدِّينِ وَ لَا يَتَقَدَّمُ أَحَدُهُمُ الرَّجُلَ فِي مَنْزِلِهِ وَ لَا صَاحِبَ سُلْطَانٍ فِي سُلْطَانِهِ (1).

وَ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: فَإِنْ كَانُوا فِي السِّنِّ سَوَاءً فَأَصْبَحُهُمْ وَجْهًا (2).

بيان: الخبر الأول حسن لا يقصر عن الصحيح (3)

و الأخير مرسل و هما يشتملان على أحكام و تفصيل القول فيها أنه لا ريب أن مع حضور الإمام الأعظم عليه السلام

ص: 62

1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 15، و قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ «و لا صاحب سلطان في سلطانه» هو الذي نقله العامه في روايتهم عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ «و لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه» على ما سيأتى في الذيل، و ليس المعنى بالسلطان الاماره و الولاية و السلطانه بمعناها العرفى اليوم، بل هو بمعناه اللغوى، فصاحب المنزل سلطان في منزله، و صاحب الموالى سلطان عليهم، و الامير سلطان على جلاوزته و هكذا الوالى. و أمّا الامام الأعظم عليه الصلاه و السلام فالتقدم عليه كالتقدم على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فانه امام حيا و ميتا وضعا و حكما، و من تقدم جثته و هو فى القبر كانت صلاته باطله فكيف و هو حى، و أمّا صاحب المسجد بمعنى الامام الراتب، فان كان منصوبا من قبل المجتمعين فيه فهو، و الا فلا سلطان له و هو واضح.

2- 2. علل الشرائع ج 2 ص 16.

3- 3. و لو استشكل أحد بأن كتاب العلل غير ثابت نسبته الى الصدوق رحمه الله أو قال: لا أقل أنه غير مصرح فى الاجازات روايه، و أن سنده و

جاده، فالحديث رواه الشيخ في التهذيب ج 1 ص 254، و الكليني في
الكافي ج 3 ص 376.

هو أولى من غيره و مع عدم حضوره فالمشهور أن صاحب المنزل و الإمام الراتب فى المسجد و صاحب الإمارة فى البلد من قبل الإمام أولى من غيرهم و قال فى المنتهى لا نعرف فيه مخالفا.

و هذا الخبر يدل على تقديم صاحب المنزل و الإمارة و أما صاحب المسجد فعلى أن المسجد يجرى مجرى منزله و بأن تقديم غير صاحب المسجد عليه يوجب وحشه و تنافرا و فيهما ما ترى نعم يومئ بعض الأخبار إلى رعايه حقه كتقديمه على المتطهر إذا كان متيمما و نحوه و سيأتى فى فقه الرضا عليه السلام و فى الدعائم ما يدل عليه.

و المشهور أنه لو أذن المستحق من هؤلاء لغيره فى التقديم جاز و كان أولى و قال فى المنتهى و لا نعرف فيه خلافا و تعليلهم لا يخلو من ضعف.

و لو اجتمع صاحب المسجد أو المنزل مع صاحب الإمارة فقد قطع الشهيد الثانى بكونه أولى منهما و فيه كلام و قالوا لا فرق فى صاحب المنزل بين مالك العين و المنفعة و المستعير و قال الشهيد الثانى رحمه الله لو اجتمع مالك العين و المنفعة فمالك المنفعة أولى و فى المستعير مالك العين أولى و فى الفرق تأمل.

ثم إذا لم يكن بينهم أحد من هؤلاء و تشاح الأئمة فلا يخلو إما أن يتفق المأمومون على إمامه بعض الأئمة و إما أن يكرهوا جميعا إمامه بعضهم و إما أن يختلفوا فإن اتفقوا على إمامه أحد فهو أولى لما فيه من اجتماع القلوب (1) كذا ذكره الأصحاب و فيه تأمل و إن كرهوا جميعا إمامه واحد لم يؤم بهم لما مر.

و إن اختلف المأمومون فقد اعتبر أكثر الأصحاب الترجيح بالقراءة و غيرها و قال فى التذكرة يقدم اختيار الأكثر فإن تساوا طلب الترجيح و الرواية تميل إلى الأول و ذكر غير واحد من الأصحاب أن ليس للمأمومين أن يقتسموا الأئمة فيصلى كل قوم خلف من يختارونه لما فيه من الاختلاف المثير للاحن.

ص: 63

1- 1. لعلهم نظروا الى ما مر من عدم قبول صلاه الامام إذا كان القوم له كارهون، حيث يستفاد منه أن كراهه البعض أيضا قاذح فى الجملة بالنسبه

الى من اجتمع عليه القلوب.

ثم إن أكثر الأصحاب على أن الأقرأ أولى من الأفقه و ذهب بعضهم إلى العكس و بعضهم إلى التخيير و يدل هذه الروايه على الأول وَ قَدْ رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ الْعَامَّةِ أَيْضاً عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالِسُّنَنِ فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَنِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِنًا (1).

و قد يجاب بأن المراد بالأقرأ الأفقه لأنه كان المتعارف في زمانه صلى الله عليه و آله أنهم إذا تعلموا القرآن تعلموا أحكامه قال ابن مسعود كنا لا نجاوز عشر آيات حتى نعرف أمرها و نهيا و إطلاق القارى على العالم بأحكام الشريعة غير عزيز فى الصدر الأول.

و اعترض عليه بأن ذكر الأعلم بالسنة بعد ذلك يابى عنه إلا أن يقال المراد بالأقرأ الأعراف بمعانى القرآن و أحكامه

وَ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا خَيْرَ فِي قِرَاءَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَدَبُّرٌ.

و الأفقيه المذكوره بعدها هو العلم بالسنن و غيرها و ربما يرجح تقديم الأعلم بالأخبار الداله على فضل العلم و العلماء و بما سيأتى من ذم تقديم غير الأعلم و بما اشتهر قديما و حديثا بين الشيعة من قبج تفضيل المفضل و تقديمه.

ثم إنه فسر جماعه من الأصحاب الأقرأ بالأجود قراءه و إتقانا للحروف و أحسن إخراجا لها من مخارجها و ضم بعضهم إليها الأعراف بالأصول و القواعد المقرره بين القراء و قيل أكثر قرآنا و نسبه فى البيان إلى الروايه فيحتمل أكثر قراءه و أكثر حفظا للقرآن و لا يبعد شموله للجميع.

ثم المشهور أن بعد الأقرأ الأفقه كما سيأتى فى فقه الرضا عليه السلام و ذهب بعضهم إلى تقديم الأقدم هجره فالأسن فالأفقه كما فى الروايه و بعضهم إلى

ص: 64

1- 1. رواه فى مشكاه المصابيح ص 100 عن أبى مسعود، و زاد بعده و لا يؤمن الرجل الرجل فى سلطانه و لا يقعد فى بيته على تكرمته الا باذنه، رواه مسلم، و فى روايه له: و لا يؤمن الرجل الرجل فى أهله.

تقديم الأقدم هجره فالأفقه و ذكر غير واحد أن المراد الأفقه بأحكام الصلاه فإن تساويا فيه و زاد أحدهما بفقه غير الصلاه قيل بترجيحه و قيل بنفيه و ظاهر الروايه الأول.

ثم المشهور أن بعد الأفقه الأقدم هجره و إليه ذهب الشيخ فى النهايه و قدم الشيخ فى المبسوط بعد الأفقه الأشرف ثم الأقدم هجره ثم الأسن و قدم المرتضى الأسن بعد الأفقه و لم يذكر الهجره و المراد بالهجره السبق من دار الحرب إلى دار الإسلام و قال فى التذكرة المراد سبق الإسلام أو من كان أسبق هجره من دار الحرب إلى دار الإسلام أو يكون من أولاد من تقدمت هجرته و

نقل فى الذكرى عن يحيى بن سعيد أن المراد التقدم فى العلم قبل الآخر و فى الذكرى ربما جعلت الهجره فى زماننا سكنى الأمصار و الظاهر من الروايه المعنى الأول و إن كان فى تحقيقه فى زماننا إشكال كما عرفت.

و المراد بالأسن الأكثر بحسب السن و فى الذكرى و غيره أن المراد علو السن فى الإسلام و كذا ذكره الشيخ فى المبسوط و هو اعتبار حسن لكنه خلاف المتبادر من النص.

و أما الأصبح وجها فذكره ابنا بابويه و الشيخان و جماعه و قال المرتضى و ابن إدريس و قد روى إذا تساوا فأصبحهم وجها و قال فى المعتبر لا أرى بهذا أثرا فى الأولويه و لا وجها فى شرف الرجال.

و علل فى المختلف بأن فى حسن الوجه دلالة على عنايه الله به و ذكر فى التذكرة عن العامه تفسيرين أحدهما أنه الأحسن صورته و الثانى أنه الأحسن ذكرا بين الناس.

قَالَ فِي الذِّكْرِ يُمَكِّنُ أَنْ يُحْتَجَّ عَلَى الْآخِرِ: يَقُولُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي عَهْدِ الْأَشْتَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَ إِنَّمَا يُسْتَدَلُّ عَلَى الصَّالِحِينَ بِمَا يُجْرَى اللَّهُ لَهُمْ عَلَى السَّنِ عِبَادِهِ.

ثم اعلم أن المحقق رحمه الله فى الشرائع جعل الهاشمى فى مرتبه صاحب المنزل

و قراءته و قال فى الذكرى قال فى المبسوط إذا حضر رجل من بنى هاشم فهو أولى بالتقدم إذا كان ممن يحسن القراءة و الظاهر أنه أراد به على غير الأمير و صاحب المنزل و المسجد مع أنه جعل الأشرف بعد الأفقه الذى هو بعد الأقرأ و الظاهر أنه الأشرف نسبا.

و تبعه ابن البراج فى تقديم الهاشمى و قال بعده و لا يتقدم أحد على أميره و لا على من هو فى مسجده أو منزله و جعل أبو الصلاح بعد الأفقه القرشى و ابن زهره جعل الهاشمى بعد الأفقه و ابن حمزه جعل الأشرف بعد الأفقه و فى النهايه لم يذكر الأشرف و كذا المرتضى و ابن الجنيد و على بن بابويه و ابنه و سلار و ابن إدريس و الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد و ابن عمه فى المعتبر و ذكر ذلك فى الشرائع و أطلق و كذا الفاضل فى المختلف و قال إنه المشهور يعنى تقديم الهاشمى.

و نحن لم نره مذكورا فى الأخبار إلا

مَا رُويَ مُرْسَلًا أَوْ مُسْتَدًّا بِطَرِيقٍ غَيْرِ مَعْلُومٍ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله: قَدَّمُوا قُرَيْشًا وَ لَا تَقَدِّمُوهُمْ.

و هو على تقدير تسليمه غير صريح فى المدعى نعم هو مشهور فى التقديم فى الجنازه من غير روايه تدل عليه نعم فيه إكرام لرسول الله صلى الله عليه و آله إذ تقديمه لأجله نوع إكرام و إكرام رسول الله صلى الله عليه و آله و تبجيله مما لا خفاء بأولويته انتهى.

و قال فى التذكرة فإن استووا فى ذلك كله قدم أشرفهم أى أعلاهم نسبا و أفضلهم فى نفسه و أعلاهم قدرا فإن استووا فى هذه الخصال قدم أتقاهم و أورعهم لأنه أشرف فى الدين و أفضل و أقرب إلى الإجابة ثم قال و الأقوى عندى تقديم هذا على الأشرف لأن شرف الدين خير من شرف الدنيا فإن استووا فى ذلك كله فالأقرب القرعه و احتمل الشهيد فى الذكرى تقديم الأورع على المراتب التى بعد القراءة و الفقه و هو غير بعيد.

و كذا احتمل تقديم المطلبى على غيره إن قلنا بترجيح الهاشمى لكن الهاشمى أولى منه و احتمل ترجيح أمجاد بنى هاشم ثم بحسب شرف الآباء كالتالبي و العباسى و الحارثى و اللهبى ثم العلوى و الحسنى و الحسينى ثم الصادقى و

الموسوى و الرضى و الهادى.

و احتمال أيضا ترجيح العربى على العجمى و القرشى على سائر العرب قال و كذا ينسحب الاحتمال فى الترجيح بسبب الآباء الراجحين بعلم أو تقوى أو صلاح و من عبر من الأصحاب بالأشرف يدخل فى كلامه جميع هذا و لا بأس به و من ثم ترجح أولاد المهاجرين على غيرهم لشرف آبائهم انتهى.

و اعلم أن الترجيحات المذكوره فى المراتب السابقه كلها تقديم استحباب لا تقديم اشتراط فلو قدم المفضل جاز قال فى التذكرة لا نعلم فيه خلافا لكن قال فى الذكرى أوجب ابن حمزه أن يكون أقرأ القوم لظاهر الخبر و المشهور أنه على الاستحباب.

«19»- تَوَادِرُ الرَّاَوْنِدِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الرُّوبَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَحْمَدَ الدِّيَّانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَشْعَثِ عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ وَ هُوَ جُنُبٌ أَعَادَ هُوَ وَ النَّاسُ صَلَاتَهُمْ (1).

بيان: إعادة الإمام لا ريب فيها و أما إعادة المأموم فالمشهور أنه لا يعيد لو علم فسق الإمام أو كفره أو حدثه بعد الصلاة (2).

و حكى عن المرتضى و ابن الجنيد أنهما أوجبا إعادة و حكى الصدوق فى الفقيه عن جماعه من مشايخه أنه سمعهم يقولون ليس عليهم إعادة شىء مما جهر فيه و عليهم إعادة صلاه ما صلى مما لم يجهر فيه و الأول أصح للأخبار الكثيرة الداله عليه.

وَ يُعَارِضُهَا حَبْرٌ مَجْهُولٌ آخَرٌ رَوَاهُ الشَّيْخُ (3) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: صَلَّى عَلَيَّ بِالنَّاسِ عَلَى غَيْرِ طَهَرٍ وَ كَانَتِ الظُّهْرُ ثُمَّ دَخَلَ فَحَرَجَ مُتَادِيَهُ إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

ص: 67

1- 1. لم نجده فى المطبوع من المصدر.
2- 2. و ذلك لان المأموم انما ترك من صلاته القراءه فقط، و ليس فى ترك القراءه و هى سنه فى فريضه بطلان الصلاه الا إذا تركها عمدا و داريا.

3-3. التهذيب ج 1 ص 257.

صَلَّى عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ فَأَعِيدُوا وَ لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ.

و هو مردود عند القوم لاشتغاله على سهو الإمام و هذا الخبر يمكن حمله على علمهم بكونه جنبا أو على الاستحباب أو على التقية لأنه مذهب الشعبي و ابن سيرين و أصحاب الرأي من العامة و إن كان أكثرهم معنا.

و قال فى الذكرى و قد روى أنهم إن علموا فى الوقت تلزمهم الإعادة و لو صلى بهم بعض الصلاة ثم علموا حينئذ أتم القوم فى روايه جميل (1) و فى روايه حماد عن الحلبي (2)

يستقبلون صلاتهم.

«20»- فَقَهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا كُنْتَ إِمَامًا فَكَبِّرْ وَاحِدَةً تَجَهَّرْ فِيهَا وَ تُسِرُّ السَّتَّ (3)

وَ إِنْ كُنْتَ فِي صَلَاةٍ نَافِلَةٍ وَ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَاقْطَعْهَا وَ صَلِّ الْقَرِيبَةَ مَعَ الْإِمَامِ وَ إِنْ كُنْتَ فِي قَرِيبَتِكَ وَ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقْطَعْهَا وَ اجْعَلْهَا نَافِلَةً وَ سَلِّمْ فِي رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ صَلِّ مَعَ الْإِمَامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مِمَّنْ لَا يُقْتَدَى بِهِ فَلَا تَقْطَعْ صَلَاتَكَ وَ لَا تَجْعَلْهَا نَافِلَةً وَ لَكِنْ اخْطُ إِلَى الصَّفِّ وَ صَلِّ مَعَهُ فَإِذَا صَلَّيْتَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَ قَامَ الْإِمَامُ إِلَى رَابِعَتِهِ فَقُمْ مَعَهُ وَ تَتَشَهَّدُ مِنْ قِيَامٍ وَ تُسَلِّمُ مِنْ قِيَامٍ (4) وَ اعْلَمْ أَنَّ الْمُقْصِرَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الْمُتَمِّمِ وَ لَا يُصَلِّيَ الْمُتَمِّمُ خَلْفَ الْمُقْصِرِ وَ إِنْ ابْتَلَيْتَ مَعَ قَوْمٍ لَا تَجِدُ بُدًّا مِنْ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَهُمْ فَصَلِّ مَعَهُمْ رَكْعَتَيْنِ وَ سَلِّمْ وَ امْضُ لِحَاجَتِكَ إِنْ شِئْتَ وَ إِنْ خِفْتَ عَلَى نَفْسِكَ فَصَلِّ مَعَهُمُ الرِّكَعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ وَ اجْعَلْهَا تَطَوُّعًا وَ إِنْ كُنْتَ مُتِمًّا صَلَّيْتَ خَلْفَ الْمُقْصِرِ فَصَلِّ مَعَهُ رَكْعَتَيْنِ فَإِذَا سَلَّمَ فَقُمْ وَ اتِّمِّمْ صَلَاتَكَ (5).

ص: 68

-
- 1- 1. الفقيه ج 1 ص 264، التهذيب ج 1 ص 330.
 - 2- 2. لم نجد بهذا المضمون.
 - 3- 3. فقه الرضا: 9 س 10.
 - 4- 4. فقه الرضا ص 14 باب صلاة الجماعة.
 - 5- 5. فقه الرضا ص 16 باب صلاة المسافر و المريض.

بيان: استحباب الإسرار بالست و الإجهار بتكبيره الإحرام للإمام مما ذكره الشهيد رحمه الله و غيره و ورد فى غير هذه الروايه قال فى البيان و يسر المأموم الجميع و الظاهر أن المنفرد مخير فى الجهر و السر و يحتمل تبعيه الفريضة.

و أما قطع النافله و الانتقال عن الفريضة إليها لإدراك الجماعة فمقطوع به فى كلام الأصحاب و عبارته التذكرة مؤذنه بدعوى الإجماع عليه و نقل عن ظاهر ابن إدريس المنع من النقل لأنه فى قوه الإبطال و الأشهر أقوى لصحيحة سليمان بن خالد(1).

و لِمُؤْتَقِهِ سَمَاعَةَ(2)

قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ يُصَلِّي فَخَرَجَ الْإِمَامُ وَقَدْ صَلَّى الرَّجُلُ رَكْعَةً مِنْ صَلَاتِهِ قَرِيبَتَهُ فَقَالَ إِنْ كَانَ إِمَامًا عَدَلًا فَلْيُصَلِّ أُخْرَى وَ يَنْصَرِفْ وَ يَجْعَلُهَا تَطَوُّعًا وَ لِيَدْخُلْ مَعَ الْإِمَامِ فِي صَلَاتِهِ كَمَا هُوَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِمَامًا عَدَلًا فَلْيَتَيْنِ عَلَى صَلَاتِهِ كَمَا هُوَ وَ يُصَلِّي رَكْعَةً أُخْرَى مَعَهُ يَجْلِسُ قَدَرُ مَا يَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ثُمَّ لِيَتَيْنِ صَلَاتَهُ مَعَهُ عَلَى مَا اسْتَطَاعَ فَإِنَّ التَّقِيَّةَ وَاسِعَةٌ وَ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ التَّقِيَّةِ إِلَّا وَ صَاحِبُهَا مَأْجُورٌ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

و ظاهر الشيخ فى المبسوط أنه جوز قطع الفريضة من غير حاجه إلى النقل إذا خاف الفوات معه و قواه فى الذكرى.

و قال جماعه من المتأخرين إذا علم بعد العدول فوت الجماعة بإتمام الركعتين قطعها و قال الشيخ و أكثر المتأخرين لو كان إمام الأصل قطع الفريضة و دخل من غير عدول و تردد فيه فى المعتبر و ساوى العلامة فى المنتهى و المختلف بينه و بين غيره و لا يخلو من قوه و الحكم قليل الجدوى و أما حكم حضور الإمام المخالف فسيأتى القول فيه و مضى الكلام فى ائتمام كل من المقيم و المسافر بالآخر و ظاهره موافق لقول على بن بابويه.

ص: 69

1- 1. التهذيب ج 1 ص 331.

2- 2. الكافى ج 3 ص 380.

«21»- السرائر، ثَقَلَا مِنْ كِتَابِ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَقْرَأْ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الْأَرْبَعِ الرَّكْعَاتِ الْمَفْرُوضَاتِ شَيْئًا إِلَّا مَا كُنْتَ أَوْ غَيْرَ إِمَامٍ قُلْتَ فَمَا أَقُولُ فِيهِمَا قَالَ إِنْ كُنْتَ إِمَامًا فَقُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ تُكَبِّرُ وَ تَرْكَعُ وَ إِنْ كُنْتَ خَلْفَ إِمَامٍ فَلَا تَقْرَأْ شَيْئًا فِي الْأُولَيَيْنِ وَ أَنْصِتْ لِقِرَائَتِهِ وَ لَا تَقُولَنَّ شَيْئًا فِي الْآخِرَتَيْنِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ يُعْنِ فِي الْفَرِيضَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ- فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ وَ الْآخِرَيَانِ تَبِعُ لِلأُولَيَيْنِ (1)

وَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ صَلَّى قَوْمٌ وَ بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ الْإِمَامِ مَا لَا يُتَخَطَّى فَلَيْسَ ذَلِكَ الْإِمَامُ لَهُمْ إِمَامًا (2).

بيان: تبع للأولين أى فى ترك القراءة ما لا يتخطى أى من موقف المأموم أو من مسجده و الأول أظهر و يؤيده أن فى التهذيب (3)

تتمه و هى قوله يكون قدر ذلك مسقط جسد الإنسان.

و اعلم أنه نقل جماعه من الأصحاب الاتفاق على أنه لا يجوز التباعد بين الإمام و المأموم إلا مع اتصال الصفوف و اختلف فى تحديده فذهب الأكثر إلى أن المرجع فيه إلى العاده و قال الشيخ فى الخلاف حده ما يمنع عن مشاهدته و الاقتداء بأفعاله و يظهر من المبسوط جواز البعد بثلاث مائه ذراع.

و قال أبو الصلاح و ابن زهره لا يجوز أن يكون بين الصفيين ما لا يتخطى كما هو ظاهر الخبر و أجاب عنها فى المعتبر بأن اشتراط ذلك مستبعد فيحمل على الأفضل و أجاب العلامة باحتمال أن يكون المراد ما لا يتخطى من الحائل لا المسافه و هو بعيد (4) مع أنه لا يوافق قوله بتجويز الصلاه خلف الشبابيك و الحائل

ص: 70

1- 1. السرائر: 471.

2- 2. السرائر: 472.

3- 3. التهذيب ج 1 ص 261 ط حجر ج 3 ص 52 ط نجف، الكافى ج 3 ص 385.

4-4. بل قد عرفت أنَّه لا بعد فيه، و يزيدك بيانا أن التعبير بقوله « ما لا يتخطى » انما. يصح باطلاقه إذا كان هناك جدار أو حائل قصير لا يمكن أن يتخطى عاده و يتجاوز منه، و أما التعبير عن المسافه الكثيره فغير صحيح باطلاقه، فان كل مسافه فهى قابله لان يتخطى الا أنَّها قد يتخطى بخطوه أو خطوتين و قد لا يتخطى الا بخطوات غير يسيره، و من أراد بقوله: « ما لا يتخطى » المسافه الكثيره، لا بدَّ و أن يقيد كلامه فيقول: بينهما ما لا يتخطى بخطوه واحده أو بخطوتين و غير ذلك. بل و لو كان أراد عليه السَّلام بقوله « ما لا يتخطى » المسافه لكان الانسب أن يقول: « بينهما أكثر من خطوه أو خطوتين » أو يعين المسافه بالشَّبر و الذراع و غير ذلك من المقادير المتعارفه، و لذلك عبر أبو عبد الله عليه السَّلام فى حديث حدثه عبد الله بن سنان فقال: أقل ما يكون بينك و بين القبله مريض عنز و أكثر ما يكون مريض فرس». و أمَّا تفسير الحديث « يكون قدر ذلك مسقط جسد إنسان إذا سجد » فليس بتفسير لما لا يتخطى، بل كلاهما تفسير لحد التواصل، و لفظ الحديث هكذا: « و قال أبو جعفر عليه السلام ينبغي أن تكون الصفوف تامّه متواصله بعضها الى بعض و لا يكون بين الصفين ما لا يتخطى، يكون قدر ذلك مسقط جسد إنسان إذا سجد »، فان « ذلك » اشاره الى التواصل، و لا يحصل الا بأن يكون مسجد الصف المتأخر قبيل مقام الصف المتقدم، و هو مسقط جسد إنسان إذا سجد، و هذه المسافه هى أكثر ما يحتاج من التباعد بين الصفين بحيث إذا زيد عليه، أخل بالتواصل. فكما أن قوله: « يكون قدر ذلك » الخ تفسير للتواصل: تواصل الصفين من حيث المسافه يكون قوله عليه السَّلام « و لا يكون بين الصفين » الخ تفسيراً للتواصل من حيث عدم الحائل فان الحائل إذا كان بحيث لا يتخطى كان فاصلاً بين الصفين، و قد كان التواصل و الاجتماع لازماً فى كل حالات الصلاه حتّى فى حاله السجده، و هذا فاصل مخل بالتواصل فلا يجوز.

القصير الذى لا يمنع المشاهده و يمنع الاستطراق و لو خرجت الصفوف المتخلله بين الإمام و بينه عن الاقتداء إما لانتهاء صلاتهم أو لعدولهم إلى الانفراد و حصل البعد المانع من الاقتداء قيل تنفسخ القدوه و لا يعود بانتقاله إلى محل الصحه و قيل يجوز تجديد القدوه مع القرب إذا لم يفعل فعلا كثيرا و ذكر بعض المحققين

ص: 71

و نعم ما قال الأصح أن عدم التباعد إنما يعتبر في ابتداء الصلاة خاصة كالجماعه و العدد في الجمعه تمسكا بمقتضى الأصل السالم من المعارض انتهى و يأتي مثله في تخلل المأمومين الذين لم يفتتحوا الصلاة بعد بينه و بين الإمام فإن الظاهر أن كونهم من الصفوف الناوين للاقتداء يكفي في ذلك و الله يعلم.

«22»- العيون، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الشَّامِ عَنْ أَبِي يَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّيْسَابُورِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الطَّائِيِّ عَنْ أَبِيهِ وَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخُزَيْمِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيِّ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْثَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَهْرَوَيْهِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ جَمِيعًا عَنْ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَام عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمُ السَّلَام قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ اسْتِخْفَافًا بِالذِّينِ وَ بَيْعَ الْحُكْمِ وَ قَطِيعَةَ الرَّجِمِ وَ أَنْ تَتَّخِذُوا الْقُرْآنَ مَرَامِيرَ تُقَدِّمُونَ أَحَدَكُمْ وَ لَيْسَ بِأَفْضَلِكُمْ فِي الدِّينِ (1).

بيان: يحتمل التقديم في الإمامه الكبرى و الصلاة أو الأعم.

«23»- العيون، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الْجَعَابِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ الرِّضَا عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمُ السَّلَام قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: الْإِثْنَانِ فَمَا قَوْقُهُمَا جَمَاعَةٌ (2).

وَ مِنْهُ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُبْدُوسٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُتَيْبَةَ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ عَنْ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَام: فِيمَا كَتَبَ لِلْمَأْمُونِ لَا صَلَاةَ خَلْفَ الْقَاجِرِ وَ لَا يُقْتَدَى إِلَّا بِأَهْلِ الْوَلَايَةِ (3).

وَ قَالَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ تَطَوُّعٌ فِي جَمَاعَةٍ لِأَنَّ ذَلِكَ بِدْعَةٌ وَ كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَ كُلُّ ضَلَالَةٍ سَبِيلُهَا إِلَى النَّارِ (4).

ص: 72

-
- 1- 1. عيون الأخبار ج 2 ص 42.
 - 2- 2. عيون الأخبار ج 2 ص 61.
 - 3- 3. عيون الأخبار ج 3 ص 123 ص 12.
 - 4- 4. عيون الأخبار ج 2 ص 124 ص 4.

الخصال، عن سته من مشايخه عن أحمد بن يحيى بن زكريا عن بكر بن عبد الله بن حبيب عن تميم بن بهلول عن أبي معاوية عن الأعمش عن الصادق عليه السلام: مثله (1) تحف العقول، مرسلًا: مثله (2).

«24»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ لَا تَحْمِلُوا النَّاسَ عَلَى أَكْتَاْفِكُمْ فَتَذِلُّوا إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ وَ قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا (3) ثُمَّ قَالَ عُوذُوا مَرْضَاهُمْ وَ اشْهَدُوا جَنَائِزَهُمْ وَ اشْهَدُوا لَهُمْ وَ عَلَيْهِمْ وَ صَلُّوا مَعَهُمْ فِي مَسَاجِدِهِمُ الْحَدِيثَ (4).

«25»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِعَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: صَلَّى حَسَنٌ وَ حُسَيْنٌ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ خَلْفَ مَرْوَانَ وَ تَخُنْ تُصَلِّيَ مَعَهُمْ (5).

«26»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْقَوْمِ يَتَخَذُّونَ يَذْهَبُ الثَّلَاثُ الْأَوَّلُ مِنَ اللَّيْلِ أَوْ أَكْثَرُ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ يُصَلُّونَ الْعِشَاءَ جَمَاعَةً أَوْ فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ قَالَ يُصَلُّونَ جَمَاعَةً أَفْضَلُ (6).

كتاب المسائل، بإسناده: مثله (7).

«27»- التَّوْحِيدُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الْكُوفِيِّ عَنْ أَبِيهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ سَأَلَ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ

ص: 73

-
- 1- 1. الخصال ج 2 ص 151.
 - 2- 2. تحف العقول: 440 ط الإسلاميه.
 - 3- 3. البقره: 83.
 - 4- 4. المحاسن ص 18.
 - 5- 5. المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 266.
 - 6- 6. قرب الإسناد ص 93 ط حجر ص 121 ط نجف.
 - 7- 7. المسائل في البحار ج 10 ص 285.

خَلَفَ رَجُلٍ يُكَذِّبُ يَقْدِرُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ قَالَ لِيُعَذِّ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا خَلَفَهُ (1).

قَالَ وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدٌ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ قَالَ بِالْجِسْمِ فَلَا تُعْطُوهُ شَيْئًا مِنَ الزَّكَاةِ وَلَا تُصَلُّوا خَلَفَهُ (2).

«28»- الْعُيُونُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ السَّيِّدِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْحَسَنِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَحْمُودٍ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ رَعَمَ أَنَّ اللَّهَ يُجَبِّرُ عِبَادَهُ عَلَى الْمَعَاصِي أَوْ يُكَلِّفُهُمْ مَا لَا يُطِيقُونَ فَلَا تُصَلُّوا وَرَاءَهُ (3).

الإحتجاج، عن عبد العظيم: مثله (4).

«29»- الْمُقْنِعُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ خَلْفِي كَمَا أَرَاكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ وَ لَا تُخَالِفُوا فَيُخَالِفَ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ (5).

«30»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يُصَلِّي أَلَهُ أَنْ يُكَبِّرَ قَبْلَ الْإِمَامِ قَالَ لَا يُكَبِّرُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ فَإِنْ كَبَّرَ قَبْلَهُ أَغَادَ التَّكْبِيرَ (6).

بيان: لا خلاف بين الأصحاب في وجوب متابعه المأموم للإمام في أفعال الصلاة و نقل الإجماع عليه في المعتبر و المنتهى و فسرت المتابعة هنا بعدم التقدم فلو تقدم بطلت صلاته و في المقارنه خلاف و الظاهر الجواز و التأخر أفضل.

ص: 74

-
- 1- 1. التوحيد ص 383 ط مكتبه الصدوق.
 - 2- 2. التوحيد ص 101 ط مكتبه الصدوق بإسناده عن ماجيلويه، عن محمد العطار عن الأشعري، عن عمران بن موسى، عن الحسن بن العباس بن حريش، عن بعض أصحابنا و رواه في الفقيه مرسلا ص 248، و الذي قبله ص 249.
 - 3- 3. عيون الأخبار ج 1 ص 124.
 - 4- 4. الإحتجاج: 225.
 - 5- 5. المقنع: 34 ط الإسلاميه.

6-6. قرب الإسناد ص 130 ط نجف باب صلاة الجنازه.

قال الشهيدان وغيرهما قال الصدوق رحمه الله من المأمومين من لا صلاه له و هو الذى يسبق الإمام فى ركوعه و سجوده و رفعه و منهم من له صلاه واحده و هو المقارن له فى ذلك و منهم من له أربع و عشرون ركعه و هو الذى يتبع الإمام فى كل شىء فىركع بعده و يسجد بعده و يرفع منهما بعده و منهم من له ثمان و أربعون ركعه و هو الذى يجد فى الصف الأول ضيقا فيتأخر إلى الصف الثانى قالوا و الظاهر أن مثل هذا لا يقوله إلا عن روايه.

هذا فى الأفعال و أما الأقوال فالظاهر أنه لا خلاف فى وجوب المتابعه فى تكبيره الإحرام و اختلفوا فى المقارنه و الأكثر على المنع و الروايه تدل على الجواز و لا يخلو من قوه و الأحوط متابعه المشهور و أما باقى الأقوال فالمشهور عدم الوجوب و ذهب الشهيد فى جملة من كتبه و جماعه إلى الوجوب و الأول أقوى.

«31»- كِتَابُ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: إِذَا أَدْرَكْتَ التَّكْبِيرَةَ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ الْإِمَامُ فَقَدْ أَدْرَكْتَ الصَّلَاةَ (1).

«32»- كِتَابُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ النَّهْدِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: لَا يَوْمُ النَّاسِ الْمَخْدُودُ وَ وَلَدُ الزَّانَا وَ الْأَعْلَفُ وَ الْأَعْرَابِيُّ وَ الْمَجْنُونُ وَ الْأَبْرَصُ وَ الْعَبْدُ.

«33»- الْإِحْتِجَاجُ،: كَتَبَ الْحَمِيرِيُّ إِلَى الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَام أَنَّهُ رُوِيَ لَنَا عَنْ الْعَالِمِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ إِمَامٍ قَوْمٌ صَلَّى بِهِمْ بَعْضَ صَلَاتِهِمْ وَ حَدَّثَتْ عَلَيْهِ حَادِثَةٌ كَيْفَ يَعْمَلُ مَنْ خَلَفَهُ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَام يُؤَخَّرُ وَ يَتَقَدَّمُ بَعْضُهُمْ وَ يُتِمُّ صَلَاتَهُمْ وَ يَغْتَسِلُ مَنْ مَسَّهُ (2).

التَّوْقِيعُ لَيْسَ عَلَى مَنْ نَحَاهُ إِلَّا غَسْلُ الْيَدِ وَ إِذَا لَمْ يُحْدِثْ مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ تَمَّ صَلَاتُهُ مَعَ الْقَوْمِ وَ رُوِيَ عَنِ الْعَالِمِ أَنَّهُ مَنْ مَسَّ مَيَّنًا بِخَرَارَتِهِ غَسَلَ يَدَهُ وَ مَنْ مَسَّهُ وَ قَدْ بَرَدَ فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ وَ هَذَا الْإِمَامُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِخَرَارِهِ فَالْعَمَلُ فِي ذَلِكَ عَلَى

ص: 75

1- 1. رواه الشيخ فى التهذيب بإسناده عن عاصم ج 1 ص 258.
2- 2. الاحتجاج: 269 و مثله فى كتاب الغيبة: 245.

مَا هُوَ وَ لَعَلَّهُ يُتَحَيَّه بِثِيَابِهِ وَ لَا يَمَسُّهُ فَكَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ التَّوْقِيعُ إِذَا مَسَّهُ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا غَسْلُ يَدِهِ (1) وَ سَأَلَ عَنِ الرَّجُلِ يَلْحَقُ الْإِمَامَ وَ هُوَ رَاكِعٌ وَ رَكَعَ مَعَهُ وَ يَخْتَسِبُ تِلْكَ الرَّكْعَةَ فَإِنْ بَعْضَ أَصْحَابِنَا قَالَ إِنْ لَمْ يَسْمَعْ تَكْبِيرَةَ الرُّكُوعِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْتَدَّ بِتِلْكَ الرَّكْعَةِ فَأَجَابَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا لَحِقَ مَعَ الْإِمَامِ مِنْ تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ تَسْبِيحَةً وَاحِدَةً اعْتَدَّ بِتِلْكَ الرَّكْعَةِ وَ إِنْ لَمْ يَسْمَعْ تَكْبِيرَةَ الرُّكُوعِ (2).

بيان: لقد قطع الأصحاب بأنه إذا عرض للإمام ضروره جاز أن يستنيب بل يستحب له ذلك و لو لم يستنّب أو مات أو أغمى عليه استحباب للمأمومين الاستنابه و لا يجب شىء من ذلك (3)

بل يجوز للمأمومين أن يتموا الصلاه منفردين كلهم أو بعضهم و الظاهر أنه لا خلاف فى شىء من ذلك بين الأصحاب و إن دلت صحيحه على بن جعفر (4)

ظاهرا على وجوب الإتمام جماعه و حملوها على تأكد الاستحباب لنقل الإجماع فى التذكرة على انتفاء الوجوب و الأحوط العمل بها إلا مع الضروره.

ثم اعلم أن الأصحاب اختلفوا فيما يدرك به الركعه فذهب الشيخ فى الخلاف و المرتضى و الفاضلان و جمهور المتأخرين إلى أنه يتحقق ذلك بإدراك الإمام راکعا و ذهب المفيد فى المقنعه و الشيخ فى النهايه و كتابى الحديث إلى أن المعتبر إدراك تكبيره الركوع و قواه فى التذكرة.

ص: 76

-
- 1- 1. الاحتجاج: 269، و مثله فى كتاب الغيبه: 245.
 - 2- 2. الاحتجاج: 273.
 - 3- 3. و إذا قلنا بوجوب الجماعه متابعه للسنه، على ما مر شرحه، و أمكن تقديم بعضهم أو تقدمه، وجب ذلك كما هو ظاهر.
 - 4- 4. و صحيحه الحلبيّ فى التهذيب ج 1 ص 106، الكافى ج 3 ص 383، الفقيه ج 1 ص 262.

و الأخبار الداله على المشهور أكثر و منقوله من كثير من الأصحاب و الروايات الداله على الثانى الأصل فى جلقا بل كلها محمد بن مسلم (1) فلذا مال الأكثر إلى

ص: 77

1-1. روى مضمون الحديث عاصم بن حميد و جميل بن دراج و العلاء كلهم عن محمد ابن مسلم و لفظه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا لم تدرك تكبيره الركوع فلا تدخل معهم فى تلك الركعة. و فى آخر: قال لى أبو جعفر عليه السلام: إذا لم تدرك القوم قيل أن يكبر الامام للركعة فلا تدخل معهم فى تلك الركعة، و كأثّه أراد المؤلف العلامة رضوان الله عليه، أن أصل الحديث واحد، فلا يعارض بها الاخبار الكثيرة الداله على جواز الدخول فى الصلاة حينئذ. و أقول: عندى أن أحاديث محمد بن مسلم انما ورد فى الدخول مع الجمهور فى صلاتهم و قد كان محمد بن مسلم معروفا بينهم فى الكوفة يتقيهم بالحضور فى جماعاتهم، و ينص على ذلك قوله عليه السلام: « فلا تدخل معهم » و قوله عليه السلام: « إذا لم تدرك القوم ». و معلوم من المذهب بشهادة اخبار كثيرة اخرى أن من يصلى خلف من لا يقتدى به، عليه أن يقرأ لنفسه و إذا دخل محمد بن مسلم أو غيره بعد ركوع الامام فى صلاتهم، لم يمكنه القراءة لفوات محله، فاللازم عليه أن يشتغل بنفسه حتى يرفع الامام رأسه، و يقوم للركعة الأخرى، فيكبر و يقرأ فى نفسه كحديث النفس ثم يركع مع الامام، حتى يصحّ صلاته. و يؤيد ذلك صريحا لفظ الحديث المروى عن العلاء عنه عن أبى جعفر عليه السلام قال: « لا تعتد بالركعة التى لم تشهد تكبيرها مع الامام ». و ذلك لان محمد بن مسلم انما كان يأتهم تقيه، و أمّا هو فى جماعه أصحابنا، فلم يكن ليتقدم عليه أحد، و معلوم أن من يصلى خلف من لا يقتدى به، و لزمه الدخول معهم فى الركوع تقيه من دون أن يقرأ لنفسه، لا يصحّ له أن يعتد بهذه الركعة لان الصلاة خلفهم كالصلاة خلف الجدر. بل عليه أن يركع بركوعهم و يسجد بسجودهم حتى إذا قاموا للركعة الآخرة، كبر. فى نفسه و قرء الحمد وحده أو الحمد و سورة خفيفه ميسره ثم يركع معهم، و يحتال فى اخفاء الامر عنهم على ما ورد الامر به عن المعصومين عليهم السلام. و اما لفظ عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام فانه قال قال عليه السلام: إذا أدركت التكبيره قبل أن يركع الامام فقد أدركت الصلاة» فاما أن يحمل على سائر الألفاظ بان يكون المراد ادراك التكبيره قبل ركوع الامام مع القراءة الخفيفه، أو ادراك تكبيره الافتتاح و هوى من

زمان القراءة: بمعنى أنّه يكبر تكبيره الاحرام و يدخل معهم فى الصلاه و يريد أن يصلى و يقرأ لنفسه لا أن يقتدى بهم حقيقه، ثمّ إذا أراد أن يقرأ لنفسه القراءة، لم يمهلہ الامام و ركع، و الزمه التقية أن يركع بركوعهم و يدع القراءة ضروره، فحينئذ يتم صلاته و يعتد بهذه الركعه التى كبر لها تكبيره الاحرام، و هذا واضح بحمد الله و حسن توفيقه، و الله ولى التوفيق.

الأول و حملوا أخبار المنع على الكراهه بمعنى أنه يجوز له الدخول في الركوع و الأولى تركه و هذا إنما يتأتى في غير الجمعة و أما في الجمعة فالقول بأفضليه الترك في اللحوق في الركوع الثاني مع وجوب الجمعة مشكل فينبغى تخصيصه بغيرها فيظهر منه وجه جمع آخر بحمل أخبار المنع على غير الجمعة و أخبار الجواز عليها و لا يخلو من قوه.

و يؤيد القول الثاني كون الأول أوفق بأقوال العامة لأن أكثرهم ذهبوا إلى إدراكها بإدراك جزء من الركوع و ذهب أبو حنيفة و جماعه إلى أن أى قدر أدرك من صلاه الإمام أدرك بها الجمعة و لو سجود السهو بعد التسليم.

ثم المعتبر على المشهور اجتماعهما في حد الركوع و هل يقدر أخذ الإمام في الرفع مع عدم مجاوزته حد الراكع وجهان و اعتبر العلامة في التذكرة ذكر المأموم قبل رفع الإمام و اعترض عليه من تأخر عنه بعدم المستند و هذا الخبر صريح فيه (1) مع قرينه من الصحة و الاحتياط طريق النجاه.

ص: 78

1- 1. هذا الخبر مع أنه لا يصحّ لكونه توقيعاً- و أن الظاهر أن ابن روح كان يجب في هذه المسائل من عند نفسه و بفتوى- لا صراحه فيه، إلا من حيث المفهوم، و قد عرفت في ذيل قوله تعالى « وَ ارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ » أن ملاك إدراك الصلاه بجماعه هو إدراك الركوع مع الامام، سواء أدرك التسبيح معه أو لم يدرك، و ذلك لان التسبيح أيضا من سنن الركوع لا فرائضها كما عرفت في باب الركوع ج 85 ص 97. نعم لا بدّ و أن يدركه في الركوع مع الطمأنينه، فإذا أدرك الامام حين هو متلبس برفع رأسه، لم تصح له تلك الركعه، اذا كان تحقّق له ذلك.

«34»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عَلَيْهِ السَّلَامُ جُعِلَتْ فِدَاكَ أَصْلَى خَلْفَ مَنْ يَقُولُ بِالْجِسْمِ وَمَنْ يَقُولُ يَقُولُ يُؤْنَسَ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَكَتَبَ عَلَيهِ السَّلَامُ لَا تُصَلُّوا خَلْفَهُمْ وَلَا تُعْطَوْهُمْ مِنَ الرِّكَاهِ وَابْتَزُّوا مِنْهُمْ بَرِّئَ اللَّهُ مِنْهُمْ (1).

بيان: الظاهر أن قول يونس الذي كان ينسب إليه هو القول بالحلول و الاتحاد و وحده الوجود الذي يذهب إليه أكثر المبتدعه من الصوفيه

لَمَّا رَوَى الْكَشِّيُّ (2).

فِي رَجَالِهِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ يُؤْنَسَ بْنِ بَهْمَنْ قَالَ: قَالَ لِي يُؤْنَسُ إِكْتُبْ إِلَيَّ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَاسْأَلْهُ عَنْ آدَمَ هَلْ فِيهِ مِنْ جَوْهَرِيَّةِ اللَّهِ شَيْءٌ قَالَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ فَأَجَابَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَسْأَلَةُ رَجُلٍ عَلَى غَيْرِ السُّنَّةِ. وَ نَسَبَ إِلَيْهِ أَيْضًا الْقَوْلَ بِعَدَمِ خَلْقِ الْجَنَّةِ وَ النَّارِ بَعْدَ لَكِنْ أَلَّوْلَ أَنْسَبَ بِالْقَوْلِ بِالْجِسْمِ.

«35»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنِّي لَا كَرَهُ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي صَلَاةٍ لَا يُجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ فَيَقُومُ كَأَنَّهُ حِمَارٌ قَالَ قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ فَيَصْنَعُ مَا دَا قَالَ

ص: 79

-
- 1- 1. أمالي الصدوق ص 167.
 - 2- 2. رجال الكشي: 417، و لكن الكشي نفسه ضعف الأحاديث التي رويت على يونس راجعه.

يُسَبِّحُ (1).

«36»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُذَكِّرُ الرَّكْعَةَ مِنَ الْمَغْرِبِ كَيْفَ يَصْنَعُ حِينَ يَقُومُ يَقْضِي أَوْ يَقْعُدُ فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ قَالَ يَقْعُدُ فِيهِمَا جَمِيعًا (2) وَ سَأَلْتُهُ عَنْ إِمَامٍ قَرَأَ السَّجْدَةَ فَأَخَذَتْ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يُقَدِّمُ غَيْرَهُ فَيَسْجُدُ وَيَسْجُدُونَ وَ يَنْصَرِفُ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُمْ (3) قَالَ وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ وَ لَيْسَ عَلَى غَيْرِهِ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرِ (4) قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ خَلْفَ الْإِمَامِ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ وَ هُوَ يَقْتَدِي بِهِ هَلْ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ خَلْفَهُ قَالَ لَا وَ لَكِنْ يَعْتَدُّ بِهِ (5)

وَ سَأَلْتُهُ عَنْ حَدِّ قُعودِ الْإِمَامِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ مَا هُوَ قَالَ يُسَلِّمُ فَلَا يَنْصَرِفُ وَ لَا يَلْتَفِتُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ مَنْ دَخَلَ مَعَهُ فِي صَلَاتِهِ قَدْ أَتَمَّ صَلَاتَهُ ثُمَّ يَنْصَرِفُ (6).

وَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْمٍ صَلَّوْا خَلْفَ إِمَامٍ هَلْ يَصْلُحُ لَهُمْ

أَنْ يَنْصَرِفُوا وَ الْإِمَامُ قَاعِدٌ قَالَ إِذَا سَلَّمَ فَلْيَقُمْ مَنْ أَحَبَ (7) وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُصَلِّي خَلْفَ إِمَامٍ يَقُومُ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ يُصَلِّي وَ الْإِمَامُ قَاعِدٌ قَالَ لَا بَأْسَ (8).

ص: 80

-
- 1- 1. قرب الإسناد ص 18 ط حجر ص 27 ط نجف.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 90 ط حجر، ص 118 ط نجف.
 - 3- 3. قرب الإسناد ص 94 ط حجر، ص 123 ط نجف، و رواه في التهذيب ج 1 ص 220، و قد مر في ج 85 ص 151 و في الذيل شرح واف كالمتن.
 - 4- 4. قرب الإسناد ص 95 ط حجر، التهذيب ج 1 ص 218.
 - 5- 5. قرب الإسناد ص 125 ط نجف ص 95 ط حجر.
 - 6- 6. قرب الإسناد ص 96 ط حجر.
 - 7- 7. قرب الإسناد ص 96 ط حجر.
 - 8- 8. قرب الإسناد ص 90 ط حجر، ص 118 ط نجف.

وَسَأَلَتْهُ عَنِ الرَّجُلِ يَقْرَأُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْتَدِي بِهِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ قَالَ لَا وَ
لَكِنْ يُسَبِّحُ وَيَحْمَدُ رَبَّهُ وَيُصَلِّي عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (1)

قَالَ وَ سَأَلَتْهُ عَنْ قَوْمٍ صَلَّوْا جَمَاعَةً فِي سَفِينَةٍ أَيْنَ يَقُومُ الْإِمَامُ وَإِنْ كَانَ
مَعَهُمْ نِسَاءٌ كَيْفَ يَصْنَعُونَ أَ قِيَامًا يُصَلُّونَ أَمْ جُلُوسًا قَالَ يُصَلُّونَ قِيَامًا فَإِنْ لَمْ
يَقْدِرُوا عَلَى الْقِيَامِ صَلَّوْا جُلُوسًا وَ تَقُومُ النِّسَاءُ خَلْفَهُمْ وَإِنْ صَاقَتِ السَّفِينَةُ
قَعَدَ النِّسَاءُ وَ صَلَّى الرِّجَالُ وَ لَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ النِّسَاءُ بِحَيَالِهِمْ (2).

بيان: هذه المسائل أكثرها مذكورة في كتاب المسائل (3) و قال في
الذكرى يجوز التشهد للمسبوق مع الإمام و قال في المبسوط إذا جلس
للتشهد الأخير جلس يحمد الله و يسبحه و قال أبو الصلاح يجلس مستوفزا
و لا يتشهد و تبعه ابن زهره و ابن حمزه انتهى.

و الظاهر استحباب التشهد بمتابعه الإمام في الأول و الأخير لكن يستحب
أن لا يجلس متمكنا بل يجلس متجافيا و قال الشهيد في الذكرى و ذلك
على سبيل الندب و قال ابن بابويه يجب.

قوله عليه السلام على الإمام أى استحبابه عليه أكد كما في النفليه و غيرها
قوله عليه السلام يعتد به في المسائل (4)

و لكن ينصت للقرآن و هو محمول على السماع كما هو ظاهر الخبر.

و عد الأصحاب من المستحبات لزوم الإمام مكانه حتى يتم المسبوقون
صلاتهم و قال في النفليه يستحب للمأمومين التعقيب مع الإمام و الرواية
بأنه ليس بلام لا يدفع الاستحباب.

ص: 81

-
- 1- 1. قرب الإسناد ص 97 ط حجر.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 98 ط حجر، ص 130 ط نجف.
 - 3- 3. و قد طبع في بحار الأنوار ج 10 ص 249-291.
 - 4- 4. المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 259، و قد كان في قرب
الإسناد أيضا بدل « يعتد به » يقتدى به: لكنه تصحيف ظاهر.

قوله عليه السلام و لا بأس أن تكون النساء أى إذا لم يكن يصلين و يدل على عدم جواز محاذاه النساء للرجال فى الصلاة و حمل بعضهم على الكراهه كما مر و يدل على جواز الجماعه فى السفينه و لا خلاف فيه ظاهرا قال فى المنتهى الجماعه فى السفينه جائزه اتحدت أو تعددت سواء شد بعض المتعدد إلى بعض أو لا انتهى.

لَكِنْ رَوَى الشَّيْخُ وَ الْكَلْبِيُّ بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ (1) عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي السَّفِينَةِ فِي رَجُلَةٍ فَخَصَرْتُ الصَّلَاةَ فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ نُصَلِّي فِي جَمَاعَةٍ قَالَ فَقَالَ لَا تُصَلِّي فِي بَطْنٍ وَادٍ جَمَاعَةً.

و حمله الشيخ و غيره على الكراهه و هو حسن و يمكن حمله على التقية أيضا.

«37»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِالإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ وَهُوَ فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ يَبْقَى عَلَيْهِ الشَّيْءُ مِنْ السُّورَةِ يَكُونُ يَقْرُؤُهَا ثُمَّ يَأْخُذُ فِي غَيْرِهَا قَالَ أَمَّا الرُّكُوعُ فَلَا يَصْلُحُ لَهُ وَ أَمَّا السُّجُودُ فَلَا بَأْسَ (2) وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَرَأَ فِي رُكُوعِهِ مِنْ سُورَةٍ غَيْرِ السُّورَةِ الَّتِي كَانَ يَقْرُؤُهَا قَالَ إِنْ كَانَ قَرَعَ فَلَا بَأْسَ فِي السُّجُودِ قَائِمًا فِي الرُّكُوعِ فَلَا يَصْلُحُ (3) وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَقْرَأُ فِي صَلَاتِهِ هَلْ يُجْزِيهِ أَنْ لَا يُحَرِّكَ لِسَانَهُ وَ أَنْ يَتَوَهَّمُ تَوَهُّمًا قَالَ لَا بَأْسَ (4).

بيان: قد مر الكلام فى تلك الأخبار فى باب القراءة و باب الركوع و قال فى الذكرى و تجزيه الفاتحه وحدها مع تعذر السوره و لو ركع الإمام قبل قراءته قرأ فى ركوعه و لو بقى عليه شىء فلا بأس.

و قال فى موضع آخر كره الشيخ القراءة فى الركوع و كذا يكره عنده

ص: 82

-
- 1- 1. التهذيب ج 1 ص 336، الكافى ج 3 ص 442.
 - 2- 2. قرب الإسناد: 92 ط حجر، 120 ط نجف، راجع ج 85 ص 102.
 - 3- 3. قرب الإسناد: 92 ط حجر، 120 ط نجف، راجع ج 85 ص 102.
 - 4- 4. قرب الإسناد ص 122 ط نجف، راجع ج 85 ص 24.

فى السجود و التشهد إلى أن قال و قد روى فى التهذيب (1) قراءه المسبوق مع التقية فى ركوعه

و روى عَنْ عَمَّارٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (2): فِى النَّاسِى حَرْفًا مِّنَ الْقُرْآنِ لَا يَقْرَؤُهُ رَاكِعًا بَلْ سَاجِدًا.

و قال فى البيان و يكره القراءه فى الركوع و السجود و قال و لو ركع المصلى خلف من يتقيه قبل فراغ الحمد أتمها فى ركوعه انتهى.

و بالجمله النهى الوارد فى الخبر عن القراءه فى خصوص الركوع خلاف المشهور و فى المسبوق إشكال و لعل ترك القرآن فى الركوع ثم الإعادة أحوط و عدم تحريك اللسان بالقراءه و التوهم لعله فى القراءه المستحبه خلف الإمام أو خلف من لا يقتدى به تقية.

«38»- الْعَلَلُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَمَّادَانَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ رَبَاطٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ لَأَيِّ عِلَّةٍ إِذَا صَلَّى اثْنَانِ صَارَ النَّايِعُ عَلَى يَمِينِ الْمَتَّبِعِ قَالَ لِأَنَّهُ إِمَامُهُ وَ طَاعَةُ لِلْمَتَّبِعِ وَ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى جَعَلَ أَصْحَابَ الْيَمِينِ الْمُطِيعِينَ فَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ يَقُومُ عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ دُونَ يَسَارِهِ (3).

و مِنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ مَعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْإِمَامِ أَيْقَرَأُ خَلْفَهُ قَالَ أَمَّا الصَّلَاةُ الَّتِي لَا يُجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ جُعِلَ إِلَيْهِ وَ لَا يَقْرَأُ خَلْفَهُ وَ أَمَّا الصَّلَاةُ الَّتِي يُجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ فَإِنَّمَا أَمْرٌ بِالْجَهْرِ لِيُنْصِتَ مَنْ خَلْفَهُ فَإِنْ سَمِعَتْ قَائِصَتْ وَ إِنْ لَمْ تَسْمَعْ الْقِرَاءَةَ قَافَرًا (4).

بيان: قال العلامة فى المنتهى قال فى المبسوط لو سمع مثل الهمهمه جاز له أن يقرأ و ربما استند إلى أن سماع الهمهمه ليس سماعا للقراءه انتهى و لا يخفى

ص: 83

1- 1. التهذيب ج 1 ص 221.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 221.

- 3-3. علل الشرائع ج 2 ص 14.
- 4-4. علل الشرائع ج 2 ص 15.

ضعفه لدخوله فى السماع و للتصريح فى الأخبار به نعم إدخاله فى الآيه مشكل إذ المتبادر من الاستماع و الإنصات فهم ما يستمعه.

«39»- الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِي الْجَوَّاءِ قَالَ: الْأَعْلَفُ لَا يَوْمُ الْقَوْمِ وَ إِنْ كَانَ أَفْرَاهُمْ لِأَنَّهُ ضَيَّعَ مِنَ السُّنَنِ اعْظَمَهَا وَ لَا تُقْبَلُ لَهُ شَهَادَةٌ وَ لَا تُصَلَّى عَلَيْهِ إِذَا مَاتَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَرَكَ ذَلِكَ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ (1).

الْمُقْنَعُ، قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْأَعْلَفُ لَا يَوْمُ الْقَوْمِ وَ ذَكَرَ مِثْلَهُ (2).

بيان: الظاهر أن فى سند العلل سقطا و فى التهذيب (3) هكذا محمد بن أحمد بن يحيى عن أبى جعفر عن أبى الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن على عن أبيه عن على عليهم السلام و استدل به على المنع عن إمامه الأغلف مطلقا و أجاب عنه فى المعتبر بوجهين أحدهما الطعن فى السند فإنهم بأجمعهم زيديه مجهولو الحال و ثانيهما بأنه يتضمن ما يدل على إهمال الختان مع وجوبه (4) و لا يخفى متانته.

«40»- الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقٍ عَنْ عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَوْمَ يَقُومُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَوَشَّحَ قَالَ لَا يُصَلَّى الرَّجُلُ بِقَوْمٍ وَ هُوَ مُتَوَشَّحٌ فَوْقَ ثِيَابِهِ وَ إِنْ كَانَتْ

ص: 84

1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 17.

2- 2. المقنع ص 35.

3- 3. التهذيب ج 1 ص 254.

4- 4. يعنى الله واجب بالسنة النبوية و المله الابراهيميه، و مَنْ يَرْعُبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ و لا يرغب عن سنة النبى صلى الله عليه و آله إلا من لا حريجه له فى الدين، لكنه سنة على حد سائر السنن يجب الإتيان به فى حال الاختيار. و أمّا فى حال يخاف على نفسه من نزف الدم أو غير ذلك، فلا يصدق على تاركه أنه رغب عن السنة و استخف بها، و هذا أصل فى كل باب.

عَلَيْهِ ثِيَابٌ كَثِيرَةٌ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجُوزُ لَهُ الصَّلَاةُ وَهُوَ مُتَوَشِّحٌ (1).

بيان: قد مر الكلام فى التوشح فوق القميص و هذا يدل على أن فى الإمام أشد كراهه.

«41»- الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي يَتُوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَقُومُ فِي الصَّفِّ وَحْدَهُ قَالَ لَا بَأْسَ إِلَّا مَا تُبْدَأُ الصُّفُوفُ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ (2).

بيان: المشهور بين الأصحاب كراهه وقوف المأموم وحده مع سعه الصفوف و نقل بعضهم الإجماع عليه و حكى عن ابن الجنيد أنه منع من ذلك و لا كراهه إذا لم يكن فى الصفوف مكان أو كانت متضايقه بأهلها كما ذكره الأصحاب و لعل الرواية محمولة عليه و فى التعليل إيماء إليه و الأولى وقوفه حينئذ بحذاء الإمام لروايه سعيد الأعرج (3).

«42»- مَعَانِي الْأَخْبَارِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ زِيَادٍ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا أَجْلَسَكَ الْإِمَامُ فِي مَوْضِعٍ يَجِبُ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فَتَجَافَ (4).

بيان: التجافى فى هذا الموضع مستحب كما ذكره الأصحاب و قد يفهم من كلام بعضهم أنه الإقعاء على العقبين كما هو مكروه لغيره و من بعضهم الجلوس على القدمين و لعله يتحقق فى كل منهما.

«43»- التَّوْحِيدُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَاجِيلَوَيْهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ حَرِيشٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَا: مَنْ قَالَ بِالْجِسْمِ فَلَا تُعْطُوهُ مِنَ الرِّكَاهِ

ص: 85

-
- 1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 19.
 - 2- 2. علل الشرائع ج 2 ص 50.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 330.
 - 4- 4. معانى الأخبار ص 301 فى حديث.

وَلَا تُصَلُّوا وَرَاءَهُ (1).

بيان: الظاهر أنه شامل للملكفه القائلين بأنه سبحانه جسم لا كالأجسام كما مر في كتاب التوحيد (2).

«44»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ أَيْمَتَكُمْ وَفُذَكُمْ إِلَى اللَّهِ فَانْظُرُوا مَنْ تُؤْفِدُونَ فِي دِينِكُمْ وَصَلَاتِكُمْ (3).

بيان: الوافد القادم الوارد رسولا و قاصدا لأمر للزياره و الاسترفاد و نحوهما و الإبل السابق للقطار فعلى الأول و هو الأظهر المعنى أنه رسول إلى الله تعالى ليسأل و يطلب لهم الحاجه و المغفره منه تعالى و لا محاله يكون مثل هذا أفضل القوم و أعلمهم و أشرفهم و قيل المراد أنه وافد من الله سبحانه إليهم ليقرا كلام الله عليهم و لا يخفى بعده و توجيهه على الأخيرين ظاهر

«45»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِالإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ وَلَدِ الزَّيْنَةِ هَلْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ قَالَ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ وَلَا يَوْمُ (4).

«46»- الْعِلَلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ الْعَبَّاسِيِّ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ عَيْلَانَ عَنْ أَبِي دَرٍّ رَجَمَهُ اللَّهُ قَالَ: إِنَّ إِمَامَكَ شَفِيعُكَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَلَا تَجْعَلْ شَفِيعَكَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ سَفِيهَاً وَلَا قَاسِقًا (5).

بيان: قد عرفت أنه يحتمل الإمامه الكبرى بأن يكون المراد الشفاعه فى الآخره أو الأعم و الصغرى فالمراد فى حال الصلاه فإنه وافد المأمومين و المتكلم عنهم عند الله سبحانه و المراد بالسفيه الكافر و بالفاسق معناه أو بالعكس أو المراد بالسفيه المجنون

ص: 86

-
- 1- 1. التوحيد: 101 و قد مر قبل ذلك ص 74.
 - 2- 2. ج 3 ص 289.
 - 3- 3. قرب الإسناد: 37 ط حجر، 52 ط نجف.
 - 4- 4. قرب الإسناد: 164 ط نجف.

5- 5. علل الشرائع ج 2 ص 15.

أو القليل العقل فعلى الثانى يكون محمولا على الاستحباب إلا أن يكون لا يتأتى منه أفعال الصلاة.

قال الشهيد رحمه الله فى البيان إن السفيه أن نافى سفيهه العدالة منع من الإمامه و إن أمكن مجامعته العدالة جاز و ما روى عن أبى ذر رضى الله عنه محمول على غير العدل.

«47»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَسْعَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِنْ سَرَّكُمْ أَنْ تَرْكَبُوا صَلَاتُكُمْ فَقَدِّمُوا خِيَارَكُمْ (1).

المقنع، مرسلًا: مثله (2)

بيان: تركو على المجرد أو التفعيل من الزكاه بمعنى الطهاره أو النمو أو من التزكيه بمعنى الثناء و القبول.

«48»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ تَائِتَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي زِيَادٍ النَّهْدِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ صَلَّى مَعَهُمْ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَكَأَنَّمَا صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ (3).

«49»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُدَّافِرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ دُخُولِي مَعَ مَنْ أَقْرَأَ خَلْفَهُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَيَرْكَعُ عِنْدَ قِرَائِي مِنْ قِرَاءَةِ أَمِّ الْكِتَابِ قَالَ تَقْرَأُ فِي الْأَخْرَافِ لِتَكُونَ قَدْ قَرَأْتَ فِي رَكْعَتَيْنِ (4).

«50»- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هَارُونَ بْنِ الصَّلْتِ عَنِ ابْنِ عُفْدَةَ عَنِ

ص: 87

-
- 1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 16.
 - 2- 2. المقنع ص 10 ط حجر ص 35 ط الإسلاميه.
 - 3- 3. أمالى الصدوق ص 221.
 - 4- 4. علل الشرائع ج 2 ص 29.

الْقَاسِمُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ عَبَادِ بْنِ أَحْمَدَ الْقَرْوِينِيِّ عَنْ عَمِّهِ عَنِ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَائِبٍ عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الْأَزْدِيِّ قَالَ: كُنْتُ مَعَ مُعَاذٍ بِالشَّامِ فَلَمَّا قُبِضَ أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ بِالْكُوفَةِ وَ كُنْتُ مَعَهُ فَأَبْكَرَ بَعْضُ الْوَقْتِ فِي زَمَانِهِ فَقُلْتُ لَهُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَيْفَ تَرَى فِي الصَّلَاةِ مَعَهُمْ فَقَالَ صَلَّى الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا وَ اجْعَلْ صَلَاتَكَ مَعَهُمْ سُبْحَةً فَقُلْتُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَرْحَمُكَ اللَّهُ تَدْعُ الصَّلَاةَ فِي الْجَمَاعَةِ فَقَالَ وَيْحَكَ يَا ابْنَ مَيْمُونٍ إِنَّ جُمُھُورَ النَّاسِ الْأَعْظَمَ قَدْ فَارَقُوا الْجَمَاعَةَ إِنَّ الْجَمَاعَةَ مَنْ كَانَ عَلَى الْحَقِّ وَ إِنَّ كُنْتُ وَحْدَكَ فَقُلْتُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَ كَيْفَ أَكُونُ جَمَاعَةً وَ أَنَا وَحْدِي فَقَالَ إِنَّ مَعَكَ مِنْ مَلَائِكَةِ اللَّهِ وَ جُنُودِهِ الْمُطِيعِينَ لِلَّهِ أَكْثَرَ مِنْ بَنِي آدَمَ أَوَّلِهِمْ وَ آخِرِهِمْ (1).

«51»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ ابْنِ الْعِزْزِمِيِّ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: مَنْ أَمَّ قَوْمًا وَ فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ أَوْ أَفْقَهُ لَمْ يَزَلْ أَمْرُهُمْ إِلَى سَقَالٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ (2).

العلل، عن محمد بن الحسن عن محمد بن الحسن الصفار عن أيوب بن نوح عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن سفيان الجريدي عن العزرمي: مثله (3) المحاسن، عن أبيه عن الجوهري: مثله (4) السرائر، نقلا من كتاب أبي القاسم بن قولويه مرسلا: مثله (5)

بيان: قوله أو أفقه الترديد من الراوى و هذا الخبر أيضا يحتمل الإمامتين

ص: 88

1- 1. أمالى الطوسى ج 1 ص 359 و ما بين العلامتين ساقط من ط الكمباني.

2- 2. ثواب الأعمال ص 186 و 187.

3- 3. علل السرائر ج 2 ص 16.

4- 4. المحاسن ص 93.

5- 5. السرائر: 282.

و على أحد الوجهين فيه حث عظيم على تقديم الأعلّم قال فى الذكرى قول ابن أبى عقيل بمنع إمامه المفضول بالفاضل و منع إمامه الجاهل بالعالم إن أراد به الكراهيه فحسن و إن أراد به التحريم أمكن استناده إلى أن ذلك يقبح عقلا و هو الذى اعتمد عليه محققو الأصوليين فى الإمامه الكبرى و لقول الله جل اسمه أَمَّنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ (1) و لخبر أبى ذر و غيره (2).

ثم قال و اعتبر ابن الجنيد فى ذلك الإذن و يمكن حمل كلام ابن أبى عقيل عليه و الخبران يحملان على إثارة المفضول من حيث هو مفضول و لا ريب فى قبحه و لا يلزم من عدم جواز إثارة عليه عدم جواز أصل إمامته و خصوصا مع إذن الفاضل و اختياره.

«52»- تَفْسِيرُ الْإِمَامِ (3) قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَطَرَّ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى بَعْضِ شِيعَتِهِ وَ قَدْ دَخَلَ خَلْفَ بَعْضِ الْمُخَالِفِينَ إِلَى الصَّلَاةِ وَ أَحْسَنَ الشَّيْعِيُّ بِأَنَّ الْبَاقِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ عَرَفَ ذَلِكَ مِنْهُ فَقَصَدَهُ وَ قَالَ أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ صَلَاتِي خَلْفَ فُلَانٍ فَإِنِّي أَتَّقِيهِ لَوْ لَا ذَلِكَ لَصَلَّيْتُ وَخَدِي قَالَ لَهُ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا أَخِي إِنَّمَا كُنْتُ تَحْتَاجُ أَنْ تَعْتَذِرَ لَوْ تَرَكْتُ يَا عَبْدَ اللَّهِ الْمُؤْمِنَ مَا رَأَيْتُ مَلَائِكَةَ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ تُصَلِّي عَلَىكَ وَ تَلْعَنُ إِمَامَكَ ذَاكَ وَ إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ أَنْ يُحْسَبَ لَكَ صَلَاتُكَ خَلْفَهُ لِلتَّقِيهِ بِسَبْعِ مَائَةِ صَلَاةٍ لَوْ صَلَّيْتَهَا وَخَدَكَ فَعَلَيْكَ بِالتَّقِيهِ (4).

«53»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِعَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ هَلْ يَصْلَحُ قَالَ لَا يَصْلَحُ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ تَبْدَأُ وَ تَقْرَأُ قَاتِحَةَ الْكِتَابِ ثُمَّ تُنْصِتُ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ فَإِذَا أَرَادَ الرُّكُوعَ قَرَأَتْ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ أَوْ غَيْرَهَا ثُمَّ رَكَعَتْ أَنْتَ

ص: 89

-
- 1- 1. يونس: 35.
 - 2- 2. رواه فى التهذيب ج 1 ص 254، و قد مر عن العلل ص 86.
 - 3- 3. فى الكمبانيّ تفسير علىّ بن إبراهيم و هو سهو.
 - 4- 4. تفسير الإمام: 268.

إِذَا رَكَعَ وَكَبَّرَ أَنْتَ فِي رُكُوعِكَ وَ سُجُودِكَ كَمَا تَفْعَلُ إِذَا صَلَّيْتَ وَحَدَكَ وَ صَلَاتِكَ وَحَدَكَ أَفْضَلُ (1).

قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْقِيَامِ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي الصَّفِّ مَا حَدُّهُ قَالَ قُمْ مَا ابْتَطَعْتَ فَإِذَا قَعَدْتَ فَصَاقَ الْمَكَانُ فَتَقَدَّمْ أَوْ تَأَخَّرْ فَلَا بَأْسَ (2) قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي صَلَاتِهِ فِي الصَّفِّ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ إِلَى الثَّانِي أَوْ الثَّالِثِ أَوْ يَتَأَخَّرَ وَرَاءَ فِي جَانِبِ الصَّفِّ الْآخِرِ قَالَ إِذَا رَأَى خَلًّا فَلَا بَأْسَ بِهِ (3).

بيان: عن قيام شهر رمضان ظاهره النافله و يحتمل الفريضة و على الأول السؤال إما لعدم جواز الائتصاص في النافله أو لكون الإمام ممن لا يقتدى به و المشهور بين الأصحاب عدم جواز الاقتداء في النوافل و عدوا الائتصاص في نافلة شهر رمضان من بدع عمر.

و قال العلامة في المنتهى و لا جماعه في النوافل إلا ما استثنى ذهب إليه علماؤنا أجمع و يظهر من بعض عبارات المحقق أن في المسألة قولاً بجواز الاقتداء في النوافل مطلقاً و في عبارته الذكرى أيضاً إشعار بعدم تحقق الإجماع فيه و يدل على المنع أخبار يعارضها أخبار كصحيحته هشام بن سالم (4).

و سليمان بن خالد (5) الداليتين على جواز إمامه النساء في النافله

وَ فِي صَحِيحِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ (6): صَلِّ بِأَهْلِكَ فِي رَمَضَانَ الْقَرِيبَةِ وَ النَّافِلَةِ (7).

ص: 90

-
- 1- 1. المسائل المطبوع في البحار ص 253، الطبعه الحديثه.
 - 2- 2. المسائل المطبوع في البحار ص 277، الطبعه الحديثه و المعنى أن تسويه الصفوف و تعديلها انما تلزم حين القيام و أمّا إذا قعد المصلون للتشهد أو السجده لا يلزم التحفظ عليه إلا في حال عدم الضيق.
 - 3- 3. المسائل المطبوع في البحار ص 279-280، الطبعه الحديثه.
 - 4- 4. التهذيب ج 1 ص 313.
 - 5- 5. التهذيب ج 1 ص 329.
 - 6- 6. التهذيب ج 1 ص 329.

7- 7. بل لا تعارض فيها، فان أخبار المنع تمنع عن الاجتماع في النوافل
اليوميه للرجال خصوصا في شهر رمضان، و أخبار الجواز انما يجوز الاجتماع
بالنساء في البيت، و لا بأس بذلك، فان الملاک هو السنه و قد جرت بذلك.

و الاحتياط فى التركى إلا فى العيدين و الاستسقاء و المعاده و استحباب أبو الصلاح فى الصلاه الغدير و نسب إلى الروايه و لم أرها و الأحوط فيه أيضا التركى.

عن القيام خلف الإمام لعل السؤال عن مقدار الضيق و السعه فى القيام فى فى الصف فأجاب عليه السلام بأنه بقدر استطاعه القيام فيه فإن ظهر الضيق بعد القعود تقدم أو تأخر و الظاهر أن المراد به التقدم و التأخر إلى صف آخر و يحتمل أن يكون المراد التقدم و التأخر قليلا فى هذا الصف.

قال فى الذكرى يجوز التأخر إلى صف فيه فرجه إذا وجد ضيقا فى صفه
وَ رَوَى التَّقَدُّمُ وَ التَّأَخُّرُ أَيْضاً عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ وَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (1)
قَالَ: قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَتَأَخَّرُ وَ هُوَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ لَا قُلْتُ فَيَتَقَدَّمُ قَالَ نَعَمْ
مَا شِئاً إِلَى الْقَبْلَةِ.

و يحمل على عدم الحاجه إلى ذلك فيكرهه قال و يستحب لمن وجد خلا فى صف أن يسعى إليه.

«54»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ
أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَوْمٌ يَغْيُرُ رِءَاءُ
فَقَالَ قَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَوَشِّحٍ بِهِ (2).

بيان: المشهور بين الأصحاب كراهه الإمامه بغير رداء

وَ اخْتَجُّوا عَلَيْهِ بِصَحِيحِهِ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ (3) قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أَمَرَ قَوْماً فِي قَمِيصٍ لَيْسَ عَلَيْهِ رِءَاءٌ قَالَ لَا يَتَبَغَى إِلَّا أَنْ
يَكُونَ عَلَيْهِ رِءَاءٌ أَوْ عِمَامَةٌ يَرْتَدِي بِهَا.

و هى إنما تدل على كراهه الإمامه بدون الرداء فى القميص وحده لا مطلقا
وَ يُؤَيِّدُ الْإِحْتِصَاصَ

قَوْلُ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَمَّا أَمَرَ أَصْحَابُهُ فِي قَمِيصٍ يَغْيُرُ رِءَاءُ إِنْ
قَمِيصِي كَثِيفٌ فَهُوَ يُجْزَى إِلَّا يَكُونَ عَلَى إِرَارٍ وَ لَا رِءَاءُ (4).

و هذا الخبر أيضا يؤيده و يدل على عدم كراهه التوشح و قد مر كراهه

- 1-1. التهذيب ج 1 ص 330.
- 2-2. قرب الإسناد ص 86 ط حجر، 112 ط نجف.
- 3-3. راجع الكافي ج 3 ص 394، التهذيب ج 1 ص 241.
- 4-4. راجع الكافي ج 3 ص 394، التهذيب ج 1 ص 216.

التوشح فوق الثياب للإمام (1) و لا يبعد حمل جزئى الخبر على الضروره
كما يومئ إليه أصل الخبر.

«55»- تَوَادِرُ الرَّاَوْنِدِيِّ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ
قَالَ: كَانَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يُصَلِّيَانِ خَلْفَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ
فَقَالُوا لِأَحَدِهِمَا مَا كَانَ أَبُوكَ يُصَلِّي إِذَا رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ فَقَالَ لَا وَاللَّهِ مَا كَانَ
يَزِيدُ عَلَى صَلَاةٍ (2).

«56»- الدُّرَّةُ الْبَاهِرَةُ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الثَّالِثُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا كَانَ رَمَازُ
الْعَدْلِ فِيهِ أَغْلَبُ مِنَ الْجَوْرِ فَحَرَامٌ أَنْ يُظَنَّ بِأَحَدٍ سُوءٌ حَتَّى يُعْلَمَ ذَلِكَ مِنْهُ وَ
إِذَا كَانَ رَمَازُ الْجَوْرِ فِيهِ أَغْلَبُ مِنَ الْعَدْلِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُظَنَّ بِأَحَدٍ خَيْرًا
حَتَّى يَبْدُوَ ذَلِكَ مِنْهُ.

بيان: يمكن حمله على بلاد المخالفين أو على كون الأكثر مشهورين بالفسق
و لم يعلم منه خير أو على رعايه الحزم فى المعاملات كما يدل عليه سائر
الروايات

«57»- تَهْجُ الْبَلَاغَةِ: فِي عَهْدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْأَشْتَرِ فَإِذَا قُيِّمَتْ فِي صَلَاتِكَ
لِلنَّاسِ فَلَا تَكُونَنَّ مُتَغَيَّرًا وَلَا مُضَيَّعًا فَإِنَّ فِي النَّاسِ مَنْ بِهِ الْعِلَّةُ وَ لَهُ الْحَاجَةُ وَ
قَدْ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ حِينَ وَجَّهَنِي إِلَى الْيَمَنِ كَيْفَ
أَصَلَّى بِهِمْ فَقَالَ صَلِّ بِهِمْ كَصَلَاةِ أَضْعَفِهِمْ وَ كُنْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا (3).

«58»- كِتَابُ الْغَارَاتِ، لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّقْفِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ صَالِحٍ عَنْ
مَالِكِ بْنِ خَالِدٍ الْأَسَدِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ
الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ عُبَايَةَ قَالَ: كَتَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى
مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنْظِرْ يَا مُحَمَّدُ صَلَاتَكَ كَيْفَ تُصَلِّيَهَا لَوْفَتَهَا فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ
إِمَامٍ يُصَلِّي

ص: 92

1- 1. راجع ج 83 ص 189 و ما بعدها.
2- 2. نواذر الراوندى: 30، و فيه: ما كان يريد على صلاه الآيه.
3- 3. نهج البلاغه تحت الرقم 53 من قسم الرسائل و الكتب ص 534 ط
سيد الاهل.

يَقُومُ فَيَكُونُ فِي صَلَاتِهِ تَقْصُ إِلَّا كَانَتْ عَلَيْهِ وَ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ صَلَاتِهِمْ.

أَقُولُ وَ فِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ: وَ انْظُرْ يَا مُحَمَّدُ صَلَاتَكَ كَيْفَ تُصَلِّيَهَا فَإِنَّمَا أَنْتَ إِمَامٌ يَتَّبِعِي لَكَ أَنْ تُتِمَّهَا وَ أَنْ تُحَقِّقَهَا وَ أَنْ تُصَلِّيَهَا لَوْفَتِهَا فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ إِمَامٍ يُصَلِّي يَقُومُ فَيَكُونُ فِي صَلَاتِهِ وَ صَلَاتِهِمْ تَقْصُ إِلَّا كَانَ إِثْمٌ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ صَلَاتِهِمْ شَيْئًا.

وَ رَوَاهُ فِي تَحْفِ الْعُقُولِ (1)

هَكَذَا: ثُمَّ انْظُرْ صَلَاتَكَ كَيْفَ هِيَ فَإِنَّكَ إِمَامٌ وَ لَيْسَ مِنْ إِمَامٍ يُصَلِّي يَقُومُ فَيَكُونُ فِي صَلَاتِهِمْ تَقْصِيرٌ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ أَوْزَارُهُمْ وَ لَا يَنْقُصُ مِنْ صَلَاتِهِمْ شَيْءٌ ؤ وَ لَا يُتِمُّهَا إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجُورِهِمْ وَ لَا يَنْتَقِصُ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ ؤ وَ اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ ؤ مِنْ عَمَلِكَ تَابِعٌ لِمِصْلَاتِكَ وَ اعْلَمْ أَنَّهُ مَنْ صَبَّحَ الصَّلَاةَ فَإِنَّهُ لِعَبْدٍ الصَّلَاةِ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ أَضْيَعُ.

«59»- عُدَّة الدَّاعِي،: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِالنَّاسِ يَوْمًا فَحَقَّقَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ قَلَمًا انْصَرَفَ قَالَ لَهُ النَّاسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتَاكَ حَقَّقْتَ هَلْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ أَمْرٌ قَالَ وَ مَا ذَلِكَ قَالُوا حَقَّقْتَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ فَقَالَ أَوْ مَا سَمِعْتُمْ صُرَاحَ الصَّبِيِّ وَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ حَشِيتُ أَنْ يَشْتَغَلَ بِهِ خَاطِرُ أَبِيهِ.

«60»- مَجْمَعُ الْبَيَانِ، رَوَى جَمِيلٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا كُنْتَ خَلْفَ إِمَامٍ فَقَرَّعْ مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فَقُلْ أَنْتَ مِنْ خَلْفِهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (2).

بيان: قال الشهيد في النفليه يستحب قول المأموم سرا الحمد لله رب العالمين بعد فراغ الإمام من الفاتحة.

«61»- الْعَيَّاشِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ إِمَامٍ هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُسْمِعَ مَنْ خَلْفَهُ وَ إِنْ كَثُرُوا قَالَ لِيَقْرَأَ قِرَاءَةً وَسَطًا إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ وَ لَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَ لَا تُخَافُتُ بِهَا (3).

وَ مِنْهُ عَنِ الْمَفْضَلِ: مِثْلُهُ (4).

«62»- الْمَكَارِمُ، عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ

- 1-1. تحف العقول: 174 ط الإسلاميه.
- 2-2. مجمع البيان ج 1 ص 31.
- 3-3. تفسير العيَّاشيّ ج 2 ص 318.
- 4-4. تفسير العيَّاشيّ ج 2 ص 318.

سَفَرٍ قَدْ خَلَّ عَلَى قَاطِمَةٍ عَلَيْهَا السَّلَامُ قَرَأَى عَلَى بَابِهَا سِتْرًا وَ فِي يَدَيْهَا
سِوَارَيْنِ مِنْ فَصِّهِ فَخَرَجَ مِنْ بَيْتِهَا قَدَعَتْ قَاطِمَةُ ابْنَتَهَا- [ابْنَتِهَا] فَتَرَعَتْ
السِّتْرَ وَ خَلَعَتْ السِّوَارَيْنِ وَ أَرْسَلَهُمَا [أَرْسَلَتْهُمَا] إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ
آلِهِ قَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَهْلَ الصُّفَّةِ فَقَسَمَهُ بَيْنَهُمْ قِطْعًا ثُمَّ جَعَلَ
يَدْعُو الرَّجُلَ مِنْهُمْ الْعَارِيَّ الَّذِي لَا يَسْتَتِرُ بِشَيْءٍ وَ كَانَ ذَلِكَ السِّتْرَ طَوِيلًا
لَيْسَ لَهُ عَرْضٌ فَجَعَلَ يُوزِّرُ الرَّجُلَ فَإِذَا اتَّقَى عَلَيْهِ قِطْعَهُ حَتَّى قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ
أَرَأَى ثُمَّ أَمَرَ النِّسَاءَ أَنْ لَا يَرْقَعْنَ رُءُوسَهُنَّ مِنَ الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ حَتَّى يَرْقَعَ
الرِّجَالُ رُءُوسَهُمْ وَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا مِنْ صِغَرِ إِرَارِهِمْ إِذَا رَكَعُوا وَ سَجَدُوا بَدَتْ
عَوْرَتُهُمْ مِنْ خَلْفِهِمْ ثُمَّ جَرَتْ بِهِ السُّنَّةُ أَنْ لَا تَرْقَعَ النِّسَاءُ رُءُوسَهُنَّ مِنَ
الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ حَتَّى تَرْقَعَ الرِّجَالُ (1).

أقول: تمامه فى أبواب تاريخها صلوات الله عليها.

«63»- الْكَشِيُّ، عَنْ جَمْدَوِيهِ عَنِ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ
يَعْقُوبَ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا يُونُسُ قُلْ لَهُمْ يَا مُؤَلَّفُهُ قَدْ
رَأَيْتُ مَا تَصْنَعُونَ إِذَا سَمِعْتُمُ الْأَذَانَ أَحَدْتُمْ نِعَالَكُمْ وَ خَرَجْتُمْ مِنَ الْمَسْجِدِ (2).

بيان: قل لهم أى للشيعة و خطابهم بالمؤلفه تأديب لهم و تنبيه على أنهم
ليسوا من شيعتهم واقعا بل هم من المؤلفه قلوبهم و ذلك لأنهم كانوا
يسمعون قوله و لا يتبعونه فى التقية لأنهم بعد الأذان كانوا يخرجون من
المسجد لئلا يصلوا مع المخالفين فيدل على لزوم الصلاة خلفهم عند التقية.

«64»- الْكَشِيُّ، عَنْ آدَمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَلَانِسِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُمِيِّ عَنْ
أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ أَبِيهِ يَزِيدَ بْنِ حَمَّادٍ قَالَ:
قُلْتُ لَهُ أَصَلَّى خَلْفَ مَنْ لَا أَعْرِفُ فَقَالَ لَا تُصَلِّ إِلَّا خَلْفَ مَنْ يَثِقُ بِدِينِهِ فَقُلْتُ
لَهُ أَصَلَّى خَلْفَ يُونُسَ وَ أَصْحَابِهِ قَالَ يَا أَبَى ذَلِكَ عَلَيْكُمْ عَلِيُّ بْنُ حَدِيدٍ قُلْتُ
أَخَذُ يَقُولُهُ فِي ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَسَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ حَدِيدٍ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا
تُصَلِّ خَلْفَهُ وَ لَا خَلْفَ

ص: 94

أَصْحَابِهِ (1).

وَمِنْهُ: سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّاذَانِيُّ أَبَا مُحَمَّدٍ الْفَضْلَ بْنَ شَاذَانَ إِنَّا رُبَّمَا صَلَّيْنَا مَعَ هَؤُلَاءِ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ فَلَا نُحِبُّ أَنْ نَدْخُلَ الْبَيْتَ عِنْدَ خُرُوجِنَا مِنَ الْمَسْجِدِ فَيَتَوَهَّمُوا عَلَيْنَا أَنْ دُخُولَنَا الْمَنْزِلَ لَيْسَ إِلَّا لِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ الَّتِي صَلَّيْنَا مَعَهُمْ فَتَتَدَاقِعُ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَى صَلَاةِ الْعَتَمَةِ فَقَالَ لَا تَفْعَلُوا هَذَا مِنْ ضَيْقِ صُدُورِكُمْ مَا عَلَيْكُمْ لَوْ صَلَّيْتُمْ مَعَهُمْ فَتُكَبِّرُوا فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا تَكْبِيرَاتٍ وَ تَفَرَّعُوا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ الْحَمْدَ وَ سُورَةَ أَيِّ سُورَةٍ شِئْتُمْ بَعْدَ أَنْ تُتِمُّوهَا عِنْدَ مَا يُتَمُّ إِمَامُهُمْ وَ تَقُولُونَ فِي الرُّكُوعِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَ بِحَمْدِهِ يَقْدِرُ مَا يَتَأَنَّى لَكُمْ مَعَهُمْ وَ فِي السُّجُودِ مِثْلَ ذَلِكَ وَ تُسَلِّمُونَ مَعَهُمْ وَ قَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَ لِيَكُنَ الْإِمَامُ عِنْدَكُمْ وَ الْحَائِطُ بِمَنْزِلِهِ وَاحِدَةٍ فَإِذَا قَرَعَ مِنَ الْفَرِيضَةِ قَفُومُوا مَعَهُمْ فَصَلُّوا السُّنَّةَ بَعْدَهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فَقَالَ يَا بَا مُحَمَّدٍ أَلَيْسَ يَجُوزُ إِذَا فَعَلْتَ مَا ذَكَرْتُ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَهَلْ سَمِعْتَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا يَفْعَلُ هَذِهِ الْفَعْلَةَ قَالَ نَعَمْ كُنْتُ بِالْعِرَاقِ وَ كَانَ صَدْرِي يَضِيقُ عَنِ الصَّلَاةِ مَعَهُمْ كَضِيقِ صُدُورِكُمْ فَشَكَّوْتُ ذَلِكَ إِلَى فَقِيهِ هُنَاكَ يُقَالُ لَهُ نُوحُ بْنُ شُعَيْبٍ فَأَمَرَنِي بِمِثْلِ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَقُلْتُ هَلْ يَقُولُ هَذَا غَيْرُكَ قَالَ نَعَمْ فَاجْتَمَعْتُ مَعَهُ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ نَحْوُ مِنْ عِشْرِينَ رَجُلًا مِنْ مَشَايِخِ أَصْحَابِنَا فَسَأَلْتُهُ يَغْنَى نُوحُ بْنُ شُعَيْبٍ أَنْ يُجَرِّى بِخَصْرَتِهِمْ ذِكْرًا مِمَّا سَأَلْتُهُ مِنْ هَذَا فَقَالَ نُوحُ بْنُ شُعَيْبٍ يَا مَعْشَرَ مَنْ حَضَرَ أَلَا تَعْجَبُونَ مِنْ هَذَا الْخُرَاسَانِيِّ الْعَمْرِ يَظُنُّ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ أَكْبَرُ مِنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ وَ يَسْأَلُنِي هَلْ يَجُوزُ الصَّلَاةُ مَعَ الْمُزَجَّجَةِ فِي جَمَاعَتِهِمْ فَقَالَ جَمِيعُ مَنْ كَانَ حَاضِرًا مِنَ الْمَشَايِخِ كَقَوْلِ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ فَعِنْدَهَا طَابَتْ نَفْسِي (2).

بيان: التكبيرات الثلاث و الخمس لعلها الافتتاحية إذ يجوز عند ضيق الوقت الاكتفاء بأحدهما و فى القاموس الغمر بالفتح الكريم الواسع الخلق و مثله و بالتحريك من لم يجرب الأمور.

ص: 95

- 1- 1. رجال الكشي: 418.
- 2- 2. رجال الكشي ص 467-468.

«65»- إِرْشَادُ الْقُلُوبِ، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ يَرْوِيهِ عَنْ حُدَيْقَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَغْيِرُ إِذْنَهُ فَلَمَّا سَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ذَلِكَ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ مُتَكِنًا عَلَى عِلْيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ فَتَقَدَّمَ إِلَى الْمِحْرَابِ وَجَدَّ أَبَا بَكْرٍ مِنْ وَرَائِهِ فَتَنَحَّاهُ عَنِ الْمِحْرَابِ فَصَلَّى النَّاسُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُوَ جَالِسٌ وَبِلَالٌ يُسْمِعُ النَّاسَ التَّكْبِيرَ حَتَّى قَضَى صَلَاتَهُ إِلَى آخِرِ الْخَبَرِ (1).

بيان: يدل على أنه لا يكره للمؤذن و شبهه رفع الصوت بالتكبيرات ليسمع سائر المأمومين كما هو الشائع مع أنه في المجامع العظيمة لا يتأتى الأمر بدونه.

«66»- الْهُدَايَةُ: يَجِبُ أَنْ يَعْتَقِدَ فِيمَنْ يَعْتَقِدُ مَا وَصَفَنَاهُ اللَّهُ عَلَى الْهُدَى وَ الطَّرِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ وَ أَنَّهُ أَحُّ لَنَا فِي الدِّينِ وَ يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ وَ نُحِبُّ الصَّلَاةَ خَلْفَهُ وَ نُحَرِّمُ غَيْبَتَهُ وَ نَعْتَقِدُ فِيمَنْ يُخَالِفُ مَا وَصَفَنَاهُ اللَّهُ عَلَى غَيْرِ الْهُدَى وَ لَا تَبْرَى قَبُولَ شَهَادَتِهِ وَ لَا الصَّلَاةَ خَلْفَهُ إِلَّا فِي حَالِ التَّقِيهِ فَصَلَّى خَلْفَهُمْ إِذَا جَاءَ الْخَوْفُ (2).

وَ قَالَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ لَا تُصَلِّ خَلْفَ أَحَدٍ إِلَّا خَلْفَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا مَنْ يَتَّقِي بَدِينَهُ وَ وَرَعَهُ وَ آخَرُ تَتَّقِي سَيِّقَهُ وَ سَوْطَهُ وَ شَبَاعَتَهُ عَلَى الدِّينِ فَصَلَّ خَلْفَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّقِيهِ وَ الْمُدَارَاهِ وَ أَدْنُ لِنَفْسِكَ وَ أَقِمْ وَ اقْرَأْ فِيهَا غَيْرَ مُؤْتَمٍّ بِهِ وَ إِنْ قَرَعْتَ مِنْ قِرَاءَةِ السُّورَةِ قَبْلَهُ قَبَوْا مِنْهَا آيَةً وَ مَجَّدِ اللَّهَ فَإِذَا رَكَعَ الْإِمَامُ قَافِرًا الْآيَةَ وَ ارْكَعْ بِهَا فَإِنْ لَمْ تَلْحَقِ الْقِرَاءَةَ وَ حَشِيتَ أَنْ يَرْكَعَ قَبْلَ مَا حَدَقَهُ الْإِمَامُ مِنَ الْأَدَانِ وَ الْإِقَامَةِ وَ ارْكَعْ (3).

وَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عُودُوا مَرَضَاهُمْ وَ اشْهَدُوا جَنَائِزَهُمْ وَ صَلُّوا فِي مَسَاجِدِهِمْ (4).

ص: 96

- 1- 1. إرشاد القلوب ج 2 ص.
- 2- 2. الهداية: 9، بتلخيص.
- 3- 3. الهداية: 34 و 35.
- 4- 4. الهداية ص 10.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ صَلَّى مَعَهُمْ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ (1)

فَكَانَ مَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الرِّبَاءُ مَعَ الْمُتَافِقِ فِي دَارِهِ عِبَادَهُ وَ مَعَ الْمُؤْمِنِ شِرْكٌ.

بيان: في داره أى بلده و محل استيلائه كما يقال دار الشرك (2)

«67»- أَرْبَعِينَ الشَّهِيدَ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ السَّيِّدِ الْمُزْتَصِي رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَنِ الْمُفِيدِ عَنِ ابْنِ قُؤْلُوبٍ عَنِ الْكُلَيْنِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ ابْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا يَرَوِي النَّاسُ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي جَمَاعَةٍ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةً فَقَالَ صَدَقُوا فَقُلْتُ الرَّجُلَانِ يَكُونَانِ جَمَاعَةً فَقَالَ نَعَمْ وَ يَقُومُ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ (3).

وَمِنْهُ بِالْإِسْنَادِ عَنِ الْكُلَيْنِيِّ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ الْجَهَنَّمَ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِمَكَّةَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَكُونُ بِالْبَادِيَةِ وَمَعِيَ أَهْلِي وَوُلْدِي وَغِلْمَتِي فَأَوْدُنُ وَ أَقِيمُ وَ أَصَلِّي بِهِمْ أَوْ جَمَاعَةً نَحْنُ فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَكُونُ بِبَيْتِ قَطْرِ السَّحَابِ فَأَبْقَى أَنَا وَ أَهْلِي وَ وُلْدِي فَأَوْدُنُ وَ أَقِيمُ وَ أَصَلِّي بِهِمْ أَوْ جَمَاعَةً نَحْنُ فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنْ وُلْدِي يَتَفَرَّقُونَ فِي الْمَاشِيَةِ فَأَبْقَى أَنَا وَ أَهْلِي فَأَوْدُنُ وَ أَقِيمُ وَ أَصَلِّي بِهِمْ أَوْ جَمَاعَةً نَحْنُ فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْمَرْأَةَ تَذْهَبُ فِي مَصْلَحَتِهَا وَ أَبْقَى أَنَا وَوَلْدِي فَأَوْدُنُ وَ أَقِيمُ أَوْ جَمَاعَةً أَنَا فَقَالَ نَعَمْ الْمُؤْمِنُ وَوَحْدَهُ جَمَاعَةٌ (4).

وَمِنْهُ بِالْإِسْنَادِ عَنِ الْكُلَيْنِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ أَبِي [جَعْفَرٍ] عَلَيْهِ السَّلَامُ عَبْدُ اللَّهِ ذَاتَ يَوْمٍ فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي رَجُلٌ جَارٌ

ص: 97

2-2. الهدايه ص 10.

3-3. رواه عن الكافي ج 3 ص 371.

4-4. رواه عن الكافي ج 3 ص 371.

مَسْجِدٍ لِقَوْمٍ قَادًا أَنَا لَمْ أَصَلِّ مَعَهُمْ وَقَعُوا فِيَّ وَ قَالُوا هُوَ كَذَا وَ هُوَ كَذَا فَقَالَ
أَمَّا إِن قُلْتُ ذَاكَ لَقَدْ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ
يُجِبْهُ مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ خَلْفَهُمْ وَ خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ فَلَمَّا
خَرَجَ قُلْتُ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ كَبِيرَ عَلَيَّ قَوْلُكَ لِهَذَا الرَّجُلِ حِينَ اسْتَفْتَاكَ فَإِنْ لَمْ
يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ قَالَ فَصَحَّكَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ قَالَ مَا أَرَاكَ بَعْدُ إِلَّا
هَاهُنَا يَا زُرَّارَةُ قَائِمَةً عَلَيْهِ تُرِيدُ أَغْظَمَ مِنْ أَنَّهُ لَا يُؤْتَمُّ بِهِ (1).

وَ مِنْهُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْكَلْبِيِّ بِسَنَدِهِ الْحَسَنِ عَنِ الْخَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ قَالَ: مَنْ صَلَّى مَعَهُمْ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ كَانَ كَمَنْ صَلَّى خَلْفَ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ (2).

وَ مِنْهُ عَنْهُ بِسَنَدِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَرْجَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ قَالَ: مَنْ صَلَّى فِي مَنْزِلِهِ ثُمَّ أَتَى مَسْجِدًا مِنْ مَسَاجِدِهِمْ فَصَلَّى
مَعَهُمْ خَرَجَ بِحَسَنَاتِهِمْ (3).

«68»- كِتَابُ رَيْدِ النَّزِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ:
مَنْ صَلَّى عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا دَخَلَ الْجَنَّةَ.

وَ مِنْهُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ
أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَسْبَغَ وُضُوئَهُ فِي بَيْتِهِ وَ تَطَيَّبَ ثُمَّ مَشَى مِنْ بَيْتِهِ غَيْرَ مُسْتَعْجِلٍ
وَ عَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَ الْوَقَائِلُ إِلَى مُصَلَّاهُ رَغْبَةً فِي جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَرْفَعْ
قَدَمًا وَ لَمْ يَضَعْ أُخْرَى إِلَّا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ وَ مُحِبَّتٌ عَنْهُ سَيِّئَةٌ وَ رُفِعَتْ لَهُ
دَرَجَةٌ فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ عَلَيَّ مِلَّةَ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ مِنْ اللَّهِ وَ إِلَى اللَّهِ وَ يَا شَاءَ اللَّهُ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ -
اللَّهُمَّ افْتِخْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَ مَغْفِرَتِكَ وَ أَعْلِقْ عَنِّي أَبْوَابَ سَخَطِكَ وَ
غَضَبِكَ اللَّهُمَّ مِنْكَ الرُّوحُ وَ الْفَرَجُ اللَّهُمَّ إِلَيْكَ عُذْوِي وَ رَوْاحِي وَ بِنَائِكَ أَنْتَ
أَتْبَغَى رَحْمَتِكَ وَ بِرُضْوَانِكَ وَ أَنْتَ جَبُّ سَخَطِكَ اللَّهُمَّ وَ أَسْأَلُكَ الرُّوحَ وَ الرَّاحَةَ وَ
الْفَرَجَ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِمُحَمَّدٍ وَ عَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَاجْعَلْنِي
مِنْ أَوْجِهِ مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْكَ بِهِمَا وَ أَقْرَبِ

ص: 98

-
- 1- 1. رواه عن الكافي ج 3 ص 372.
2- 2. رواه عن الكافي ج 3 ص 380.
3- 3. رواه عن الكافي ج 3 ص 381.

مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيْكَ بِهِمَا وَ قَرَّبَنِي بِهِمَا مِنْكَ زُلْفَى وَ لَا تُبَاعِدْنِي عَنْكَ أَمِينَ رَبَّ
الْعَالَمِينَ ثُمَّ افْتِتح الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ جَمَاعَةً إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ مِنَ اللَّهِ الْمَغْفِرَةُ وَ
الْجَنَّةُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُسَلَّمَ الْإِمَامُ.

وَ مِنْهُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: ائْتِظَارُ الصَّلَاةِ جَمَاعَةً مِنْ جَمَاعَةٍ
إِلَى جَمَاعَةٍ كَفَّارَةٌ كُلِّ ذَنْبٍ.

«69»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ
بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ
السَّلَام قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا
صُفُوفَكُمْ وَ امْسَحُوا بِمَنَاقِبِكُمْ لِئَلَّا يَكُونَ فِيكُمْ خَلَلٌ وَ لَا تُخَالِفُوا فَيُخَالِفَ اللَّهُ
بَيْنَ قُلُوبِكُمْ أَلَا وَ إِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ خَلْفِي (1).

المحاسن، عن محمد بن علي عن وهيب: مثله (2).

بيان: و امسحوا بمناكبكم أى اجعلوها ملاصقه يمسح بعضها بعضها.

«70»- إِكْمَالُ الدِّينِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ
الْحَمِيرِيِّ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ اللَّيْثِيِّ عَنِ الصَّادِقِ عَنْ آبَائِهِ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: إِنْ أَيْمَنَّاكُمْ قَادَتُكُمْ إِلَى اللَّهِ فَانْظُرُوا
بِمَنْ تَقْتَدُونَ فِي دِينِكُمْ وَ صَلَاتِكُمْ (3).

«71»- الْبَصَائِرُ، لِلصَّفَّارِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ
الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامَ الرَّجُلُ يَكُونُ
فِي الْمَسْجِدِ فَتَكُونُ الصُّفُوفُ مُخْتَلِفَةً فِيهَا النَّاسُ فَأَمِيلُ إِلَيْهِ مَشِيًّا حَتَّى
تُقِيمَهُ قَالَ يَعْزَمُ لَا بَأْسَ بِهِ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ أَيُّهَا
النَّاسُ إِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ خَلْفِي كَمَا أَرَاكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ لَتُقِيمَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ
لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ (4).

ص: 99

-
- 1- 1. ثواب الأعمال: 207.
 - 2- 2. المحاسن: 80.
 - 3- 3. اكمال الدين ج 1 ص 221، ط مكتبة الصدوق.
 - 4- 4. بصائر الدرجات: 419.

الخراج، عن محمد بن مسلم: مثله (1).

«72»- البصائر، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَلَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ إِنَّا نُصَلِّي فِي مَسْجِدٍ لَنَا قُرْبًا كَانَ الصَّفُّ أَمَامِيًا وَفِيهِ انْقِطَاعٌ فَأَمْشِي إِلَيْهِ بِجَانِبِي حَتَّى أَقِيمَهُ قَالَ تَعَمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ أَرَأَيْكُمْ مَنْ خَلْفِي كَمَا أَرَأَيْكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ لَتُقِيمَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ (2).

وَمِنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَيَّانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ فَإِنِّي أَرَأَيْكُمْ مَنْ خَلْفِي كَمَا أَرَأَيْكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ وَ لَا تَخْتَلِفُوا فَيُخَالِفَ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ (3).

فقه الرضا، عنه: مثله (4).

«73»- البصائر، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ كَاتِبِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي عَتَّابٍ زِيَادٍ مَوْلَى آلِ دَعَشٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ إِذَا رَأَيْتُمْ جَلًّا وَ لَا عَلَيْكَ أَنْ تَأْخُذَ وَرَاءَكَ إِذَا وَجَدْتَ ضِيقًا فِي الصُّفُوفِ فَتَيْمُّ الصَّفِّ الَّذِي خَلْفَكَ أَوْ تَمْشِي مُنْخَرِفًا فَتَيْمُّ الصَّفِّ الَّذِي قُدَّامَكَ فَهُوَ خَيْرٌ ثُمَّ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ فَإِنِّي أَنْظُرُ إِلَيْكُمْ مِنْ خَلْفِي لَتُقِيمَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ (5).

بيان: قال في النهايه فيه سوا صفوفكم و لا تختلفوا فتختلف قلوبكم أى إذا تقدم بعضهم على بعض فى الصفوف تأثرت قلوبهم و نشأ بينهم الخلف و منه الحديث الآخر لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم يريد أن كلا منهم يصرف وجهه عن الآخر يوقع بينهم التباعد فإن إقبال الوجه على الوجه من أثر المحبه و الألفه

ص: 100

-
- 1- 1. الخرائج لم نجده.
 - 2- 2. بصائر الدرجات: 420.
 - 3- 3. بصائر الدرجات: 420.
 - 4- 4. فقه الرضا: 14.

5- 5. بصائر الدرجات ص 420.

و قيل أراد بها تحويلها إلى الأدبار و قيل تغير صورها إلى صور أخرى.

«74»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مِهْرَانَ عَنِ الْقَاسِمِ الرَّيَّاتِيِّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي أَصَلِي الْمَغْرِبَ مَعَ هَؤُلَاءِ وَ أَعِيدُهَا قَاحَا فُ أَنْ يَتَفَقَّدُونِي قَالَ إِذَا صَلَّيْتَ الثَّلَاثَةَ فَمَكَنْ فِي الْأَرْضِ أَلَيْتِكَ ثُمَّ أَنْهَضْ وَ تَشْهَدْ وَ أَنْتَ قَائِمٌ ثُمَّ ارْكَعْ وَ اسْجُدْ فَإِنَّهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهَا تَأْفِلُهُ (1).

بيان: قال فى المنتهى قال ابن بابويه و إن لم يتمكن من التشهد جالسا قام مع الإمام و تشهد قائما و قال فى المختلف لو كان الإمام ممن لا يقتدى به و قد سبقه المأموم لم يجز له قطع الفريضة بل يدخل معه فى صلاته و يتم هو فى نفسه فإذا فرغ سلم و تابعه فعلا فإن وافق حال تشهده حال قيام الإمام فليقتصر فى تشهده على الشهادتين و الصلاة على النبى صلى الله عليه و آله إيماء و يقوم مع الإمام و قال على بن بابويه فإذا صليت أربع ركعات و قام الإمام إلى رابعته فقم معه و تشهد من قيام و سلم من قيام.

و الأقرب عندى التفصيل فإن تمكن المأموم من تخفيف الشهادتين جالسا وجب و إلا جاز له القيام قبله للتقيه و فعل ما قاله على بن بابويه.

و قال فى الذكرى لو اضطر إلى القيام قبل تشهده قام و تشهد قائما انتهى و لا يخفى قوته لعمومات التقيه و خصوص الرواية.

«75»- الْمَحَاسِنُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ وَ سَمِعْتُهُ مِنْهُ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ قَالَ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَاتَنَهُ رُكْعَةٌ مِنَ الْمَغْرِبِ مَعَ الْإِمَامِ وَ إِذْ رَأَى الْاِثْنَيْنِ فَهِيَ الْأُولَى لَهُ وَ الثَّانِيَةُ لِلْقَوْمِ أَيْتَشْهَدُ فِيهَا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فِي الثَّانِيَةِ أَيْضًا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فِي الثَّالِثَةِ قَالَ نَعَمْ هُنَّ بَرَكَاتٌ (2).

وَ مِنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي تَجْرَانَ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ رُزَارَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ إِمَامٍ أَكُونُ مَعَهُ فَأَفْرَعُ مِنَ الْقِرَاءَةِ قَبْلَ أَنْ يَفْرَعَ

ص: 101

1- 1. المحاسن: 325.

2- 2. المحاسن ص 326.

قَالَ أَمْسِكْ آيَةً وَ مَجِّدِ اللَّهَ وَ أَتْنِ عَلَيْهِ فَإِذَا قَرَعْتَ قَافِرَهَا ثُمَّ ارْكَعْ (1).

وَ مِنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ عَبْدًا مُصَلًّى لَا يُصَلِّي فِيهِ وَ أَهْلُهُ يُصَافُّ وَ إِمَامُهُمْ مُخَالِفٌ أَ قَاتِمٌ بِهِ فَقَالَ لَا قُلْتُ إِنْ قَرَأَ أَفَرَأَ خَلَقَهُ قَالَ تَعَمْ قُلْتُ فَإِنْ تَفِدَّتِ السُّورَةُ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ قَالَ سَبَّحْ وَ كَبِّرْ إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْفُتُوتِ وَ كَبَّرْ وَ هَلَلْ (2).

بيان: المشهور أنه مخير بين أن يبقى آيه فيقرأها عند فراغ الإمام أو يتم السورة و يسبح حتى يفرغ جمعا بين الروایتين قال فى المنتهى لو فرغ المأموم من القراءة قبل الإمام استحباب له أن يسبح إلى أن يفرغ الإمام و يركع معه و يستحب له أن يبقى آيه فإذا ركع الإمام قرأها و ركع معه.

و قال فى الذكرى لو قرأ ففرغ قبله استحباب أن يبقى آيه ليقرأها عند فراغ الإمام ليركع عن قراءه ثم ذكر روايه زرارہ (3)

و قال فيه دليل على استحباب التسبيح و التحميد فى الأثناء و على جواز القراءة خلف الإمام ثم قال و كذا يستحب إبقاء آيه لو قرأ خلف من لا يقتدى به

«76»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَصَّالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابَاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَنْ رَجُلٍ جَاءَ مُبَادِرًا وَ الْإِمَامُ رَاكِعٌ فَكَرَعَ قَالَ أَجْرَانُهُ تَكْبِيرُهُ لِدُخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ وَ لِلرُّكُوعِ (4).

وَ مِنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الْمَجْدُومِ وَ الْأَبْرَصِ مِمَّا أَتَى الْمُسْلِمِينَ قَالَ تَعَمْ وَ هَلْ يُبْتَلَى بِهِذَا إِلَّا الْمُؤْمِنُ تَعَمْ وَ هَلْ كُتِبَ الْبَلَاءُ إِلَّا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ (5).

بيان: لعله سقط من الكلام شى ء.

وَ فِي التَّهْذِيبِ (6)

بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

-
- 1-1. المحاسن: 326.
 - 2-2. المحاسن: 326.
 - 3-3. و قد رواه الشيخ فى التهذيب ج 1 ص 257.
 - 4-4. المحاسن: 326.
 - 5-5. المحاسن: 326.
 - 6-6. التهذيب ج 1 ص 253.

بْنِ يَزِيدَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَجْدُومِ وَالْأَبْرَصِ يَوْمَانِ الْمُسْلِمِينَ قَالَ تَعَمَّ قُلْتُ هَلْ يَنْتَلِي اللَّهُ بِهِمَا الْمُؤْمِنَ قَالَ تَعَمَّ وَ هَلْ كُتِبَ الْبَلَاءُ إِلَّا عَلَى الْمُؤْمِنِ.

و يدل على جواز إمامه الأجدم و الأبرص و اختلف الأصحاب فيهما فقال الشيخ في النهايه و الخلاف بالمنع منه مطلقا و قال المرتضى و ابن حمزه بالكراهه و الشيخ في المبسوط و ابن البراج و ابن زهره بالمنع إلا لمثلهما و قال ابن إدريس يكره إمامتهما فيما عدا الجمعة و العيدين أما فيهما فلا يجوز و المسأله لا تخلو من إشكال و إن كان الجواز مع الكراهه قويا.

«77»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ رَوَاهُ أَبِي عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي مُسَافِرٍ إِذْ رَكَعَ الْإِمَامَ وَ دَخَلَ مَعَهُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ قَالَ فَلْيَجْعَلِ الْأُولَيَيْنِ الظُّهْرَ وَ الْآخِرَتَيْنِ السُّبْحَةَ وَ إِنْ كَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ جَعَلَ الْأُولَيَيْنِ سُبْحَةً وَ الْآخِرَتَيْنِ الْعَصْرَ (1).

بيان: السبحة النافله و يدل على جواز اقتداء المسافر بالمقيم و جعل الأخيرتين في العصر فريضه لكراهه النافله بعد العصر كما ذكره الشيخ و قد ورد جواز اقتداء الصلاتين بواحدة منهما.

«78»- فِقْهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَإِنْ أَنْتَ تَوُفُّ النَّاسَ فَلَا تُطَوِّلْ فِي صَلَاتِكَ وَ خَفِّفْ فَإِذَا كُنْتَ وَحْدَكَ فَتَقَلِّ مَا شِئْتَ فَإِنَّهَا عِبَادَةٌ (2).

وَ قَالَ قَالَ الْعَالِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَتَّبِعِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَنْقَلِبَ مِنْ صَلَاتِهِ إِذَا سَلَّمَ حَتَّى يُتِمَّ مَنْ خَلَفَهُ الصَّلَاةَ (3).

وَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَمَّ قَوْمًا وَ هُوَ عَلَى غَيْرِ وُضْوءٍ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِعَادَةٌ وَ عَلَيْهِ هُوَ أَنْ يُعِيدَ- (4).

ص: 103

1- 1. المحاسن: 326.

2- 2. فقه الرضا: 9 س 16.

3- 3. فقه الرضا: ص 10 ذيل الصفحة.

4- 4. فقه الرضا: ص 10 ذيل الصفحة.

وَرُويَ إِنْ قَاتَكَ شَيْءٌ مِنْ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ فَاجْعَلْ أَوَّلَ صَلَاتِكَ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهَا وَ لَا تَجْعَلْ أَوَّلَ صَلَاتِكَ آخِرَهَا وَ إِذَا قَاتَكَ مَعَ الْإِمَامِ الرَّكْعَةُ الْأُولَى الَّتِي فِيهَا الْقِرَاءَةُ فَأَنْصِتْ لِلْإِمَامِ فِي الثَّانِيَةِ الَّتِي أَدْرَكَتَ ثُمَّ اقْرَأْ أَنْتَ فِي الثَّالِثَةِ لِلْإِمَامِ وَ هِيَ لَكَ ثِنْتَانِ وَ إِنْ صَلَّيْتَ فَتَسَبَّحْتَ أَنْ تَقْرَأَ فِيهِمَا شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ أَجْزَأَكَ ذَلِكَ إِذَا حَفِظْتَ الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ (1) وَ قَالَ إِذَا أَدْرَكَتَ الْإِمَامَ وَ قَدْ رَكَعَ وَ كَبَّرْتَ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ فَقَدْ أَدْرَكَتَ الرَّكْعَةَ فَإِنْ رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ أَنْ تَرَكَعَ فَقَدْ قَاتَكَ الرَّكْعَةَ فَإِنْ وَجَدْتَ وَ قَدْ صَلَّى رَكَعَةً فَقُمْ مَعَهُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَإِذَا قَعَدَ فَاقْعُدْ مَعَهُ وَ إِذَا رَكَعَ الثَّالِثَةَ وَ هِيَ لَكَ الثَّانِيَةُ فَاقْعُدْ قَلِيلاً ثُمَّ قُمْ قَبْلَ أَنْ يَرَكَعَ فَإِذَا قَعَدَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْعُدْ مَعَهُ فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَقُمْ فَصَلِّ الرَّابِعَةَ (2)

وَ قَالَ أَيْمُّوا الصُّفُوفَ إِذَا رَأَيْتُمْ خَلَّالاً فِيهَا وَ لَا يَضُرُّكَ أَنْ تَتَأَخَّرَ وَرَاءَكَ إِذَا وَجَدْتَ ضَيْقاً فِي الصَّفِّ فَتَيْمُّ الصَّفِّ الَّذِي خَلَفَكَ وَ تَمْشِي مَنْحَرِفاً (3)

وَ قَالَ يَوْمُ الرَّجُلَانِ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ يَكُونُ عَنْ يَمِينِهِ فَإِذَا

كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ قَامُوا خَلْفَهُ (4) وَ سُئِلَ عَنِ الْقَوْمِ يَكُونُونَ جَمِيعاً أَيْهَمُ أَحَقُّ أَنْ يَوْمَّهُمْ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ صَاحِبُ الْفِرَاشِ أَحَقُّ بِفِرَاشِهِ وَ صَاحِبُ الْمَسْجِدِ أَحَقُّ بِمَسْجِدِهِ وَ قَالَ أَكْثَرُهُمْ قُرْآنًا وَ قَالَ أَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً فَإِنْ اسْتَوَوْا فَأَقْرَبُهُمْ فَإِنْ اسْتَوَوْا فَأَقْفَهُمْ فَإِنْ اسْتَوَوْا فَأَكْبَرُهُمْ سِنًا (5) وَ قَالَ إِذَا صَلَّيْتَ خَلْفَ الْإِمَامِ يُقْتَدَى بِهِ فَلَا تَقْرَأَ خَلْفَهُ سَمِعْتَ قِرَاءَتَهُ أَمْ لَمْ تَسْمَعْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَلَاةً يُجْهَرُ فِيهَا فَلَمْ تَسْمَعْ قَافِراً وَ إِذَا كَانَ لَا يُقْتَدَى بِهِ قَافِراً خَلْفَهُ سَمِعْتَ أَمْ لَمْ تَسْمَعْ- (6)

ص: 104

- 1- 1. فقه الرضا ص 10 ذيل الصفحة.
- 2- 2. فقه الرضا ص 10 ذيل الصفحة.
- 3- 3. فقه الرضا ص 11 صدر الصفحة.
- 4- 4. فقه الرضا ص 11 صدر الصفحة.
- 5- 5. فقه الرضا ص 11 صدر الصفحة.
- 6- 6. فقه الرضا ص 11 صدر الصفحة.

وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ هَؤُلَاءِ إِذَا أَحْزَمُوا الصَّلَاةَ فَقَالَ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَكْرَهُ أَنْ يَسْجُدَ عَنْ الصَّلَاةِ الْحَدِيثُ وَلَا الطَّعَامُ فَإِذَا تَرَكَوا بِذَلِكَ الْوَقْتَ فَصَلُّوا وَلَا تَنْتَظِرُوهُمْ وَإِذَا صَلَّيْتُمْ صَلَاتَكُمْ وَأَنْتُمْ فِي مَسْجِدٍ أَوْ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَإِنْ شِئْتُمْ فَصَلُّوا وَإِنْ شِئْتُمْ فَأَخْرُجْ ثُمَّ قَالَ لَا تَخْرُجْ بَعْدَ مَا أَقِيمَتِ صَلَاتُكُمْ تَطَوُّعًا وَاجْعَلْهَا تَسْبِيحًا (1) وَقَالَ لَا أَرَى بِالصُّفُوفِ بَيْنَ الْأَسَاطِينِ بَأْسًا (2)

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اعْلَمَنَّ أَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ بِأَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةً مِنْ صَلَاةٍ فِي غَيْرِ الْجَمَاعَةِ وَإِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِالتَّقَدُّمِ فِي الْجَمَاعَةِ أَفْرَؤُهُمْ لِلْقُرْآنِ وَإِنْ كَانُوا فِي الْقُرْآنِ سَوَاءً فَأَفْقَهُهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِي الْفِقْهِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً فَإِنْ كَانَ فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَاسْتَنَّهُمْ فَإِنْ كَانُوا فِي السَّنِّ سَوَاءً فَأَصْبَحُهُمْ وَجْهًا (3)

وَصَاحِبُ الْمَسْجِدِ أَوْلَى بِمَسْجِدِهِ وَلَيْكُنْ مَنْ يَلِي الْإِمَامَ مِنْكُمْ أَوَّلُ الْأَخْلَامِ وَالثَّقَى فَإِنْ تَسَيَّ الْإِمَامُ أَوْ تَعَايَا فَقَوِّمُوهُ (4) وَأَفْضَلُ الصُّفُوفِ أَوَّلُهَا وَأَفْضَلُ أَوَّلُهَا مَا قُرِبَ مِنَ الْإِمَامِ وَأَفْضَلُ صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ (5) وَصَلَاةُ وَاحِدَةٍ فِي جَمَاعَةٍ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةً مِنْ غَيْرِ جَمَاعَةٍ وَيَرْقُعُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ دَرَجَةً فَإِنْ صَلَّيْتَ فَخَفَّفَ بِهِمُ الصَّلَاةَ وَإِذَا كُنْتَ وَحْدَكَ فَتَقَلَّ فَإِنَّهَا الْعِبَادَةُ (6)

فَإِنْ خَرَجْتَ مِنْكَ رِيحٌ وَغَيْرُهَا مِمَّا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ أَوْ ذَكَرْتَ أَنَّكَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّ حَالٍ كُنْتَ فِي صَلَاتِكَ وَاقْدَمْ رَجُلًا يُصَلِّي بِالْقَوْمِ بِقِيَّةِ صَلَاتِهِمْ وَتَوْضَأًا وَاعِدْ صَلَاتَكَ (7)

فَإِنْ كُنْتَ خَلْفَ الْإِمَامِ فَلَا تَقُومُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي إِنْ وَجَدْتَ فِي الْأَوَّلِ مَوْضِعًا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ آتَمُوا صُفُوفَكُمْ فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ خَلْفِي كَمَا أَرَاكُمْ مِنْ قُدَامِي

ص: 105

- 1- 1. فقه الرضا ص 11 صدر الصفحة.
- 2- 2. فقه الرضا ص 11 صدر الصفحة.
- 3- 3. فقه الرضا ص 14 باب صلاة الجماعة.
- 4- 4. فقه الرضا ص 14 باب صلاة الجماعة.
- 5- 5. فقه الرضا ص 14 باب صلاة الجماعة.

6-6. فقه الرضا ص 14 باب صلاة الجماعة.
7-7. فقه الرضا ص 14 باب صلاة الجماعة.

وَلَا تُجَالِفُوا فَيَخَالَفَ اللَّهُ قُلُوبَكُمْ (1) وَإِنْ وَجَدَتْ ضَيْقًا فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَلَا يَأْسَ أَنْ تَتَأَخَّرَ إِلَى الصَّفِّ الثَّانِي وَإِنْ وَجَدَتْ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ جَلًّا فَلَا يَأْسَ أَنْ تَمْشِيَ إِلَيْهِ فُتِّمَهُ (2) فَإِنْ دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ وَوَجَدْتَ الصَّفِّ الْأَوَّلَ تَامًا فَلَا يَأْسَ أَنْ تَقِفَ فِي الصَّفِّ الثَّانِي وَخَذَكَ لَوْ حَيْثُ شِئْتَ وَأَفْضَلُ ذَلِكَ قُرْبُ الْإِمَامِ فَإِنْ سُبِقَتْ بَرَكَعُهُ أَوْ رَكَعَتَيْنِ قَافِرًا فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاتِكَ الْحَمْدُ وَ سُورَةٌ فَإِنْ لَمْ يَلْحَقِ السُّورَةَ أَجْزَأَكَ الْحَمْدُ وَخَذَهُ وَ سَبَّحَ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ وَ تَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ (3) وَ لَا تُصَلِّي خَلْفَ أَحَدٍ إِلَّا خَلْفَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا مَنْ تَثِقُ بِهِ وَ تَدِينُهُ بِدِينِهِ وَ وَرَعَهُ وَ آخَرَ مَنْ تَتَّقِي سَبْقَهُ وَ سَوَاطِعَهُ وَ شَرَّهُ وَ بَوَائِقَهُ وَ شُنْعَتَهُ فَصَلِّ خَلْفَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّقِيهِ وَ الْمَدَارَاهِ وَ أَدْنِ لِنَفْسِكَ وَ أَقِمَّ وَ اقْرَأْ فِيهَا لِأَنَّهُ غَيْرُ مُؤْتَمِّنٍ بِهِ فَإِنْ فَرَعْتَ قَبْلَهُ مِنَ الْقِرَاءَةِ أَبْقِ آيَةً حَتَّى تَقْرَأَ وَفَتْ رُكُوعِهِ وَ إِلَّا فَسَبَّحْ إِلَى أَنْ تَرَكَعَ (4).

تبيين: قوله عليه السلام و لا تجعل أول صلاتك آخرها أى بأن لا تقرأ فى الأولين مع تسبيح الإمام أو مع القراءة فى الأخيرتين بالحمد فقط أو مع السورة و حملة الشيخ (5) على الأخير و ظاهره لزوم القراءة للمسبوق و قد تقدم القول فيه و قوله أتموا الصفوف إلى قوله منحرفا مضمون موثقه الفضيل (6) و المشى منحرفا إذا لم يحاذه لعدم الاستدبار و قال أقدمهم أى فى روايه أخرى.

ثم قال لا تخرج كراهه أو تقيه و اجعلها تسبيحا أى نافله بين الأساطين

ص: 106

-
- 1- 1. فقه الرضا ص 14- باب صلاه الجماعه.
 - 2- 2. فقه الرضا ص 14- باب صلاه الجماعه.
 - 3- 3. فقه الرضا ص 14- باب صلاه الجماعه.
 - 4- 4. فقه الرضا ص 14- باب صلاه الجماعه.
 - 5- 5. لا يعنى أن الشيخ حمل كلام الفقه الرضوى على ذلك بل الحديث الذى تضمن هذا الكلام، راجع التهذيب ج 1 ص 259.
 - 6- 6. رواه فى التهذيب ج 1 ص 332.

يشمل ما كان معترضا بين الصف و ما كان بين الصفيين فيدل على أنه لا يضر مثل هذا المانع بين المأموم و الإمام و إن كان مانعا لرؤيته إذا رأى المأمومين الذين يرون الإمام أو من يراه.

قوله عليه السلام بخمس و عشرين لا ينافى ما مر من الأربع لأن المراد بما سبق بيان الفضل و هنا بيان الفضل مع الأصل.

و عد فى النفليه من مستحبات الجماعة قصد الصف الأول لأهله و إطالته إلا مع الإفراط و التخطى إليه ما لم يؤذ أحدا و اختصاص الفضلاء به و إقامه الصفوف بمحاذات المناكب و القرب من الإمام خصوصا اليمين.

قال الشهيد الثانى اليمين منه أو من الصف الأول لما روى من أن رحمه تنتقل من الإمام إليهم ثم إلى يسار الصف ثم إلى الباقي.

قوله فسلم هذا السلام غير معهود لأنه ظهر أن صلاته كانت باطله نعم ذكر فى النفليه استحباب قطع الصلاة بتسليمه لو كبر قبله ناسيا أو ظانا أنه كبر.

«79»- السرائر، نَقْلًا مِنْ كِتَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ السَّيَّارِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْمٌ مِنْ مَوَالِيكَ يَجْتَمِعُونَ فَتَخْضُرُ الصَّلَاةَ فَيَتَقَدَّمُ بَعْضُهُمْ قِيَصَلِّي جَمَاعَةً فَقَالَ إِنْ كَانَ الَّذِي يَوْمٌ بِهِمْ لَيْسَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ اللَّهِ طَلِبُهُ فَلْيَفْعَلْ (1)

قَالَ وَ قُلْتُ لَهُ مَرَّةً أُخْرَى إِنَّ الْقَوْمَ مِنْ مَوَالِيكَ يَجْتَمِعُونَ فَتَخْضُرُ الصَّلَاةَ فَيُؤَنِّ بَعْضُهُمْ وَ يَتَقَدَّمُ أَحَدُهُمْ قِيَصَلِّي بِهِمْ فَقَالَ إِنْ كَانَتْ قُلُوبُهُمْ كُلُّهَا وَاحِدَةً فَلَا بَأْسَ فَقُلْتُ وَ مَنْ لَهُمْ بِمَعْرِفِهِ ذَلِكَ قَالَ قَدَعُوا الْإِمَامَةَ لِأَهْلِهَا (2).

بيان: هذا الخبر مخالف للأحاديث الصحيحة الداله على المساھله و التوسعه فى عداله الإمام و الاكتفاء فيها بحسن الظاهر و عدم التظاهر بالفسق و الحث و الترغيب العظيم الوارد فى فعلها و عاده السلف فى الأعصار من مواظبتهم عليها و التأمل فى حال الجماعة الذين عينهم النبى و الأئمة صلوات الله عليهم لذلك مع

ص: 107

1- 1. السرائر: 468.

2- 2. السرائر: 468.

أن الخبر ضعيف.

و لو سلم فيمكن حمله على استحباب كون الإمام متصفا بتلك الصفات أو يحمل قوله ليس بينه وبين الله طلبه على أنه لم يكن عليه كبيره لم يتب منها فإن الصغائر مكفره مع اجتناب الكبائر فلا طلبه عنها فيدل على أنه يشترط في الإمام اعتقاد الإمام بعداله نفسه.

و أما كون قلوبهم واحده فيمكن أن يراد به عدم الاختلاف في العقائد و قوله دعوا الإمامه لأهلها يمكن حمله على أن مع وجود الأفضل ينبغي أن لا يعدل عنه إلى غيره على أنه يمكن أن يكون غرضه عليه السلام منع الراوى و أمثاله عن الإمامه لأنه كان ضعيفا فاسد المذهب قال النجاشي (1)

كان ضعيف الحديث فاسد المذهب و قال ابن الغضائري إنه قال بالتناسخ و يمكن حمله على التقية أيضا لئلا يتضرروا من المخالفين.

و بالجمله يشكل ترك هذه السنه المتواتره تمسكا بمثل هذه الروايه و الله العالم.

«80»- الْعِيَّاشِيُّ، عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: إِذَا كُنْتَ خَلْفَ إِمَامٍ تَأْتُمُّ بِهِ قَانِصِتٌ وَ سَبَّحٌ فِي نَفْسِكَ (2).

وَ مِنْهُ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَام: وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فِي الْقَرِيبَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرَحَّمُونَ (3).

وَ مِنْهُ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام يَقُولُ: يَجِبُ الْإِنْصَاتُ لِلْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ وَ فِي غَيْرِهَا وَ إِذَا قُرِئَ عِنْدَكَ الْقُرْآنُ وَجَبَ عَلَيْكَ الْإِنْصَاتُ وَ الْإِسْتِمَاعُ (4).

وَ مِنْهُ عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ (5).

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: قَرَأَ ابْنُ الْكَوَّاءِ خَلْفَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَام لَيْزًا أَشْرَكَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ قَانِصَتٌ

ص: 108

- 2-2. تفسير العيَّاشيّ ج 2 ص 44.
3-3. تفسير العيَّاشيّ ج 2 ص 44.
4-4. تفسير العيَّاشيّ ج 2 ص 44.
5-5. في ط الكمبانيّ عن أبي بصير.

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (1).

وَمِنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْخَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يَتَّبِعِي لَوْلَدِ الرَّثَا أَنْ لَا تَجُورَ لَهُ بِشَهَادَةٍ وَلَا يَوْمُ النَّاسِ لَمْ يَحْمِلْهُ نُوحٌ فِي السَّفِينَةِ وَ قَدْ حَمَلَ فِيهَا الْكَلْبَ وَ الْخِنْزِيرَ (2).

«81»- السَّرَائِرُ، ثَقْلًا مِنْ كِتَابِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ ابْنِ سَيَّانٍ عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ الْبَاقِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ابْنَ أَبِي جَبْرٍ عَنْ بَعْضِهِمْ يَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ وَ بَعْضُهُمْ لَا يَعْرِفُ وَ قَدْ سَأَلُونِي أَنْ أُوَدِّنَ لَهُمْ وَ أَصِلِّي بِهِمْ فَخَفْتُ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ مُوسَعًا لِي فَقَالَ أَدِّنْ لَهُمْ وَ صَلِّ بِهِمْ وَ تَحَرَّ الْأَوْقَاتِ (3).

«82»- رَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، رُوَيْنَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: إِمَامُ الْقَوْمِ وَافِدُهُمْ فَقَدِّمُوا فِي صَلَاتِكُمْ أَفْضَلَكُمْ (4).

وَ عَنْ عَلِيِّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: لَا تُقَدِّمُوا سُفَهَاءَكُمْ فِي صَلَاتِكُمْ وَ لَا عَلَى جَنَائِزِكُمْ فَإِنَّهُمْ وَفَدُكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ (5).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَوْمُ الْمَرِيضِ الْأَصْحَاءِ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ خَاصَّةً (6).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: الْعَبْدُ يَوْمُ أَهْلِهِ (7).
إِذَا كَانَ فِيهَا قَبِيلًا وَ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَفْقُهُ مِنْهُ وَ رَخَّصَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الْأَعْمَى إِذَا سُدَّ لِلْقَبِيلَةِ وَ كَانَ أَفْضَلَهُمْ (8).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ تَهَيَّأَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الْأَجْدَمِ وَ الْأَبْرَصِ وَ الْمَجْنُونِ وَ

ص: 109

-
- 1- 1. تفسير العياشي ج 2 ص 44.
 - 2- 2. تفسير العياشي ج 2 ص 148.
 - 3- 3. السرائر: 473.
 - 4- 4. دعائم الإسلام ج 1 ص 151.
 - 5- 5. دعائم الإسلام ج 1 ص 151.

6-6. دعائم الإسلام ج 1 ص 151.

7-7. فى المصدر: أنه قال عليه السّلام: لا بأس بالصلاه خلف العبد إذا كان فقيها.

8-8. دعائم الإسلام ج 1 ص 151.

الْمَجْدُودِ وَ وَلَدِ الزَّيْنِ وَ نَهَى الْأَعْرَابِيَّ أَنْ يُؤَمَّ الْمُهَاجِرِيَّ أَوْ الْمُقَيَّدَ الْمُطْلَقِينَ
أَوْ الْمُتَمَيِّمَ الْمُتَوَضِّعِينَ أَوْ الْخَادِمَ (1) الْفُحُولَ أَوْ الْمَرْأَةَ الرَّجَالَ وَ لَا يَوْمُ
الْحُتَّى الرَّجَالَ وَ لَا الْأَخْرَسُ الْمُتَكَلِّمِينَ وَ لَا الْمُسَافِرُ الْمُقِيمِينَ (2).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَعْتَدَ بِالْمَصَلَاةِ خَلْفَ النَّاصِبِ وَ
لَا الْحَزْوَرِيِّ وَ اجْعَلْهُ سَارِيَةً مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ اقْرَأْ لِنَفْسِكَ كَأَنَّكَ وَحْدَكَ
(3).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا تُصَلُّوا خَلْفَ نَاصِبٍ وَ لَا
كَرَامَةٍ إِلَّا أَنْ تُخَافُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تُشْهَرُوا وَ يُبْشَرَ إِلَيْكُمْ فَصَلُّوا فِي
بُيُوتِكُمْ ثُمَّ صَلُّوا مَعَهُمْ وَ اجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ تَطَوُّعًا (4).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى عُمَرُ بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْفَجْرِ فَلَمَّا قَضَى
الصَّلَاةَ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ عُمَرَ صَلَّى بِكُمْ الْعِدَاةَ وَ هُوَ جُنُبٌ
فَقَالَ لَهُ النَّاسُ قَمًا دَا تَرَى فَقَالَ عَلَى الْإِعَادَةِ وَ لَا إِعَادَةَ عَلَيْكُمْ فَقَالَ لَهُ عَلَى
عليه السلام بَلْ عَلَيْكَ الْإِعَادَةُ وَ عَلَيْهِمْ إِنْ الْقَوْمَ بِأَمَانِهِمْ يَرْكَعُونَ وَ يَسْجُدُونَ
وَ إِذَا فَسَدَ صَلَاةُ الْإِمَامِ فَسَدَ صَلَاةُ الْمَأْمُومِينَ (5).

وَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: يُؤْمُّكُمْ أَكْثَرُكُمْ نُورًا وَ النُّورُ
الْقُرْآنُ وَ كُلُّ أَهْلِ مَسْجِدٍ أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِهِمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَمِيرٌ حَصَرَ
قِيَّاتُهُ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ (6).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً فَإِنْ
اسْتَوَوْا فَأَقْرَبُهُمْ وَ إِنْ اسْتَوَوْا فَأَفْقَهُمْ وَ إِنْ اسْتَوَوْا فَأَكْبَرُهُمْ سِنًا وَ صَاحِبُ
الْمَسْجِدِ أَحَقُّ بِمَسْجِدِهِ (7).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ رَجُلًا وَاحِدًا أَقَامَهُ
عَنْ يَمِينِهِ وَ إِذَا أَمَّ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا قَامُوا خَلْفَهُ (8).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ الْقَوْمُ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ وَ هُمْ
فِي غَيْرِ

ص: 110

1- 1. فى المصدر: و لا الخصى الفحول.

2- 2. المصدر ج 1 ص 151.

- 3-3. المصدر ج 1 ص 151.
- 4-4. المصدر ج 1 ص 151.
- 5-5. المصدر ج 1 ص 152.
- 6-6. المصدر ج 1 ص 152.
- 7-7. المصدر ج 1 ص 152.
- 8-8. المصدر ج 1 ص 152.

الْمَسْجِدِ (1).

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا صَلَّيْتَ وَحَدَكَ فَطَوَّلْ قَائِمًا
الْعِبَادَةَ وَإِذَا صَلَّيْتَ يَقُومُ فَصَلِّ صَلَاةَ أَضْعَافِهِمْ خَفِّفِ الصَّلَاةَ (2)

وَقَالَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَحَفَّ صَلَاةٍ فِي تَمَامٍ (3).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَوُؤُّ الْمَرْأَةُ الرَّجَالَ وَتُصَلِّيَ بِالنِّسَاءِ وَلَا
تَقْدِّمُهُنَّ تَقُومُ وَسَطًا مِنْهُنَّ وَيُصَلِّينَ بِصَلَاتِهَا (4).

وَعَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ رَخَّصَ فِي تَلْقِينِ الْإِمَامِ الْقُرْآنَ إِذَا تَعَايَا وَوَقَفَ
قَامًا (5)

إِنْ تَرَكَ آيَةً أَوْ آيَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ إِلَى سُورَةٍ وَاسْتَمَرَ فِي
الْقُرْآنِ لَمْ يُلَقِّنْ (6).

وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: سَوُّوا (7)

صُفُوفَكُمْ وَاجْأِدُوا بَيْنَ مَتَاكِبِكُمْ وَلَا تُخَالِفُوا بَيْنَهَا فَتَخْتَلِفُوا وَيَتَخَلَّلَكُمُ
الشَّيْطَانُ تَخَلَّلَ أَوْلَادِ الْحَدَفِ.

وَالْحَدَفُ ضَرْبٌ مِنَ الْغَنَمِ الصَّغَارِ السُّودِ وَاحِدَتُهَا حَذْفٌ فَشَبَّهَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ تَخَلُّلَ الشَّيْطَانِ الصُّفُوفَ إِذَا وَجَدَ فِيهَا خَلًّا بِتَخَلُّلِ أَوْلَادِ
الْغَنَمِ مَا بَيْنَ كِبَارِهَا (8).

وَعَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: يَا
عَلِيُّ لَا تَقُومَنَّ فِي

ص: 111

1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 152.

2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 152.

3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 152.

4- 4. دعائم الإسلام ج 1 ص 152.

5- 5. في المصدر: فان خطر آية أو آيتين أو أكثر أو خرج من سورة إلى
سورة واستمر في القراءه لم يلحق، قوله: خطر أصله في المشى يقال:

خطرْف: اي جعل خطوتين خطوه في و ساعته، و ينطبق معناه على ما في
نسخه المؤلف العلامة رضوان الله عليه، الا أن قوله «أكثر» الظاهر أنه
فعل جى ء به في مقابله خطرْف، لا أنه أفعل تفضيل.

6-6. المصدر نفسه ج 1 ص 152.

7-7. في المصدر: صلوا صفوفكم، و المعنى اتصال المناكب من دون
تخلل.

8-8. دعائم الإسلام ج 1 ص 155.

الْعِيكَلِ (1)

قُلْتُ وَ مَا الْعِيكَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ تُصَلِّي خَلْفَ الصُّفُوفِ وَحْدَكَ (2).

يعنى و الله أعلم إذا كان ذلك و هو يجد موصعا فى الصفوف فأما إن لم يجد فلا شىء عليه أن يصلى خلف الصفوف وحده.

لَنَا رُوَيْنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ مَعَ قَوْمٍ فِي جَمَاعَةٍ فَقَامَ وَحْدَهُ لَيْسَ مَعَهُ فِي الصَّفِّ غَيْرُهُ وَ الصَّفِّ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ مُتَضَائِقٌ قَالَ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَلَّيْ وَحْدَهُ فَهُوَ مَعَهُمْ (3).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قُمْ فِي الصَّفِّ مَا اسْتَطَعْتَ فَإِذَا صَاقَ الْمَكَانُ فَتَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ فَلَا بَأْسَ (4).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ وَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَدْخُلَ الصَّفَّ فَلْيَقُمْ حِذَاءَ الْإِمَامِ فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِيهِ وَ لَا يُعَانِدِ الصَّفَّ (5).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يَتَّبِعِي لِلصُّفُوفِ أَنْ تَكُونَ تَامَةً مُتَّصِلَةً (6) وَ يَكُونَ بَيْنَ كُلِّ صَفِّينِ قَدْرٌ مَسْقُطٍ جَسَدِ الْإِنْسَانِ إِذَا سَجَدَ وَ أَيُّ صَفٍّ كَانَ أَهْلُهُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ وَ بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ الصَّفِّ الَّذِي تَقَدَّمَهُمْ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ تِلْكَ الصَّلَاةُ لَهُمْ بِصَلَاةٍ (7).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لِيَكُنِ الَّذِينَ يَلُونِ الْإِمَامَ أَوْلَى الْأَحْلَامِ وَ النُّهَى وَ إِنْ تَعَايَا لَقْنُوهُ (8).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا صَلَّى النِّسَاءُ مَعَ الرِّجَالِ قُمْنَ فِي آخِرِ الصُّفُوفِ (9).

ص: 112

1- 1. فى المصدر: العثكل، و جعل فى الذيل: العكل، العيكل خ ل، و كآئه استظهر الفسكل، و سياى فى الشرح.

2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 155.

3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 156.

4- 4. دعائم الإسلام ج 1 ص 156.

5- 5. دعائم الإسلام ج 1 ص 156.

- 6-6. فى المصدر: متواصله، و هو الأظهر.
- 7-7. دعائم الإسلام ج 1 ص 156.
- 8-8. دعائم الإسلام ج 1 ص 156.
- 9-9. فى المصدر: لا يتقدم الرجال و لا يحاذينهم الا أن يكون بينهن و بين الرجال ستره.

وَلَا يُخَازِنَنَّ الرَّجَالَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دُوتَهُمْ سُتْرَهُ (1).

وَرُويْنَا عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا سَبَقَ أَحَدُكُمْ الْإِمَامَ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ فَلْيَجْعَلْ مَا يُدْرِكُ مَعَ الْإِمَامِ أَوَّلَ صَلَاتِهِ وَ لِيَقْرَأَ فِيهَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ نَفْسِهِ إِنَّ أَمَهْلَهُ الْإِمَامُ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ قَرَأَ فِيهَا يَفْضِي وَ إِذَا دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ فِي صَلَاتِهِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَ قَدْ سَبَقَهُ بِرُكْعَةٍ وَ أَدْرَكَ الْقِرَاءَةَ فِي الثَّانِيَةِ فَقَامَ الْإِمَامُ فِي الثَّلَاثَةِ قَرَأَ الْمَسْبُوقُ فِي نَفْسِهِ كَمَا كَانَ يَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ وَ اعْتَدَّ بِهَا لِنَفْسِهِ أَنَّهَا الثَّانِيَةُ فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ لَمْ يُسَلِّمْ الْمَسْبُوقُ وَ قَامَ يَفْضِي رُكْعَةً يَقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِ (2).

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ مَعَ قَوْمٍ فِي صَلَاةٍ قَدْ سَبَقَ فِيهَا بِرُكْعَةٍ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَقُومُ مَعَهُمْ فِي الثَّانِيَةِ فَإِذَا جَلَسُوا فَلْيَجْلِسْ مَعَهُمْ (3) غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ فَإِذَا قَامُوا فِي الثَّلَاثَةِ كَانَتْ لَهُ هُوَ ثَانِيَةً فَلْيَقْرَأْ فِيهَا فَإِذَا رَفَعُوا رُءُوسَهُمْ مِنَ السُّجُودِ فَلْيَجْلِسْ شَيْئاً مَا يَتَشَهَّدُ تَشَهُداً خَفِيفاً ثُمَّ لِيَقُمْ حَتَّى تَنْتَوِيَ الصُّفُوفُ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعُوا فَإِذَا جَلَسُوا فِي الرَّابِعَةِ جَلَسْ مَعَهُمْ غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ فَأَتَى بِرُكْعَةٍ وَ جَلَسَ وَ تَشَهَّدَ وَ سَلَّمَ وَ انْصَرَفَ (4).

وَعَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ قَاتَنَهُ رُكْعَةٌ مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ سَبَقَهُ بِهَا الْإِمَامُ ثُمَّ دَخَلَ مَعَهُ فِي صَلَاتِهِ جَلَسَ بَعْدَ كُلِّ رُكْعَةٍ (5).

ص: 113

-
- 1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 156.
 - 2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 191.
 - 3- 3. ما بين العلامتين ساقط من ط الكمباني.
 - 4- 4. دعائم الإسلام ج 1 ص 191.
 - 5- 5. المصدر ج 1 ص 192، و زاد بعده شرحاً هذا نصه: يعنى عليه السلام أنه إذا جلس الامام فى الثانية و هى للمسبوق أو له جلس بعدها معه غير متمكن، ثم يقوم الامام و يجلس فى الثالثة و هى للمسبوق ثانية فليجلس معه و يتشهد التشهد الأول و يقرأ فى التى خافت فيها الامام لنفسه مخافتاً و هى للمسبوق ثانية، ثم إذا سلم الامام قام فأتى بركعه يقرأ فيها ب فاتحه الكتاب، و هى له ثالثة، ثم يجلس يتشهد التشهد الثانى و يسلم و ينصرف.

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا أَنَّهُ قَالَ: وَإِذَا أَدْرَكَتِ الْإِمَامَ وَقَدْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ فَاجْعَلْ مَا أَدْرَكَتَ مَعَهُ أَوَّلَ صَلَاتِكَ فَاقْرَأْ لِنَفْسِكَ بِقَاتِحِهِ الْكِتَابَ وَ سُورِهِ إِنْ أَمْهَلَكَ الْإِمَامُ أَوْ مَا أَدْرَكَتَ أَنْ تَقْرَأَ وَ اجْعَلْهُمَا أَوَّلَ صَلَاتِكَ وَ اجْلِسْ مَعَ الْإِمَامِ إِذَا جَلَسَ هُوَ لِلنَّسْهَةِ الثَّانِيَةِ وَ اعْتَدِ أَنْتَ لِنَفْسِكَ بِهِ أَنَّهُ النَّسْهَةُ الْأَوَّلُ وَ تَشْهَدُ فِيهِ بِمَا تَشْهَدُ بِهِ فِي النَّسْهَةِ الْأَوَّلِ فَإِذَا سَلِمَ قُمُ قَبْلَ أَنْ تُسَلَّمَ أَنْتَ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ إِنْ كَانَتْ الظُّهْرُ أَوْ الْعَصْرُ أَوْ الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ أَوْ رَكَعَةً إِنْ كَانَتْ الْمَغْرِبُ تَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ بِقَاتِحِهِ الْكِتَابَ وَ تَشْهَدُ النَّسْهَةَ الثَّانِيَةَ وَ تُسَلِّمُ وَ إِنْ لَمْ تُدْرِكْ مَعَ الْإِمَامِ إِلَّا رَكَعَةً فَاجْعَلْهَا أَوَّلَ صَلَاتِكَ فَإِذَا جَلَسَ لِلنَّسْهَةِ فَاجْلِسْ غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ وَ لَا تَشْهَدُ وَ إِذَا سَلِمَ قُمُ قَابِنٍ عَلَى الرَّكَعَةِ الَّتِي أَدْرَكَتَ حَتَّى تَقْضِيَ صَلَاتَكَ (1).

وَعَنْهُ وَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُمَا قَالَا: إِذَا أَدْرَكَ الرَّجُلُ الْإِمَامَ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ أَوْ وَ هُوَ فِي الرُّكُوعِ وَ امْكِنَهُ أَنْ يُكَبِّرَ وَ يَرْكَعَ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ وَ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَدْرَكَ تِلْكَ الرَّكَعَةَ وَ إِنْ لَمْ يُدْرِكْهُ حَتَّى يَرْفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ فَلْيَدْخُلْ مَعَهُ وَ لَا يَعْتَدِ بِتِلْكَ الرَّكَعَةِ (2).

وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا فَكَبَّرَ تَكْبِيرَةً وَاحِدَةً وَ رَكَعَ مَعَهُ اكْتَفَى بِهَا (3).

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِرَكَعَةٍ فَلَمَّا سَلِمَ الْإِمَامُ سَهَا عَنْ قَضَاءِ مَا قَاتَهُ فَسَلِمَ وَ انْصَرَفَ مَعَ النَّاسِ قَالَ يُصَلِّي الرَّكَعَةَ الَّتِي قَاتَهُ وَحْدَهَا وَ يَتَشَهَّدُ وَ يُسَلِّمُ وَ يَنْصَرِفُ (4).

وَعَنْهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِبَعْضِ الصَّلَاةِ ثُمَّ أَخَذَتْ الْإِمَامُ فِي صَلَاتِهِ فَقَدَّمَهُ قَالَ إِذَا أَتَمَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ أَشَارَ إِلَى مَنْ خَلْفَهُ فَسَلَّمُوا لِأَنفُسِهِمْ

ص: 114

- 1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 192.
- 2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 192.
- 3- 3. المصدر ج 1 ص 193.
- 4- 4. المصدر ج 1 ص 193.

وَأُصْرَفُوا وَقَامَ هُوَ قَاتِمًا مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِغْلَانٍ بِالتَّكْبِيرِ (1).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يَتَّبِعِي لِلْإِمَامِ إِذَا سَلَّمَ أَنْ يَجْلِسَ مَكَاتَهُ حَتَّى يَقْضِيَ مَنْ سُبِقَ بِالصَّلَاةِ مَا قَاتَهُ (2) وَ هَذَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِمَّا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الدُّعَاءِ وَ التَّوَجُّهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَ قَبْلَ الْقِيَامِ مِنْ مَوْضِعِهِ (3) يَقْضِي فِي ذَلِكَ مَنْ قَاتِمٌ شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ مَا قَاتَهُ مِنْهَا وَ الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ يَدْعُو وَ يَتَوَجَّهُ وَ يَتَقَرَّبُ بِمَا أَمَرَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ (4).

بيان: لا يؤم المريض الأصحاء أى المريض الذى يصلى جالسا أو مضطجعا أو لا يمكنه بعض أفعال الصلاة و لا خلاف فى عدم جواز ائتمام القائم بالقاعد قالوا و كذا الجالس بالمضطجع و اختلفوا فى إمامه العارى للمكتسى.

و أما الأعمى فاختلف الأصحاب فى جواز إمامته و المشهور الجواز بل قال فى المنتهى فى باب الجماعة و لا بأس بإمامه الأعمى إذا كان من ورائه من يسدده و يوجهه إلى القبلة و هو مذهب أهل العلم لا نعلم فيه خلافا إلا ما نقل عن أنس و نسب الجواز فى الجمعه إلى أكثر أهل العلم و نسب فى التذكرة فى باب الجمعه اشتراط السلامة من العمى إلى أكثر علمائنا و به أفتى فى النهايه و الأصح الجواز.

و ظاهر كلام بعض الأصحاب عدم جواز إمامه المقيد المطلقين و صاحب الفالغ الأصحاء و المشهور الكراهه إلا مع عدم تمكنهما من الإتيان بأفعال الصلاة.

و المراد بالخادم الخصى و لم أر فى سائر الأخبار المنع من إمامته و قال فى الذكرى تضمن كلام أبى الصلاح أنه لا يؤم الخصى بالسليم و لا نعلم وجهه سواء أريد به التحريم أو الكراهه و المشهور عدم جواز إمامه الخنثى للرجل بل و لا للخنثى لاحتمال كون الإمام امرأه و المأموم رجلا و قيل بالجواز فى الأخير و لا خلاف فى عدم جواز ائتمام غير الأخرس به و كذا المشهور عدم الجواز فى ائتمام

ص: 115

1- 1. المصدر ج 1 ص 193.

2- 2. المصدر ج 1 ص 193.

3- 3. فى المصدر: مقدار ما يمكن أن يقضى فى ذلك.

4-4. المصدر نفسه ج 1 ص 193.

المتقن باللاحق و جوزه بعضهم.

و قال فى المدارك يستحب صلاه المكتوبه فى المنزل أولا ثم حضور
جماعتهم و الصلاه معهم نافله أو قضاء

لَمَّا رَوَاهُ ابْنُ بَابُوَيْهٍ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ (1)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَا مِنْ عَبْدٍ يُصَلِّي فِي الْوَقْتِ وَ يَفْرُغُ
ثُمَّ يَأْتِيهِمْ وَ يُصَلِّي مَعَهُمْ وَ هُوَ عَلَى وُضُوءٍ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ خَمْسًا وَ عَشْرِينَ
دَرَجَةً.

وَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ (2)

عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِثْلُهُ وَ رَادَّ فِي آخِرِهِ قَارِعُوبًا فِي ذَلِكَ.

قوله و عليهم لعله عليه السلام أمرهم بالإعادة لفسق إمامهم و كفره و
يمكن حمله على الاستحباب.

قوله عليه السلام و هم فى غير المسجد حمل على عدم البعد المفراط قال
فى الذكرى لو صلى فى داره خلف إمام المسجد و هو يشاهد الصفوف
صحت قدوته و أطلق الشيخ ذلك و الأولى تقييده بعدم البعد المفراط قال و
إن كان باب الدار بحذاء باب المسجد أو باب المسجد عن يمينه أو يساره و
اتصلت الصفوف من المسجد إلى داره صحت صلاتهم انتهى.

و قطع أكثر الأصحاب بجواز إمامه المرأة للنساء بل قال فى التذكرة إنه
قول علمائنا أجمع و نقل عن السيد و ابن الجنيد أنهما جوزا إمامه النساء
فى النوافل دون الفرائض (3) و نفى عنه البأس فى المختلف.

و تدل عليه روايات صحيحة

وَ فِي صَحِيحِهِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (4) قَالَ:

ص: 116

1- 1. فقيه من لا يحضره الفقيه ج 1 ص 265.

2- 2. فقيه من لا يحضره الفقيه ج 1 ص 250.

3-3. كما هو ظاهر الآية الكریمه « وَ اِزْكِي مَعَ الرَّاِكِيْنَ » و قد ورد النهى عن امامتهن فى الفرائض فى غير واحد من الروايات الصحيحه، و أمّا جواز امامتهن فى النوافل، فلان النهى عن الاجتماع فى النوافل انما اختص الرجال دون النساء.

4-4. التهذيب ج 1 ص 131، الفقيه ج 1 ص 259، و روبا مثله باسنادهما عن هشام بن سالم عنه عليه السلام.

قُلْتُ لَهُ الْمَرْأَةُ تَوُمُّ النِّسَاءَ قَالَ لَا إِلَّا عَلَى الْمَيِّتِ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَوْلَى مِنْهَا
تَقُومُ وَسَطَهُنَّ مَعَهُنَّ فِي الصَّفِّ فَتُكَبَّرُ وَ يُكَبَّرَنَّ.

و أما أنها لا تتقدم و تقف في صفهن فقال في المعتبر على ذلك اتفاق
القائلين بإمامه النساء و تدل عليه روايات.

و قال في المنتهى إذا عرض للإمام وقفه أو خطأ في قراءته فلا يدرى ما
يقرأ جاز لمن خلفه أن ينبهه و قال في الذكرى يفتح المأموم على الإمام إذا
أرتج عليه و ينبهه على الغلط و اللحن فلو تركه لم يبطل إذا لم يعلم أنه
تعمده انتهى و التفصيل الوارد في الخبر غريب.

و في النهاية في حديث الصلاة لا تتخللكم الشياطين كأنها بنات حذف و في
روايه كأولاد الحذف هي الغنم الصغار الحجازية واحدها حذفه بالتحريك قيل
هي صغار جرد ليس لها آذان و لا أذنان يجاء بها من حرش اليمن.

و رَوَى الشَّيْخُ بِسَنَدٍ (1)

فِيهِ ضَعْفٌ عَلَى الْمَشْهُورِ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَا تَكُونَنَّ فِي
الْعَيْكَلِ قُلْتُ وَ مَا الْعَيْكَلُ قَالَ أَنْ تُصَلِّيَ خَلْفَ الصُّفُوفِ وَحَدَكَ فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ
الدُّخُولُ فِي الصَّفِّ قَامَ حِذَاءَ الْإِمَامِ أَجْرَاهُ فَإِنْ هُوَ عَائِدَ الصَّفِّ فَسَدَ عَلَيْهِ
صَلَاتُهُ.

أقول: لم أر العيكل بهذا المعنى في كتب اللغة قال في القاموس اعتكل
اعتزل و كمنبر مخبط الراعى و في بعض النسخ بالثاء المثلثة و هو أيضا
كذلك ليس له معنى مناسب و لا يبعد أن يكون الفسكل بالفاء و السين
المهملة و هو بالضم و الكسر الفرس الذي يجىء في الحلبه آخر الخيل و
رجل فسكل كزبرج رذل و كزنبور و بردون متأخر تابع ذكره الفيروزآبادي.

و قَالَ فِي النَّهَايَةِ: إِنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسَ قَالَتْ لِعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ ثَلَاثَةَ
أَنْتَ أَخِرُهُمْ لِأَخْيَارٍ فَقَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَوْلَادِهَا فَسَكَلْتَنِي أُمُّكُمْ.

أى أخرتنى و جعلتنى كالفسكل و هو الفرس الذى يجىء فى آخر خيل
السباق و كانت تزوجت قبله

1-1. التهذيب ج 1 ص 333.

بجعفر أخيه ثم بأبى بكر انتهى.

و معانده الصف أن يدخل بينه مع الضيق أو يقف خلفه مع الفرجه و إمكان الدخول من غير مشقه أو الأعم و الأحلام جمع حلم بالكسر و هو العقل و منه قوله تعالى أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَامُهُمْ بِهَذَا (1) و النهى بالضم العقل أيضا و تعايا أى لم يهتد لوجه مراده أو عجز عنه و لم يطق أحكامه.

و المشهور بين الأصحاب أنه لا تصح الائتمام مع وجود حائل بين الإمام و المأموم يمنع مشاهدته أو مشاهدته من يشاهده و لو بوسائط و ادعوا الإجماع عليه و استثنى الأكثر من ذلك ما إذا كان المأموم امرأه فإنه يجوز إيتامها به مع وجود الحائل لروايه عمار (2) و قوله إلا يكون دونهم ستره أيضا يومئ إلى ذلك و قال ابن إدريس قد وردت رخصه للنساء أن يصلين و بينهن و بين الإمام حائط و الأول أظهر و أصح انتهى و هو أحوط.

فيما يقضى أى فيما يفعله منفردا بعد فراغ الإمام حتى تستوى الصفوف أى لا يطول التشهد يصلى الركعه حمل على عدم الاستدبار و غيره مما يبطل عمدا و سهوا كما مر.

و رَوَى الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُعَاوِيَةَ (3) بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْمَسْجِدَ وَ هُمْ فِي الصَّلَاةِ وَ قَدْ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِرُكْعَةٍ أَوْ أَكْثَرَ فَيَعْتَلِ الْإِمَامُ فَيَأْخُذُ بِيَدِهِ وَ يَكُونُ أَدْنَى الْقَوْمِ إِلَيْهِ فَيَقْدُمُهُ فَقَالَ يُتِمُّ الصَّلَاةَ بِالْقَوْمِ ثُمَّ يَجْلِسُ حَتَّى إِذَا فَرَّغُوا مِنَ التَّشَهُّدِ أَوْ مَا إِلَيْهِمْ بِيَدِهِ عَنِ الْيَمِينِ وَ الشَّمَالِ فَكَانَ الَّذِي أَوْ مَا إِلَيْهِمْ بِيَدِهِ التَّسْلِيمَ وَ انْقِضَاءَ صَلَاتِهِمْ وَ أَنْتُمْ هُوَ مَا كَانَ قَائِمًا أَوْ بَقِيَ عَلَيْهِ.

و قال فى البيان و لو استناب المسبوق أوما إليهم ليتموا بالتسليم و روى أنه يقدم رجلا منهم فيسلم بهم و يتم المسبوق صلاته و علل الشهيد الثانى فى النفليه

ص: 118

1- 1. الطور: 32.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 261.

3- 3. التهذيب ج 1 ص 257.

كراهه استنابه المسبوق باحتياجه إلى من يستخلف من يسلم بهم و ربما نسى و قام إلى تمام صلاته فقاموا معه سهوا.

«83»- مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ، تَقْلًا مِنَ الْمَحَاسِنِ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: يَا مَعْشَرَ الشَّيْعَةِ إِنَّكُمْ قَدْ نُسِبْتُمْ إِلَيْنَا كُونُوا لَنَا زِينًا وَ لَا تَكُونُوا شَيْنًا كُونُوا مِثْلَ أَصْحَابِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي النَّاسِ إِنْ كَانَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ لِيَكُونَ فِي الْقَبِيلَةِ فَيَكُونُ إِمَامَهُمْ وَ مُؤَدِّيَهُمْ وَ صَاحِبَ أَمَانَتِهِمْ وَ وَدَائِعِهِمْ غُودُوا مَرْضَاهُمْ وَ اشْهَدُوا جَنَائِزَهُمْ وَ صَلُّوا فِي مَسَاجِدِهِمْ وَ لَا يَسْبِقُوكُمْ إِلَى خَيْرٍ قَانْتُمْ وَ اللَّهُ أَحَقُّ مِنْهُمْ بِهِ (1).

وَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ مَعِيَ رَجُلَانِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ آتِيَ الْجُمُعَةَ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْتَ الْجُمُعَةُ وَ الْجَمَاعَةُ وَ اخْضِرِ الْجَنَائِزَةَ وَ عُذِّ الْمَرِيضَ وَ اقْضِ الْحُقُوقَ ثُمَّ قَالَ أَ تَخَافُونَ أَنْ تُضِلَّكُمْ لَا وَ اللَّهُ لَا يُضِلُّكُمْ أَبَدًا (2).

«84»- الذِّكْرَى، فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ صَلَّى خَلْفَ عَالِمٍ فَكَمَنْ صَلَّى خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ (3).

«85»- شَرْحُ النَّفَلِيِّ، لِلشَّهِيدِ الثَّانِي رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ رَوَى الْفَقِيهُ جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ الْقُمِّيُّ فِي كِتَابِ الْإِمَامِ وَ الْمَأْمُومِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا تُصَلُّوا خَلْفَ الْجَائِكِ وَ لَوْ كَانَ عَالِمًا وَ لَا تُصَلُّوا خَلْفَ الْحَجَّامِ وَ لَوْ كَانَ رَاهِدًا وَ لَا تُصَلُّوا خَلْفَ الدَّبَّاعِ وَ لَوْ كَانَ عَابِدًا.

بيان: حكم الشهيد رحمه الله باستحباب سلامه الإمام من هذه الصنائع الثلاث و كذا كونه أسيرا أو مكشوف غير العوره خصوصا الرأس و قال الشهيد الثاني المستند أخبار محموله على الكراهه و لم أر في بعضها خبرا و كذا حكم باستحباب عدم كونه أدر و الأدره نفخه في الخصيه ثم قال و روى و لا ابنا بأبيه.

ص: 119

1- 1. مشكاه الأنوار: 67.

2- 2. مشكاه الأنوار: 67.

3- 3. الذكري: 268.

«86»- الْمُقْنَعُ (1): قَالَ وَالِدِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رِسَالَتِهِ إِلَيَّ اَعْلَمَ يَا بُنَيَّ أَنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِالتَّقَدُّمِ فِي جَمَاعَةٍ أَقْرَبُهُمْ لِلْقُرْآنِ فَإِذَا كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَفْقَهُهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِي الْفِقْهِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هَجَرَةً وَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجَرَةِ سَوَاءً فَاسْتَنَّهُمْ فَإِنْ كَانُوا فِي السِّنِّ سَوَاءً فَأَصْبَحُهُمْ وَجْهًا وَصَاحِبُ الْمَسْجِدِ أَوْلَى بِمَسْجِدِهِ وَلِيَكُنْ مَنْ يَلِي الْإِمَامَ مِنْكُمْ أَوْلَى الْأَخْلَامِ وَالتَّقَى وَإِنْ تَسَيَّ الْإِمَامُ أَوْ تَعَايَا فَقَوِّمُوهُ وَإِنْ ذَكَرْتِ أُنْكَ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ أَوْ خَرَجْتَ مِنْكَ رِيحٌ أَوْ غَيْرُهَا مِمَّا يَنْقُضُ الْوُضوءَ فَسَلِّمْ فِي أَيِّ حَالٍ كُنْتَ فِي حَالِ الصَّلَاةِ وَقَدِّمْ رَجُلًا يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِقِيَّةِ صَلَاتِهِمْ وَتَوْصِيًا وَأَعِذْ صَلَاتِكَ وَسَبِّحْ فِي الْآخِرَاتَيْنِ إِمَامًا كُنْتَ أَوْ غَيْرَ إِمَامٍ تَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا ثُمَّ تُكَبِّرُ وَتَرْكَعُ وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُصَلِّيَ إِلَّا خَلْفَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا مِنْ تَتَّقِي بِدِينِهِ وَوَرَعِهِ وَآخَرُ تَتَّقِي سَوَاطِئَهُ وَسَيِّئَهُ وَشِبَاعَتَهُ عَلَى الدِّينِ فَصَلِّ خَلْفَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّقِيَّةِ وَالْمُدَارَاةِ وَأَذِّنْ لِنَفْسِكَ وَأَقِمَّ وَأَقْرَأْ لَهَا غَيْرَ مُؤْتَمٍّ بِهِ فَإِنْ قَرَعْتَ مِنْ قِرَاءَةِ السُّورَةِ قَبْلَهُ فَبَقِيَ مِنْهَا آيَةٌ وَادْكُرِ اللَّهَ فَإِذَا رَكَعَ الْإِمَامُ فَأَقْرَأِ الْآيَةَ وَارْكَعْ بِهَا وَإِنْ لَمْ تَلْحَقِ الْقِرَاءَةَ وَخَشِيتَ أَنْ يَرْكَعَ الْإِمَامُ فَقُلْ مَا حَدَّثَهُ مِنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَارْكَعْ.

وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَوْمُ صَاحِبُ الْعِلَّةِ الْأَصْحَاءِ وَلَا يَوْمُ صَاحِبِ الْقَيْدِ الْمُطْلَقِينَ وَلَا يَوْمُ الْأَعْمَى فِي الصَّخْرَاءِ إِلَّا أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ وَلَا يَوْمُ الْعَبْدِ إِلَّا أَهْلُهُ.

وَسُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا أَقَلُّ مَا يَكُونُ مِنَ الْجَمَاعَةِ قَالَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فَإِذَا صَلَّى رَجُلَانِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا أَنَا كُنْتُ إِمَامَكَ وَ قَالَ الْآخَرُ بَلْ أَنَا كُنْتُ إِمَامَكَ فَإِنَّ صَلَاتَهُمَا تِلَامَةٌ وَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمَا كُنْتُ أَتَمُّ بِكَ وَ قَالَ الْآخَرُ لَا بَلْ أَنَا كُنْتُ أَتَمُّ بِكَ فَلْيَسْتَأْنِفَا- (2)

ص: 120

- 1- 1. المقنع: 34- 36، ط الإسلاميه.
- 2- 2. روى هذا بسند ضعيف بالسكوني عن أبي عبد الله عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام، و مع ضعف سنده لا يصح فرض المسأله كذلك، فان المأموم يجب أن يتابع الامام في صلاته، يكبر بعد تكبيرته بالاحرام فيصح دخول الامام في الصلاه و يتم كونه مصليا حتى يجعل اماما و قدوه، و الا فالذي لم يدخل بعد في الصلاه كيف يقتدى به؟ و لا أقل من أنه يجب في صدق المتابعه أن يأخذ الامام في التكبيره الاحراميه ثم يكبر المأموم، و لو فرضنا أنهما كبرا معا في آن واحد و أراد كل منهما الإمامه لبطلت

صلاتهما لعدم المتابعه. على أنّه كيف يتصور المسأله، و الحال أنّه لا يركع المأموم الا بعد ركوع امامه و لا يرفع رأسه الا بعد رفعه، و هكذا في سائر الافعال، و لا أقل من أن يأخذ أحدهما بالركوع أو السجود ثمّ يتبعه الآخر، و حينئذ يكون الأول اماما و الآخر التابع مأموما. هذا إذا فرضنا المسأله في الصلوات الاخفاته حيث لا يتبين القراءه على فتوى القدماء من عدم جواز اسماع غيره حتّى من على جوانبه كما هو المختار، و أمّا إذا فرضنا المسأله في الصلوات الجهرية، حيث يجب القراءه فيها جهرا، أو كانت الصلوات اخفاته و أفتينا على مبنى المتأخرين بوجوب اسماع القراءه حتّى في الاخفاته لئلا تكون حديث نفس (الا أنّه لا يتجهور المصلّي بصوته، فرقا بين الجهرية و الاخفاته) فمؤهوميه فرض المسأله أوضح و أوضح سواء ادعى كل منهما الإمامه أو المأموميه. على أنك قد عرفت من سنه النبی صلی الله علیه و آله ان على المأموم الواحد أن يقف من يمين الامام في صفه، و لو جهل المأموم بذلك أخذ الامام بيده و أقامه عن يمينه رغبه في سنه النبی صلی الله علیه و آله و حينئذ لو أغمضنا عن سائر الاشكالات الوارده في فرض المسأله، لوجب أن نقول بأن الامام هو الذي كان في اليسار، الا أن يكون الامام و المأموم كلاهما جاهلين بحكم السنه و الاحكام المبتلى بها، فعلى هذا الإمام و المأموم و على اسلامهما السلام.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَوْمَ وَلَدِ الزَّيْنَبِ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَوْمَ صَاحِبِ التَّيْمَمِ الْمُتَوَصِّلِينَ وَلَا
يَوْمَ صَاحِبِ الْقَالِجِ الْأَصْحَاءِ وَلَا يَوْمَ الْأَعْرَابِيِّ الْمُهَاجِرِ وَإِذَا صَلَّيْتَ بِقَوْمٍ
فَاخْتَصَصْتَ نَفْسَكَ بِالدُّعَاءِ دُونَهُمْ فَقَدْ خُنْتَ الْقَوْمَ - (1)

ص: 121

1- 1. في المصدر: و إذا صليت بقوم فلا تخص نفسك بالدعاء دونهم، فإن
النبي صلى الله عليه وآله قال: من صلى بقوم فاختص نفسه بالدعاء دونهم
فقد خان القوم، و الظاهر تصحيف الكلام في نسخه المؤلف، فإن الحديث
الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وآله فقد رواه مرسلًا في الفقيه أيضا
ج 1 ص 260، بهذه الصورة و رواه الشيخ في التهذيب ج 1 ص 333.

فَإِذَا صَلَّى الْإِمَامُ رَكْعَةً أَوْ رَكْعَتَيْنِ فَأَصَابَهُ رُغَافٌ (1)

فَإِنَّهُ يَتَقَدَّمُ وَيُتِمُّ بِهِمُ الصَّلَاةَ فَإِذَا تَمَّتْ صَلَاةُ الْقَوْمِ أَوْ مَا إِلَيْهِمْ فَلْيُسَلِّمُوا وَ يَقُومُ هُوَ قِيَمَ بَقِيَّةِ صَلَاتِهِ فَإِنْ خَرَجَ قَوْمٌ مِنْ حُرَاسَانَ أَوْ مِنْ بَعْضِ الْجِبَالِ وَ كَانَ يَوْمَهُمْ شَخْصٌ فَلَمَّا صَارُوا إِلَى الْكُوفَةِ أَخْبَرُوا أَنَّهُ يَهُودِيٌّ فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ إِعَادَةُ بَيْتٍ مِنْ صَلَاتِهِمْ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَوُمَّ الْقَوْمُ وَ أَتَيْتُ مُتَوَشِّحٌ وَ إِذَا كُنْتُ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي الصَّفِّ الثَّانِي وَ وَجَدْتُ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ خَلًّا فَلَا يَأْسَ أَنْ تَمْشِيَ إِلَيْهِ قِيَمَتُهُ وَ إِذَا كُنْتُ إِمَامًا فَعَلَيْكَ أَنْ تَقْرَأَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَ عَلَى الَّذِينَ خَلَفَكَ أَنْ يَسْبَحُوا يَقُولُوا سُبْحَانَ اللَّهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ وَ إِذَا كُنْتُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخْرَاوَيْنِ فَعَلَيْكَ أَنْ تُسَبِّحَ مِثْلَ تَسْبِيحِ الْقَوْمِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَ عَلَى الَّذِينَ خَلَفَكَ أَنْ يَقْرَأُوا قَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَ رُويَ أَنَّ عَلَى الْقَوْمِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ أَنْ يَسْتَمِعُوا إِلَى قِرَاءَةِ الْإِمَامِ وَ إِذَا كَانَ فِي صَلَاةٍ لَا يُجْهَرُ فِيهَا سَبَّحُوا وَ عَلَيْهِمْ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخْرَاوَيْنِ أَنْ يَسْبَحُوا وَ هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ (2).

بيان: إنما ذكرنا هذا الكلام بطوله لأن بعضه رواه و بعضه مضامين الروايات المعتبره و قوله و إذا صلى رجلان إلى آخره مضمون روايه السكوني (3) عن الصادق عليه السلام و عمل بها الأصحاب فضعفها منجبر به و استشكل بعض المتأخرين

ص: 122

1- 1. ما بين العلامتين سقط من أصل المؤلف كمطبوعه الكمباني، و لما أبهم فرض المسألة بسقوطه، ضرب المؤلف على قوله « صلى » و جعل بدله « سبق »، كما في الكمباني، و مع ذلك لم يرتفع الإبهام.

2- 2. المقنع: 34- 36 ط الإسلاميه.

3- 3. التهذيب ج 1 ص 261، الكافي ج 3 ص 374، الفقيه ج 1 ص 250.

فى الحكم الثانى بوجهه و لعل هذه الروايه مع قبول قدماء الأصحاب و الحكم بصحتها و العمل بها يكفى لإثباته.

فوائد

اعلم أنه يستحب إعاده المنفرد صلاته جماعه إماما كان أو مأموما و هو متفق عليه بين الأصحاب و تدل عليه روايات كثيره.

و من صلى الفريضة جماعه فوجد جماعه أخرى ففى استحباب الإعاده تأمل و تردد فيه علامه فى المنتهى و حكم باستحبابها فى الذكرى و الترك أحوط و أولى.

و يجوز اقتداء كل الفرائض بالأخرى أداء و قضاء و استثناء الصدوق العصر بالظهر لم يظهر لنا وجهه و لو صلى اثنان فرادى ففى استحباب الصلاه لهما جماعه وجهان أحوطهما المنع و لو بادر المأموم فى الأفعال قبل الإمام (1).

فلا يخلو إما أن يكون عمدا أو سهوا فإن كان الرفع من الركوع فالمشهور بين الأصحاب أنه يستمر و ظاهر بعضهم البطلان و ظاهر المفيد أنه يعود إلى الركوع حتى يرفع رأسه مع الإمام و القول بالتخير لا يخلو من قوه و لعل العود أولى و لو كان الرفع من السجود عمدا ففيه الأقوال الثلاثه و لعل العود إلى السجود أقوى و إن كانت فى رفع الرأس من الركوع و السجود سهوا فالمشهور وجوب العود و قيل بالاستحباب و الأول أحوط.

و لو ترك الناسى العود على القول بالوجوب ففى بطلان صلاته وجهان و الأحوط الإعاده بعد الإتمام و إن كانت المبادره فى الركوع أو السجود فإن كان الإمام لم يفرغ من القراءه الواجبه فالظاهر بطلان صلاته و إن كان بعدها إثم.

ص: 123

1- 1. يجب على المصلى اداامه الايتمام و المتابعه حتى يسلم الامام، لكون الجماعه واجبه بالسنة على ما عرفت، و على هذا لو تقدم على الامام عند الركوع و السجود و الرفع منهما عمدا فلا ريب فى بطلان صلاته كالذى يترك القراءه عمدا فى صلاته، و أمّا إذا كان لعله أو عذر فأراد الانفراد فلا بأس على ما مر.

و فى بطلان الصلاه قولان فقال المتأخرون لا تبطل الصلاه و لا الاقتداء و ظاهر المبسوط البطلان و المسأله لا تخلو من إشكال و الاحتياط فى الإتمام و الإعادة.

و لو كان ذلك سهوا ففیه وجهان أحدهما أنه يرجع و هو المشهور بين المتأخرين و الآخر أنه يستمر و بعض الروايات المعتبره يدل على الرجوع لكنها مختصه بالركوع و بمن ظن ركوع الإمام لا الساهى و فى السجود الرجوع و الإعادة أحوط.

أقول: قد سبق بعض الأحكام فى الباب السابق و عدم قبول صلاه من يؤم القوم و هم له كارهون فى باب من لا تقبل صلاته و ستأتى أحكام المرأه فى باب أحكامها.

ص: 124

«1»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنِ السَّنَدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا خَاصَّتِ الْجَارِيَةُ فَلَا تُصَلَّى إِلَّا بِخِمَارٍ (1).

بيان: المراد بالجارية الصبية الحرة وحيضها كناية عن بلوغها لتلازمهما في تلك البلاد غالباً و لكونه من علاماته.

«2»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَوُومِ النِّسَاءِ مَا حَدَّ رَفَعِ صَوْتُهَا بِالْقِرَاءَةِ قَالَ قَدَرٌ مَا تُسْمَعُ (2) قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ النِّسَاءِ هَلْ عَلَيْهِنَّ الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْقَرِيصَةِ وَ النَّافِلَةِ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً تَوُومِ النِّسَاءِ فَتَجْهَرُ يَقْدَرُ مَا تُسْمَعُ قِرَاءَتُهَا (3).

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ النِّسَاءِ هَلْ عَلَيْهِنَّ افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ وَ التَّشَهُُّدُ وَ الْقُنُوتُ وَ الْقَوْلُ فِي صَلَاةِ الزَّوَالِ وَ صَلَاةِ اللَّيْلِ مَا عَلَى الرِّجَالِ قَالَ تَعَمُّ (4) وَ سَأَلْتُهُ عَنِ النِّسَاءِ هَلْ عَلَى مَنْ عَرَفَ مِنْهُنَّ صَلَاةَ النَّافِلَةِ وَ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَ صَلَاةَ الزَّوَالِ وَ الْكُشُوفِ مَا عَلَى الرِّجَالِ قَالَ تَعَمُّ (5) وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَكُونُ فِي صَلَاةِ الْقَرِيصَةِ وَ وَلَدُهَا إِلَى جَنْبِهَا فَيَبْكِي وَ هِيَ قَاعِدَةٌ

ص: 125

1- 1. قرب الإسناد ص 66 ط حجر ص 87 ط نجف، و المراد بالخمار هي الشملة كانت تلبسها المرأة كالرداء فوق ثوب شعارها: يشد أزرارها عند جيبها و يديها على كتفها و عضديها الى أن يستر ساعديها، و هو الذي قال الله عز و جل: « وَ لِيَصْرَبْنَ يَحْمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ » على ما عرفت في ج 83 ص 179.

2- 2. قرب الإسناد ص 132 ط نجف، باب ما تجب على النساء في الصلوات.

3- 3. قرب الإسناد ص 133.

4- 4. قرب الإسناد ص 133.

5- 5. قرب الإسناد ص 133.

هَلْ يَصْلُحُ لَهَا أَنْ تَتَأَوَّلَهُ فَنُقَعِدَهُ فِي حَجَرِهَا وَ تُسَكِّتَهُ وَ تُرَضِعَهُ قَالَ لَا بَأْسَ (1) وَ سَأَلَتْهُ عَنِ الدِّيَابِجِ هَلْ يَصْلُحُ لِبُسِّهِ لِلنِّسَاءِ قَالَ لَا بَأْسَ (2).

وَ سَأَلَتْهُ عَنِ الْمَرْأَةِ الْعَاصِيَةِ لِرَوْجِهَا هَلْ لَهَا صَلَاةٌ وَ مَا حَالُهَا قَالَ لَا تَرَأُ عَاصِيَةً حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا (3).

بيان: يدل على جواز إمامه المرأة للنساء بل استحبابها كما هو المشهور و على استحباب جهرها بالقراءة بقدر ما تسمع المأمومات و لعله محمول على عدم سماع الأجانب من الرجال و على جواز لبس الحرير للنساء و ظاهره حاله الصلاة أو ما يشملها و قد

مر الكلام فيه و فى صلاه المرأة الناشزه و أنها محموله على عدم القبول لا عدم الإجزاء على المشهور إذ لا خلاف فى إجزاء صلاتها آخر الوقت مع أنه لم يتعرض لحال الصلاة بل قال إنها عاصيه فهو يومئ إلى صحة صلاتها.

«3»- الْخِصَالُ،: فِيمَا أَوْصَى بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلِيًّا يَا عَلِيُّ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ جُمُعَةٌ وَ لَا جَمَاعَةٌ وَ لَا أَدَانٌ وَ لَا إِقَامَةٌ (4).

وَ مِنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْقَطَّانِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ السُّكَّرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكْرِيَّا الْجَوْهَرِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنْ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ أَدَانٌ وَ لَا إِقَامَةٌ وَ لَا جُمُعَةٌ وَ لَا جَمَاعَةٌ وَ إِذَا قَامَتْ فِي صَلَاتِهَا صَمَّتْ رِجْلَيْهَا وَ وَضَعَتْ يَدَيْهَا عَلَى صَدْرِهَا وَ تَضَعُ يَدَيْهَا فِي رُكُوعِهَا عَلَى فَخْذَيْهَا وَ تَجْلِسُ إِذَا أَرَادَتْ السُّجُودَ وَ يَسْجُدُ لَاطِنَةً بِالْأَرْضِ وَ إِذَا رَفَعَتْ رَأْسَهَا مِنَ السُّجُودِ جَلَسَتْ ثُمَّ تَهَضُّتْ إِلَى الْقِيَامِ وَ إِذَا قَعَدَتْ لِلشَّهَادَةِ رَفَعَتْ رِجْلَيْهَا وَ صَمَّتْ فَخْذَيْهَا وَ إِذَا سَبَّحَتْ عَقَدَتْ عَلَى الْأَيْمَنِ لِأَنَّهُنَّ مَسْئُولَاتٌ وَ إِذَا كَانَتْ لَهَا إِلَى اللَّهِ حَاجَةٌ صَعِدَتْ فَوْقَ بَيْتِهَا وَ صَلَّتْ رُكْعَتَيْنِ وَ كَشَفَتْ رَأْسَهَا إِلَى

ص: 126

1- 1. قرب الإسناد ص 133.

2- 2. قرب الإسناد ص 134.

3- 3. قرب الإسناد ص 134.

4- 4. الخصال ج 2 ص 97.

السَّمَاءِ فَإِنَّهَا إِذَا فَعَلَتْ ذَلِكَ اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهَا وَ لَمْ يُحِبِّهَا وَ إِذَا أَرَادَتِ الْمَرْأَةُ الْحَاجَةَ وَ هِيَ فِي صَلَاتِهَا صَفَّقَتْ بِيَدَيْهَا وَ الرَّجُلُ يُومِئُ بِرَأْسِهِ وَ هُوَ فِي صَلَاتِهِ وَ يُشِيرُ بِيَدِهِ وَ يُسَبِّحُ وَ لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُصَلِّيَ بِغَيْرِ خِمَارٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَمَةً فَإِنَّهَا تُصَلِّي بِغَيْرِ خِمَارٍ مَكْشُوفَةَ الرَّأْسِ وَ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ لُبْسُ الدِّيْبَاجِ وَ الْحَرِيرِ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ وَ إِحْرَامٍ وَ حُرْمَ ذَلِكَ عَلَى الرِّجَالِ إِلَّا فِي الْجِهَادِ وَ يَجُوزُ أَنْ تَتَخَتَّمَ بِالذَّهَبِ وَ تُصَلِّيَ فِيهِ وَ حُرْمَ ذَلِكَ عَلَى الرِّجَالِ وَ إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ وَخَذَهَا مَعَ الرَّجُلِ قَامَتْ خَلْفَهُ وَ لَا تَقُمْ بِجَنِبِهِ (1).

أقول: تمام الخبر فى كتاب النكاح (2).

«4»- الْعِلَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَيْسَى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ الْمَرْأَةُ عَلَيْهَا أَذَانٌ وَ إِقَامَةٌ فَقَالَ إِنَّ كَأَنَّهُ تَسْمَعُ أَذَانَ الْقَبِيلَةِ فَلَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ إِلَّا فَلَيْسَ عَلَيْهَا أَكْثَرُ مِنَ الشَّهَادَتَيْنِ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى قَالَ لِلرِّجَالِ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ قَالَ لِلنِّسَاءِ وَ أَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَ آتِينَ الزَّكَاةَ وَ أَطِعْنَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ قَالَ ثُمَّ قَالَ إِذَا قَامَتِ الْمَرْأَةُ فِي الصَّلَاةِ جَمَعَتْ بَيْنَ قَدَمَيْهَا وَ لَا تُفَرِّجُ بَيْنَهُمَا وَ تَضُمُّ يَدَيْهَا إِلَى صَدْرِهَا لِمَكَانٍ تَذِيئُهَا فَإِذَا رَكَعَتْ وَضَعَتْ يَدَيْهَا فَوْقَ رُكْبَتَيْهَا عَلَى فَخْذَيْهَا لِكَلَّا تُطَاطِئُ كَثِيرًا فَتَرْتَفِعَ عَجِيزَتُهَا وَ إِذَا جَلَسَتْ فَعَلَى أَلْيَتَيْهَا لَيْسَ كَمَا يَقْعُدُ الرَّجُلُ وَ إِذَا سَقِطَتْ إِلَى السُّجُودِ بَدَأَتْ بِالْقُعُودِ بِالرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ ثُمَّ تَسْجُدُ لِأَطْنَةِ الْأَرْضِ فَإِذَا كَانَتْ فِي جُلُوسٍ صَمَّتْ فَخْذَيْهَا وَ رَفَعَتْ رُكْبَتَيْهَا مِنَ الْأَرْضِ وَ إِذَا تَهَضَّتْ أَنْسَلَتْ أَنْسِلًا لَا تَرْفَعُ عَجِيزَتَهَا أَوَّلًا (3).

بيان: قوله عليه السلام لأن الله تبارك و تعالى قال لعله تعليل لأصل اللزوم

ص: 127

- 1- 1. الخصال ج 2 ص 141- 142.
- 2- 2. راجع ج 103 ص 254- 257.
- 3- 3. علل الشرائع ج 2 ص 44.

على المرأة في الجملة أو المعنى أن الله تعالى إنما أمر الرجال و النساء بالصلاة و لم يأمرهم بالإقامة فهي سنة و الأذان و الإقامة غالباً للإعلام فلذا اختصا بالرجال و التطاطؤ التطامن و الانخفاض يقال طأطأ رأسه فتطاطأ لاطئه أى لاصقه و فى النهاية فيه فانسملت بين يديه أى مضيت و خرجت بتأن و تدريج و هذا الخبر مذكور فى الكافى و التهذيب (1)

بسند صحيح و عليه عمل الأصحاب و الظاهر هنا أيضاً محمد بن عيسى مكان عيسى بن محمد فيكون صحيحاً أيضاً قال فى الذكرى قال أكثر الأصحاب المرأة كالرجل فى الصلاة إلا فى مواضع تضمن خبر زرارته أكثرها و هو ما رواه الكليني بإسناده إلى زرارته ثم أورد هذا الخبر فقال و هذه الرواية موقوفه على زرارته لكن عمل الأصحاب عليها.

أقول: كونها موقوفه لا تضر فإنه معلوم أن مثل زرارته لا يقول مثل هذا إلا من رواه مع أنها فى العلل ليست كذلك ثم قال رحمه الله و فى التهذيب فعلى أليتها كما يقعد الرجل بحذف ليس و هو سهو من الناسخين لأن الرواية منقولة من الكافى و لفظه ليس موجوده فيه و لا يطابق المعنى أيضاً إذ جلوس المرأة ليس كجلوس الرجل لأنها فى جلوسها تضم فخذها و ترفع ركبتها من الأرض بخلاف الرجل فإنه يتورك.

و قوله فإذا ركعت وضعت إلخ يشعر بأن ركوعها أقل انحناء من ركوع الرجال و يمكن أن يكون الانحناء مساوياً و لكن لا تضع اليدين على الركبتين حذراً من أن تطأئي كثيراً بوضعهما على الركبتين و تكون بحاله يمكنها الوضع.

«5»- مَعَايِنِ الْأَخْبَارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ وَ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ مَعَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: تَمَانِيَهُ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةُ الْعَبْدِ الْأَبْقَى حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَوْلَاهُ وَ النَّاشِرُ عَنْ رَوْجِهَا وَ هُوَ عَلَيْهَا سَاخِطٌ وَ مَانِعٌ

ص: 128

الرَّكَاةِ وَ تَارَكَ الْوُضُوءَ وَ الْجَارِيَةَ الْمُدْرِكَةَ تُصَلِّي بِغَيْرِ خَمَارٍ وَ إِمَامٍ قَوْمٌ يُصَلِّي بِهِمْ وَ هُمْ لَهُ كَارِهُونَ وَ الزَّيِّينُ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ مَا الزَّيِّينُ قَالَ الرَّجُلُ يَدَافِعُ الْغَائِطَ وَ الْبَوْلَ وَ السَّكَرَانَ فَهَؤُلَاءِ تَمَانِيَهُ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ (1).

المحاسن، عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام: مثله (2).

«6»- فَقُهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمَرْأَةُ إِذَا قَامَتْ إِلَى صَلَاتِهَا صَمَّتْ رِجْلَيْهَا وَ وَصَعَتْ يَدَيْهَا عَلَى صَدْرِهَا لِمَكَانٍ تَذِيئُهَا فَإِذَا رَكَعَتْ وَصَعَتْ يَدَيْهَا عَلَى فَخْذَيْهَا وَ لَا تَتَطَاطَأُ كَثِيرًا لِأَنَّ لَا تُرْفَعَ عَجِيزَتُهَا فَإِذَا سَجَدَتْ جَلَسَتْ ثُمَّ سَجَدَتْ لِأُطْنَةِ الْأَرْضِ فَإِذَا أَرَادَتِ التَّهَوُّضَ تَقُومُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَرْفَعَ عَجِيزَتَهَا فَإِذَا قَعَدَتْ بِالنَّشْهِدِ رَفَعَتْ رِجْلَيْهَا وَ صَمَّتْ فَخْذَيْهَا (3).

الهداية،: مثله (4).

«7»- مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ، ثَقَلَا مِنَ الْمَحَاسِنِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَعْظُ أَهْلُهُ وَ نِسَاءَهُ وَ هُوَ يَقُولُ لَهُنَّ لَا تَقُلْنَ فِي سُجُودِكُنَّ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِ تَسْبِيحَاتٍ فَإِنْ كُنَّ فَعَلْنَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَحْسَنَ عَمَلًا مِنْكُنَّ (5).

«8»- الذِّكْرَى، عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا سَجَدَتِ الْمَرْأَةُ بَسَطَتْ ذِرَاعَيْهَا.

وَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ جُلُوسِ الْمَرْأَةِ فِي الصَّلَاةِ قَالَ تَضُمُّ فَخْذَيْهَا.

ص: 129

1- 1. معاني الأخبار ص 404.

2- 2. المحاسن ص 12.

3- 3. فقه الرضا 9 ذيل الصفحة.

4- 4. الهداية: 39 و 40.

5- 5. مشكاه الأنوار: 261.

وَرَوَى الْعَامَّةُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَحْتَفِزُ فِي الصَّلَاةِ.
بالفاء و الزاء أى تتضمنم و قد سبق أن الرجل لا يحتفز أى لا ينضم بعضه إلى بعض
وَرَوَى ابْنُ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ: الْمَرْأَةُ إِذَا سَجَدَتْ تَصَمَّمَتْ وَ الرَّجُلُ
إِذَا سَجَدَ تَفَتَّحَ.

و لم يزد فى التهذيب على هذه الأخبار(1)

و هى غير واضحة الاتصال لكن الشهره تؤيدها.

ص: 130

1-1. التهذيب ج 2 ص 94 و 95 ط نجف.

«1»- الخصال، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْيَقُطِينِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَلِّمُوا صِبْيَانَكُمْ الصَّلَاةَ وَ خُذُوهُمْ بِهَا إِذَا بَلَغُوا ثَمَانَ سِنِينَ (1).

«2»- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنِ الصِّدُوقِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَاجِيلَوَيْهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ التَّغْدَادِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ عَنْ بُنْدَارِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَوْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ ثَلَاثَ سِنِينَ يُقَالُ لَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ يُتْرَكُ حَتَّى تَتِمَّ لَهُ ثَلَاثُ سِنِينَ وَ سَبْعَةُ أَشْهُرٍ وَ عِشْرُونَ يَوْمًا فَيُقَالُ لَهُ قُلْ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ ثُمَّ يُتْرَكُ حَتَّى تَتِمَّ لَهُ أَرْبَعُ سِنِينَ ثُمَّ يُقَالُ لَهُ قُلْ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ عَلَى آلِهِ ثُمَّ يُتْرَكُ حَتَّى تَتِمَّ لَهُ خَمْسُ سِنِينَ ثُمَّ يُقَالُ لَهُ أَيُّهُمَا يَمِينُكَ وَ أَيُّهُمَا شِمَالُكَ فَإِنْ عَرَفَ ذَلِكَ حَوَّلَ وَجْهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَ يُقَالُ لَهُ اسْجُدْ ثُمَّ يُتْرَكُ حَتَّى تَتِمَّ لَهُ سَبْعُ سِنِينَ فَإِذَا تَمَّ لَهُ سَبْعُ سِنِينَ قِيلَ لَهُ اغْسِلْ وَجْهَكَ وَ كَفَيْكَ فَإِذَا غَسَلَهُمَا قِيلَ لَهُ صَلِّ ثُمَّ يُتْرَكُ حَتَّى تَتِمَّ لَهُ تِسْعُ سِنِينَ فَإِذَا تَمَّ لَهُ تِسْعُ سِنِينَ عُلِمَ الصَّوْمُ وَ ضُرِبَ عَلَيْهِ وَ أُمِرَ بِالصَّلَاةِ وَ ضُرِبَ عَلَيْهَا فَإِذَا تَعَلَّمَ الْوُضُوءَ وَ الصَّلَاةَ غَفَرَ اللَّهُ لَوَالِدَيْهِ (2).

«3»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِإِلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ

ص: 131

1- 1. الخصال ج 2 ص 164 فى حديث الاربعمائه.
2- 2. أمالى الطوسى ج 2 ص 48. أمالى الصدوق: 235.

عَنِ الْغُلَامِ مَتَّى يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ قَالَ إِذَا رَاهِقَ الْخُلْمَ وَ عَرَفَ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ (1).

بيان: المراد بالوجوب إما الوجوب على الولي أن يمرنه عليها أو الاستحباب المؤكد عليه بناء على كون أفعاله شرعية و اختلف الأصحاب في أن عباده الصبي هل هي شرعية بمعنى أنها مستنده إلى أمر الشارع فيستحق عليها الثواب أو تمرينية فذهب الشيخ و المحقق و جماعه إلى الأول و استقرب في المختلف الثاني.

و الأول لا يخلو من قوه بأن يكون مكلفا بالعبادات على وجه الندب و الاستحباب و لا يكون مكلفا بها على وجه الوجوب و اللزوم و يكون المراد برفع القلم عنه هذا المعنى

«4»- تَوَادِرُ الرَّاَوْنِدِيِّ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مُرُوا صِبْيَانَكُمْ بِالصَّلَاةِ إِذَا كَانُوا أَبْنَاءَ سَبْعِ سِنِينَ وَ اضْرِبُوهُمْ إِذَا كَانُوا أَبْنَاءَ تِسْعِ سِنِينَ (2).

وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى الصَّبِيِّ إِذَا عَقَلَ وَ الصَّوْمُ إِذَا أَطَاقَ وَ الْحُدُودُ إِذَا اخْتَلَمَ (3).

بيان: قال في الذكرى يشترط في وجوب الصلاة البلوغ و العقل إجماعا و لحديث رفع القلم و يستحب تمرين الصبي لست رواه إسحاق بن عمار (4)

عن الصادق عليه السلام و محمد بن مسلم (5) عن أحدهما عليهما السلام بلفظ الوجوب في الخبرين تأكيدا للاستحباب و عن الباقر عليه السلام في صبيانهم خمس و في غيرهم سبع (6)

و يضرب عليها

ص: 132

1- 1. المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 278، و تراه في التهذيب ج 1 ص 244.

2- 2. نوادر الراوندي:

3- 3. نوادر الراوندي:

4- 4. التهذيب ج 1 ص 245.

- 5-5. التهذيب ج 1 ص 245.
- 6-6. الكافي ج 3 ص 409، التهذيب ج 1 ص 244.

لعشیر لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ وَ هُمْ أَبْنَاءُ سَبْعٍ وَ اضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَ هُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ.

و قال بعض الأصحاب إنما يضرب لإمكان الاحتلام و يضعف بأصاله العدم و ندوره بل استصلاحاً ليتمرن على فعلها فيسهل عليه إذا بلغ كما يضرب للتأديب.

و قال ابن الجنيد يستحب أن يعلم السجود لخمس و يوجه وجهه إلى القبلة و إذا تم له ست علم الركوع و السجود و أخذ بالصلاة و إذا تمت له سبع علم غسل وجهه و أن يصلى فإذا تم له تسع علم الوضوء و ضرب عليه و أمر بالصلاة و ضرب عليها قال و كذلك روى عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام ثم روى الضرب عند العشر عن النبي صلى الله عليه و آله.

و رَوَى الصَّدُوقُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (1)

بْنِ قَصَّالَةَ عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ ثَلَاثَ سِنِينَ وَ ذَكَرَ مِثْلَ مَا مَرَّ تَقْلًا مِنَ الْمَجَالِسِ.

«5»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، رُوِّبْنَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ إِذَا عَقَلَ وَ بِالصَّوْمِ إِذَا أَطَاقَ (2).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا عَقَلَ الْغُلَامُ وَ قَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ عُلِّمَ الصَّلَاةَ (3).

وَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ مَنْ عِنْدَهُ مِنَ الصَّبِّانِ بِأَنْ يُصَلُّوا الظُّهْرَ وَ الْعَصْرَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَ الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ هُوَ أَحَفُّ عَلَيْهِمْ وَ أَجْدَرُ أَنْ يُسَارِعُوا إِلَيْهَا وَ لَا يُصَيِّغُوهَا وَ لَا يَنَامُوهَا عَنْهَا وَ لَا يَشْتَغِلُوا وَ كَانَ لَا يَأْخُذُهُمْ بِغَيْرِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ وَ يَقُولُ إِذَا أَطَافُوا الصَّلَاةَ فَلَا تُؤَخَّرُوهُمْ عَنِ الْمَكْتُوبَةِ (4).

وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: يُؤْمَرُ الصَّبِّانُ بِالصَّلَاةِ إِذَا عَقَلُوها وَ أَطَافُوهَا فَقِيلَ لَهُ وَ مَتَى يَكُونُ ذَلِكَ قَالَ إِذَا كَانُوا أَبْنَاءَ

- 1-1. الفقيه ج 1 ص 182.
- 2-2. دعائم الإسلام ج 1 ص 193.
- 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 193.
- 4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 193.

سِتِّ سِنِينَ (1).

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّا تَأْمُرُ صِبْيَانَنَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ مَا أَطَافُوا مِنْهُ إِذَا كَانُوا أَبْنَاءَ سَبْعِ سِنِينَ (2).

وَرُوي عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: مُرُوا صِبْيَانَكُمْ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغُوا سَبْعَ سِنِينَ وَاضْرِبُوهُمْ عَلَى تَرْكِهَا إِذَا بَلَغُوا تِسْعًا وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَصَاحِجِ إِذَا بَلَغُوا عَشْرًا (3).

و هذا قريب بعضه من بعض و أحوال الأطفال تختلف في الطاقه و العقل على قدر ذلك يعلمون و الأطفال غير مكلفين و إنما أمر الأئمه بما أمروا به من ذلك أمر تأديب لتجرى به العاده و ينشأ عليه الصغير ليصلى حين افتراضه عليه و قد تدرب فيه و أنس به و اعتاده فيكون ذلك أجدر له أن لا يضع شيئاً منه.

و قَدْ رُويَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ الصَّبِيَّ بِالصَّوْمِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْضَ النَّهَارِ فَإِذَا رَأَى الْجُوعَ وَ الْعَطَشَ غَلَبَ عَلَيْهِ أَمْرَهُ فَأَفْطَرَ (4).

و هذا تدرج لهم و دربه فأما الفرض فلا يجب على الذكر و الأنثى إلا بعد الاحتلام.

و رُويَ عَنْ عَلِيِّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَ عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ وَ عَنِ الطِّفْلِ حَتَّى يَبْلُغَ (5).

«6»- قُرْبُ الْإِسْتِدَارِ، عَنِ السَّيِّدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْبَحْتَرِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ خَرَجَ يُوقِظُ النَّاسَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ فَضَرَبَهُ ابْنُ مُلْجَمٍ لَعْنَهُ اللَّهُ الْخَبَرُ (6).

«7»- التَّهْذِيبُ، بِسَنَدٍ فِيهِ جَهَالَةٌ: أَنَّ أَبَا حَبِيبٍ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ إِنَّ لِي رَحَى أَطْحَنُ فِيهَا قُرْبَمًا قُمْتُ فِي سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ فَأَعْرِفُ مِنَ الرَّحَى

- 1-1. دعائم الإسلام ج 1 ص 194.
- 2-2. دعائم الإسلام ج 1 ص 194.
- 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 194.
- 4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 194.
- 5-5. دعائم الإسلام ج 1 ص 194.
- 6-6. قرب الإسناد ص 88 ط نجف.

أَنَّ الْعُلَامَ قَدْ تَامَ فَأَصْرَبُ الْحَائِطَ لِأَوْقَظَهُ فَقَالَ نَعَمْ أَنْتَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَ
جَلَّ تَطْلُبُ رِزْقَهُ (1).

وَيَسْنَدُ آخَرَ فِيهِ إِسْرَافُ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَقُومُ مِنْ آخِرِ
الَّيْلِ وَ يَرْقُعُ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ فَقَالَ يَتَّبِعِي لِلرَّجُلِ إِذَا صَلَّى فِي اللَّيْلِ أَنْ يُسْمِعَ
أَهْلَهُ لِكَيْ يَقُومَ الْقَائِمُ وَ يَتَحَرَّكَ الْمُتَحَرِّكُ (2).

ص: 135

1- 1. التهذيب ج 1 ص 228.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 170.

«1»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا تَعَادُ الصَّلَاةُ إِلَّا مِنْ حَمْسَةِ الطُّهُورِ وَ الْوَقْتِ وَ الْقِبْلَةِ وَ الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ ثُمَّ قَالَ الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ وَ التَّشَهُُّدُ سُنَّةٌ وَ التَّكْبِيرُ سُنَّةٌ وَ لَا تَنْقُضُ السُّنَّةُ الْقَرِيبَةَ (1).

الهدايه، عنه عليه السلام مرسلًا: مثله (2).

بيان: الظاهر أن المراد بالطهور رفع الحدث (3).

و لا ريب فى أن تركه يوجب

ص: 136

1- 1. الخصال ج 1 ص 137 راجع الحديث ج 85 ص 141- 143.

2- 2. الهدايه: 38.

3- 3. قد عرفت فى مطاوى أبحاثنا السابقه خصوصًا عند البحث عن فرائض الصلاه و أركانها، ج 83 ص 160، و هكذا عند البحث عن القبلة و الركوع و السجود، أن الفرض و الركن من أجزاء الصلاه هو ما ذكر فى القرآن العزيز صريحًا بما هو من أجزاء الصلاه و قد ذكرت هذه الخمسه: الوقت و الطهور و القبلة و الركوع و السجود، فى القرآن العزيز بما أتت من أجزاء الصلاه، فهى ركن تبطل الصلاه بالاخلال بها عمدا و سهوا و جهلا و نسيانا. و هكذا قد عرفت فى ج 85 ص 141، أن الاخلال بالفرائض و الاركان يختلف باختلاف ماهيه الفرض و حقيقته الشرعيه، و أن زياده الركن قد يحصل و يتحقق لذاته كزياده الركوع، و قد لا يحصل لذاته كزياده القبلة و الوقت و الطهور، و هو واضح، و قد لا يحصل عنوان زياده الركن لعارض كالسجده، حيث ضم إليها سجده أخرى سنه: فإذا سجد المصلى سجده واحده فقد أتى بالركن و الفرض، و إذا زاد عليها أخرى كانت سنه واجبه و ان أتى بالثالثه و الرابعه، فان أتى بها عمدا بطلت صلاته، لانها بدعه و إذا أتى بها سهوا، فقد زاد فى السنن، و لا بطلان. و أمّا الاخلال بها من حيث الترك، فترك الوقت بالصلاه خارجه، و ترك القبلة باستدباره، و ترك الطهاره بالصلاه محدثا، و ليس يخفى أبحاثها على المحصل الخبير و لا كيفيه تداركها عند الاخلال بها، و قد

مر بعض أبحاثها في محالها من هذا الكتاب. و اما ترك الركوع و السجود، فلما كان الركوع و السجود يتحصل بفعل المصلي كان ترك كل منهما بتحصيل الآخر في غير محله: فان سها المصلي عن الركوع و هو من القيام الى السجده و سجد، فقد ترك الركوع و أخل بالركن، و بطلت صلاته، و ان رفع رأسه من الركوع، و توهم أنه قام من السجده فقرأ ثم ركع ثانيا فقد بطلت صلاته، سواء قلنا بأنه زاد ركوعا في صلاته، أو قلنا بأنه ترك السجده المفروضة التي هي ركن في محله. و اما ان سها المصلي عن الإتيان بالركوع أو السجود و تنبه لنسيانه قبل أن يدخل في الركن البعدى، تداركه بإلقاء ما أتى به من الاجراء المسنونه و يتم صلاته، و لا شىء عليه الا ما أوجبه السنه من ارغام الشيطان و طرده. و لكن لا يذهب عليك أن هذا البحث: حكم الفرائض و الاركان انما يتعلق بالصلوات المفروضة، و أمّا الصلوات المسنونه، سواء كانت داخل الفرض و هي الركعات السبعة التي زادها النبي صلى الله عليه و آله في الظهرين و العشائين، أو كانت خارجه كالنوافل المرتبه، فلا يتعلق بها لانصراف فرائض الصلاه الى الصلاه المفروضة و هي الركعتان الاولتان على ما أشرنا إليه في ج 82 ص 277. فلما كانت الركعات السبعة، و هي المعروفة عند الفقهاء بفرض النبي مسنونه بأسرها لا يفرق بين قراءتها و ركوعها و تشهدتها و سجودها، و هكذا سائر أذكارها فلا تكون سجدها و ركوعها ركنا، حتى تبطل الصلاه بتركهما في محلها أو زيادتهما، بل يجوز له تداركهما كما يتدارك سنن الصلاه. فالذى سها عن الركوع و دخل في السجده يلقي السجده كسائر ما أتى بها من سنن الصلاه و يرجع قائما و يركع ثم يسجد و يتم صلاته، و الذى سها عن السجده و ركع بعد ركوعه الأول يلقي الركوع كالقاء قراءته و مسجده و يتم صلاته. الا أن الركعه الثالثه للمغرب لما كانت برزخا بين الفرض و السنه على ما عرفت في قوله تعالى «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» (ج 2 ص 277) فاللازم على المصلي أن يتلقاها كالفرض و يلحقها بالركعتين الاولتين، فإذا شك في ثالثتها أو أخل بركوعها و سجودها، أبطلها و أعادها كأنها فرض، و سيأتى تمام الكلام فيه. هذا مذهب أهل بيت النبي صلى الله عليه و آله، و قد تنبه له الشيخ قدس سره على ما سينقله المؤلف العلامة عنه، و سيمر عليك في مطاوى هذا الباب أحاديث تنص على ذلك من دون اختلاف، و لله المنه و التوفيق.

إعادته الصلاه و يحتمل شموله للخبث فإنه يوجب الإعادته فى الجملة على بعض الأقوال كما مر تفصيله و قد مر الكلام فى الوقت أيضا فإن من أوقع جميع صلاته قبل الوقت يعيد مطلقا و كذا القبله على بعض الوجوه كما مر.

ص: 137

و أما الركوع فظاهره بطلان الصلاه بتركه مطلقا و كذا السجود فأما الركوع فقد ذكر الأصحاب أنه إذا نسيه و ذكر قبل وضع الجبهه على الأرض فإنه يعود إلى الركوع بغير خلاف لكن اختلفوا فى أنه هل يجب القيام ثم الركوع عنه أم يكفي الوصول إلى حد الركوع و الأول أظهر إذ الركوع يستلزم تطأنا من الأعلى و فى الثانى لا يتحقق ذلك.

و لو ذكر بعد وضع الجبهه سواء كان على ما يصح السجود عليه أم لا فالمشهور حينئذ بطلان الصلاه و قال الشيخ فى المبسوط و إن أخل به عامدا أو ناسيا فى الأوليين مطلقا أو فى ثالثه المغرب بطلت صلاته و إن تركه ناسيا و سجد السجدين أو واحده منهما أسقط السجده و قام و ركع و تتم صلاته.

و نحوه قال فى كتابى الأخبار و عد فى فصل السهو فى المبسوط مما يوجب الإعادة من ترك الركوع حتى يسجد قال و فى أصحابنا من قال يسقط السجود و يعيد الركوع ثم يعيد السجود و الأول أحوط و حكاه المحقق عن بعض

الأصحاب.

و قال الشيخ فى النهايه فإن تركه أى الركوع ناسيا ثم ذكر فى حال السجود وجب عليه الإعادة فإن لم يذكر حتى صلى ركعه أخرى و دخل فى الثالثه ثم ذكر أسقط الركعه الأولى و بنى كأنه صلى ركعتين و كذلك إن كان قد ترك الركوع فى الثانيه و ذكر فى الثالثه أسقط الثانيه و جعل الثالثه ثانيه و تمم الصلاه.

و قال ابن الجنيّد لو صحت له الأولى و سهوا فى الثانيه سهوا لم يمكنه استدراكه كأن أيقن و هو ساجد أنه لم يكن ركع فأراد البناء على الركعه الأولى التى صحت له رجوت أن يجزيه ذلك و لو أعاد إذا كان فى الأوليين و كان الوقت متسعا كان أحب إلى و فى الثانيةين ذلك يجزيه.

و قال على بن بابويه و إن نسيت الركوع و ذكرت بعد ما سجدت من الركعه فأعد صلاتك لأنه إذا لم تثبت لك الأولى لم تثبت لك صلاتك و إن كان الركوع من الركعه الثانيه أو الثالثه فاحذف السجديتين و اجعل الثالثه ثانيه و الرابعه ثالثه.

و قال المفيد إن ترك الركوع ناسيا أو متعمدا أعاد على كل حال قال فى المختلف فإن كان مراده ما قصدناه من الإعادة إن ذكر بعد السجود فهو مذهبنا و إن قصد الإعادة و إن ذكر قبل السجود فهو ممنوع.

وَ إِحْتِجَّ لِلْمَشْهُورِ بِصَحِيحِهِ رِفَاعَةَ (1) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَنْسَى أَنْ يَرْكَعَ حَتَّى يَسْجُدَ وَ يَقُومَ قَالَ يَسْتَقْبِلُ.

وَ صَحِيحِهِ أَبِي بَصِيرٍ (2)

قَالَ: إِذَا أَيَّهَنَّ الرَّجُلُ أَنَّهُ تَرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ وَ قَدْ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَ تَرَكَ الرُّكُوعَ اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ.

وَ مُوْتَقَّعِهِ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ (3)

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَنْسَى أَنْ يَرْكَعَ قَالَ يَسْتَقْبِلُ حَتَّى يَضَعَ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَوْضِعَهُ.

-
- 1-1. التهذيب ج 1 ص 177، الكافي ج 3 ص 348.
 - 2-2. الاستبصار ج 1 ص 180، التهذيب ج 1 ص 177.
 - 3-3. الاستبصار ج 1 ص 180، التهذيب ج 1 ص 177.

وَحَبَرُ أَبِي بَصِيرٍ (1) عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَرْكَعَ قَالَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.

وَاسْتَدَلَ عَلَى التَّلْفِيْقِ بِمَا رَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (2).

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي رَجُلٍ شَكَّ بَعْدَ مَا سَجَدَ أَنَّه لَمْ يَرْكَعَ قَالَ يَمْضِي فِي صَلَاتِهِ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ أَنَّه لَمْ يَرْكَعَ فَإِنْ اسْتَيْقَنَ أَنَّه لَمْ يَرْكَعَ فَلْيُلِقِ السَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ لَا رُكُوعَ لَهُمَا وَ يَبْنِي عَلَى صَلَاتِهِ عَلَى التَّمَامِ وَ إِنْ كَانَ لَمْ يَسْتَيْقِنِ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا قَرَعَ وَ انْصَرَفَ فَلْيَقُمْ وَ لْيُصَلِّ رَكْعَةً وَ سَجْدَتَيْنِ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ (3).

وَ صَحِيحُهُ الْعِصَى بْنِ الْقَاسِمِ (4).

قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ رَكْعَةً فِي صَلَاتِهِ حَتَّى قَرَعَ مِنْهَا ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّه لَمْ يَرْكَعَ قَالَ يَقُومُ فَيَرْكَعُ (5) وَ يَسْجُدُ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ.

و الصحيحه الأخيره تدل على الإتيان بالركوع فقط بعد الصلاه لا إلقاء السجديتين و استئناف الركعه كما ذكره الشيخ و غيره و لم أر قائلًا به إلا أن الشيخ احتمل ذلك في مقام الجمع في التهذيب و يمكن حملها على مجموع الركعه فإنه إذا نسيها و ذكرها قبل الإتيان بما يبطل عمدا و سهوا يأتي بها و صحت صلاته و سجدتا السهو يمكن أن يكونا للتسليم في غير محله.

و أما الصحيحه الأولى فلا يمكن العمل بها و ترك سائر الأخبار الكثيره

ص: 140

1- 1. الاستبصار ج 1 ص 180، التهذيب ج 1 ص 177.

2- 2. الفقيه ج 1 ص 228، و التهذيب ج 1 ص 177.

3- 3. يعنى أنه بعد إلقاء السجديتين يكون قد صلى ثلاثا عوض الرابع، فليقم و ليكبر و يصلى ركعه واحده بركوعها و سجودها و سائر سننها، حتى يتم له الرابع، و أمّا كفايه الركعه المنفصله، فسيجىء البحث عنها قريبا إنشاء الله تعالى.

4- 4. التهذيب ج 1 ص 178.

5- 5. یعنی یرکع رکعه واحده لیتم له تمام الصلاه، كما ذكرنا فی الحديث قبله، و هو واضح.

الداله على بطلان الصلاه بترك الركوع إذ لا يتصور حينئذ له فرد يوجب البطلان لأنها تتضمن أنه لو لم يذكر و لم يأت به إلى آخر الصلاه أيضا لا يوجب البطلان فلا بد إما من طرحها أو حملها على الجواز و غيرها على الاستحباب فالعمل بالمشهور أولى على كل حال.

و يمكن حمله على النافله لورود مثله فيها أو على التقية و الشيخ حمله على الأخيرتين و لذا قال بالتفصيل مع عدم إشعار في الخبر به و أما ما ذكره على بن بابويه فلا مستند له إلا ما سيأتى في فقه الرضا عليه السلام و كذا ما ذكره ابن الجنيد قدس سره.

و أما السجود فالمشهور بين الأصحاب أن من أخل بالسجدتين معا حتى ركع فيما بعد بطلت صلاته سواء في ذلك الأوليان و غيرهما و الرباعيه و غيرها كما اختاره الأكثر و قال الشيخ في الجمل و الاقتصاد و إن كانتا يعنى السجدتين من الأخيرتين بنى على الركوع في الأول و أعاد السجدتين.

و وافق المشهور في موضع من المبسوط و قال في موضع آخر منه من ترك سجدتين من ركعه من الركعتين الأوليين حتى يركع فيما بعدها أعاد على المذهب الأول و على الثاني يجعل السجدتين في الثانيه للأوله و بنى على صلاته و أشار بالمذهب الأول إلى ما ذكره في الركوع كما مر ثم قال و الأول أحوط لأن هذا الحكم يختص بالركعتين الأخيرتين و من هنا يعلم تحقق الأقوال الثلاثه المذكوره في الركوع هنا أيضا.

ثم إن هذا الخبر يدل في الجملة على المشهور ليس فيه خبر صريح يدل على البطلان في هذه الصورة إلا خبر معلى بن خنيس (1).

و هو مع ضعفه شامل

ص: 141

1- 1. روى الشيخ في التهذيب ج 1 ص 179 بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن علي بن إسماعيل، عن رجل، عن معلى بن خنيس، قال: سألت أبا الحسن الماضى عليه السلام في الرجل ينسى السجده من صلاته، قال: إذا ذكرها قبل ركوعه سجدها و بنى على صلاته ثم سجد سجدتى السهو بعد انصرافه و ان ذكرها بعد ركوعه أعاد الصلاه، و نسيان السجده في الاولتين و الأخيرتين سواء. و ضعف الحديث بارساله مره و

ضعف معلى بن خنيس أخرى و قد كان اول أمره مغيريا ثم دعا الى محمد بن عبد الله المعروف بالنفس الزكية (و فى هذه الظنه أخذه داود بن على فقتله) على أنه قد قتل فى حيات أبى عبد الله عليه السلام فكيف يروى عن أبى الحسن الماضى عليه السلام. و قد حمله الشيخ على من ترك السجده رأسا أى ترك السجدين معا، و لكن يبقى عليه ذيل الخبر، مع أنه أفتى بالفرق بين الاولتين و الأخيرتين كما عرفت من المؤلف العلامة نقله.

للسجده الواحده و البطلان فيها خلاف المشهور و الأخبار و لم نقف للقائلين بالتلفيق أيضا هنا على حجه واضحة إذ الخبر الوارد فى ذلك مختص بترك الركوع و ربما يستدل للجانبين بعدم القول بالفصل و فيه إشكال.

لَكِنْ قَدْ يُفْهَمُ مِنْ فَحَاوِي الْأَخْبَارِ مَا يُؤَيِّدُ الْمَشْهُورَ كِرَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (1).

عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ قَرَضَ الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ وَ الْقِرَاءَةَ سُتَّةً فَمَنْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ مُتَعَمِّدًا أَعَادَ الصَّلَاةَ وَ مَنْ نَسِيَ الْقِرَاءَةَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

فإنها تدل على أن نسيان الركوع و السجود يوجب الإعادة بقرينه المقابلة و عدم بطلان الصلاة بترك السجده الواحده خرج بدليل آخر.

وَ مُؤَيِّدُهُ مَنْصُورٌ بِنِ حَازِمٍ (2).

قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي صَلَّيْتُ الْمَكْتُوبَةَ فَتَنَسَّيْتُ أَنْ أَقْرَأَ فِي صَلَاتِي كُلَّهَا فَقَالَ أَلَيْسَ قَدْ أَتَمَمْتَ الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ قُلْتُ بَلَى قَالَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ إِذَا كُنْتَ نَاسِيًا.

فإنه يصدق فى الصورة المفروضة أنه ترك السجود و أنه لم يتمه و لا دليل للعود إليه بعد تجاوز المحل هنا.

ص: 142

1- 1. الكافى ج 3 ص 347، التهذيب ج 1 ص 176.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 177، الكافى ج 3 ص 348.

و خبر المعلى أيضا مما يؤيد ذلك مع الشهره بين الأصحاب و لعل الأحوط فى تلك الصورة العود إلى السجدين و إتمام الصلاه ثم إعادتها.

و لو نسى السجدين و ذكرهما قبل الركوع فالمشهور بين الأصحاب أنه يعود إليهما و يقوم و يستأنف القراءة و يتم الصلاه و منهم من قال بوجوب سجدة السهو للقيام و ذهب ابن إدريس و المفيد و أبو الصلاح إلى بطلان الصلاه حينئذ إذ الروايات الداله على العود ظاهرها السجده الواحده و الروايات الداله على بطلان الصلاه بنسيان السجود شامله لهذه الصورة.

و ربما يستدل للمشهور بأن الرجوع للسجده الواحده يدل على الرجوع للسجدين بطريق أولى أو أن السجده تتحقق فى ضمن السجدين فيجب الرجوع لها أو أن السجود مصدر يتناول الواحد و الكثير و الأحوط فى هذه الصورة أيضا الرجوع و الإتمام و الإعادة و إن كان المشهور لا يخلو من قوه.

«2»- السرائر، ثَقَلَا مِنْ كِتَابِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي رَجُلٍ شَكَّ بَعْدَ مَا سَجَدَ أَنَّهُ لَمْ يَرْكَعْ قَالَ يَمْضِي عَلَى شَكِّهِ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ إِنْ اسْتَيْقِنَ لَمْ يَعْتَدْ بِالسَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ لَا رُكْعَةَ مَعَهُمَا وَ يُنْمِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ صَلَاتِهِ وَ لَا سَهْوَ عَلَيْهِ (1).

«3»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ الْبَرْثَطِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى رُكْعَةً ثُمَّ ذَكَرَ فِي الثَّانِيَةِ وَ هُوَ رَاكِعٌ أَنَّهُ تَرَكَ سَجْدَةً فِي الْأُولَى فَقَالَ كَانَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ إِذَا تَرَكَتِ السَّجْدَةَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى وَ

لَمْ تَذَرْ وَاحِدَةً هِيَ أَوْ اثْنَتَيْنِ اسْتَقْبَلْتَ الصَّلَاةَ حَتَّى تَصِيحَ لَكَ الْإِثْنَانِ وَ إِنْ كَانَ فِي الثَّلَاثِ وَ الرَّابِعِ وَ تَرَكَتِ سَجْدَةً بَعْدَ أَنْ تَكُونَ قَدْ حَفِظْتَ الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ أَعَدَّتِ السَّجْدَةَ (2).

ص: 143

1- 1. السرائر: 473، و يحمل على الركعات المسنونه كما عرفت.
2- 2. قرب الإسناد ص 160 ط حجر ص 214 ط نجف، و الحديث لا يحتج به و ان كان طريقه صحيحا فى التهذيب و الكافى، و ذلك لان الرضا صلوات الله و سلامه عليه انما لم يجب السائل من نفسه لعله كانت هناك، و لذلك

نقل كلام أبيه جواباً له، مشياً على السيرة المعهودة عندهم عليهم السّلام
في الطفره عن جواب السائل و الافتاء تقيه بالنقل عن آبائهم، و لعلّ الله
يوفقنا للبحث عن ذلك فيما سيأتي و الله هو الموفق و المعين.

بيان: لا خلاف ظاهرا بين الأصحاب فى أنه إذا نسى سجده واحده و ذكرها قبل الركوع يعود و يأتى بها و يستأنف الركعه أما الرجوع إلى السجده

فَتَدُلُّ عَلَيْهِ أَحْبَابُ مِنْهَا صَحِيحَهُ أَبِي بَصِيرٍ (1) قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَسْجُدَ وَاحِدَةً فَذَكَرَهَا وَهُوَ قَائِمٌ قَالَ يَسْجُدُهَا إِذَا ذَكَرَهَا وَ لَمْ يَزْكَعْ فَإِنْ كَانَ قَدْ رَكَعَ فَلْيَمْضِ عَلَى صَلَاتِهِ فَإِذَا انْصَرَفَ قَضَاهَا وَحْدَهَا وَ لَيْسَ عَلَيْهِ سَهْوٌ.

و أما استئناف الركعه (2)

فلم يذكر الأصحاب له دليلا مع اتفاقهم عليه و يمكن أن يستدل له بما ورد فى هذا الخبر و أمثاله من قوله يسجدُها إذا ذكرها و تقييد الثانى بالقضاء دون الأول فإنهما يقتضيان كون السجده أداء واقعه فى محلها و هذا يعطى هدم ما وقع قبلها فإنه إذا تقع السجده فى محلها و لو اكتفى بما فعل قبلها كانت واقعه فى غير محلها فلم تكن أداء بل قضاء و يؤيده ما سيأتى فى فقه الرضا.

ثم إنه ذهب أكثر المتأخرين إلى أنه إذا نسى سجده واحده و عاد للإتيان بها فإن كان جلس عقيب الأولى و اطمأن بنيه الفعل أو لا بنيته لم يجب الرجوع إلى الجلوس قبل السجده و إن لم يجلس أو جلس و لم يطمئن فقبل يجب الجلوس (3).

ص: 144

-
- 1- 1. الفقيه ج 1 ص 228، التهذيب ج 1 ص 178.
 - 2- 2. وجوب استئناف الركعه انما يكون قضاء لحق الركن، و هو واضح.
 - 3- 3. بل يجب الجلوس مطلقا، حفظا لعنوان السجده الثانيه التى هى مسنونه فى الفرض و ذلك لان السجده المفروضه و هى الأولى سجده عن قيام بالوقوف على الأرض و الخروى عليها كما مرّ فى بحث السجود، و أمّا السجده المسنونه فصورتها بالسجود عن الجلوس، فيجب التحفظ لصورتها، لتحقيق عنوانها. فالجلوس بين السجدين ليس واجبا على حده فى نفسه حتّى يقال أنه: ان كان أتى به قبلا فلا يجب ثانيا الا نفس السجده، بل هى مقدّمه للسجده الأخرى مقومه لماهيتها و عنوانها فلا بدّ و أن يوجد قبلها، كالركوع حيث لا يتحقق عنوانها الا بالانحناء عن قيام، لا البلوغ الى حده من الجلوس أو السجده، و هو واضح.

و قيل لا كما اختاره علامه فى المنتهى و الشيخ فى المبسوط و المسأله محل تردد و إن كان الأول أقوى و أحوط و لو نوى بالجلوس الاستحباب لتوهمه أنه جلسه الاستراحه ففى الاكتفاء به وجهان و لعل الاكتفاء أقوى لعدم المضايقه فى النيه فى الأخبار و لما روي من أنه إذا فعل كثيرا من أفعال الصلاه بقصد النافله يبنى على ما نواه أولا من الفريضة فيدل على أن نيه الصلاه أولا تكفى لانصراف كل فعل إلى ما يلزمه الإتيان به و لا يضر نيه المنافى سهوا.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله و لو شك هل جلس أم لا بنى على الأصل فيجب الجلوس و إن كان حاله الشك قد انتقل عن محله لأنه بالعود إلى السجده مع استمرار الشك يصير فى محله و لا يخفى ما فيه إذ ظاهر أن الإتيان بالسجود فى هذا المحل ليس بالأمر الأول إذ الأمر الأول كان مقتضيا لإيقاعه قبل القيام و غيره و العود إليه إنما هو للأخبار الواردة فيه و لم يرد فى تدارك الجلوس خبر و عود المحل لا معنى له.

ثم إنه أوجب بعض الأصحاب هنا سجود السهو للقيام فى موضع القعود و زياده الأفعال و هو غير ثابت و سيأتى الكلام فيه و لعل الإتيان به أحوط.

و اعلم أن هذا كله فيما إذا ذكر قبل الركوع و لو ذكر ترك السجده بعد الوصول إلى حد الراكع فالمشهور أنه يجب عليه قضاء السجود بعد الصلاه و يسجد له سجدتى السهو.

و ذهب الشيخ فى التهذيب إلى أن من ترك سجده واحده من الأوليين أعاد الصلاه و الظاهر من كلام ابن أبى عقيل إعاده الصلاه بترك سجده واحده مطلقا(1) سواء فى ذلك الأوليان و الآخرين لأنه قال من سها عن فرض فزاد فيه أو نقص

ص: 145

1- 1. لا يظهر من كلامه ذلك، فان الفرض من السجود عندهم هو السجده الأولى من قيام و أمّا الثانيه فهى سنه فى فريضه.

منه أو قدم منه مؤخرا أو آخر منه مقدما فصلاته باطله و عليه الإعادة و قال قريبا منه فى موضع آخر و عد من الفرض الركوع و السجود. و نسب إلى المفيد و الشيخ القول بأن كل سهو يلحق الركعتين الأوليين (1) يوجب إعادة الصلاة و كذلك الشك سواء كان فى عددهما أو أفعالهما و نقل الشيخ هذا القول عن بعض علمائنا و على هذا القول يلزم فى نسيان السجده إعادة الصلاة.

و احتج الشيخ بهذا الخبر و فى التهذيب (2)

ليس قوله و السجود و فى الخبر تشويش و إجمال و يحتمل وجوها الأول أن يكون المراد بقوله و لم تدر واحده هى أو اثنتين الركعه و الركعتين أى شككت مع ذلك بين الركعه و الركعتين فلا إشكال حينئذ فى الحكم لكن لا ينطبق الجواب على السؤال و لا يستقيم المقابلة بين الشقين.

الثانى أن يكون المراد السجده و السجدين و المعنى أنه تيقن ترك سجده و شك فى أنه هل سجد شيئا أم لا و على هذا يدل على مقصود الشيخ فى الجملة إذ الشك بعد تجاوز المحل لا عبره به فيكون البطلان لترك السجده.

الثالث أن يكون الواو فى قوله و لم تدر بمعنى أو فيحتمل الوجه الأول أى الشك بين الركعه و الركعتين و الوجه الثانى أى السجده و السجدين فعلى الوجهين يدل على مذهب الشيخ فى السجود و على الثانى يدل على ما نقلنا عنه ثانيا من إبطال مطلق الشك فى الأوليين أيضا و فى التهذيب فلم تدر فلا يتأتى فيه هذا الوجه و فى الكافى (3) كما هنا.

ص: 146

-
- 1- 1. انهم يريدون بقولهم ذلك فرائض الأوليين، و الا فالسهو فى القراءة و التسبيح و التشهد حتى فى الأوليين لا يوجب بطلان الصلاة إجماعا.
 - 2- 2. رواه فى التهذيب بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى عن البرزطى ج 1 ص 179 و فى آخره: « بعد أن تكون قد حفظت الركوع أعدت السجود».
 - 3- 3. الكافى ج 3 ص 349، لكنه ترك ذيل الحديث المتضمن للشك الثانى من فرضى المسألة.

و مع هذا الإجمال يشكل العمل به و رد الأخبار الكثيرة الداله على عدم الفرق بين الأوليين و الأخيرتين و مفهوم آخر الخبر أيضا لا يعارض منطوق تلك الأخبار.

و أجاب علامه فى المختلف عن هذا الخبر بأنه يحتمل أن يكون المراد بالاستقبال الإتيان بالسجود المشكوك فيه لا استقبال الصلاه و يكون قوله عليه السلام و إذا كان فى الثالثه و الرابعه فتركت سجده راجعا إلى من تيقن ترك السجده فى الأوليين فإن عليه إعادة السجده لفوات محلها و لا شىء عليه لو شك بخلاف ما لو كان الشك فى الأولى لأنه لم ينتقل من محل السجود فيأتى بالمشكوك فيه و لا يخفى بعده و لعل الأولى حملة على الاستحباب جمعا و العمل بالمشهور أولى.

وَ اِجْتَحَّ فِي الْمُخْتَلَفِ لِابْنِ أَبِي عَقِيلٍ بِمَا رَوَاهُ الشَّيْخُ يَسَدٌ فِيهِ إِسْرَافٌ عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ (1) قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْمَاضِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى السَّجْدَةَ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ إِذَا ذَكَرَهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ سَجَدَهَا وَ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعْدَ انْصِرَافِهِ وَ إِنْ ذَكَرَهَا بَعْدَ رُكُوعِهِ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَ نَسِيَ السَّجْدَةَ فِي الْأَوَّلِيَيْنِ وَ الْأَخِيرَتَيْنِ سَوَاءً.

و الشيخ حملها على نسيان السجدين معا و هو حسن جمعا بين الأدله.

و أما سجدة السهو فالمشهور بين الأصحاب وجوبها و نقل فى المنتهى و التذكرة الإجماع عليه و نقل فى المختلف و الذكرى الخلاف فى ذلك عن ابن أبى عقيل و ابن بابويه و فى المختلف عن المفيد فى الغريه.

وَ اسْتَدَلُّوا عَلَى الْمَشْهُورِ بِرَوَايَةِ سُفْيَانَ بْنِ السَّمُطِ (2) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: تَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ فِي كُلِّ زِيَادَةٍ تَدْخُلُ عَلَيْكَ وَ نُقْصَانٍ.

و لا يخفى أن هذه الروايه مخصصه فى موارد كثيره وردت الروايات بعدم وجوب سجود السهو فيها و

ص: 147

1- 1. قد مر البحث عنه آنفا فى ص 141 راجعه.
2- 2. التهذيب ج 1 ص 179 ط حجر ج 2 ص 155 ط نجف.

الأظهر حمله على الاستحباب.

وَرَوَى الشَّيْخُ فِي الْمُؤْتَفَقِ عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ (1) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَنْسَى الرُّكُوعَ أَوْ يَنْسَى سَجْدَةً هَلْ عَلَيْهِ سَجْدَةٌ السَّهْوِ قَالَ لَا قَدْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ.

و ظاهره عدم وجوب سجده السهو لترك السجود مطلقا و إن أمكن حمله على ما إذا أتى بها فى محلها (2)

كما يدل عليه انضمام الركوع.

و ربما يقال فيه إشعار بوجوب سجود السهو فيما إذا ذكر بعد الركوع إذ التعليل باتمام الصلاة يشعر بأنه إذا لم يتمها ليس كذلك ففى الركوع لأنه يبطل به الصلاة و فى السجود لأنه يحتاج إلى سجود السهو إذا قضاها بعد الصلاة.

و قد مرت صحيحه أبى بصير و قوله عليه السلام فيها ليس عليه سهو إذ الظاهر نفى سجود السهو و تأويل الشيخ بأنه أراد لا يكون حكمه حكم السهاه بل يكون حكم القاطعين لأنه إذا ذكر ما كان فاته و قضاها لم يبق عليه شىء يشك فيه فخرج عن حد السهو (3) بعيد جدا و قد ورد نحوه فى روايه محمد بن منصور و هو أصح من ذلك مع تأيده بأصل البراءة فالقول بعدم الوجوب قوى و إن كان اتباع القوم أحوط.

ص: 148

1- 1. التهذيب ج 1 ص 237 ط حجر ج 2 ص 354 ط نجف.
2- 2. بل هو المسلم، لما فى الحديث: «إذا أردت أن تقعد فقممت أو أردت أن تقوم فقعدت، أو أردت أن تقرأ فسبحت، أو أردت أن تسبح فقرأت فعليك سجدة السهو، و ليس فى شىء مما يتم به الصلاة سهو، و فيه» إذا أراد أن يقعد فقام ثم ذكر من قبل أن يقدم شيئا أو يحدث شيئا؟ فقال: ليس عليه سجدة السهو حتى يتكلم بشىء» فيظهر من تضعيفه أن السهو إذا لم يتدارك كان موجبا للسجده، و إلا فلا. و مثله ما رواه الشيخ فى التهذيب ج 1 ص 235 عن سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من حفظ سهوه فآتمه فليس عليه سجدة السهو، الحديث.

3-3. قاله في التهذيب ج 2 ص 155 ط نجف، و الظاهر أن قوله « و ليس عليه سهو» يتعلق بالفرض الأول، و هو ما إذا ذكرها ما لم يركع، كما في سائر الاخبار.

ثم اعلم أن الأصحاب اختلفوا في محل السجود المنسى فالأكثر على أنه بعد التسليم و قال على بن بابويه إن السجده المنسيه فى الأولى تقضى فى الثالثه و المنسيه فى الثانيه تقضى فى الرابعه و المنسيه فى الثالثه تقضى بعد التسليم.

و قال ابن الجنيد و اليقين بتركه إحدى السجدين أهون من اليقين بتركه الركوع فإن أيقن بتركه إياها بعد ركوعه فى الثالثه لها سجدها قبل سلامه و الاحتياط إن كانت فى الأوليين الإعادة إن كانت فى وقت.

و للمفيد قول آخر قال إن ذكر بعد الركوع فليسجد ثلاث مرات سجدة واحدة منها قضاء و الاثنان لركعته التى هو فيها.

و الأخبار المعتبره تدل على المشهور و صحيحه عبد الله بن أبى يعفور(1) تدل على مذهب ابن الجنيد من إيقاعها قبل التسليم و لا يبعد القول بالتخير أو حمل ما قبل التسليم على التقية أو على النافله أو على ما إذا كان النسيان من الركعه الأخيره و أما مذهب ابن بابويه و المفيد فقد اعترف أكثر المتأخرين بعدم النص فيهما و قال فى الذكرى و كأنهما عولا على خبر لم يصل إلينا.

أقول: ما ذكره ابن بابويه موجود فى فقه الرضا عليه السلام كما سيأتى و خبر جعفر بن بشير يدل على مذهب المفيد فى الجملة كما ستعرف.

ص: 149

1- 1. رواه الشيخ فى التهذيب ج 1 ص 180 ط حجر، و لفظه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إذا نسى الرجل سجده و أيقن أنه قد تركها فليسجدها بعد ما يقعد قبل أن يسلم، و ان كان شاكا فليسلم ثم يسجدها و ليتشهد تشهدا خفيفا و لا يسميها نقره فان النقره نقره الغراب. و وجه الحديث أن السجده المنسيه المتيقن نسيانها، تكون مأمورا بها قضاء بعد الفراغ من الصلاه، و قد فرغ المصلى عن ماهيه صلاته و لم يبق عليه الا التحليل، فله أن يأتى بها و يقضيها ان شاء قبل السلام و ان شاء بعد السلام، و لو قضاها قبل السلام، كان قد قضاها داخل الصلاه و لعله الاحسن.

«4- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سُئِلَ أَحَدُهُمْ عَنْ رَجُلٍ ذَكَرَ أَنَّه لَمْ يَسْجُدْ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ إِلَّا سَجْدَةً سَجْدَةً (1) وَ هُوَ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ قَالَ فَلْيَسْجُدْهَا ثُمَّ لِيَنْهَضْ وَ إِذَا ذَكَرَهُ وَ هُوَ فِي التَّشَهُّدِ الثَّانِي قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ فَلْيَسْجُدْهَا ثُمَّ يُسَلِّمْ وَ يَسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ (2)».

بيان: هذا الخبر أيضا مخالف للمشهور كما عرفت و يدل الجزء الأول على مذهب المفيد لأن السجدين اللتين يأتى بهما فى الثالثة إحداهما من الثانية و الأخرى من الأولى و ما هو من الثانية الإتيان به موافق للمشهور و ما هو من الأولى الإتيان به موافق لما اختاره.

و يمكن حمل الجزء الأخير على مذهبه أيضا بأن يكون المراد ترك السجدين من الأخيرتين و ليس ببعيد كثيرا و يمكن حمل الجميع على التقية أو على النافله و إن كان بعيدا.

أو على أن المراد فى الصورتين الإتيان بالسجده التى تخص تلك الركعة بقريته أن فى ما عندنا من النسخ فليسجدها فى الموضعين و كان الأنسب لو أريد به السجدة فليسجدها و إن احتمل إرادته الجنس فيدل على أن الإتيان بالسجده المنسية قبل الركوع يشمل الركعة الأخيرة أيضا.

و المشهور أن المنسى فى الركعة الأخيرة إذا كان سجده واحده و ذكرها قبل التسليم يأتى بها و إن ذكرها بعده يقضيها و الأمر فى سجدة السهو كما مر و لو

ص: 150

1-1. فى المصدر و هكذا فى نسخه الوسائل « سجده » من دون تكرار.
2-2. المحاسن: 327، و الخبر ناظر الى أن المصلى إذا فرغ من فرائض الركعتين الاولتين (بالخروج عن السجده الاولى من الركعة الثانية) فقد خرج عن فرض الصلاة، و له أن يقضى السجده المنسية المتيقن نسيانها، و ذلك لان الذى بقى عليه من الصلاة أجزاءها المسنونه، و السجده المنسية أيضا منها مأمور بها.

كان المنسى السجدين فإن ذكر قبل التسليم يأتي بهما و إن ذكر بعد التسليم تبطل (1)

صلاته و هو الظاهر من الأدله.

و ما قيل من أن ظاهر أخبار الرجوع حيث قيدت بما قبل الركوع لا يشمل هذا الفرد فليس له وجه إذ يصدق حينئذ أنه ذكرها قبل الركوع و إن لم يكن بعده ركوع موظف

و يَدُلُّ عَلَيْهِ صَحِيحُهُ ابْنُ بَيْتَانَ (2) قَالَ: إِذَا نَسِيَتْ شَيْئًا مِنَ الصَّلَاةِ رُكُوعًا أَوْ سُجُودًا أَوْ تَكْبِيرًا فَاقْضِ الَّذِي قَاتَكَ سَهْوًا.

و رِوَايَةُ حَكَمِ بْنِ حُكَيْمٍ (3)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي رَجُلٍ نَسِيَ رُكْعَةً أَوْ سَجْدَةً أَوْ شَيْئًا مِنْهَا ثُمَّ يَذْكُرُ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ يَقْضِي ذَلِكَ بِعَيْنِهِ قُلْتُ أَيْعِيدُ الصَّلَاةَ فَقَالَ لَا.

و قوله عليه السلام فى الأولى فاقض الذى فاتك يشمل ما قبل التسليم و ما بعده إذ القضاء يطلق على مطلق الفعل و لم يثبت كونه حقيقه شرعيه فى الفعل بعد الوقت مع أنه رواها الشيخ فى الزيادات (4)

و فيها فاصنع مكان فاقض و أيضا صحيحه ابن أبى نصر الذى أخرجه من قرب الإسناد تدل على ذلك و البطلان بترك السجدين إلى الفراغ من الصلاة تدل عليه ظواهر كثير من الأخبار.

«5»- فَقُهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ نَسِيْتَ التَّشَهُّدَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَ ذَكَرْتَ فِي الثَّالِثَةِ فَأَرْسِلْ نَفْسَكَ وَ تَشَهُّدْ مَا لَمْ تَرْكَعْ فَإِنْ ذَكَرْتَ بَعْدَ مَا رَكَعْتَ فَأَمْضِ فِي صَلَاتِكَ فَإِذَا سَلِمْتَ سَجَدْتَ سَجْدَتِي السَّهْوِ فَتَشَهُّدْتَ فِيهِمَا مَا قَدْ قَاتَكَ (5)

وَ إِنْ نَسِيْتَ التَّشَهُّدَ وَ التَّسْلِيمَ وَ ذَكَرْتَ وَ قَدْ قَارَقْتَ الصَّلَاةَ فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ

ص: 151

1- 1. و سياًتى الكلام فيه.
2- 2. التهذيب ج 1 ص 236 ط حجر.

3-3. الاستبصار ج 1 ص 357 باب من نسى الركوع، التهذيب ج 1 ص 150 ط نجف.

4-4. راجع ج 2 ص 350 ط نجف، و فيه: « فاصنع الذى فاتك سواء ».

5-5. فقه الرضا (كتاب التكليف لابن أبى العزاقر الشلمغانى) ص 10 س 14.

قَائِمًا كُنْتُ أَمْ قَاعِدًا وَ تَشْهَدُ وَ تُسَلِّمُ (1).

المقنع،: مثله إلى آخر الكلام (2).

إيضاح: إذا نسي التشهد و ذكر قبل الركوع فالمشهور وجوب العود إليه بل لا خلاف فيه بين الأصحاب و تدل عليه أخبار صحيحة و قيل بوجوب سجدة السهو فيه إذا ذكر بعد القيام و الأقوى استحبابهما و لو ذكر بعد الركوع فالمشهور أنه يقضيه بعد الصلاة و يسجد سجدة السهو.

و أما وجوب السجود فقد ادعى بعضهم عليه الإجماع و نقل فى المختلف و الذكري الخلاف فيه عن ابن أبى عقيل و الشيخ فى الجمل و الاقتصاد و لم يذكره أبو الصلاح فيما يوجب سجده السهو و أظهر الوجوب للأخبار الصحيحة الدالة عليه.

و أما وجوب قضاء التشهد فهو المشهور و ذهب المفيد و ابنا بابويه إلى أنه يجزى التشهد الذى فى سجدة السهو عن قضاء التشهد كما يدل عليه هذا الخبر و غيره من الأخبار و ذهب ابن الجنيد إلى وجوب الإعادة إذا نسي التشهدين و مذهب المفيد و الصدوقين لا يخلو من قوه.

وَ اسْتَدِلَّ لِلْمَشْهُورِ بِمَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (3).

عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: فِي الرَّجُلِ يَفْرُغُ مِنْ صَلَاتِهِ وَ قَدْ نَسِيَ النَّشْهَدَ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَقَالَ إِنْ كَانَ قَرِيبًا رَجَعَ إِلَى مَكَانِهِ فَيَتَشَهَّدُ وَ إِلَّا طَلَبَ مَكَانًا تَطْيِيفًا فَيَتَشَهَّدُ فِيهِ.

وَ فِي الضَّعِيفِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ (4) قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا قُمْتَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَ لَمْ تَتَشَهَّدْ فَذَكَرْتَ قَبْلَ أَنْ تَرْكَعَ قَافِعُ فَيَتَشَهَّدُ وَ إِنْ لَمْ تَذْكُرْ حَتَّى تَرْكَعَ قَامُضٍ فِي صَلَاتِكَ كَمَا أَنْتَ فَإِذَا انْصَرَفْتَ سَجَدْتَ سَجْدَتِي السَّهْوِ لَا

ص: 152

1- 1. فقه الرضا ص 10 س 17.

2- 2. المقنع ص 33 ط الإسلاميه.

3- 3. التهذيب ج 1 ص 180.

4- 4. التهذيب ج 1 ص 234.

رُكُوعَ فِيهِمَا ثُمَّ تَشْهَدُ التَّشَهُّدَ الَّذِي قَاتَكَ.

و الخبر الثاني ضعيف و لا صراحه فيه لكون التشهد غير التشهد الذي يقرأ في سجود السهو و صريح سائر الأخبار يقتضى حمله عليه و كلمه ثم و إن كان ظاهرها ذلك لكن كثيرا ما تطلق في الأخبار منسلخه عن معنى التراخي و يمكن أن يكون باعتبار الشروع في السجدين أو يكون لبيان التراخي المرتبى لما بين السجدين و التشهد النائب عن التشهد الفأنت من المباينه.

و أما صحيحه محمد بن مسلم فظاهرها التشهد الأخير و يمكن القول بالفرق بينه و بين التشهد الأول و إن كان ظاهر كلام الأكثر عدم الفرق و يؤيده عدم ذكر السجود فيه إذ ظاهر كلام الأكثر اختصاص السجود بنسيان التشهد الأول كما هو ظاهر المفيد و السيد و الشيخ في المبسوط و الخلاف و ابن إدريس.

و سائر الأصحاب كلامهم مطلق إلا العلامة فإنه صرح في التذكرة و المنتهى بوجوب السجود لترك التشهد الأخير إذا استمر إلى أن سلم فلو ذكر قبل التسليم لم يكن عليه سجده السهو و لم يذكر له دليلا و الأظهر عدم الوجوب لعدم دلاله خبر صريح عليه (1) و ظاهر الأخبار و مقتضى الجمع بينها ذلك. و قال ابن إدريس لو نسي التشهد الأول و لم يذكره حتى ركع في الثالثه مضى في صلاته فإذا سلم منها قضاه و سجد سجدة السهو فإن أحدث بعد سلامه و قبل الإتيان بالتشهد المنسى و قبل سجدة السهو لم

تبطل صلاته بحدثة الناقض لطهارته بعد سلامه منها لأنه بسلامه انفصل منها فلم يكن حدثه في صلاته بل بعد خروجه منها بالتسليم الواجب عليه.

قال فإذا كان المنسى التشهد الأخير و أحدث ما ينقض طهارته قبل الإتيان به فالواجب عليه إعادته من أولها مستأنفا لها لأنه بعد في قيد صلاته لم

ص: 153

1- 1. الا ما يظهر من روايتي عمّار و سماعه السابقتين في ص 148 الداليتين على أن السهو اذا لم يتدارك في الصلاة وجب السجدة رغا و طردا للشيطان.

يخرج منها بحال و فرقه تحكم (1) و اعترض عليه بوجوه تركناها مخافه الإسهاب و الأظهر عدم منافاه تخلل الحدث مطلقا.

ثم اختلفوا فى وجوب قضاء أبعاض التشهد لو نسيها فذهب بعض الأصحاب إلى وجوب القضاء مطلقا و بعضهم إلى وجوب خصوص الصلاه على محمد و آله و بعضهم لم يقل بوجوب قضاء شىء منها و استدل بعضهم على الوجوب بروايه حكم بن حكيم و صحيحه ابن سنان السابقتين.

قال فى الذكرى بعد نقل رويته حكم و هى تدل بظاهرها على قضاء أبعاض الصلاه على الإطلاق و هو نادر مع إمكان الحمل على ما يقضى منها كالسجده و التشهد و أبعاضه أو على أنه يستدركه فى محله و كذا ما روى عبد الله بن سنان و نقل الصحيحه المتقدمه.

قَالَ وَ كَذَا رِوَايَةُ الْحَلَبِيِّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا نَسِيتَ مِنْ صَلَاتِكَ فَذَكَرْتَ قَبْلَ أَنْ تُسَلَّمَ أَوْ بَعْدَ مَا تُسَلَّمُ أَوْ تَكَلَّمْتَ فَأَنْظِرِ الَّذِي كَانَ نَقَصَ مِنْ صَلَاتِكَ فَأَتِمَّهُ.

و ابن طاوس فى البشرى يلوح منه ارتضاء مضمونها انتهى.

ثم الظاهر عدم وجوب الترتيب بين الأجزاء المنسيه و سجود السهو لها أو لغيرها لإطلاق الأدله و ظاهر الأكثر وجوب الترتيب بين الأجزاء المنسيه و بينها و بين سجود السهو لها بأن يأتى أولا بالأجزاء المنسيه على الترتيب ثم بسجوداتها كذلك و عولوا فى ذلك إلى حجج ضعيفه و خبر ابن أبى حمزه الذى استدلوا به على قضاء التشهد يدل على عكس ذلك.

و أما نسيان التشهد و التسليم فعلى المشهور محمول على ما إذا لم يصدر عنه ما يبطل الصلاه عمدا و سهوا كالاستدبار و الحدث و إن كان يظهر من بعض الأخبار أنه لا يضر ذلك بعد إتمام أركان الصلاه كما يظهر من الصدوق القول به فى الحدث و

ص: 154

1- 1. بل لا تحكم فيها على مبنى القوم حيث يحكمون بأن سلامه وقع فى غير محله، فهو بعد فى الصلاه يجب عليه التشهد ثم السلام، و إذا كان قد أتى بالمنافى أو أحدث فقد بطلت صلاته.

من غيره من الاستدبار ناسيا مطلقا و قد تقدم الكلام فيهما و سيأتى.

و أما التشهد قائما فلعله محمول على حال الضرورة أو على الشك استحبابا لكن عمل به الصدوق قال فى الذكرى حكم أبو الحسن ابن بابويه بأن ناسى التشهد أو التسليم ثم يذكر بعد مفارقه مصلاه يستقبل القبلة و يأتى بهما قائما كان أو قاعدا و قال بعض الأصحاب تبطل الصلاة بنسيان التسليم إذا أتى بالمنافى قبله و الحكمان ضعيفان أما الأول فقد تقدم ما فى نسيان التشهد و قضائه قائما مشكل لوجوب الجلوس فيه و أما الثانى فلان التسليم ليس بركن فكيف تبطل الصلاة بفعل المنافى.

فإن قال هذا مناف فى الصلاة لأنا نتكلم على تقدير أن التسليم واجب قلنا هذا إنما يتم بمقدمه أخرى و هى أن الخروج لا يتحقق إلا به و لا يلزم من وجوبه انحصار الخروج الشرعى من الصلاة فيه و قد سبق ذلك فى بابهِ انتهى.

و لعله كان فى نسخه الصدوق أو التسليم إذ فتاواه غالبا مأخوذه من الفقه كما يظهر بالتتبع.

«6»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَذْكُرُ أَنَّ عَلَيْهِ السَّجْدَةَ يُرِيدُ أَنْ يَقْضِيَهَا وَ هُوَ رَاكِعٌ فِي بَعْضِ صَلَاتِهِ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَمْضِي فِي صَلَاتِهِ فَإِذَا قَرَعَ سَجْدَهَا (1).

بيان: عدم ذكر سجود السهو مما يؤيد عدم الوجوب.

«7»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِالْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ تَرَكَ النَّسْهَ حَتَّى سَلَّمَ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ إِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ فَلْيَنْسَهْ وَ عَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ وَ إِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَوْ بِسْمِ اللَّهِ أَجْرَاهُ فِي صَلَاتِهِ وَ إِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِقَلِيلٍ وَ لَا كَثِيرٍ حَتَّى يُسَلَّمَ أَعَادَ الصَّلَاةَ (2).

بيان: رَوَى الشَّيْخُ بِسَنَدَيْنِ (3) عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

- 1-1. قرب الإسناد ص 90 ط حجر، ص 117 ط نجف.
- 2-2. قرب الإسناد ص 91 ط حجر، ص 118 ط نجف.
- 3-3. التهذيب ج 1 ص 226، و اخرى ص 190 ط حجر.

قَالَ: إِنْ تَسَى الرَّجُلُ التَّشَهُّدَ فِي الصَّلَاةِ فَذَكَرَ أَنَّهُ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ فَقَطُّ فَقَدْ جَارَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا مِنَ التَّشَهُّدِ أَعَادَ الصَّلَاةَ.

و حمله على أن المراد جازت صلاته و لا يعيدها و يقضى التشهد و إذا لم يذكر شيئا أعاد الصلاة إذا كان تركه عمدا.

أقول: و يمكن حمل الإعادة على الاستحباب و بالجملة يشكل العمل بظاهره مع مخالفته للأخبار الصحيحة الكثيرة.

«8»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، وَ كِتَابُ الْمَسَائِلِ، يَسْنَدُهُمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْهُو فِي السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ مِنَ الْقَرِيبَةِ قَالَ يُسَلِّمُ ثُمَّ يَسْجُدُهَا وَ فِي النَّافِلَةِ مِثْلُ ذَلِكَ (1).

بيان: فى نسخ قرب الإسناد و هو فى السجده و الخبر لا يخلو من اضطراب و يحتمل وجوها الأول أن يكون المراد ترك السجده الأخيره كما هو ظاهر نسخه كتاب المسائل فيدل على أنه بعد الشروع فى التشهد لا يعود إلى السجود و هو خلاف ما قررنا سابقا.

الثانى أن يكون المراد السهو فى ذكرها أو طمأنينتها فيكون المراد بالسجود بعد الصلاة سجود السهو بناء على وجوبها لكل زياده و نقيصه.

الثالث أن يكون المراد الشك فيه بعد الشروع فى التشهد و يكون السجود بعد الصلاة على الاستحباب.

الرابع أن يكون المراد الشك فى عدد الركعات بين الثلاث و الأربع فى السجده الأخيره فالمراد بقوله يسجدها الإتيان بالركعه المشكوك فيها و على التقادير الحكم فى النافله أشكل و يشكل التعويل على الخبر لحكم من الأحكام.

«9»- الْهَدَايَةُ، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ شَكَّكَ أَنَّكَ لَمْ تُؤَدِّ وَ قَدْ أَقَمْتَ قَامُضٍ وَ إِنْ شَكَّكَ فِي الْإِقَامَةِ بَعْدَ مَا كَبَّرْتَ قَامُضٍ وَ إِنْ شَكَّكَ فِي الْقِرَاءَةِ بَعْدَ

1- 1. قرب الإسناد: 120 ط نجف، 92 ط حجر، كتاب المسائل المطبوع
في البحار ج 10 ص 283.

مَا رَكَعَتْ قَامُضٍ وَإِنْ شَكَّكَ فِي الرُّكُوعِ بَعْدَ مَا سَجَدْتَ قَامُضٍ وَكُلُّ شَيْءٍ
عِ تَشْكُ فِيهِ وَقَدْ دَخَلْتَ فِي حَالٍ أُخْرَى قَامُضٍ وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى الشَّكِّ إِلَّا أَنْ
تَسْتَيْقِنَ (1).

تفصيل و تبیین

اعلم أن الظاهر أن هذا الخبر اختصار من صحيحه (2).

زراره التی رواها الشيخ

قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ شَكَّ فِي الْأَدَانِ وَقَدْ دَخَلَ فِي
الْإِقَامَةِ قَالَ يَمْضِي قُلْتُ رَجُلٌ شَكَّ فِي الْأَدَانِ وَالْإِقَامَةِ وَقَدْ كَبَّرَ قَالَ
يَمْضِي قُلْتُ رَجُلٌ شَكَّ فِي التَّكْبِيرِ وَقَدْ قَرَأَ قَالَ يَمْضِي قُلْتُ شَكَّ فِي
الْقِرَاءَةِ وَقَدْ رَكَعَ قَالَ يَمْضِي قُلْتُ شَكَّ فِي الرُّكُوعِ وَقَدْ سَجَدَ قَالَ يَمْضِي
عَلَى صَلَاتِهِ ثُمَّ قَالَ يَا زُرَّارَةُ إِذَا حَرَجْتَ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ دَخَلْتَ فِي غَيْرِهِ
فَشَكَّكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ عِ.

و هذا الحكم فى الجملة إجماعى و إنما اختلفوا فى بعض خصوصياته و
لنشر إليها الأول المشهور بين الأصحاب أنه لا فرق فى الحكم المذكور أى
عدم الرجوع إلى المشكوك فيه بعد تجاوز المحل و كذا فى الرجوع قبله
بين أن يكون الشك فى الأولين أو غيرهما و فى الثنائيه و الثلاثيه أو
غيرهما (3).

ص: 157

1- 1. الهدايه: 32.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 236.

3- 3. و ذلك لان هذه القاعده- و تسمى بقاعده التجاوز- من الامارات
العقلانيه التى جبلت النفوس على السير عليها و الاخذ بها، و الامارات
الكاشفه عن واقعه خارجيه، لا تختلف حالها بالنسبه الى الفرائض و السنن
حتى يقال باعتبار هذه القاعده فى الأخيرتين دون الاولتين أو بعدم شمولها
لاجزاء القراءة و غير ذلك ممّا سيأتى ذكره فى المتن. و لكن لا يذهب عليك
أن اعتبار هذه القاعده، انما يكون فى الافعال المتتابعه و الأقوال المترادفه،
بعد ما كانت معتاده للعامل كالمصلى الذى استمر على الصلاه بما فيها من
الأقوال و الافعال المتتابعه، مدى من عمره، بحيث اعتادها كذلك و أمّا الذى

لم يستمر على الصلاة بعد، كأن أسلم جديدا و علم الصلاة أو الذين يبلغون
الحلم و لم يصلوا قبل بلوغهم تمرينا و تأديبا، فلا يشملهم هذه القاعدة.

و قال المفيد فى المقنعه كل سهو يلحق الإنسان فى الركعتين الأوليين من فرائضه فعليه الإعادة و حكى المحقق فى المعتبر عن الشيخ قولا بوجوب الإعادة لكل شك يتعلق بكيفية الأوليين كأعدادهما و نقله الشيخ عن بعض القدماء من علمائنا.

و استقرب العلامة فى التذكرة البطلان إن تعلق الشك بركن من الأوليين و الأول أصوب لعموم الأخبار و هذا الخبر بالترتيب المذكور فيه كالصرح فى شموله للأولين كما لا يخفى على المتأمل.

الثانى لو شك فى قراءة الفاتحه و هو فى السوره فالذى اختاره جماعه من الأصحاب منهم الشيخ أنه يعيد قراءة الفاتحه و ذهب ابن إدريس إلى أنه لا يلتفت و نقل عن المفيد أيضا و اختاره المحقق و لعل الثانى أقوى لعموم قوله عليه السلام إذا خرجت من شىء ثم دخلت فى غيره إذ يصدق على من شك فى قراءة الحمد و هو فى السوره أنه خرج من شىء و دخل فى غيره.

و قد يستدل على الأول بقوله فى هذا الخبر قلت شك فى القراءة و قد ركع فإن ظاهره أن الانتقال عن القراءة إنما يكون بالركوع و بأن القراءة فعل واحد.

و أجيب بأن التقييد ليس فى كلامه عليه السلام بل فى كلام الراوى و ليس فى كلام الراوى أيضا الحكم على محل الوصف حتى يقتضى نفيه عما عداه بل سؤال عن حكم محل الوصف و لا دلالة فى ذلك على شىء.

سلمنا لكن دلالة المفهوم لا تعارض المنطوق و كون القراءة فعلا واحدا غير مسلم إذ المغايره بينهما حسا متحقق و فى الشرع وقع الأمر بكل منهما على حده و لهما أحكام مختلفه فى الاختيار و الاضطرار و الأوليين و الأخيرتين و تناول اسم القراءة لهما لا يفيد ذلك إذ يطلق على جميع الأفعال الصلاه أيضا.

لكن يرد عليه أنه ينتقض بالآيات كالشك فى البسملة بعد الشروع فى التحميد و كذا الآيات الآخر و لا يبعد التزام ذلك كما مال إليه بعض المتأخرين

و يمكن أن يقال الرجوع هنا أحوط إذ القرآن و الدعاء غير ممنوع فى الصلاة و دخول ذلك فى القرآن الممنوع غير معلوم و لعل الرجوع ثم إعادته الصلاة غايه الاحتياط أو عدم الرجوع مع الإعادته.

الثالث لو شك فى القراءه و هو فى القنوت فالظاهر عدم وجوب العود و قيل يجب العود لما مر و كذا لو أهوى إلى الركوع و لم يصل إلى حده و عدم العود فيهما أظهر لا سيما فى الأول و الاحتياط ما مر.

الرابع لو شك فى الركوع و قد هوى إلى السجود و لم يضع بعد جبهته على الأرض فقد اختلف فيه فذهب الشهيد الثانى رحمه الله عليه إلى العود و جماعه إلى عدمه

و لَعَلَّ الْأَخِيرَ أَقْوَى لِلْمُؤْتَقِ (1) كَالصَّحِيحِ بِأَبَانٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ رَجُلٌ أَهْوَى إِلَى السُّجُودِ فَلَمْ يَذَرِ أَرْكَعَ أَمْ لَمْ يَرْكَعْ قَالَ قَدْ رَكَعَ.

و لعموم صحيحه زراره المتقدمه و غيرها.

وَ اسْتُدِلَّ عَلَى الْأَوَّلِ بِصَحِيحِهِ (2)

إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ شَكَّ فِي الرُّكُوعِ بَعْدَ مَا سَجَدَ فَلْيَمْضِ وَ إِنْ شَكَّ فِي السُّجُودِ بَعْدَ مَا قَامَ فَلْيَمْضِ كُلُّ شَيْءٍ إِشْكٌ فِيهِ مِمَّا قَدْ جَاوَزَهُ وَ دَخَلَ فِي غَيْرِهِ فَلْيَمْضِ عَلَيْهِ.

و بصحيحه زراره المتقدمه و صحيحه حماد (3)

و صحيحه محمد بن مسلم (4) حيث سأل السائل فيها عن الشك فى الركوع بعد السجود فقرره عليه السلام على ذلك و أجاب بعدم الالتفات.

و أجيب بأن المفهوم لا يعارض المنطوق و رد بأن المنطوق ليس بصريح فى المقصود إذ يمكن أن يكون المراد بالهوى إلى السجود الوصول إلى حده.

و ربما يجاب عن عموم صحيحتى زراره و إسماعيل بن جابر و نحوهما بأن الظاهر دخوله فى فعل من أفعال الصلاة و الهوى ليس من الأفعال بل من مقدماتها

- 1-1. التهذيب ج 1 ص 178.
- 2-2. التهذيب ج 1 ص 179.
- 3-3. التهذيب ج 1 ص 178.
- 4-4. الفقيه ج 1 ص 228، التهذيب ج 1 ص 177، السرائر: 473.

و لا يخفى أن هذا الفرق تحكم و لعل الأحوط المضى فى الصلاة ثم إعادتها.

الخامس لو شك بعد رفع رأسه من الركوع هل وصل إلى حد الركع أم لا مع جزمه بتحقيق الانحناء فى الجملة و كون هويه بقصد الركوع فيحتمل العود لأنه يرجع إلى الشك فى الركوع قائما.

و رُوى فى الصَّحِيح (1)

عَنْ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ قَالَ: قُلْتُ الرَّجُلُ يَشْكُ وَ هُوَ قَائِمٌ فَلَا يَدْرِي أَرَكَعَ أَمْ لَا قَالَ فَلْيَرْكَعْ.

و لما مر من الأخبار الداله على العود قبل السجود.

و يُحْتَمَلُ عُذْمُ الْعُودِ لِمَا رُوى عَنْ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ (2) قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَيْمُّ قَائِمًا فَلَا أَدْرِي أَرَكَعْتُ أَمْ لَا قَالَ بَلَى قَدْ رَكَعْتَ قَامُضٍ فِي صَلَاتِكَ إِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ.

و لأن الظاهر وصوله حينئذ إلى حد الركع.

و لعل الأول أقوى و يمكن حمل الخبر على كثير الشك فإن الغالب أن مثل هذا الشك لا يصدر إلا منه و قوله عليه السلام إنما ذلك من الشيطان لا يخلو من إيماء إليه أو على من ظن وصوله إلى حد الركوع كما هو الغالب فى مثله و حمله على القيام من السجود أو التشهد بعيد و إن أمكن ارتكابه لضروره الجمع.

السادس لو شك فى السجود و لما يستكمل القيام و قد أخذ فيه فالأقرب وجوب الإتيان به كما اختاره الشهيدان و جماعه من المتأخرين

لِخَبَرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ وَصَفَهُ الْأَكْثَرُ بِالصَّحِّهِ (3)

لَكِنْ فِي طَرِيقِهِ أَبَانٌ وَ هُوَ وَ إِنْ كَانَ مُوْتَقِّعًا لَكِنْ فِيهِ إِجْمَاعُ الْعِصَابَةِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ فَشَكَّ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ جَالِسًا فَلَمْ يَذِرْ أَسَجَدَ أَمْ لَمْ يَسْجُدْ قَالَ يَسْجُدُ قُلْتُ فَرَجُلٌ تَهَضَّ مِنْ سُجُودِهِ فَشَكَّ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ قَائِمًا فَلَمْ يَذِرْ أَسَجَدَ أَمْ لَمْ يَسْجُدْ قَالَ يَسْجُدُ.

و يمكن أن يكون مخصصا للعمومات السابقه و إن جعله بعض المتأخرين مؤيدا للفرق بين الأفعال و مقدماتها.

ص: 160

-
- 1-1. التهذيب ج 1 ص 178 ط حجر ج 2 ص 150 ط نجف.
 - 2-2. التهذيب ج 2 ص 151 ط نجف، ص 178 ط حجر.
 - 3-3. التهذيب ج 1 ص 179.

السابع لو شك في السجود و هو يتشهد أو في التشهد و قد قام فالأظهر أنه لا يلتفت و به قال الشيخ في المبسوط و كذا لو شك في التشهد و لما يستكمل القيام و قال العلامة في النهايه يرجع إلى السجود و التشهد ما لم يركع.

و في الذكرى نسب هذا القول إلى الشيخ في النهايه مع أنه قال في النهايه بالفرق بين السجود و التشهد حيث قال فإن شك في السجدين و هو قاعد أو قد قام قبل أن يركع عاد فسجد السجدين فإن شك في واحده من السجدين و هو قائم أو قاعد قبل الركوع فليسجد و من شك في التشهد و هو جالس فليتشهد فإن كان شكه في التشهد الأول بعد قيامه إلى الثالثه مضى في صلاته و ليس عليه شىء.

و نقل عن القاضى أنه فرق في بعض كلامه بين السجود و التشهد فأوجب الرجوع بالشك في التشهد حال قيامه دون السجود و في موضع آخر سوى بينهما في عدم الرجوع و حمل على أنه أراد بالشك في التشهد تركه ناسيا لئلا يتناقض كلامه و الأظهر عدم الرجوع في الجميع لما مر من عموم الأخبار.

و رُبَّمَا يُسْتَدَلُّ لِلْعَوْدِ إِلَى السُّجُودِ بِحَسَنِهِ (1) الْحَلَبِيُّ قَالَ: سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ سَهَا فَلَمْ يَذَرْ سَجْدَةً سَجَدَ أَمْ تَتَيْنِ قَالَ يَسْجُدُ أُخْرَى وَ لَيْسَ عَلَيْهِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الصَّلَاةِ سَجْدَتَا السَّهْوِ.

و هى محمولة على ما إذا ذكر قبل القيام جمعا.

و ربما يستشكل الحكم بعدم العود إلى السجود إذا شك فيه في حال التشهد نظرا إلى روايه عبد الرحمن السابقه لدلالاتها على العود قبل تمام القيام فيشمل ما كان بعده تشهد و أجيب بأن الظاهر منها ما إذا لم يكن بعده تشهد لقوله نهض من سجوده فإن الظاهر من القيام عن السجود عدم الفصل بالتشهد إذ حينئذ يكون قياما عن التشهد لا عن السجود.

الثامن لو رجع الشاك في الفعل في موضعه و ذكر بعد فعله أنه كان فعله فإن كان ركنا بطلت صلاته و إلا فلا سواء كان غير الركن سجده أو غيرها على المشهور

1-1. التهذيب ج 1 ص 178، الكافي ج 3 ص 349.

بين الأصحاب و قال السيد المرتضى رحمه الله إن شك فى سجده فأتى بها ثم ذكر فعلها أعاد الصلاة و هو قول أبى الصلاح و ابن أبى عقيل.

و الْأَوَّلُ أَقْوَى لِصَحِيحِهِ مَبْنُورٌ بِنِ جَازِمٍ (1) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى قَدَّكَرَ أَنَّهُ زَادَ سَجْدَةً فَقَالَ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ مِنْ سَجْدَةٍ وَ يُعِيدُهَا مِنْ رَكْعَةٍ.

و مُؤَنَّقَهُ عُبَيْدُ بْنُ زُرَّارَةَ (2)

قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ شَكَّ فَلَمْ يَدْرَ أَسَجَدَ ثَلَاثِينَ أَمْ وَاحِدَةً فَسَجَدَ أُخْرَى ثُمَّ اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ قَدْ زَادَ سَجْدَةً فَقَالَ لَا وَاللَّهِ لَا يُقْسِدُ الصَّلَاةَ زِيَادَةُ سَجْدَةٍ وَ قَالَ لَا يُعِيدُ صَلَاتَهُ مِنْ سَجْدَةٍ وَ يُعِيدُهَا مِنْ رَكْعَةٍ.

و هنا فرع آخر اختلفوا فيه و هو ما لو شك فى الركوع و هو قائم فركع ثم ذكر قبل رفعه فذهب الكليني و الشيخ و المرتضى و ابن إدريس إلى أنه يرسل نفسه للسجود و المشهور بين المتأخرين بطلان الصلاة (3)

لتحقق زياده الركن إذ ليس للقيام عن الركوع مدخل فى تحقيقه و للأصحاب فى توجيه كلام القدماء وجوه منها أن الانحناء الخاص مشترك بين الركوع و الهوى إلى السجود و يتميز الأول عن الثانى بالرفع عنه (4) و لم يثبت أن مجرد القصد يكفى فى كونه ركوعاً فإذن

ص: 162

1- 1. التهذيب ج 1 ص 180.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 180.

3- 3. إلا إذا تذكر حين الهوى للركوع أو قبل أن يتطامن فى ركوعه، فأرسل نفسه إلى السجده، حيث لا يتحقق الركوع بالنيه فقط و لا بالنيه و الهوى، إلا إذا وصل إلى حد الركوع و اطمأن اطمینانا ما، و هو واضح، و لعل هذه المشايخ العظام من القدماء، نظروا إلى هذه الصورة.

4- 4. و لعل هذا هو الظاهر من لفظ الكليني حيث قال فى ج 3 ص 360: «فإن شك و هو قائم فلم يدر أركع أم لم يركع فليركع حتى يكون على يقين من ركوعه، فإن ركع ثم ذكر أنه قد كان ركع فليرسل نفسه إلى السجود من غير أن يرفع رأسه من الركوع فإن مضى و رفع رأسه من الركوع ثم ذكر أنه قد كان ركع فعليه أن يعيد الصلاة لانه قد زاد فى صلاته ركعه.

لا يلزم زياده الركن.

و منها ما ذكره الشهيد رحمه الله فى الذكرى بعد تقويه القول الأول حيث قال لأن ذلك و إن كان بصورة الركوع إلا أنه فى الحقيقه ليس بركوع لتبين خلافه و الهوى إلى السجود مشتمل عليه و هو واجب فيتأدى الهوى إلى السجود به فلا يتحقق الزيادة حينئذ بخلاف ما لو ذكر بعد رفع رأسه من الركوع لأن الزيادة حينئذ متحققه لافتقاره إلى هوى السجود.

و منها أن هذه الزيادة لم تقتض تغييرا لهيئه الصلاه و لا خروجا عن الترتيب الموظيف فلا تكون مبطله و إن تحقق مسمى الركوع لانتفاء ما يدل على بطلان الصلاه بزيادته على هذا الوجه من نص أو إجماع.

و منها أن بعد تسليم تحقق الزيادة المنساق إلى الذهن مما دل على أن الزيادة فى الصلاه مبطله و كذا ما دل على أن زياده الركوع مبطله غير هذا النحو من الزيادة فيحصل التأمل فى المسأله من حيث النظر إلى العموم اللفظى و السياق الخاص من حيث الشيوع و الكثره و التعارف إلى الذهن.

و لا يخفى وهن الجميع و لعل الباعث لهم على إبداء تلك الوجوه اختيار أعظم القدماء هذا المذهب و لا أظنهم اختاروه لتلك الوجوه بل الظاهر أنه وصل إليهم نص فى ذلك لا سيما ثقه الإسلام فإنه من أرباب النصوص و لا يعتمد على الآراء و المسأله محل إشكال و الإتمام ثم الإعاده طريق الاحتياط.

و لو وقع مثل ذلك للمأموم خلف الإمام أو للإمام و انفرد كل منهما به فلا أبعد صحه صلاته لتأييده بالأخبار الداله على أنه لا سهو للمأموم مع حفظ الإمام و بالعكس و إن كان الأحوط له أيضا ما ذكر.

التاسع لو تلافى ما شك فيه بعد الانتقال عن محله فالأشهر بل الأظهر أنه تبطل صلاته إن كان عمدا سواء كان ركنا أو غيره لأن زياده فعل من أفعال الصلاه فيها عمدا يوجب البطلان إلا أن يكون من قبيل الذكر و الدعاء و القرآن

الذى لا يوجب زيادته البطلان و احتمل الشهيد فى الذكرى عدم البطلان بناء على أن ترك الرجوع رخصه و لا يخفى ضعفه.

العاشر لا خلاف ظاهرا بين الأصحاب فى أنه ليس لناسي ذكر الركوع أو الطمأنينه فيه حتى ينتصب و لناسي الرفع من الركوع أو الطمأنينه فى الرفع حتى يسجد و الذكر فى السجدين أو السجود على الأعضاء السبعة سوى الجبهه أو الطمأنينه فيهما أو فى الجلوس بينهما أو إكمال الرفع من السجده الأولى حتى سجد ثانيا و كذا لو شك فى شىء من ذلك الرجوع إليها و لا تبطل الصلاة بذلك و لا يلزمه شىء إلا على القول بوجوب سجود السهو لكل زياده و نقيصه فى السهو.

و الدليل على الجميع فوت محالها و فقد الدليل على الرجوع إليها و على بطلان الصلاة بتركها ناسيا و قد وردت الروايات فى خصوص بعضها.

و قد يقال ضابط التجاوز عن المحل فى الشك هو الشروع فى فعل موضعه بعد ذلك الفعل سواء كان ركنا أو غيره إلا ما أخرجه الدليل و فى السهو فوت المحل بأن يدخل فى ركن هو بعد ذلك المنسى أو يكون تداركه مستلزما لتكرار ركن أو تكرار جزء من أجزاء ركن أما تكرار الركن فكنسيان ذكر الركوع و تذكره بعد رفع الرأس منه فإن تداركه يوجب تكرار الركوع و تكرار جزء الركن كنسيان ذكر إحدى السجدين و تذكره بعد الرفع فإن العود إليه لا يوجب تكرار الركن لكن يوجب تكرار جزء منه فإن السجده الواحده جزء من الركن و هو السجدة (1).

و لا ينتقض ذلك بالرجوع إلى تكبيره الافتتاح إذا ذكرها بعد الشروع فى القراءة لأن الكلام بعد الدخول فى الصلاة و من نسي التكبير لم يدخل بعد فى الصلاة و ما ذكره الفقهاء من بطلان الصلاة فيه فهو على المجاز و إن اكتفى فى إطلاق الاسم

ص: 164

1-1. و يمكن أن يقال: ضابطه فوت المحل فى تدارك الاجزاء المنسيه هو أن أجزاء الصلاة تفوت محلها عند الدخول فى الركن كالقراءة و القنوت و التشهد و السجود و الركوع و أمّا أجزاء أجزاء الصلاة فيفوت محلها بفوات ظرفها، كذكر الركوع و ذكر السجود.

صوره الصلاه فلم يتغير فى الصورة المذكوره صورتها بالعود إليه فلم تنتقض القاعده.

و قال الشهيد الثانى رفع الله درجته فى ضابط السهو بأن فوته إنما هو بأن يكون الرجوع إليه مستلزما لزياده ركن أو سجدته و هو أيضا حسن.

«10»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ الصَّادِقِ عَنْ آبَائِهِ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَكُونُ السَّهْوُ فِي خَمْسٍ فِي الْوُثْرِ وَ الْجُمُعَةِ وَ الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ وَ فِي الصُّبْحِ وَ فِي الْمَغْرِبِ (1).

«11»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الطَّيَالِسِيِّ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي الْفَجْرَ فَلَا يَذَرِي أَرْكَعَةً صَلَّى أَوْ رَكَعَتَيْنِ قَالَ يُعِيدُ فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَ أَنَا حَاضِرٌ وَ الْمَغْرِبُ قَالَ وَ الْمَغْرِبُ قُلْتُ لَهُ أَنَا وَ الْوُثْرُ قَالَ نَعَمْ وَ الْوُثْرُ وَ الْجُمُعَةُ (2).

بيان:

رَوَى الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْخَبَرُ الْأَخِيرَ عَنِ الْعَلَاءِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ (3) هَكَذَا قَالَ:

ص: 165

-
- 1- 1. الخصال ج 2 ص 164.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 16 ط حجر: 23 ط نجف.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 186، و فقه الحديث يبتنى على أن حفظ الركعات فرض في الصلوات المفروضة بقوله تعالى «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى» على ما مر بيانها في ج 82 ص 277، فالركعتان الأولتان من كل ربايعه كالفجر و الجمعة يكون حفظهما (بحيث يعلم أن هذه الركعة الأولى و هذه الركعة الثانية) ركنًا تبطل الصلاة بالاخلال به مطلقا عمدا و سهوا و جهلا و نسيانا، على حد سائر الأركان. و أمّا صلاة المغرب فأولتاها كالركعتين الأولتين من الربايعه، و أمّا ثالثتها فقد زبدت لتكون عدد الفرائض وترا، و لذلك صار حفظ ثالثتها أيضا كالفرض، يجب التحفظ عليها لئلا تصير الفرائض شفعاً فعلى المصلى إذا لم يحفظ ركعات المغرب بأن تلك أولاهها و تيك ثانيتهما (بالفرض) و هذه ثالثتها (بالسنه) فعليه أن يبطلها رأساً

بالتسليم على النبيّ صَلَّى الله عليه وآله و استئناف الصلاة حتّى يكون على يقين من وترها. و لو عالجها بما يعالج الرباعية بالبناء على الأكثر- أو الأقل على قول ابن بابويه- بقى احتمال كون المغرب شفعاً بحيث لا يمكن رفعه، فحينئذ يكون المصليّ قد أخلّ بالسنة النبويّة التي جعلت داخل الفرض و قد قال فيها رسول الله صَلَّى الله عليه وآله « السنة سنتان: سنة فى فريضته الاخذ بها هدى و تركها ضلاله، و كل ضلاله سبيلها الى النار. و هكذا يكون حكم صلاة الوتر حيث جعلت ثلاثه لتكون النوافل المسنونه و ترا من حيث الاعداد، الا أن الامر فى النوافل المسنونه أسهل، لكونها سنة خارجه عن الفرض و الاخذ بها فضيله و تركها الى غير خطيئه. فكما قلنا مرارا أن النبيّ صَلَّى الله عليه وآله كان يصلى من النوافل ضعفى الفريضه فكان يصلى صلاة الجمعة بهيئه مخصوصه و كيفيه ممتازه، ثمّ يصلى ضعفها صلاة العيدين، فصلاه العيدين مع كونها مسنونه، يتبع فى كيفيتها و أحكامها صلاة الجمعة، هكذا صلاة الوتر من النوافل يتبع حكم صلاة المغرب، و لو ذهب على المصلي حفظ ركعاتها- سواء فى ذلك صلاة العيدين و الوتر- عليه أن يبطلها بالتسليم و يعيدها بحكم السنه، و الله هو الموفق للصواب.

سَأَلَتْهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْكُ فِي الْفَجْرِ قَالَ يُعِيدُ قُلْتُ وَ الْمَغْرِبُ قَالَ تَعَمُّ وَ الْوُتْرُ وَ الْجُمُعَةُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَسْأَلَهُ.

و يستفاد من الخبرين أحكام الأول أن الشك في الفجر و المغرب يوجب إعادة الصلاة و هو المشهور بين علمائنا قال في المنتهى لو شك في عدد الثنائيه كالصبح و صلاه السفر و الجمعة و الكسوف أو في الثلاثيه كالمغرب أو في الأوليين من الرباعيات أعاد ذهب إليه علماؤنا أجمع إلا ابن بابويه فإنه جوز البناء على الأقل و الإعادة و نقل عنه في المختلف و الشهيد في الذكرى من المقتنع ما سيأتى.

ص: 166

ثم قال الشهيد و هو قول نادر و ظاهر كلامه فى الفقيه يوافق المشهور و الأقرب الأول لدلاله الأخبار الصحيحه عليه و أخبار البناء على الأقل محموله على التقية لاتفاق المخالفين عليه و سيأتى الكلام على مذهب الصدوق عند نقل كلامه.

و السهو الواقع فى الخبر الأول و إطلاقه محمول على الشك فى عدد الركعات بشهاده سائر الأخبار و قد مر حكاية الشيخ القول بإبطال الشك و السهو مطلقا فى الأوليين من كل صلاه و ظاهر استدلالهم شموله لثالثه المغرب أيضا.

ثم اعلم أن عموم النص و فتاوى الأصحاب يقتضى عدم الفرق فى وجوب الإعادة بين الشك فى الزيادة و النقصان

و يُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ عَنِ الْفَضِيلِ (1) قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ السَّهْوِ فَقَالَ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِذَا لَمْ تَحْفَظْ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْأَرْبَعِ فَأَعِدْ صَلَاتَكَ.

الثانى أن الشك فى عدد الأوليين من الرباعية يوجب البطلان على الأشهر و الأقوى و قال العلامة فى المنتهى و الشهيد فى الذكرى إنه قول علمائنا أجمع إلا أبى جعفر بن بابويه فإنه قال لو شك بين الركعة و الركعتين فله البناء على الركعة (2).

و قال والده إذا شك فى الركعة الأولى و الثانية أعاد و إن شك ثانيا و توهم الثانية بنى عليها ثم احتاط بعد التسليم بركعتين قاعدا و إن توهم الأولى بنى عليها و تشهد فى كل ركعة فإن تيقن بعد التسليم الزيادة لم يضر لأن التسليم (3) حائل بين الرابعة و الخامسة و إن تساوى الاحتمالان تخير بين ركعة قائما و ركعتين جالسا

ص: 167

1- 1. التهذيب ج 1 ص 186.
2- 2. و فيه أنه لو بنى على الأقل- كما يقوله العامه- سواء فى ذلك كل الشكوك، ذهب عليه حفظ الركعات وترا، و تطرق احتمال الشفع فيها، بحيث لا يزول ذلك أبدا، الا بابطالها و استيناف الصلاه، و سيأتى لهذا البحث تتمه بعون الله و مشيئته.

3- 3. استظهر العلامة المؤلف رضوان الله عليه أن الصحيح بدل التسليم
التشهد، كما سيظهر من فقه الرضا (هامش الأصل).

قال فى الذكرى و أطلق الأصحاب الإعاده و لم نقف له على روايه تدل على ما ذكره فى التفصيل انتهى. أقول ما ذكره مأخوذ من فقه الرضا عليه السلام كما ستعرف و على كل حال العمل بالمشهور أولى لصحه أخباره و كثرتها و بعدها عن أقوال المخالفين و الظاهر أن الأخبار الداله على البناء على الأقل محموله على التقية و ربما تحمل على النافله.

الثالث أن الشك فى عدد الجمعه مبطل و الكلام فيه كالكلام فى الفجر ثم الظاهر من الروايات أن الثنائيه و الثلاثيه من جميع صلوات الواجب الشك فى أعدادها يوجب البطلان كصلاه السفر و الجمعه و العيدين و الكسوف و الصلاه المنذوره الثنائيه و الثلاثيه و الآيات و الطواف.

و لو كان الشك فى صلاه الكسوف فى عدد الركوع فإن تضمن الشك فى الركعتين كما لو شك هل هو فى الركوع الخامس أو السادس بطلت و إن لم يكن كذلك فالأقرب البناء على الأقل لما مر فى ركوع اليوميه.

و هنا قولان آخران غريبان لقطب الدين الراوندى و السيد جمال الدين أحمد بن طاوس رحمه الله تركناهما لطولهما و قله الجدوى فيهما و ذكرهما الشهيد رحمه الله فى الذكرى فمن أراد الاطلاع عليهما فليرجع إليه الرابع يدل الخبران على أن الشك فى الوتر يوجب البطلان و هو مخالف للمشهور من التخيير فى النافله مطلقا بين البناء على الأقل أو الأكثر و يمكن الحمل على صلاه الوتر المنذوره أو على أنه لما كان الوتر يطلق غالبا على الثلاث فيحمل على الشك بين الاثنتين و الثلاث إذ الشك بين الواحد و الاثنتين شك فى الشفع حقيقه و الشك بين الثلاث و الأربع نادر فيعود شكه إلى أنه علم إيقاع الشفع و شك فى أنه هل أوقع الوتر أم لا و لما كانت الوتر صلاه برأسها فإذا شك فى إيقاعها يلزمه الإتيان بها و ليس من قبيل الشك فى الركعات.

على أنه يمكن تخصيص عموم حكم النافله بالخبرين كما فعله بعض المتأخرين

أو على الفضل و الاستحباب و لعله أصوب.

«12»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَقُومُ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَذَرِي صَلًى شَيْئاً أَمْ لَا كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَسْتَقْبِلُ الصَّلَاةَ (1).

توضيح: اعلم أن المشهور بين الأصحاب أن من لم يدر كم صلى يعيد الصلاة مع أنهم ذكروا حكم السهو بين أعداد الركعات جميعا فكلامهم يحتمل وجهين الأول أن يكون مرادهم كثره أجزاء الشك بحيث يدخل فيه الواحد و الاثنان أيضا و هو الظاهر من كلام الأكثر.

الثاني ما ذكره والدي قدس سره نقلا عن مشايخه و هو أن الشك في الركعات إنما يكون إذا علم إتمام ركعه لا محاله و هذا هو الشك الذي لا يعلم إتمام الركعه أيضا كأن يشك قائما بين الواحد و الاثنتين فلما لم يتيقن الواحد فكأنه شك هل صلى شيئا أم لا و هو الظاهر من هذا الخبر و يحتمل وجهها آخر و هو أن يكون الشك في أنه هل شرع في الصلاة و كبر أم لا و بطلانه ظاهر و أما الأولين فلتعلق الشك بالأولين فالصلاة باطله على المشهور.

و الشيخ في التهذيب (2)

أحسن و أجاد حيث جمع بين المعنيين الأولين فقال و من شك فلم يعلم صلى واحده أم اثنتين أو ثلاثا أو أربعاً و جب عليه إعادة الصلاة ثم أورد الأخبار الدالة على ذلك ثم قال و من كان في صلاته و لم يدر ما صلى و جب عليه إعادة الصلاة ثم أورد هذا الخبر بسند صحيح (3).

و بالجملة الحكم ببطلان صلاة من لم يدر كم صلى هو المشهور بين الأصحاب حتى قال في المنتهى و عليه علماؤنا و مقتضى كلام الصدوق في الفقيه جواز البناء على الأقل فيه أيضا و قال والده فإن شككت فلم تدر أ واحده صليت أم اثنتين أم ثلاثا

ص: 169

1- 1. قرب الإسناد: 91 ط حجر، 19 ط نجف.

2- 2. التهذيب ج 2 ص 187-188 ط نجف.

3-3. التهذيب ج 2 ص 189 ط نجف، ج 1 ص 189 ط حجر أيضا.

أم أربعاً صليت ركعه من قيام و ركعتين من جلوس.

و يدل على المشهور أخبار صحيحة كثيرة

و عَلَى الْبِنَاءِ عَلَى الْأَقْلِّ صَحِيحُهُ عَلَى بْنِ يَفْطِينٍ (1) قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَنِ الرَّجُلِ لَا يَذَرِي كَمْ صَلَّى وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَمْ ثَلَاثًا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَبْنِي عَلَى الْجَزْمِ وَ يَسْجُدُ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ وَ يَتَشَهَّدُ تَشَهُدًا خَفِيفًا.

و لعلها محمولة على التقية أو الاتقاء على الراوى لكونه من الوزراء و اختلاطه مع المخالفين و هذا الحكم على هذا الوجه مشهور بين المخالفين و رواياتهم وارده به و حملها الشيخ على أن المراد بالجزم استئناف الصلاة و حمل الأمر بالسجود على الاستحباب

و لا يخفى بعده و حملها العلامة على كثير السهو و هو أيضا بعيد مع أن البناء على الجزم لا يطابق حكم كثير السهو و يدل عليه أخبار آخر محمولة على التقية و لو قيل بالتخير أيضا فلا ريب أن العمل بالمشهور أحوط و أولى.

«13»- قُزُبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الطَّلَيْسِيِّ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَ شَكَ فِي الثَّلَاثَةِ قَالَ يَبْنِي عَلَى الْيَقِينِ إِذَا فَرَعَ تَشَهُدًا وَ قَامَ قَائِمًا وَ صَلَّى رَكْعَةً بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ (2).

«14»- مَعَانِي الْأَخْبَارِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْقَطَّانِ عَنْ ابْنِ عُقْدَةَ عَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَصِيلِ الْهَاشِمِيِّ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَيَسَّأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَذَرِ وَاحِدَةً صَلَّى أَوْ اثْنَتَيْنِ فَقَالَ لَهُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ فَقَالَ لَهُ فَأَيْنَ مَا رَوَى أَنَّ الْفَقِيهَ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ قَالَ إِنَّمَا ذَاكَ فِي الثَّلَاثِ وَ الْأَرْبَعِ (3).

«15»- الْهَدَايَةُ، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَمَّارِ بْنِ مُوسَى: يَا عَمَّارُ أَجْمَعُ لَكَ

ص: 170

1- 1. التهذيب ج 2 ص 187 ط نجف، ج 1 ص 189 ط حجر.

2- 2. قرب الإسناد: 16 ط حجر، 23 ط نجف.

3-3. معانى الأخبار ص 159 و رواه فى التهذيب ج 1 ص 190.

السَّهْوُ كُلُّهُ فِي كَلِمَتَيْنِ مَتَى مَا شَكَّكَتْ فَخُذْ بِالْأَكْثَرِ فَإِذَا سَلَّمْتَ فَأَتَمَّ مَا ظَنَنْتَ أَنَّكَ تَقْصُتَ (1).

بيان و تفصيل

أقول: هذا الخبر مروي في الفقيه (2).

بسند موثق و في التهذيب بأسانيد عن عمار (3) و عليه عمل أكثر الأصحاب بعد التخصيص بما سوى الثنائي و الثلاثي و الأوليين من الرباعي و لنورد تفاصيل الأحكام المستنبطة منها في مباحث ليسهل عليك فهم ما سيأتي من الأخبار المفصلة.

الأول الشك بين الاثنين و الثلاث و المشهور بين الأصحاب أنه يبنى على الثلاث و يتم ثم يأتي بصلاته الاحتياط (4).

و في المسألة أقوال آخر

ص: 171

-
- 1- 1. الهداية: 32.
 - 2- 2. الفقيه ج 1 ص 225.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 234 و 235 ط حجر، ج 2 ص 349 و 353 ط نجف.
 - 4- 4. قد عرفت أن حفظ الركعتين الأولتين من الأركان بمعنى أن يثبت و يتحفظ أن هذي الأولى و هذه الثانية (و هكذا الثالث من المغرب بحكم السنه حكما موضوعيا كما في تكبيره الاحرام حيث كان يلحق بالأركان لذلك كما عرفت في ج 83 ص 160) فعلى هذا إذا شك في الثالث من الرباعي قبل تحفظ الثانية بمعنى أن يكون قبل اكمال السجده حيث يتول شكه بين الاثنين و الثلاث تبطل صلاته. و أمّا إذا شك بين الاثنين و الثلاث بعد اكمال السجده أعنى تحفظ الثانية أو بين الثلاث و الأربع و غير ذلك من الفروع، فعليه أن يبنى على اليقين بمعنى أن يحتال حيله يتيقن معها أنه لم يزد في جمع الفرائض على السبع عشرة، و لا يتحصل على هذا اليقين الا بالبناء على الأكثر و التسليم ثم الإتيان بركعه أو ركعات يحتمل فواتها منه منفصله، و لا بدع في ذلك لأنها من ركعات السنه على أى حال، و ان جعلت داخل الفرض. بيان: أن الركعات السبع الزائده على الأولتين انما زيدت بسببه النبي صلى الله عليه و آله أدخلها في الفرض قبل التسليم منه، ثم انه صلى

اللّٰه عليه وآله سلم مره فى صلاته بعد تمام الركعتين عمدا ليتفقہ المتفقہ
أن هذه الركعات الزائده لم تدخل فى الفرائض بته و لم تتصل بها بحيث لا
يجوز انفصالها، بل الانفصال جائز فى موارد السهو أو الاضطرار. فاذا سها
المصلی و سلم بعد تمام الركعتين مثلا فقد تمت صلاه فرضه، و عليه أن
يأتى بالركعتين المسنوتتين منفصله بعدها بتحريم و تسليم، و ذلك لما مر
أن التسليم مخرج عن الصلاه بحكم السنه وضعا كما فى تكبيره الاحرام) و
قد مر الكلام فيه أيضا فى ج 83 ص 161) فلا يمكن الغاء التسليم و الإتيان
بهاتين الركعتين متصله و سيأتى الاخبار فى ذلك إنشاء الله تعالى. و هكذا
إذا اضطر المصلی عند امتثال الاوامر فلم يجد حيله الا بانفصال ركعات
السنه عن الفرض، مثل ما إذا شك فى أنه مسافر أم لا- اما لشك يتعلق
بحاله، أو شك من حيث المسافه- فله أن يسلم عند تمام الركعتين فريضه و
يحتاط بركعتين اخريين سنه يقرأ فيها بالحمد وحدها، حتى يكون على يقين
من امتثاله. و من ذلك إذا شك بين الثلاث و الاربع مثلا، يسلم عند تمام
الركعه عمدا و يصلى الركعه المشكوكه منفصله بتحريم و تسليم، حتى
يكون على يقين من ركعاته: هذا هو الأصل الذى قاله عليه السلام لعمار
حيث سئل: هذا أصل فقال: نعم، أى نعم هذا أصل و قاعده يتفرع عليه
فروع، و سيمر عليك فى الاخبار ما لا يمكن اخراجه الا على هذا المبنى، و
لله المن و التوفيق.

منها البناء على الأقل و هو المنقول عن السيد المرتضى.

و منها تجويز البناء على الأقل و هو الظاهر من الصدوق فى الفقيه.

و منها قول على بن بابويه حيث قال كما نقل عنه و إذا شككت بين الاثنتين و الثلاث و ذهب وهمك إلى الثلاثة فأضف إليها رابعه فإذا سلمت صليت ركعه بالحمد وحدها و إن ذهب وهمك إلى الأقل فأبى عليه و تشهد فى كل ركعه ثم اسجد للسهو و إن اعتدل وهمك فأنت بالخيار إن شئت بنيت على الأقل و تشهدت فى كل ركعه و إن شئت بنيت على الأكثر و عملت ما وصفناه.

و منها ما نقل عن الصدوق فى المقنع من بطلان الصلاة بذلك الشك و سيأتى

ص: 172

كلامه فيه و قد نقل الفاضلان الإجماع على عدم الإعادة فى صورته الشك فى الأخيرتين.

أما القول الأول فقد قال فى الذكرى لم نقف فيه على روايه صريحه و نقل فيه ابن أبى عقيل تواتر الأخبار

وَ اسْتَدَلَّ الشَّيْخُ عَلَيْهِ بِمَا رَوَاهُ فِي الْحَسَنِ عَنْ زُرَّارَةَ (1) عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ لَا يَذَرِي أَوْاحِدَةً صَلَّى أَمُّ اثْنَتَيْنِ قَالَ يُعِيدُ قُلْتُ رَجُلٌ لَا يَذَرِي اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَمُّ ثَلَاثًا قَالَ إِنْ دَخَلَهُ الشَّكُّ بَعْدَ دُخُولِهِ فِي الثَّالِثَةِ يَمْضِي فِي الثَّالِثَةِ ثُمَّ صَلَّى الْآخَرَى وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ يُسَلِّمُ.

و يرد عليه أنه غير دال على المطلوب و إنما يدل على البناء على الأقل إذا وقع الشك بعد دخوله فى الثالثه و هى الركعه المتردده بين كونها ثالثه أو رابعه لا المتردده بين كونها ثانيه أو ثالثه لأن ذلك شك فى الأوليين و هو مبطل كما مر.

و إنما قال عليه السلام مضى فى الثالثه إشعارا بأنه يجعلها ثالثه و يضم إليها الرابعه و يحتمل أن يكون المراد بقوله ثم صلى الأخرى صلاه الاحتياط و يكون عدم ذكر التسليم أولا إما لعدم وجوبه أو ظهوره إلا أن الاستدلال بهذا الاحتمال البعيد مشكل.

و يمكن أن يقال القول ببطلان الصلاه بالشك بعد إكمال الركعتين يدفعه أخبار صحيحه كثيره داله على أن الإعادة فى الأوليين و السهو فى الأخيرتين فبقى الكلام فى البناء على الأقل أو الأكثر فعموم روايه عمار مع تأيده بالشهره بين الأصحاب و مخالفه العامه و ادعاء ابن أبى عقيل و هو من أعظم العلماء تواتر الأخبار فى ذلك يكفى لترجيح البناء على الأكثر و إن كان القول بالتخير أيضا لا يخلو من قوه.

وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ (2) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ:

ص: 173

2- 2. التهذيب ج 2 ص 193 ط نجف ج 1 ص 190 ط حجر، و رواه
الصدوق في المقنع ص 8 ط حجر ص 31 ط الإسلاميه.

سَأَلَتْهُ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَذَرْ رَكْعَتَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثًا قَالَ يُعِيدُ قُلْتُ أَلَيْسَ يُقَالُ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ فَقِيَهُ فَقَالَ إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ.

فيمكن الجمع بينها و بين حسنه زراره بوجهين أحدهما أن يقال إنما يعيد إذا دخل الشك قبل الدخول في الركعه المتردده بين الثالثه و الرابعه فيخصص هذه الروايه بغير الصوره المذكوره و مقتضى هذا الجمع إعاده الصلاه إذا كان الشك بعد إتمام الركعتين و قبل الدخول في الركعه المذكوره و هو خلاف المشهور و المختار.

إلا أن يقال إذا رفع رأسه من السجود يحصل لدخول في الركعه الأخرى بأن يقال رفع الرأس من الثانيه من مقدمات القيام لا أنه واجب مستقل خلافا للمشهور و الدخول في مقدمه الشىء في قوه الدخول فيه.

و ثانيهما التخيير بين الإعادة و الإتمام إذا كان الشك بعد الدخول في الركعه المذكوره كما قيل.

و الشيخ حمل صحيحه عبيد على الشك في المغرب و الأظهر حملها على ما إذا كان الشك قبل إكمال السجدين و كذا حمل مفهوم روايه زراره على ذلك إذ يكفي في فائده التقييد أن يكون لمخالفه أفراد شائعه ظاهره مخالفه في الحكم للمنطوق و لا يلزم مخالفه جميع الأفراد و الحصر المذكور في صحيحه عبيد إضافي لا محاله إذ الشك بين الاثنين و الأربع أيضا غير مبطل.

و يمكن حمل الثلاث و الأربع على الأعم من أن يكون شرع في الثالثه أو أراد الشروع فيها إذ يصدق عليه أنه يشك في أن الركعه التي يريد الشروع فيها ثالثه أم رابعه.

و أما خبر العلاء الذي رويناه من قرب الإسناد فيحتمل وجهين الأول البناء على الأقل كما هو ظاهر البناء على اليقين فيكون الركعه التي يأتي بها بعدها لاحتماله زياده ركعه في الصلاه فيكون مع هذه الركعه ركعتين

نافله إذ لا تكون النافله ركعه إلا الوتر.

الثانى أن يكون المراد البناء على الأكثر و يكون البناء على اليقين باعتبار أن مع صلاه الاحتياط يتيقن الخروج عن العهد(1)

و عدم ذكر التسليم لما مر فيكون الخبر حجه للمشهور فى البناء على الأكثر و فى التخيير فى صلاه الاحتياط بين الركعتين جالسا و الركعه قائما و فى تعيين الفاتحه فى صلاه الاحتياط.

ص: 175

1- 1. قد عرفت أن المراد فى كلامهم عليهم السلام (البناء على اليقين) البناء على أمر يحصل معه اليقين، و سيأتى النصّ على ذلك فى حديث زراره عن أحدهما أنه عليه السلام يقول: « لا ينقض اليقين بالشك، و لا يدخل الشك باليقين و لا يخلط أحدهما بالآخر و لكنه ينقض الشك باليقين و يتم على اليقين، فيبنى عليه، و لا يعتد بالشك فى حال من الحالات. » و هكذا حديث عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى إبراهيم عليه السلام فى السهو فى الصلاه قال تبنى على اليقين و تأخذ بالجزم و تحتاط الصلوات كلها. فكلامه عليه السلام « ابن على اليقين » صريح فيما قلناه حيث أن البناء على الأقل (و قد اختاره بعض الاصحاب عملا بالروايات، و عمل به عامه الجمهور أخذا بالاستصحاب) لا يزال المصلى على شك من ركعته: هل زاد فى صلاته ركعه أو ركعات أو لم يزد، و هذا واضح بحمد الله كما مرّ مرارا. و أمّا فقهاؤنا المتأخرون- رضوان الله عليهم- فانما حملوا اليقين فى هذه الأحاديث على البناء على الأقل، لانسهم بالاستصحاب، و من أركانه اليقين الثابت و الشك اللاحق فى رفعه، و لذلك تراهم يحتجون بهذه الأخبار على حجية الاستصحاب، و لا تعلق لها بالاستصحاب الا من حيث ورود لفظى اليقين و الشك فقط، من دون أن ينطبق كلامهم حتّى على مورد النصّ كما سيأتى بيانه. و أمّا الاستصحاب، فعندى أنّه حجه بالسيرة التى جبلت عليها العقلاء فأخذوا به حيث يطمئن نفوسهم ببقاء ما شك فى بقاءه، لا يتجاوزون عن موارد الاطمينان، وفاقا لفقهاءنا المتقدمين، و لعلّ الله يتفضل علينا بفرصه نبحث عن ذلك مشروحا بحوله و قوته، و الله ولى التوفيق و الإرشاد.

و أيد الثانى بأنه لا فائده فى ضم الركعه مع البناء على الأقل لأنه كما تلزم النافله ركعه مع الزيادة تلزم مع النقصان أيضا كون هذه الركعه فقط نافله فأى فائده فى الانضمام. و يمكن الجواب بأنه لا يلزم فى الأحكام ظهور العله فيها و عدم ظهور العله لا يصير

سببا لصرف الخبر عن ظاهره مع تأيده بأخبار أخرى مع أنه يمكن أن يقال الفرق أنه مع تمام الصلاة تكون النافله ناقصه و لا محذور فيه و مع زيادتها لا تنصرف الركعه الزائده إلى النافله إلا بانضمام ركعه إليها و مع عدمه يكون زياده فى الصلاة يبطلها و سيأتى القول و الروايه بضم الركعتين جالسا مع زياده الصلاة و على المشهور لا يفرقون بين الركعه قائما و ركعتين جالسا فى المواضع و بالجمله كل من الوجهين لا يخلو من تكلف و لا ظهور لأحدهما بحيث يمكن الاستدلال به.

الثانى الشك بين الثلاث و الأربع و المشهور بين الأصحاب أنه يبنى على الأكثر و يتم و يصلى الاحتياط و قال الصدوق و ابن الجنيد يتخير بين البناء على الأقل و لا احتياط و البناء على الأكثر و الاحتياط.

و يَدُلُّ عَلَى الْمَشْهُورِ رَوَايَاتٌ مِنْهَا مَا رَوَاهُ الْكَلْبِيُّ (1) وَ الشَّيْخُ (2)

فِي الْحَسَنِ بِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ الْحَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا لَمْ تَذُرْ أَثْنَيْنِ صَلَّيْتَ أَمْ أَرْبَعًا وَ لَمْ يَذْهَبْ وَ هُمْكَ إِلَى شَيْءٍ فَتَشْهَدُ وَ يَسْلَمُ ثُمَّ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ تَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ ثُمَّ تَشْهَدُ وَ يَسْلَمُ فَإِنْ كُنْتَ إِثْمًا صَلَّيْتَ رَكْعَتَيْنِ كَأَتَا هَاتَانِ تَمَامَ الْأَرْبَعِ وَ إِنْ كُنْتَ صَلَّيْتَ أَرْبَعًا كَأَتَا هَاتَانِ نَافِلَةً وَ إِنْ كُنْتَ لَا تَذُرُ ثَلَاثًا صَلَّيْتَ أَمْ أَرْبَعًا وَ لَمْ يَذْهَبْ وَ هُمْكَ إِلَى شَيْءٍ فَسَلِّ ثُمَّ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَ أَتِ جَالِسٌ تَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمِّ الْكِتَابِ وَ إِنْ ذَهَبَ وَ هُمْكَ إِلَى الثَّلَاثِ فَقُمْ فَصَلِّ الرَّكْعَةَ الرَّابِعَةَ وَ لَا تَسْجُدْ

ص: 176

1- 1. الكافى ج 3 ص 353.
2- 2. التهذيب ج 2 ص 186 ط نجف. و تراه فى الفقيه ج 1 ص 229.

سَجَدَتِي السَّهْوِ فَإِنْ دَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى الْأَرْبَعِ فَتَشْهَدُ وَ سَلَّمَ ثُمَّ اسْجُدْ
سَجَدَتِي السَّهْوِ.

و اعلم أنه نسب إلى الصدوق القول بوجوب سجدة السهو إذا شك بين
الثلاث و الأربع و غلب ظنه على الأربع

وَ اسْتَدَلَّ لَهُ بِمَا رَوَاهُ الشَّيْخُ (1)

بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ عَلَى الْمَشْهُورِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا دَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى التَّمَامِ أَبَدًا فِي كُلِّ صَلَاةٍ فَاسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ
بِغَيْرِ رُكُوعٍ أَ فَهَمْتَ قُلْتُ نَعَمْ.

و لعله استدل بهذا الخبر الذي هو في غايه القوه و لا يقصر عن الصحيح مع
تأييده بعموم خبر إسحاق فقله لا يخلو من قوه و إن لم ينسب إلى غيره من
الأصحاب و لكن موثقه أبان (2) عن أبي العباس ظاهره عدم الوجوب
فيمكن حمله على الاستحباب و الأحوط عدم الترك.

وَ مِنْهَا مَا رَوَاهُ فِي الْمُؤْتَقِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ (3) قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى
قَلَّمَ يَذُرُّ أَوْ فِي الثَّلَاثِ هُوَ أَمْ فِي الرَّابِعَةِ قَالَ فِيمَا دَهَبَ وَهْمُهُ إِلَيْهِ إِنْ رَأَى أَنَّهُ
فِي الثَّلَاثِ وَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الرَّابِعَةِ شَيْءٌ سَلَّمَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ نَفْسِهِ ثُمَّ صَلَّى
رَكَعَتَيْنِ (4) يَفْرَأُ فِيهِمَا بِفَاتِحَةِ

ص: 177

-
- 1- 1. التهذيب ج 1 ص 187 ط حجر.
 - 2- 2. التهذيب ج 1 ص 188 ط حجر، الكافي ج 3 ص 353.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 188 ط حجر، الكافي ج 3 ص 353.
 - 4- 4. يعني عن جلوس: و انما لم يذكره اعتمادا على فهم الراوى، حيث أن
المشكوك فيها لم تكن الا ركعه واحده، فإذا صلى ركعتين عن جلوس
احتسبت بركعه واحده، مع أنه قد روى في فرض المسألة هذه أحاديث
كثيره تنص على أنه يصلى ركعتين عن جلوس و في بعضها « صلى أربع
ركعات و أربع سجعات بفاتحه الكتاب و هو جالس يقصر في التشهد » راجع
التهذيب ج 2 ص 185 ط نجف، فليحمل عليها. و أمّا مورد السؤال فهو
الشك في الثلاث و الاربع مصرحا، الا أن الامام أجابه بأن يبنى على ما ذهب
وهمه إليه، ثم بين له ميزان الوهم الذي يعتبر في أمثال تلك الموارد بأنه

انما يجب العمل بالوهم إذا كان ظنا اطمئنانيا لم يكن من الطرف الآخر في قلبه شيء و أمّا إذا كان يذهب وهمه و ظنه الى الثالثه مثلا، و مع ذلك كان في قلبه من الرابعه شيء فوهمه هذا ملحق بالشك، و عليه أن يسلم بينه و بين نفسه ثمّ يصلى ركعتين عن جلوس احتياطا و هذا واضح بحمد الله.

الكتاب.

و ظاهره أن مع غلبه الظن في الثالثه يبنى على الأربع و يصلى صلاه الاحتياط و هو خلاف فتوى الأصحاب و يمكن حمله على أنه تم الكلام عند قوله فما ذهب إليه وهمه ثم أنشأ حكم الشاك الذى لم يغلب على ظنه أحدهما بحمل التنوين فى قوله شئ ء على التعظيم أى احتمال قوى يساوى احتمال الثالثه أو تقدر المساواه فى الكلام.

و يمكن حمله على البناء على الأقل و استحباب الركعتين لاحتمال الزيادة لتكونا بانضمام الركعة الزائده ركعتين نافله أو على الرجحان الضعيف الذى لا يبلغ إلى حد الظن المعتبر شرعا لكنهما أبعد من الأول الأول لفظا و الثانى معنى إذ الظاهر كفايه مطلق الرجحان.

و قال بعض الأفاضل هذا برزخ بين الفصل و الوصل لأن سهوه برزخ بين الظن و الشك و لا يخفى ما فيه قال الشهيد الثانى عبر جماعه من الأصحاب بغلبه الظن و هو يقتضى اشتراط ترجيح زائد على أصل الظن و الأصح أن ذلك غير شرط بل يكفى مطلق الظن و به صرح فى الدروس.

و رَوَى الْكَلْبِيُّ عَنْ زُرَّارَةَ (1)

يَسْنَدَيْنِ أَحَدُهُمَا مِنَ الْحِسَانِ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: وَ إِذَا لَمْ يَدْرَ فِي ثَلَاثٍ هُوَ أَوْ فِي أَرْبَعٍ وَ قَدْ أَحْرَزَ الثَّلَاثَ قَامَ (2) فَأَصَافَ إِلَيْهَا أُخْرَى وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

و ظاهره البناء على الأقل فجمع الصدوق بينه و بين سائر الأخبار

ص: 178

1- 1. الكافى ج 3 ص 351 و 352.

2- 2. يعنى بعد التسليم، و انما لم يذكره اعتمادا على ما كان معهودا بين الشيعة من البناء على الاكثر و سيجى ء الكلام فيه، فان للحديث ذيلا ينص على البناء على الاكثر.

بالقول بالتخير و قد عرفت أن الحمل على التقيه أظهر.

لَكِنْ يُؤَيِّدُ الصَّدُوقُ هُنَا مَا رَوَاهُ فِي الْكَافِي بِسَنَدٍ حَسَنٍ (1) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: إِنَّمَا السَّهْوُ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ وَ فِي الْاِثْنَيْنِ وَالْأَرْبَعِ يَتْلُو الْمَنْزِلَةَ وَ مَنْ سَهَا فَلَمْ يَذَرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا وَ اعْتَدَلَ شَكَّهُ قَالَ يَقُومُ قِيَمًا ثُمَّ يَجْلِسُ فَيَتَشَهَّدُ وَ يُسَلِّمُ وَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ وَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ وَ هُوَ جَالِسٌ فَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ وَ هَمِيهِ إِلَى الْأَرْبَعِ تَشَهَّدَ وَ سَلَّمَ ثُمَّ قَرَأَ قَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَ رَكَعَ وَ سَجَدَ ثُمَّ قَرَأَ فَيَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ وَ يَتَشَهَّدَ وَ سَلَّمَ وَ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ وَ هَمِيهِ الثَّانِي تَهَضَّ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَ تَشَهَّدَ وَ سَلَّمَ.

فإنه يحتمل وجوها أحدها أن يكون الواو في قوله و يصلى بمعنى أو أو يكون في الأصل أو فصحف فيكون صريحا في التخير بين البناء على الأقل و ترك صلاه الاحتياط و البناء على الأكثر و إيقاعها.

و ثانيها أن يكون الواو بمعناها و يكون الركعتان لاحتمال الزيادة فتصيران مع الزيادة نافله كما مر فيكون محمولا على الاستحباب لخلو سائر الأخبار عنه.

و ثالثها أن يكون المراد بقوله ثلاثا صلى أنه شك بين الاثنتين و الثلاث فلم يدر أن الركعة التي يصليها بعد ذلك ثالثة أم رابعة فيكون مؤيدا للمشهور في الشك بين الاثنتين و الثلاث.

و من استدل بخبر قرب الإسناد لا أدري لم لم يستدل بهذا الاحتمال في هذا الخبر مع اشتراكهما في وجه الاستدلال و لا يخفى أن أول الوجوه أظهرها ثم الثانى و على الوجهين يؤيد الصدوق و لم أر من تفطن بذلك.

ثم المشهور في الصورة المذكوره أنه يتخير في صلاه الاحتياط بين ركعتين جالسا و ركعه قائما و المنقول عن ظاهر الجعفى و ابن أبى عقيل تعيين الركعتين جالسا لضعف الروايه الداله على التخير في هذه الصورة في سائر الصور لم ترد روايه صريحه في ذلك فالأحوط في الجميع اختيار الركعتين جلوسا.

ص: 179

الثالث الشك بين الاثنتين و الأربع و المشهور بين الأصحاب فيه أيضا أنه يبنى على الأكثر و يسلم و يحتاط بركعتين قائما و ربما نقل عن الصدوق التخيير بينه و بين البناء على الأقل و الإعادة و نقل في المختلف عن الصدوق أنه قال يعيد مع أن الفاضلين نقلا الإجماع على عدم الإعادة في صورته تعلق الشك بالأخيرتين و الأشهر أقوى و قد دلت عليه أخبار خاصة و عامه قد مر بعضها.

و يدل على البناء على الأقل أخبار منها ما رواه الشيخ (1) و الكليني (2)

بسندين أحدهما حسن بإبراهيم بن هاشم و الآخر صحيح على المشهور

وَ إِنْ كَانَ فِيهِ كَلَامٌ (3)

عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ مَنْ لَمْ يَذَرْ فِي أَرْبَعٍ هُوَ أَوْ ثَنَيْنِ وَ قَدْ أَحْرَزَ الثَّنَيْنِ قَالَ يَرْكُعُ رَكْعَتَيْنِ وَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ (4) وَ هُوَ قَائِمٌ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَ يَتَشَهَّدُ وَ لَا يَسْتَوِي عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَذَرْ فِي ثَلَاثٍ هُوَ أَوْ فِي أَرْبَعٍ وَ قَدْ أَحْرَزَ الثَّلَاثَ قَامَ فَأَصَافَ إِلَيْهَا أُخْرَى وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ لَا يَنْقُضُ الْيَقِينَ (5)

بِالشَّكِّ وَ لَا يُدْخِلُ الشَّكَّ فِي الْيَقِينِ وَ لَا يَخْلِطُ أَحَدُهُمَا

ص: 180

1- 1. التهذيب ج 1 ص 188.

2- 2. الكافي ج 3 ص 351-352.

3- 3. لاسناد الكليني عن محمد بن إسماعيل، قال ابن داود في رجاله: إذا وردت روايه عن محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل بلا واسطه ففي صحتها قول، لان في لقائه له- يعنى إسماعيل بن بزيع- اشكالا، فيقف الروايه لجهاله الواسطه بينهما، و ان كانا مرضيين معظمين. راجع في ذلك كتب الرجال و قد استوعب فيه الكلام الأردبيلي في رجاله ذيل عنوانه لمحمد بن إسماعيل بن بزيع.

4- 4. يعنى بعد التسليم، و انما لم يصرح به اعتمادا على ما هو المعهود بين الشيعة من الركعات الاحتياطيه بتكبير و تسليم على حده منفصله، كما مر أنفا عند عنوان المؤلف العلامة ذيل الحديث في الفرع الثانى، و إذا جاء الاحتمال لم يصح الاستناد الى اطلاق الحديث.

5- 5. مراده عليه السّلام بذلك قاعده الاشتغال، و اليقين هو اليقين بأن المصلى يجب عليه أن يصلى أربعاً و لا يزيد جمع صلواته على السبع عشره، و نقض هذا اليقين (و قد عبر عنه الفقهاء رضوان الله عليهم بالبراءه فقالوا: الاشتغال اليقيني لا يرتفع الا بالبراءه اليقنيه) انما يجب بيقين آخر بأن يبنى على الاكثر و يسلم و يأتي بما نقص احتمالاً بصورة منفصله (فانها كانت مسنونه دخلت في الفرض بسنه النبي، و صارت خارجها في مورد الاضطرار بسنه النبي صلى الله عليه و آله على مر و سيجى ء) و أمّا إذا نقضه بالشك بأن يبنى على الاقل، لم يزل صلاته مشكوكه بين الاربع و الخمس، فمع أنّه يحتمل كون صلاته خمسا لا أربعاً كيف يجوز له أن ينقض الواجب، و هو الصلاه أربعاً باحتمال الامتثال. فمعنى قوله عليه السّلام « و لا يدخل الشك باليقين و لا يخلط أحدهما بالآخر » أنه لا يدخل الركعه المشكوكه فى الركعات المتيقنه و لا يخلطهما، بل يفصل بينهما حتّى يخرج الركعه المشكوكه عن صلاته، فتكون نافله لا يضر بركعات الفرض، ان كانت زائده، و تكون من تمام صلاته المفروض لا يضره انفصالها، ان كانت صلاته ناقصه. و قوله عليه السّلام « و لكنه ينقض الشك باليقين و يتم على اليقين و يبنى عليه » معناه أنه يهدم شكه العارض فى ركعات صلاته باليقين القطعى و البراءه اليقنيه و يتم صلاته على هذا اليقين من صحه ركعاته بالبناء على الاكثر لا بالشك الذى لا يزول مع البناء على الاقل أبداً. و قوله « و لا يعتد بالشك فى حال من الحالات » أى لا يعتد بالشك عند امتثال الاوامر بأن يبره من الاشتغال اليقيني بالبراءه المشكوكه، و لو كان مراده عليه السّلام بالشك الشك فى الركعات لم يكن لهذا الكلام معنى أبداً. على أنّه لو كان مراده عليه السّلام قاعده الاستصحاب كما ذهب إليه المتأخرون من فقهاءنا، بالبناء على الاقل، لكان المسأله واضحه لا يحتاج الى تكرار هذه الجملات و تأييده و تثبيته بعبارات يشبه بعضها بعضاً من حيث المفاد، و لكان على الفقهاء أن يفتوا بذلك كما أفتى بذلك علماء الجمهور، و قد مر فى ص 175 ما يؤيد ذلك و سيأتى ما ينص عليه.

بِالْآخِرِ وَ لَكِنَّهُ يَنْقُضُ الشَّكَّ بِالْيَقِينِ وَ يَتِمُّ عَلَى الْيَقِينِ فَيَبْنِي عَلَيْهِ وَ لَا يَعْتَدُ

ص: 181

بِالشَّكِّ فِي خَالٍ مِنَ الْحَالَاتِ.

فالخبر يحتمل وجهين الأول و هو الأظهر أنه يبنى على الأقل و لا يسلم لعدم ذكره و ذكر التكبير و يقوم و يضيف إليها ركعتين و يتم فالمراد بقوله لا ينقض اليقين بالشك أى لا يبطل المتيقن من صلاته بسبب الشك الذى عرض له فى البقيه و لا يدخل الشك فى اليقين أى لا يدخل الركعتين المشكوك فيهما فى الصلاه المتيقنه بأن يضمهما مع الركعتين المتيقنتين و يبنى على الأكثر و لكنه ينقض الشك باليقين أى يسقط الركعتين المشكوك فيهما باليقين و هو البناء على الأقل المتيقن.

الثانى أن يحمل على المشهور بأن يكون المراد بقوله يركع ركعتين أنه يفتتحهما بتكبيره و عدم ذكر التسليم للظهور أو لعدم وجوبه و كذا قوله قام فأضاف إليها أخرى محمول على ذلك و قوله و لا يدخل الشك فى اليقين أى لا يدخل الركعتين فى المتيقن بل يوقعهما بعد التسليم و المراد بنقض الشك باليقين إيقاعهما بعد التسليم إذ حينئذ يتيقن إيقاع الصلاه خاليه عن الخلل لأنه مع البناء على الأقل يحتمل زياده الركعات فى الصلاه.

و ربما يؤيد ذلك بأن فى صورته الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع وقع مثل تلك العبارة من غير ذكر التسليم و الافتتاح (1)

مع أن المراد به ما ذكر عن غير ارتياب و لا يخفى ظهور الأول و بعد الأخير لكن لا بأس بارتكابه فى مقام الجمع و الأظهر حمله على التقية كما عرفت و مع ذلك يمكن أن يكون المراد ما ذكر فى الوجه الثانى توريه للتقيه.

و رَوَى الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (2) قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ لَا يَذَرِي صَلَاتَهُ رَكْعَتَيْنِ أَمْ أَرْبَعًا قَالَ يُعِيدُ.

و يمكن حمله على الشك قبل إكمال السجدين و الشيخ حمله على الشك فى المغرب و الفجر و الصدوق قال بالتخير لذلك و احتمل الشهيد فى الذكرى و علامه فى النهايه كون البناء على الأكثر و صلاه الاحتياط

ص: 182

1- 1. راجع ص 184 مرسله ابن أبى عمير.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 188.

للرخصة و التخفيف و تكون الإعادة أيضا مجزیه و لا يخفى بعد هذا الكلام عن ظواهر النصوص و لا داعى إلى ذلك و لم يعلم قائل بذلك قبلهما.

و رَوَى الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ (1) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا لَمْ تَذَرِ أَرْبَعًا صَلَّيْتَ أَمْ رَكَعَتَيْنِ فَقُمْ وَ ارْكَعْ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلِّمْ وَ اسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَ أَنْتَ جَالِسٌ ثُمَّ سَلِّمْ بَعْدَهُمَا.

و هذا الخبر أيضا يحتمل البناء على الأقل و الأكثر و حملة الشيخ و العلامة على ما إذا تكلم ناسيا و هو بعيد و يمكن الحمل على الاستحباب و الظاهر أن السجود مبنى على البناء على الأقل كما هو المشهور عند العامة فيهما

رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَقُولُ: إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ وَاحِدَةً صَلَّى أَوْ ثَنَتَيْنِ فَلْيَنْ عَلَيَّ وَاحِدَةٍ وَ إِنْ لَمْ يَذَرِ ثَنَتَيْنِ صَلَّى أَوْ ثَلَاثًا فَلْيَنْ عَلَيَّ ثَنَتَيْنِ وَ إِنْ لَمْ يَذَرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَنْ عَلَيَّ ثَلَاثٍ وَ لَيْسَ جُذُ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ.

قال البغوى فى شرح السنه هذا الحديث مشتمل على حكمين أحدهما أنه إذا شك فى صلاته فلم يدر كم صلى فليأخذ بالأقل و الثانى أن محل سجود السهو قبل السلام أما الأول فأكثر العلماء على أنه يبنى على الأقل و يسجد للسهو و ذهب أصحاب الراى إلى أنه يتحرى و يأخذ بغلبه الظن و إن غلب على ظنه أنها ثالثته أضاف إليها ركعه أخرى و إن كان غالب ظنه أنها رابعته أخذ به.

هذا إذا كان الشك يعتريه مره بعد أخرى فأما إذا كان أول مره سها فعليه استئناف الصلاه عندهم.

و أما الثانى فذهب أكثر فقهاء أهل المدينه إلى أنه يسجد هما قبل السلام و به قال الشافعى و غيره من أهل الحديث و ذهب قوم إلى أنه يسجد بعد السلام و به قال سفيان الثورى و أصحاب الراى.

و قال مالك إن كان سهوه بزياده زادها فى الصلاه سجد بعد السلام و إن كان

1-1. التهذيب ج 1 ص 188.

سهوه بنقصان سجد قبل السلام و قال أحمد كلما ورد قبل السلام يأتي به قبله و كلما ورد بعده يأتي به بعده انتهى.

فظهر أن البناء على الأقل و السجود كليهما محمولان على التقية.

الرابع الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع فذهب أكثر الأصحاب إلى أنه يبنى على الأكثر و يتم و يصلي ركعتين من قيام و ركعتين من جلوس و ذهب الصدوقان و ابن الجنيد إلى أنه يبنى على الأربع و يصلي ركعة من قيام و ركعتين من جلوس و جوز ابن الجنيد البناء على الأقل ما لم يخرج الوقت.

حُجَّةُ الْمَشْهُورِ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ (1)

وَالْكَلْبِيُّ (2) عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي رَجُلٍ صَلَّى قَلَمَ يَذُرُ اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا قَالِ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ مِنْ قِيَامٍ وَ يُسَلِّمُ ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ مِنْ جُلُوسٍ وَ يُسَلِّمُ فَإِنْ كَانَتْ أَرْبَعٌ رَكْعَاتٍ كَانَتْ الرَّكْعَاتُ تَافِلَةً وَ إِلَّا تَمَّتِ الْأَرْبَعُ.

و أما القول الثاني فقال في الذكرى إنه قوى من حيث الاعتبار لأنهما منضمان حيث تكون الصلاة اثنتين و يجتزى بأحدهما حيث تكون ثلاثا إلا أن النقل و الاشتهار يدفعه انتهى.

و قد ينازع في قوته من حيث الاعتبار فإنه يستلزم تلفيق البدل الواحد من الفعل قائما و قاعدا على تقدير كون الواقع ركعتين و يستلزم زياده بعض الأفعال كالنيه و التكبير في البدل و تغيير صورته البدل على التقدير المذكور.

ثم ظاهر كلامه عدم نص عليه مع أنه قد رَوَى الصَّدُوقُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ (3)

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ

ص: 184

1- 1. الكافي ج 3 ص 353.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 188.

3- 3. الفقيه ج 1 ص 230: و فيه « يصلی رکعتین من قیام ثم یسلم ثم یصلی رکعتین و هو جالس ».

لَا يَذَرِي أَثْنَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَقَالَ يُصَلِّي رَكْعَةً مِنْ قِيَامٍ ثُمَّ يُسَلِّمُ
ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ.

لكن نسخ الفقيه مختلفه ففى أكثرها كما نقلناه و فى بعضها يصلى ركعتين
من قيام فيكون موافقا للمشهور و لعله كان فى نسخه هكذا إذ عدم
رجوعه إلى الفقيه بعيد.

و يؤيد النسخه المشهوره قول الصدوق و والده إذ الظاهر أنهما لا يقولان إلا
عن نص و يؤيد النسخه الأخرى عدم تعرض العلامة و الشهيد و غيرهما لهذا
الخبر و لم يوردوه حجه له و إنما تمسكوا له بالاعتبارات العقلية.

و فى هذا الخبر شىء آخر و هو أن روايه الكاظم بهذا النحو عن والده
صلوات الله عليه غير معهود ففيه مظنه تصحيف و فى بعض النسخ قال
قلت له و هو أصح لكنه نادر و أكثر النسخ كما نقلنا أولا.

فإن أيد القول الأخير بأن روايه ابن أبى عمير مرسله و إن جعلوها فى حكم
المسانيد و هى حسنه و إن كانت فى غايه الحسن و روايه عبد الرحمن
صحيحه مسنده أيدنا القول الأول بالشهره و بما ذكرنا فى هذا الخبر من
اختلاف النسخ و جهات الضعف.

و يخطر بالبال وجه آخر لضعف النسخه المشهوره و هو أنها بعيدة من جهة
الاعتبار إذ الظاهر أن جعل الركعتين جالسا مكان الركعه قائما مع مخالفتها
لهيئه أصل الصلاه إنما هو لضروره عدم حسن الصلاه بركعه واحده فأى شىء
ء صار هاهنا عله للعدول فى إحداهما دون الأخرى فكان الأنسب أن تكون
إما الركعتين قائما أو أربع ركعات جالسا فتفطن.

و ربما يؤيد المذهب المشهور بأن الأخبار الوارده فى الشك بين الثلاث و
الأربع و الاثنتين و الثلاث و الاثنتين و الأربع شامله للصوره المفروضه إذ
ليس فيها تقييد بعدم انضمام شك آخر معه و إن كان يوهم ظاهرها ذلك
فالركعتان جالسا للأولين و الركعتان قائما للآخر ففى العمل بهذا الخبر
يحصل العمل بجميع

تلك الأخبار.

فظهر أن المشهور أقوى و العمل به أولى و لو لا تلك الوجوه لكان القول بالتخير قويا و إن لم يعلم قائل به.

و على المشهور هل يجوز أن يصلى بدل الركعتين جالسا ركعه قائما فيه أقوال ثلاثة الأول تحتمه و نسبه فى الذكرى إلى ظاهر المفيد فى الغريه و سار الثانى عدم الجواز و نسبه فى الذكرى إلى الأصحاب (1)

الثالث التخير لتساويهما فى البدليه بل الركعه من قيام أقرب إلى حقيقه المحتمل اختاره علامه و الشهيدان و الأوسط أقرب و قوفا على النص.

و هل يجب تقديم الركعتين من قيام فيه أقوال وجوب تقديمهما و هو قول المفيد فى المقنعه و المرتضى فى أحد قوليه و التخير و هو ظاهر المرتضى فى الإنتصار و أكثر الأصحاب و تحتم الركعتين جالسا حكى قول به و تحتم تقديم ركعه قائما و هو المنقول عن المفيد فى الغريه و الأول أقرب و قوفا على النص للعطف بـثم و إن احتمل أن لا يكون للترتيب كما استعمل فى كثير من الأخبار كذلك لكن لا ينافى الظهور نعم لو لم يعمل فى الحكم بهذا الخبر و عول على الأخبار الآخر كما أومأنا إليه يتجه التخير.

فائده

اعلم أن ظاهر الأصحاب أن كل شك تعلق بالاثنتين يشترط فى عدم وجوب الإعادة إكمال السجدين قاله فى الذكرى و وجهه المحافظه على سلامه الأوليين فإن الظاهر أن محافظتهما يتحقق بذلك فبدونه تجب الإعادة للأخبار الداله عليه و نقل عن بعض الأصحاب الاكتفاء بالركوع لصدق مسمى الركعه و هو ضعيف.

ص: 186

1- 1. و الوجه فى ذلك أن هذه الركعه من قيام- فى هذا الفرض أو سائر الفروض اذا كانت زائده عن الصلاه المفروضه و لحقت بالنوافل أضرت بوترها على ما مر من وجوب التحفظ على كون صلوات النافله وترا.

قال فى الذكرى نعم لو كان ساجدا فى الثانى و لما يرفع رأسه (1) و تعلق الشك لم أبعد صحته لحصول مسمى الركعه و فيه نظر إذ لو اكتفى فى تحقق الركعه بتحقيق الأركان كان الظاهر الاكتفاء بوضع الرأس فى السجده الثانى و إن اعتبر تمام واجبات الركعه فرفع الرأس أيضا من واجباتها و القول بأنه من مقدمات الركعه الثانى بعيد فالأول أقوى و إن أمكن تأييد ما سواه بأصل البراءه و بقوله عليه السلام ما أعاد الصلاه فقيه.

لكن يؤيد ما قويناه حسنه زرارته المتقدمه فى الشك بين الاثنين و الثلاث حيث اعتبر فيها الدخول فى الثالثه و لعل الأحوط لو كان الشك بعد وضع الرأس فى الثانى البناء ثم الإعادته.

«16»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ وَ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ ابْنِ أَدِيَّةَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ شَكَّ وَ لَمْ يَذَرِ أَرْبَعًا صَلَّى أَمْ اشْتَيْنِ وَ هُوَ قَاعِدٌ قَالَ يَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ وَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ وَ يُسَلِّمُ ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ وَ هُوَ جَالِسٌ (2).

بيان: قد سبق الكلام فى مثله و أن الظاهر البناء على الأقل و الحمل على التقية و يحتمل البناء على الأكثر و استحباب السجده.

«17»- الإِخْتِجَاجُ، فِيمَا كَتَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْجَمِيرِيُّ وَ قَدْ مَرَّ بِأَسَانِيدِهِ إِلَى الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى الظُّهْرَ وَ دَخَلَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ فَلَمَّا أَنْ صَلَّى مِنْ صَلَاتِهِ الْعَصْرِ رَكْعَتَيْنِ اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ كَيْفَ يَصْنَعُ فَأَجَابَ إِنْ كَانَ قَدْ أَخَذَتْ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ حَادِثَةٌ يُقْطَعُ بِهَا الصَّلَاةُ أَغَادَ الصَّلَاتَيْنِ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَخَذَتْ حَادِثَةٌ جَعَلَ الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ تَتِمَّةً لِمَا كَانَ فِي الظُّهْرِ وَ صَلَّى الْعَصَرَ

ص: 187

1- 1. بل لو رفع رأسه من السجده الأولى فقد تحفظ على ركعتها، لما مر من أن الفرض إنما هو السجده الأولى عن قيام.
2- 2. المحاسن: 331.

بَعْدَ ذَلِكَ (1).

إيضاح: لعل المراد بالحادثه ما تقطع الصلاه عمدا و سهوا كالحدث و الاستدبار لا ما يقطع عمدا كالكلام فإنه فى حكم الناسى و مع ذلك فظاهر سائر الأخبار و فتوى الأصحاب يقتضى العدول حينئذ عن العصر إلى الظهر إلا أن يحمل على أنه أحدث و لم يتوضأ للعصر و هو بعيد.

و أما الحكم الأخير و هو جعل الركعتين لتتمه الظهر فهو قول جماعه من الأصحاب و قيل تبطل الثانية و يعود إلى الأولى فيتمها و قيل تبطل الأولى و تصح الثانية لأن النيه و التحريمه يبطلان عمدا و سهوا.

و قال العلامة فى النهايه و لو نقص من عدد صلاته ناسيا و سلم ثم ذكر تدارك إكمال صلاته و سجد للسهو سواء فعل ما يبطلها عمدا كالكلام أو لا أما لو فعل المبطل عمدا و سهوا كالحدث و الاستدبار إن ألحقناه به فإنها تبطل لعدم إمكان الإتيان بالفائت من غير خلل فى هيئه الصلاه و لقول أحدهما عليهما السلام إذا حول وجهه عن القبلة استقبل الصلاه استقبالا و لو فعل المبطل عمدا ساهيا

و تناول الفصل فالأقرب عدم البطلان و يحتمل لخروجه عن كونه مصليا فحينئذ يرجع فى حد التناول إلى العرف و لو ذكر بعد أن شرع فى أخرى و تناول الفصل صحت الثانية و بطلت الأولى و إن لم يطل عاد إلى الأولى و أتمها.

ص: 188

1- 1. الاحتجاج: 273: و الحديث مبنى على أنه بعد ما صلى ركعتين من العصر تيقن انه سلم من الظهر بعد تمامها ركعتين، فان كان أحدث بين الصلاتين حدثا، فالاحسن أن يسلم من صلاته التى بيده نافله و يرجع الى صلاه الظهر ثم العصر، و ان لم يكن احدث حدثا، فالسلام نسيانا لا تبطل الصلاه، و ان كان مخرجا عنها، لما أشرنا قبل ذلك و سيأتى من أن رسول الله صلى الله عليه و آله سلم فى ركعتين ثم صلى تمام الاربع ركعتين على حده، فعليه أيضا أن يسلم من هاتين الركعتين و يجعلهما تماما لصلاته الأولى منفصله، على ما فعله رسول الله صلى الله عليه و آله و قد كان فعله صلى الله عليه و آله مبنى صلوات الاحتياط فى مذهبنا كما عرفت.

و هل يبنى الثانيه على الأولى فيه احتمال فيجعل ما فعله من الثانيه تمام الأولى و يكون وجود السلام كعدمه لأنه سهو معذور فيه و النيه و التكبيره ليستا ركنا فى تلك الصلاه فلا يبطلها و يحتمل بطلان الثانيه لأنها لم تقع بنيه الأولى فلا يصير بعد عدمه منها و لو كان ما شرع فيه ثانيا نفلا فالأقرب عدم البناء لأنه لا يتأدى الفرض بنيه النفل انتهى.

و قال الشهيد الثانى قدس سره فى شرح الإرشاد حين عد ما يستثنى من قاعده كون زياده الركن مبطلا للصلاه السادس لو سلم على بعض من صلاته ثم شرع فى فريضه أو ظن أنه سلم فشرع فى فريضه أخرى و لما يأت بينهما بالمنافى فإن المروى عن صاحب الأمر عليه السلام الإجزاء من الفريضه الأولى و اغتفار ما زيد من تكبيره الإحرام.

و هل يفتقر إلى العدول إلى الأولى يحتمله لأنه فى غيرها و إن كان سهوا كما لو صلى العصر ظانا أنه صلى الظهر ثم تبين العدم فى الأثناء و عدمه و هو الأصح لعدم انعقاد الثانيه لأن صحه التحريم بالثانيه موقوف على التسليم من الأولى فى موضعه أو الخروج بغيره و لم يحصل.

نعم ينبغى ملاحظه كونه فى الأولى من حين الذكر بناء على تفسير الاستداهم الحكميه بأمر وجودى و على التفسير الأصح يكفى فى الأفعال الباقية عدم إيقاعها بنيه الثانيه.

و قال الشهيد قدس الله روحه فى قواعده لو ظن أنه سلم فنوى فريضه أخرى ثم ذكر نقص الأولى فالمروى عن صاحب الأمر الإجزاء عن الفريضه الأولى و السر فيه أن صحه التحريم بالثانيه موقوف على التسليم من الأولى فى موضعه أو الخروج منها و لم يحصل فجرت التحريمه مجرى الأذكار المطلقة التى لا تخل بصحه الصلاه و نيه الوجوب فى الثانيه لغو لعدم مصادفته محلا و حينئذ هل تجب نيه العدول إلى الأولى الأقرب عدمه لعدم انعقاد الثانيه و هو بعد فى الأولى نعم يجب القصد إلى أنه فى الأولى من حين الذكر.

«18»- السَّرَائِرُ، تَقْلًا مِنْ كِتَابِ حَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ زُرَّارَةُ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ

عليه السلام: كَانَ الَّذِي قَرَضَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ مِنَ الصَّلَاةِ عَشْرًا قَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَبْعًا وَفِيهِنَّ السَّهْوُ وَلَيْسَ فِيهِنَّ قِرَاءَةٌ فَمِنْ شَكٍّ فِي الْأُولَيْنِ أَعَادَ حَتَّى يَحْفَظَ وَيَكُونَ عَلَى يَقِينٍ وَ مَنْ شَكَّ فِي الْآخِرَتَيْنِ عَمِلَ بِالْوَهْمِ (1).

قَالَ وَ قَالَ زُرَّارَةُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا جَاءَ يَقِينٌ بَعْدَ حَائِلٍ قَضَاهُ وَ مَضَى عَلَى الْيَقِينِ وَ يَقْضَى الْحَائِلُ وَ الشَّكُّ جَمِيعًا فَإِنْ شَكَّ فِي الظُّهْرِ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ الْعَصْرَ قَضَاهَا وَ إِنْ دَخَلَهُ الشَّكُّ بَعْدَ أَنْ يُصَلِّيَ الْعَصْرَ فَقَدْ مَضَتْ إِلَّا أَنْ يَسْتَيْقِنَ لِأَنَّ الْعَصْرَ حَائِلٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الظُّهْرِ فَلَا يَدْعُ الْحَائِلَ لِمَا كَانَ مِنَ الشَّكِّ إِلَّا بِيَقِينٍ (2).

بيان: صدر الخبر يدل على ما مر من أن الشك في الأوليين يوجب الإعادة و في الأخيرتين لا يوجبها و التفصيل المذكور في آخر الخبر مع صحته خلاف فتوى الأصحاب إذ المشهور التفصيل ببقاء الوقت و خروجه.

قال في الذكرى لو شك في فعل الصلاة و وقتها باق و جبت لقيام السبب و أصله عدم الفعل و إلا فلا عملا بظاهر حال المسلم أنه لا يخل بالصلاة

وَ بِهِ خَبَرٌ حَسَنٌ السَّيِّدِ عَنْ زُرَّارَةَ وَ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ مَتَى اسْتَيْقَنَتْ أَوْ شَكَّكَتْ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ أَتَكَ لَمْ تُصَلِّهَا أَوْ فِي وَقْتِ قَوْتِهَا صَلَّيْتُهَا وَ إِنْ شَكَّكَتْ بَعْدَ مَا خَرَجَ وَقْتُ الْقَوْتِ فَقَدْ خَالَ حَائِلٌ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْكَ أَوْرَدَهُ الْكَلْبِيُّ (3) وَ الشَّيْخُ (4)

فِي التَّهْذِيبِ.

أقول: الظاهر أن المراد بوقت الفوت وقت فوت الفضيلة (5) و يمكن

ص: 190

-
- 1- 1. السرائر: 472. و قد مر مثله عن الكافي ج 3 ص 273 بسند و ص 272 بسند آخر.
 - 2- 2. المصدر نفسه.
 - 3- 3. الكافي: ج 3 ص 294.
 - 4- 4. التهذيب ج 1 ص 215.

5-5. قد عرفت فى باب أوقات الصلوات أن وقت صلاة الظهر إذا صار ظل الشاخص مثله بالسنة وهكذا وقت صلاة العصر إذا صار ظل الشاخص مثليه بالسنة، فلا يدخل وقت أحدهما فى الآخر، إلا أن حكم الخبر لمن يصلى هكذا فيفترق بين الصلاتين و يوقع كل صلاة فى وقتها المسنون اقتداء بسنة النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم و أمّا من يجمع بين الصلاتين فالحديث غير ناظر إليه.

الجمع بين الخبرين بوجوب الفعل فى الشك مع بقاء الوقت إذا لم يدخل فى الصلاة التى بعدها لكن لم أظفر بقائل به.

«19»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِالإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ فَنَسِيَ أَنْ يُكَبِّرَ حَتَّى رَكَعَ فَذَكَرَ حِينَ رَكَعَ هَلْ يُجْزِيهِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى رَكْعَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ وَ هَلْ يَعْتَدُّ بِمَا صَلَّى قَالَ يَعْتَدُّ بِمَا يَفْتَتِحُ بِهِ مِنَ التَّكْبِيرِ (1) قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ رَكَعَ وَ سَجَدَ وَ لَمْ يَذَرْ هَلْ كَبَّرَ أَوْ قَالَ شَيْئًا فِي رُكُوعِهِ وَ سُجُودِهِ هَلْ يَعْتَدُّ بِتِلْكَ الرَّكْعَةِ وَ السَّجْدَةِ قَالَ إِذَا شَكَّ فَلْيَمُضِ فِي صَلَاتِهِ (2).

بيان: الظاهر أن المراد بالتكبير فى الموضعين تكبير الركوع لقوله عليه السلام يعتد بما يفتتح به من التكبير إذ الظاهر أن المراد به التكبيرات الافتتاحية المستحبة لما مر من أنها لتدارك ما ينسى من تكبيرات الصلاة.

و يحتمل تكبيره الإحرام أيضا و لا خلاف فى أنه لو ذكر ترك تكبير الركوع بعد الركوع أو السجود لا يعود إليه و إن قيل بوجوبه و كذا الشك لأنه بعد تجاوز المحل و يحتمل الأول التكبيرات الافتتاحية المستحبة فالمراد بما يفتتح به تكبير الإحرام و يدل على أن الشك فى ذكر الركوع و السجود لا يعتبر بعد الرفع منهما كما هو مذهب الأصحاب.

ثم اعلم أنهم نقلوا الإجماع على أنه إذا أخل بالنية حتى كبر تبطل صلاته عمدا كان أو سهوا لأن التكبير من أجزاء الصلاة و يشترط النية فى جميعها و كذا لو أخل بالقيام حال التكبير على ما هو المشهور من أن القيام فى كل حال تابع لتلك الحال

ص: 191

1-1. قرب الإسناد ص 90 ط حجر ص 117 ط نجف.
2-2. قرب الإسناد ص 119 ط نجف، ص 91 ط حجر.

و فيه إشكال لكن حكم الأكثر بذلك إلا شاذ قالوا بأن الركن من القيام هو ما اتصل بالركوع.

و ربما يقال الإخلال بالمأمور به مطلقا مبطل للصلاه إلا ما ثبت بالدليل أنه لا يبطل عمدا أو سهوا و هو باطل لأن الإخلال بواجب لا يوجب إبطال واجب آخر إلا إذا علم اشتراطه به و الأصل عدمه و لو قام دليل على الاشتراط اتبع مدلوله من الاشتراط عمدا أو مطلقا و لم يقم هنا دليل على كون القيام شرطا لصحة التكبير سهوا.

و المشهور اشتراط القيام حال النية أيضا و فيه نظر يظهر مما حققنا في بحث النية و لا خلاف في أن الإخلال بتكبير الإحرام مبطل بمعنى أنه لا يعتد بما وقع بعده من واجب أو مستحب في الصلاه و مع فعله لا بد من إعادته النية لوجوب المقارنه و عليه (1) دلت أخبار كثيره و ما ورد من عدم وجوب الإعادته فإما محمول على الشك بعد تجاوز المحل أو على التكبيرات المستحبه.

«20»- قُزُبُ الْإِسْنَادِ، بِالإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ فَقَرَأَ سُورَةَ قَبْلَ قَاتِحَةِ الْكِتَابِ ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ مَا قَرَعَ مِنَ السُّورَةِ قَالَ يَمْضِي فِي صَلَاتِهِ وَ يَقْرَأُ قَاتِحَةَ الْكِتَابِ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ (2)

قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَلَيْهِ السَّلَام عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي صَلَاتِهِ فَقَرَأَ سُورَةَ قَبْلَ قَاتِحَةِ الْكِتَابِ هَلْ يُجْزِيهِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ خَطَا قَالَ نَعَمْ (3).

بيان: قوله عليه السلام يمضي في صلاته لعله محمول على الشك فيكون مؤبدا لما اخترنا سابقا من أن الانتقال إلى السوره يوجب عدم الاعتناء في الشك في الفاتحه و إلا فلا خلاف في الرجوع قبل الركوع إذا تيقن ترك شيء من القرآن و دلت عليه الأخبار الكثيره و ربما يحمل على الذكر بعد الركوع و هو أبعد.

ص: 192

1- 1. أي على أن بالإخلال بتكبير الإحرام مطلقا تبطل الصلاه، منه رحمه الله في هامش الأصل.

2- 2. قرب الإسناد: 92 ط حجر ص 120 نجف.

3-3. قرب الإسناد: 92 ط حجر ص 120 نجف.

و أما قراءه الحمد فيما يستقبل فالمراد به ما يخصه من القراءه لا قراءه الفاتحه المنسيه لورود الأخبار بنفيه و قد أول الشيخ أمثاله على هذا الوجه و قيل يتعين قراءه الفاتحه فى الأخيرتين لمن تركها ناسيا فى الأوليين و يحتمل حمل قوله فيما يستقبل على ما يقرؤه فى تلك الركعه و إن كان بعيدا أيضا و كذا قراءه السوره قبل الفاتحه يمكن حمله على الذكر بعد الركوع أو يكون مبنيا على استحباب قراءه السوره.

و المشهور بين القائلين بوجوب السوره هنا وجوب إعادتها إن ذكر قبل الركوع و لم أر فيه خلافا و الفرق بين السؤالين أن السؤال الأول كان عن الذكر قبل قراءه الفاتحه و الثانى عن الذكر بعدها و الحاصل أن فى الأول كان الإخلال بأصل الفاتحه و فى الثانى بالترتيب.

«21»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، وَ كِتَابُ الْمَسَائِلِ، يَسْتَدَيِّهَمَا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُخْطِئُ فِي قِرَاءَتِهِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُنْصِتَ سَاعَةً وَ يَتَذَكَّرَ قَالَ لَا بَأْسَ (1)

قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُخْطِئُ فِي التَّشَهُُّدِ وَ الْقُنُوتِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُرَدِّدَ حَتَّى يَتَذَكَّرَ وَ يُنْصِتَ سَاعَةً وَ يَتَذَكَّرَ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يُرَدِّدَ وَ يُنْصِتَ سَاعَةً حَتَّى يَذْكُرَ وَ لَيْسَ فِي الْقُنُوتِ سَهْوٌ وَ لَا فِي التَّشَهُُّدِ (2).

بيان: قال فى التذكرة لو سكت فى أثناء القراءه بالخارج عن العاده إما بأن أرتج عليه فطلب التذكر أو قرأ من غيرها سهوا لم يقطع القراءه و قرأ الباقي و إن سكت طويلا عمدا لا لغرض حتى خرج عن كونه قارئاً استأنف القراءه و كذا لو قرأه فى أثناءها ما ليس منها فلا تبطل صلاته و لو سكت بنيه القطع بطلت قراءته و لو سكت لا بنيه القطع أو نواه و لم يسكت صحت.

و لو كرر آيه من الفاتحه لم تبطل قراءته سواء أوصلها بما انتهى إليه أو ابتداءً

ص: 193

1- 1. قرب الإسناد: 124 ط نجف، و قد مرت هذه الأحاديث فى باب القراءه.

2- 2. قرب الإسناد: 124 ط نجف، و قد مرت هذه الأحاديث في باب القراءه.

من المنتهى خلافا لبعض الشافعية فى الأولى و لو كرر الحمد عمدا ففى إبطال الصلاه به إشكال انتهى.

قوله عليه السلام و لا فى التشهد أقول فى كتاب المسائل (1)

كما فى التشهد فنسخه قرب الإسناد يحتمل أن يكون المراد بها أن السهو عن بعض القنوت لا يضر للاكتفاء فيه بمسمى الذكر و الدعاء و لا فى التشهد أى مستحبات التشهد من التحيات و الأدعية فإن الظاهر أن السهو إنما هو فيها و الشهادتان لا سهو فيهما غالبا أو المراد نفي سجود السهو فى تركهما فينفي قول من قال به فى كل زياده و نقيصه حتى فى المستحبات كما سيأتى.

و على النسخه الأخرى يحتمل ما ذكر و أن يكون المراد إثباته فى التشهد بأن يكون متعلقا بالمنفى فيكون المراد ترك الشهادتين.

«22»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِسَنَدِهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ سَهَا قَبْنَى عَلَى مَا صَلَّى كَيْفَ يَصْنَعُ أَوْ يَفْتَحُ صَلَاتَهُ أَمْ يَقُومُ وَ يُكَبِّرُ وَ يَقْرَأُ وَ هَلْ عَلَيْهِ أَدَانٌ وَ إِقَامَةٌ وَ إِنْ كَانَ قَدْ سَهَا فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأَخْرَاوَيْنِ وَ قَدْ قَرَعَ مِنْ قِرَائَتِهِ هَلْ عَلَيْهِ قِرَاءَةٌ أَوْ تَسْبِيحٌ أَوْ تَكْبِيرٌ قَالَ يَبْنِي عَلَى مَا صَلَّى إِنْ كَانَ قَدْ قَرَعَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قِرَاءَةٌ وَ لَا أَدَانٌ وَ لَا إِقَامَةٌ (2).

«23»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، بِسَنَدِهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْهُو قَبْنَى عَلَى مَا ظَنَّ كَيْفَ يَصْنَعُ أَوْ يَفْتَحُ الصَّلَاةَ أَمْ يَقُومُ قَبْلَ تَكْبِيرِهِ وَ يَقْرَأُ وَ هَلْ عَلَيْهِ أَدَانٌ وَ إِقَامَةٌ وَ إِنْ كَانَ قَدْ سَهَا فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأَخْرَاوَيْنِ وَ قَدْ قَرَعَ مِنْ قِرَائَتِهِ هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُسَبِّحَ أَوْ يُكَبِّرَ قَالَ يَبْنِي عَلَى مَا كَانَ صَلَّى إِنْ كَانَ قَدْ قَرَعَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قِرَاءَةٌ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَدَانٌ وَ لَا إِقَامَةٌ وَ لَا سَهْوٌ عَلَيْهِ (3).

توضيح: إنما ذكرنا الخبرين مع أن الظاهر اتحادهما للاختلاف الكثير

ص: 194

1- 1. كتاب المسائل المطبوع فى البحار ج 10 ص 274 و 275.

2- 2. قرب الإسناد ص 125 ط حجر.

3-3. كتاب المسائل البحار ج 10 ص 273.

فى متنتهما و ما فى المسائل أظهر و غرض السائل الفاضل أنه إذا بنى على الظن فلعله ظن الأقل مع أنه يحتمل عنده أن يزيد صلاته لاحتمال مرجوح عنده فهل يبنى الزائد على ما مضى بغير تكبير أم يستأنف ركعه أو ركعتين بتكبيره و نيه مستأنفتين و إن كانت صلاته مستأنفه فهل يحتاج إلى أذان و إقامة كسائر الصلوات و إذا كان غالب ظنه الأكثر فيمكن أن يكون شكه فى الاثنتين و الثلاث بعد الفراغ من قراءة الحمد و السورة فإذا بنى على الثلاث فتحسب تلك الركعه بالثالثه و كان عليه التسبيح و قد قرأ أو كان عليه الحمد وحدها و قد قرأ السورة أيضا.

فأجاب عليه السلام بأنه يبنى على ما مضى و ليس عليه تكبيره أخرى و لا أذان و لا إقامة و لا استئناف القراءة إذ الفاتحه تكفى فى الأخيرتين و السورة إنما قرأها سهوا و لا سهو عليه أى ليس عليه سجدة السهو فينفى قول الصدوق بوجوب سجدة السهو فى بعض الصور كما سيأتى.

و يحتمل أن يكون السائل ظن أن مع البناء على الظن لا بد من حين البناء جعل ما بقى من الصلاه مفصولا عما مضى مطلقا لكن ما ذكرنا أولا أدق و أنسب بحال السائل رضى الله عنه.

و قوله أو يكبر يحتمل أن يكون المراد تكبير الركوع أى هل يعيد التسبيحات الأربع أو يكتفى بالقراءة و يكبر و يركع أو المراد تكبير استئناف الصلاه أو التكبير الذى فى التسبيحات الأربع فيكون أو بمعنى الواو أو بدلا عن التسبيح بناء على الاكتفاء بمطلق الذكر و أما على روايه قرب الإسناد فيمكن حمله على هذا المعنى أيضا و إن كان بعيدا إذ الظاهر اتحادهما.

و يحتمل أن يكون غرض السائل من سها فى صلاته فسلم فى غير موقعه ثم ذكر قبل المنافى فإنه يبنى على صلاته و يتم فسأل هل هى مثل صلاه الاحتياط فتحتاج إلى نيه و تكبيره أم يبنى و يتم فالمراد بافتتاح الصلاه الشروع فيما بقى من صلاته من غير تكبير أو المراد بافتتاح الصلاه استئناف النيه و تكبير الإحرام و بالتكبير

بعده التكبير المستحب ظنا منه أنه يستحب هنا تكبير فالجواب بالبناء
ينفيهما معا.

و قوله و إن كان قد سها إلخ أراد أنه إن كان سهوه في الأخيرتين بأن سلم
في الثانيه أو في الثالثه فالذى بقى عليه الأخيرتان كلتاها أو إحداها و قد
فرغ من القراءة أى القراءة اللازمه إنما هى فى الأوليين و قد فرغ منهما
فهل يكتفى فيما بقى عليه بالتسييح بناء على أنهما من تتمه الصلاه السابقه
أو لا بد من القراءة لأنها صلاه مستأنفه فأجاب عليه السلام بأنه ليس عليه
قراءة لأنه قد فرغ من الركعتين اللتين تجب فيهما القراءة.

هذا ما خطر بالبال فى حل هذا الخبر و الله يعلم و من صدر عنه عليه
السلام حقيقه الحال و استغفر الله من الخطاء فى المقال.

«24»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِالسَّنَدِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ
السلام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَمَّنْ تَرَكَ قِرَاءَةَ أَمِّ الْقُرْآنِ قَالَ إِنَّ كَانَ مُتَعَمِّدًا فَلَا صَلَاةَ
لَهُ وَ إِنْ كَانَ تَاسِيًا فَلَا بَاسَ (1).

بيان: يدل على أن القراءة واجبه غير ركن تبطل الصلاه بتركها عمدا لا سهوا
و عليه معظم الأصحاب فإنهم قالوا إذا ذكر قبل الركوع ترك القراءة كلا أو
بعضا يأتى به و إذا ذكر بعد الركوع لا تدارك لها و لا يبطل بذلك صلاته.

و نقل الشيخ عن جماعه أنهم قالوا بأن القراءة ركن تبطل الصلاه بتركها
عمدا و سهوا و الأخبار الكثيره داله على المشهور و القول الذى حكاه
الشيخ قول ضعيف لم نظفر بقائل به بعد زمان الشيخ فكأنه تحقق الإجماع
على خلافه بعده.

«25»- الْمَجَاسِينُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ يُونُسَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ
زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَالَ فِي رَجُلٍ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ فِي
صَلَاتِهِ وَ قَدْ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِرُكْعَةٍ فَخَرَجَ

ص: 196

مَعَ الْإِمَامِ قَدَّرَ أَنَّهُ قَاتَتْهُ رُكْعُهُ قَالَ يُعِيدُ رُكْعَةً وَاحِدَةً (1).

«26»- السِّرَائِرُ، نَقْلًا مِنْ كِتَابِ النَّوَادِرِ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَخْيُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّيُ الْعَدَاةَ رُكْعَةً وَ يَتَشَهَّدُ ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَ يَذْهَبُ وَ يَجِيءُ ثُمَّ يَذْكُرُ بَعْدُ أَنَّهُ إِنَّمَا صَلَّى رُكْعَةً قَالَ يُضِيفُ إِلَيْهَا رُكْعَةً (2).

تبيين

اعلم أنه لا خلاف بين الأصحاب في أن من ترك ركعه أو أكثر من الصلاة و ذكر قبل التسليم و بعد التشهد أو ذكر قبل التشهد الأخير أنه بقيت عليه ركعه و كان قد قرأ التشهد الأول بعد الركعة الأولى فإنه يتم صلاته و يتدارك التشهد المنسى بما مر و تدل عليه روايات.

و لو ذكر بعد التسليم نقص ركعه أو أزيد و لم يأت بشيء من المنافيات فلا خلاف أيضا في أنه يتم الصلاة كما دلت عليه الأخبار و ذهب جماعة من الأصحاب إلى وجوب سجدة السهو للسلام و لو قرأ التشهد في غير موقعه تداركه أيضا بسجدة السهو على قول بعض الأصحاب.

و لو ذكر بعد فعل المنافى فلا يخلو من أن يكون المنافى ما هو مناف عمدا فقط كالكلام (3) و الاستدبار على قول أو ما هو مناف عمدا و سهوا كالحدث و الاستدبار

ص: 197

-
- 1- 1. المحاسن: 325، و ليحمل على الصلوات الرباعية أو الثلاثية لما يأتي.
 - 2- 2. السرائر: 476، و عندي أنه يحتاط بعد ذلك بالاعادة، فان رسول الله صلى الله عليه و آله انما سلم في ركعتين في صلاة رباعية، و كان الملاك انفصال الركعتين المسنونيتين اللتين زادهما بنفسه، فإذا سهى الرجل و سلم في ركعتين أو ثلاثه، كان عليه أن يتم صلاته بالركعات المفصولة كما في مورد الشك و البناء على الأكثر.
 - 3- 3. قد عرفت في باب تكبيره الاحرام أن الكلام ميّط للصلاة عمدا كان أو سهوا و ذلك لمنافاته مع الصلاة وضعا، لقوله صلى الله عليه و آله: «تحليلها التسليم و تحريمها التكبير».

على قول آخر ففى الأول الأشهر و الأظهر عدم البطلان و إتمام الصلاة.

و قال الشيخ فى النهايه تجب عليه الإعادة و هو المنقول عن أبى الصلاح و نقل فى المبسوط قولاً عن بعض أصحابنا بوجوب الإعادة فى غير الرباعيه.

و يَدُلُّ عَلَى الْمَشْهُورِ صَحِيحُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (1) عَنْ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي رَجُلٍ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ فَسَلَّمَ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ قَدْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ وَتَكَلَّمَ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ غَيْرَ رَكْعَتَيْنِ فَقَالَ يُتِمُّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

لكن يدل على خصوص الكلام.

و صَحِيحُهُ أُخَرِي عَلَى الظَّاهِرِ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ (2) قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ فِي صَلَاتِهِ وَ قَدْ سَبَقَهُ بِرُكْعَةٍ فَلَمَّا قَرَعَ الْإِمَامُ حَرَجَ مَعَ النَّاسِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ قَاتَنَهُ رُكْعَةً قَالَ يُعِيدُ رُكْعَةً وَاحِدَةً يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يُحَوَّلْ وَجْهُهُ عَنِ الْقِبْلَةِ فَإِذَا حَوَّلَ وَجْهَهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ اسْتِقْبَالًا.

و هذا يدل على جميع المنافيات و الظاهر من التحويل الاستدبار و يمكن حمله على التيامن و التياسر فالمراد بالاستقبال الإعادة فى الوقت على المشهور.

و صَحِيحُهُ عَلَى بْنِ التُّعْمَانِ الرَّازِي (3) قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَصْحَابٍ لِي فِي سَفَرٍ وَ أَنَا إِمَامُهُمْ فَصَلَّيْتُ بِهِمُ الْمَغْرِبَ فَسَلَّمْتُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فَقَالَ أَصْحَابِي إِنَّمَا صَلَّيْتُ بِكُمَا رَكْعَتَيْنِ فَكَلِمَتُهُمْ وَ كَلِمُونِي فَقَالُوا أَمَّا نَحْنُ فَنُعِيدُ وَ قُلْتُ وَ لَكِنِّي لَا أَعِيدُ وَ أَتِمُّ بِرُكْعَةٍ وَ أَتِمُّ رُكْعَةً ثُمَّ سِرْنَا فَأَتَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَذَكَرْتُ

ص: 198

1- 1. التهذيب ج 1 ص 190 و وجهه واضح.
2- 2. التهذيب ج 1 ص 235 ط حجر، ج 2 ص 348 ط نجف: و الظاهر أن تتمه الكلام من قوله «يجوز له ذلك» الخ من كلام الراوى أو العياشى، حيث أن الحديث روى بالفاظه فى التهذيب قبل ذلك بصفحه، و هكذا رواه الفقيه ج 1 ص 220 كما مر عن المحاسن، و ليس فيهما هذه الزيادة.

3-3. التهذيب ج 1 ص 187، الفقيه ج 1 ص 228، و وجه الحديث واضح على المبنى.

لَهُ الَّذِي كَانٍ مِنْ أَمْرِنَا فَقَالَ أَنْتَ كُنْتَ أَصَوَّبَ مِنْهُمْ فِعْلًا إِنَّمَا يُعِيدُ مَنْ لَا يَذَرِي مَا صَلَّى.

و هذا الخبر ينفي القول بالتفصيل المتقدم لأنه ورد في المغرب لكن فيه إشكال من جهة أن الظاهر من كلام من يقول بصحته الصلاة أنه إنما يقول بها إذا لم يأت بعد العلم بنقص الصلاة بالمنافى و ظاهر الرواية أنهم بعد العلم تكلموا و يمكن حمل التكلم و القول من الإمام و المأمومين جميعا على الإشارة و التسبيح مجازا لكنه بعيد جدا.

و الشيخ حمله على جهل المسألة و قال بأن الجاهل هنا فى حكم الناسى و الشهيد رحمه الله فى الذكرى حمل القول أخيرا على حديث النفس و يرد عليه أنه لا ينفع فى المأمومين لأنهم تكلموا أولا عالمين بكونهم فى الصلاة إلا أن يقال الأصوبه بسبب أنه راعى المسألة و لم يتكلم و هم تكلموا و لزمهم الإعادة.

و يستشكل أيضا فى الخبر بأن قوله عليه السلام أنت كنت أصوب منهم فعلا يدل على أن فعلهم أيضا كان صوابا فيدل على التخيير بين الاستئناف و البناء و هذا خلاف المشهور و يمكن أن يجاب بأن الأصوب هنا بمعنى الصواب و هذا الاستعمال شائع كما ورد قليل فى سنه خير من كثير فى بدعه أو يقال إنهم و إن أخطئوا فى الكلام لكن أصابوا فى الإعادة و الإمام لما لم يتكلم بعد العلم و أتم كان أصوب منهم لأنه لم يخط أصلا.

و أما الثانى و هو أن يكون التذكر بعد وقوع المنافى عمدا و سهوا فالمشهور فيه البطلان و قال الصدوق فى المقنع على ما حكى عنه و إن لم نجد فيما عندنا من نسخه إن صليت ركعتين من الفريضة ثم قمت فذهبت فى حاجه لك فأضف إلى صلاتك ما نقص و لو بلغت الصين و لا تعد الصلاة فإن الإعادة فى هذه المسألة هو مذهب يونس بن عبد الرحمن و لعل الأول أقوى لورود الروايات الكثيره بالبطلان و اشتهاؤه بين أعظم القدماء كالكلينى و المفيد و الشيخ و سائر المتأخرين.

و أما الروايات الداله على عدم البطلان كروايتى عبيد بن زرارہ المتقدمه فقد تحمل على التقية أو النافله أو الشك بحمل الإعادہ على الاستحباب أو على عدم فعل المنافى كذلك.

و بالجمله العمل بالمشهور أولى و إن أمكن الجمع بينها بالتخير و لعل الأحوط الإتمام و الإعادہ.

و لو نسى التسليم و ذكر بعد المنافى عمدا فالمشهور عدم بطلان الصلاه بل لا يعلم فيه خلاف و لو ذكر بعد المنافى عمدا و سهوا فالمشهور بطلان الصلاه و الشهيد فى الذكرى ناقش فيه و مال إلى عدم البطلان كما مر ذكره و يدل على عدم البطلان روايات كثيره أكثرها صحيحه و يظهر من كثير منها أن الحدث قبل التشهد أيضا لا يبطل الصلاه و به قال الصدوق فى الفقيه و لا يخلو من قوه و الأحوط فى التشهد بل فى التسليم أيضا أن يتطهر و يأتى به ثم يعيد الصلاه.

«27»- الْمُفْنَعُ: فَإِنْ اسْتَيْقَنَ أَنَّكَ صَلَّيْتَ خَمْسًا فَأَعِدِ الصَّلَاةَ (1).

و رُوِيَ: فِيمَنْ اسْتَيْقَنَ أَنَّه صَلَّى خَمْسًا إِنْ كَانَ جَلَسَ فِي الرَّابِعَةِ فَصَلَاةُ الظُّهْرِ لَهُ تَامَّةٌ فَلْيَقُمْ وَ لِيُضِفْ إِلَى الرَّكْعَةِ الْخَامِسَةِ رَكْعَةً فَتَكُونَ الرَّكْعَتَانِ تَافِلَةً وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ (2).

و رُوِيَ: أَنَّهُ مَنْ اسْتَيْقَنَ أَنَّه صَلَّى سِتًّا فَلْيُعِدِ الصَّلَاةَ (3).

تبيين

اعلم أنه لا خلاف بين الأصحاب فى أنه من زاد فى الصلاه ركعه أو أكثر تبطل صلاته إن كان عمدا و أيضا لا خلاف فى أنه لو لم يجلس عقيب الرابعه قدر التشهد تبطل صلاته و إن زاد ركعه و جلس عقيب الرابعه بمقدار التشهد فالأكثر أيضا على البطلان.

و قال الشيخ فى المبسوط من زاد ركعه فى صلاته أعاد و من أصحابنا من قال إن كانت الصلاه رباعيه و جلس فى الرابعه بمقدار التشهد فلا إعادہ عليه (4) و الأول

1-1. المقنع: 31.

2-2. المقنع: 31.

3-3. المقنع: 31.

4-4. و لعلَّ الوجه فيه أن نسيان التسليم في محله لا يوجب بطلان الصلاة عندهم و لا فرق بين أن يسهو عن التسليم و يفعل المنافى سهوا، أو يشرع في ركعه اخرى: فتأمل. و الذى عندى - كما مرَّ فى باب التسليم - أن التسليم هو المخرج عن الصلاة وضعا، فهو كالركن على حدِّ تكبيره الاحرام التى جعلت ركنا بحكم السنه وضعا، فمن سها عن التسليم، لم يكن المنافيات مباحا له بحكم وضعى، فتكون صلاته باطله مطلقا، الا إذا سبقه الحدث لقوله عليه السَّلام «كلما غلب الله على العبد، فالله أولى بالعذر».

هو الصحيح لأن هذا قول من يقول إن الذكر في التشهد ليس بواجب و القول الذى حكاه الشيخ محكى عن ابن الجنيد أيضا و هو مختار المعتبر و التحرير و المختلف و جعله المحقق أحد قولى الشيخ.

و ذهب الشيخ فى كتابى الأخبار و ابن إدريس إلى أنه إن قرأ التشهد عقيب الرابعه و نسى التسليم و قام و أتى بالخامسه فصلاته صحيحه.

حجه القول الأول أخبار صحيحه داله على أن الزيادة فى الصلاه مبطله و هى إما مخصوصه بزيادة الركعه أو شامله لها و أخبار أخرى داله على إبطال زياده الركوع (1) و زياده الركعه مشتمله عليها.

و حسنَه زُرَّارَة (2)

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ زَادَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةَ رُكْعَةً لَمْ يَعْتَدَّ بِهَا وَ اسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ اسْتِقْبَالًا إِذَا اسْتَيْقَنَ يَقِينًا.

و جَجَّهَ الْقَوْلَ الثَّانِي صَحِيحُهُ زُرَّارَة (3) عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى خَمْسًا فَقَالَ إِنْ كَانَ جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ قَدَّرَ الشَّهْدَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ.

ص: 201

-
- 1- 1. لكن الركوع الخامس ليس بفرض فليس بركن تبطل الصلاه بزيادته.
 - 2- 2. التهذيب: ج 1 ص 191، الكافي: ج 3 ص 348، و وجه الحديث و ما هو بمضمونه أن الواجب على الأمه بسنه النبى صلى الله عليه و آله أن يتحفظ على صلاته حتى لا يشذ عدد ركعاتها على السبع عشره، كما عرفت مرارا فإذا زاد فى صلاته ركعه فقد أخل بهذه السنه وضعا، و عليه الإعادته.
 - 3- 3. التهذيب: ج 1 ص 191.

وَرَوَى الصَّدُوقُ فِي الصَّحِيحِ: مِثْلُهُ عَنْ جَمِيلٍ (1) عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (2) قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَيْقَنَ بَعْدَ مَا صَلَّى الظُّهْرَ أَنَّهُ صَلَّى خَمْسًا قَالَ: وَكَيْفَ اسْتَيْقَنَ قُلْتُ: عَلِمَ قَالَ: إِنْ كَانَ عَلِمَ أَنَّهُ جَلَسَ فِي الرَّابِعَةِ فَصَلَاةُ الظُّهْرِ تَامَتْ وَ لَيَقُمُ فَلْيُضِفْ إِلَى الرَّكْعَةِ الْخَامِسَةِ رُكْعَةً وَ سَجْدَتَيْنِ فَيَكُونَانِ رُكْعَتَيْنِ نَافِلَةً وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

و هذه هي الرواية التي أشار الصدوق ره (3).

وَرَوَى فِي الْفَقِيهِ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (4) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا فَقَالَ إِنْ كَانَ لَا يَدْرِي جَلَسَ فِي الرَّابِعَةِ أَمْ لَمْ يَجْلِسْ فَلْيَجْعَلْ أَرْبَعَ رُكْعَاتٍ مِنْهَا الظُّهْرَ وَ يَجْلِسْ وَ يَتَشَهَّدُ ثُمَّ يُصَلِّي وَ هُوَ جَالِسٌ رُكْعَتَيْنِ وَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ فَيُضِيفُهَا إِلَى الْخَامِسَةِ فَتَكُونُ نَافِلَةً.

و هذه الرواية تدل على أنه يكفي لصحة الصلاة عدم العلم بعدم الجلوس سواء علم الجلوس أو شك فيه و يومئ إليه كلام الشهيد في الذكرى و غيره و ظاهر الصدوق أيضا العمل به و ربما يقال أنه شك في المخرج عن الصلاة بعد تجاوز المحل و لا عبره به و يشكل الأمر في التشهد المذكور في الرواية فإنه إن كان التشهد الأخير من الفريضة فإن التشهد المشكوك فيه لا يقضى بعد تجاوز محله و إن كان تشهد النافلة فكان الأنسب إيقاعه بعد الركعتين من جلوس.

و يمكن توجيهه بوجهين الأول أن يقال هو تشهد الفريضة و قد كان علم ترك التشهد و إنما كان شكه في أنه هل جلس بقدره أم لا و إيقاع التشهد المنسى في أثناء النافلة المفصوله عما بعده في الكيفية و الأحكام غير مستبعد.

الثاني أن يقال أنه تشهد النافلة و لما كان الركعتان من جلوس صلاه برأسها

ص: 202

1- 1. الفقيه: ج 1 ص 229.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 191.

- 3-3. یعنی فی المقنع حیث قال: و روی فیمن استیقن إلخ.
- 4-4. الفقیه: ج 1 ص 229.

بتكبير و تشهد و تسليم لا بد من فصل تلك الركعه عنهما و بالآخره تصيران بمنزله ركعتين كركعتي الاحتياط بعد الفريضة.

و بالجملة بعد ورود النص الصحيح و عمل بعض الأصحاب لا مجال لتلك المناقشات و على التقادير الظاهر استحباب الإضافه مطلقا لخلو سائر الأخبار عنها.

و حجه القول الثالث تلك الأخبار بحمل الجلوس بقدر التشهد على قراءة التشهد إذ من المستبعد أن يجلس فى هذا المقام بقدر التشهد و لا يأتى به مع أنه شائع أنه يعبر عن التشهد بالجلوس.

أقول: و هذا الوجه و إن لم يكن محملا بعيدا لكن يشكل الاستدلال به و القائلون بالأول حملوا هذه الأخبار على التقية لموافقتها لمذاهب كثير من العامة منهم أبو حنيفة.

قال الشيخ فى الخلاف بعد الاستدلال على القول الأول بتوقف يقين البراءة عليه و إنما يعتبر الجلوس بمقدار التشهد أبو حنيفة بناء على أن الذكر فى التشهد ليس بواجب عنده.

أقول: رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا فَقِيلَ لَهُ لَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ وَ مَا ذَاكَ قَالُوا صَلَّيْتَ خَمْسًا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ.

و قال فى شرح السنه أكثر أهل العلم على أنه إذا صلى خمسا ساهيا فصلاته صحيحه يسجد للسهو و هو قول علقمه و الحسن البصرى و عطاء و النخعى و به قال الزهرى و مالك و الأوزاعى و الشافعى و أحمد و إسحاق.

و قال سفيان الثورى إن لم يكن قعد فى الرابعه يعيد الصلاه و قال أبو حنيفة إن لم يكن قعد فى الرابعه فصلاته فاسده تجب إعادتها و إن قعد فى الرابعه تم ظهره و الخامسه تطوع يضيف إليها ركعه أخرى ثم يتشهد و يسلم و يسجد للسهو انتهى.

فظهر أن أخبار البطلان أبعد من مذاهب العامه و هذه الأخبار موافقه لمذاهب جماعه منهم فيمكن حملها على التقيه.

و المسأله لا تخلو من إشكال و لا ريب أن الإعاده أحوط و أولى و أحوط منه إضافه ركعه قائما أو ركعتين جالسا ثم الإعاده.

و لو زاد أكثر من واحده فأولى بالبطلان و إن كان من احتج على عدم البطلان هناك بعدم وجوب التسليم و الخروج من الصلاه بالتشهد أو الاكتفاء للفصل بالجلوس بقدر التشهد يلزمه القول بالصحه هنا أيضا بل فى الثنائيه و الثلاثيه أيضا كما نبه عليه الشهيد رحمه الله حيث قال فى الذكرى بعد نقل الأقوال و يتفرع على ذلك انسحاب الحكم إلى زياده أكثر من واحده و الظاهر أنه لا فرق لتحقيق الفصل بالتشهد على ما اخترناه و بالجلوس على القول الآخر و كذا لو زاد فى الثنائيه أو الثلاثيه. و لو ذكر الزياده قبل الركوع فلا إشكال فى الصحه لعدم كون زياده القيام سهوا مبطله و عليه سجدتا السهو و لو ذكره الزياده بين الركوع و السجود فكالذكر بعد السجود و احتمال الفاضل الإبطال لأننا إن أمرنا بالسجود زاد ركنا آخر فى الصلاه و إن لم نأمره به زاد ركنا غير متعبد به (1).

بخلاف الركعه الواحده لإمكان البناء عليها نفلا كما سبق.

و على ما قلناه من اعتبار التشهد لا فرق فى ذلك كله فى الصحه إن حصل و فى البطلان إن لم يحصل انتهى.

و أما الروايه التى أشار إليها الصدوق

قَالَ ذِي فِيمَا عِنْدَنَا مِنَ الْكُتُبِ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ عَنْ زَيْدِ الشَّحَّامِ (2).

قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ صَلَّى الْعَصْرَ سِتَّ رَكَعَاتٍ أَوْ خَمْسَ رَكَعَاتٍ قَالَ إِنْ اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ صَلَّى خَمْسًا أَوْ سِتًّا فَلْيُعِدْ وَ لَا اخْتِصَاصَ لَهَا بِالسَّتِّ.

و لعلها روايه أخرى لم يصل إلينا.

ص: 204

2-2. التهذيب: ج 1 ص 236.

«28»- الْمُقْنَعُ،: إِنْ لَمْ تَذَرِ أَرْبَعًا صَلَّيْتَ أَمْ حَمْسًا(1)

أَوْ زِدْتَ أَوْ تَقَصَّصْتَ فَتَشْهَدُ وَ سَلَّمَ وَ صَلَّ رُكْعَتَيْنِ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ وَ أَنْتَ جَالِسٌ
بَعْدَ تَسْلِيمِكَ(2).

وَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ بَعِيرِ رُكُوعٍ وَ لَا قِرَاءَةٍ(3).

فَفُهُ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِثْلُهُ وَ زَادَ فِي آخِرِهِ وَ تَشْهَدُ فِيهِمَا تَشْهَدًا
خَفِيفًا(4).

بيان: المشهور بين الأصحاب في الشك بين الأربع و الخمس بعد إكمال السجدة صحتها و وجوب سجدة السهو لاحتمال الزيادة و قال في المختلف بعد إيراد عبارته المقنع رداً عليه الركعتان جعلتا تماماً لما نقص من الصلاة و التقدير أنه شك في الزيادة بعد حفظ الكمال فلا يجب عليه بدل المأتي به نعم إن قصد الشيخ أبو جعفر بن بابويه أن الشك إذا وقع حاله القيام كأن يقول قيامي هذا لا أدري أنه لرابعة أو خامسة فإنه يجلس إذا لم يكن ركع و يسلم و يصلي ركعة من قيام أو ركعتين من جلوس و يسجد للسهو و إن كان بعد ركوعه قبل السجود فإنه يعيد الصلاة انتهى.

و أقول الاعتراض على الصدوق غير متوجه لأنه تبع في ذلك روايته كما هو الظاهر من حاله و كما يشهد به قوله و في حديث آخر مع أن الاعتراض بأنه لا وجه لزيادته الركعتين غير متجه لما قد عرفت سابقاً من أن زيادته الركعتين لاحتمال زيادته الركعة فتكون نافله و النافله بركعة واحدة سوى الوتر مرجوحه فتتضمن الركعتان القائمتان مقام ركعة إلى الركعة فيصير المجموع بمنزلة ركعتين من قيام.

نعم لو كانت الرواية بلفظها موجوده و كانت قابله للتأويل الذي ذكره العلامة لكان وجه جمع بين الأخبار و يمكن الجمع بحمل الركعتين على الاستحباب أيضاً و مع ذلك فالمشهور أقوى.

ثم على المشهور من صحة الصلاة و عدم صلاح الاحتياط اختلفوا في وجوب سجدة

ص: 205

- 2-2. المقنع: 31، و زاد بعده فتشهد فيهما تشهدا خفيفا.
3-3. المقنع: 31، و زاد بعده فتشهد فيهما تشهدا خفيفا.
4-4. فقه الرضا ص 10 س 23.

السهو فالمشهور الوجوب و خالف فيه المفيد و الشيخ فى الخلاف و ابنا بابويه و سار و أبو الصلاح.

وَ يَدُلُّ عَلَى الْمَشْهُورِ فِي الْمَقَامَيْنِ رَوَايَاتٌ مِنْهَا صَحِيحُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَيَّانٍ (1).

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا لَمْ تَذُرْ أَرْبَعًا صَلَّيْتَ أَمْ خَمْسًا فَاسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعْدَ تَسْلِيمِكَ ثُمَّ سَلِّمْ بَعْدَهُمَا.

وَ مِنْهَا صَحِيحُهُ الْحَلَبِيِّ (2).

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا لَمْ تَذُرْ خَمْسًا صَلَّيْتَ أَمْ أَرْبَعًا أَمْ تَقْصُتْ أَمْ زِدْتَ فَتَشْهَدْ وَ سَلِّمْ وَ اسْجُدِ السَّجْدَتَيْنِ بغيرِ رُكُوعٍ وَ لَا قِرَاءَةٍ تَشْهَدْ فِيهِمَا تَشْهَدًا خَفِيفًا.

و أقول الخبر الأخير يحتمل وجوها أحدها و هو أظهرها أن يكون المراد بيان نوع واحد من الشك و هو ما إذا شك بين التمام و الناقص و الزائد بركعه و أزيد كالشك بين الثلاث و الأربع و الخمس و الست.

فيكون تقدير الكلام لم تذر أربعاً أم خمسا أم نقصت عن الأربع أم زدت على الخمس فيشمل كل شك بين الأربع و الخمس و الأزيد منهما و الأنقص كالشك بين الاثنتين و الأربع و الخمس و السبع (3).

مثلا فيخرج ما دخل فيه الشك فى الأوليين بالأخبار الآخر و يبقى فيه ما سوى ذلك فيكون مؤيدا لقول من قال بوجوب صلاه الاحتياط لاحتمال النقصه و سجدتى السهو لاحتمال زياده و قيل بالبطلان و قيل بالبناء على الأقل.

الثاني أن يكون أم نقصت بمعنى أو كما فى المقنع و الفقيه فيكون لبيان نوع آخر من الشك فيحتمل الركعات و الأفعال فالأول كمن شك بين الثلاث و الخمس و لم أر قائلا فيه بالصحة و إن احتمل فى الألفيه البناء على الأقل إلا أن يحمل على أن الزياده و النقص ليس بالنسبه إلى العدد المذكور بل المراد الشك

- 1-1. التهذيب: ج 1 ص 188، الكافي: ج 3 ص 355.
- 2-2. التهذيب: ج 1 ص 191، الفقيه: ج 1 ص 230.
- 3-3. في ط الكمباني هاهنا زياده سهوا، راجعه.

بين عددين أحدهما زائد على الآخر و يكون النقص بالنسبه إلى الزيادة فيشمل جميع الشكوك بين الركعات و لا قائل بوجوب سجود السهو فيها إلا فى الأربع و الخمس كما عرفت.

نعم قال ابن أبى عقيل لا يختص سجود السهو بالشك بين الأربع و الخمس بل يشمل كل شك بين الأربع و ما زاد كالأربع و الست و احتمل فى المختلف البطلان حينئذ و قيل بالصحه بغير سجود.

و الثانى كمن شك فى سجده واحده و ثلاث سجداث و قيل فيه بوجوب سجود السهو و لا يخلو من قوه إذا لم يكن الشك مرددا بين زياده الركن و تركه كالشك بين ترك الركوع و إيقاع ركوعين فإن الظاهر فيه البطلان.

الثالث أن يكون أم فى قوله أم زدت أيضا بمعنى أو كما فى المقنع و يكون كلاهما معطوفين على قوله لم تدر أى إذا نقصت أو زدت فيكون مؤيدا لقول من قال بوجوب السجدين لكل زياده و نقيصه و لا يخفى بعده كما أن الأول أقرب الوجوه و الله يعلم و حجه عليهم السلام.

و اعلم أن للشك بين الأربع و الخمس صوراً الأولى أن يكون الشك بعد رفع الرأس من السجده الأخيره و حكمه ما مر.

الثانيه أن يقع بين السجدين و حكمه كالأولى و احتمل فى الذكرى البطلان فى هذه الصورة لعدم الإكمال و تجويز الزيادة و هو ضعيف.

الثالثه أن يقع الشك بين الركوع و السجود و قد قطع العلامة فى جملة من كتبه فى هذه الصورة بالبطلان لتردده بين محذورين الإكمال المعرض للزيادة و الهدم المعرض للنقيصه.

و حكى الشهيد فى الذكرى عن المحقق فى الفتاوى أنه قطع بالصحه لأن تجويز الزيادة لا ينفى ما هو ثابت بالأصله إذ الأصل عدم الزيادة و لأن تجويز الزيادة لو منع لأثر فى جميع صورته و قواه جماعه من المتأخرين و على القول بالصحه

وجبت السجدة أن تمسك بالإطلاق.

و ربما يؤيد هذا المذهب بأن المصلى فى الصورة المذكورة جازم بإيقاع ركوع الرابعة شك فى إيقاع سجديتها و حكم الشاك قبل تجاوز المحل الإتيان بالفعل المشكوك فيه و احتمال الزيادة غير مانع لحصوله فى كل فعل يشك فيه و يأتى به فى محله إلا أن فى هذه الصورة انضم إليه احتمال زياده الركوع أيضا و هو أيضا لا يضر لأنه إذا شك المصلى فى الرابعة فى ركوعها و أتى به ثم شك فى سجديتها لا بد أن يأتى بهما و لا يمنعه احتمال زياده الركوع.

و بالجمله هذا القول لا يخلو من قوة و إن كان الأحوط الإتمام و الإتيان بالسجدة مع الإعادة.

الرابعة أن يكون الشك فى الركوع و احتمال الشهيد رحمه الله ثلاثة أوجه الإبطال و الإكمال مع سجود السهو و الإرسال أى إبطال الركوع و الاحتياط بركعه قائما أو ركعتين جالسا و أيد الثانى بالأخبار الواردة فى البناء على الأقل مطلقا و الأحوط اختياره ثم الإعادة.

الخامسة أن يكون الشك قبل الركوع فلا خلاف ظاهرا فى أنه يبنى على الأكثر و يهدم الركعة شرع فى القراءة أم لا و يجلس و يتشهد و يسلم و يصلى ركعتين جالسا أو ركعة قائما على المشهور.

و أما سجود السهو فإن قلنا بوجوبه للقيام فى موضع القعود أو بتناول نصوص الشك بين الأربع و الخمس لهذه الصورة كما قيل فيجب و إلا فلا و الأحوط فعله.

و بعض الأصحاب زادوا فى الصور فقالوا إما أن يكون الشك بعد رفع الرأس من السجدة أو قبله بعد تمام الذكر فى السجدة الثانية أو بعد السجدة الثانية قبل تمام ذكرها أو بين السجدة قبل الرفع من السجدة الأولى بعد تمام ذكرها أو قبل تمام ذكرها أو بعد الرفع من الركوع أو بعد الانحناء قبل الرفع بعد تمام الذكر أو قبله أو قبل الركوع بعد القراءة أو فى أثنائها أو قبل القراءة بعد استكمال القيام أو قبل

استكمالها فهذه ثلاث عشره صوره فالأولى مر حكمها و الثانيه كالأولى إن لم نعد رفع الرأس من أفعال الركعه و فى الثالثه تردد ينشأ من كون الذكر من أفعال الركعه فلم يتم الركعه فلم يدخل تحت مدلول النصوص فيجى ٤ فيه الخلاف السابق من البطلان و عدمه و من تنزيل معظم أفعال الركعه منزلتها فيصدق عليه النصوص و أيضا تحقق الركن بالسجود فلا يزيد بالذكر ركنا و قد فرغ من جميع الأركان و يزيد هذا التردد فى الرابعه كما مر.

و الخامسه و السادسه فى التردد مثل الرابعه و قد مر حكم سائر الصور و لا يظهر لتكثير الصور فائده إلا الفصل بين أن يكون الشك بعد الشروع فى القراءة أو قبله فتظهر فائده على القول بوجوب سجدتى السهو لكل زياده و نقيصه بناء على تعددها بتعدد الموجب و كذا فى الفصل بين استيفاء القيام و قبله بناء على القول بوجوب سجود السهو للقيام فى موضع القعود لا مطلق الزياده تظهر الفائده.

و أما سائر الشقوق المتردده بين الزياده و النقيصه فإذا كان الشك فى الأوليين داخلا فيها فقد عرفت بطلانها و لو لم يكن داخلا بل كان جازما بإكمال الركعتين و كان الشك فى الزياده فلا يخلو إما أن يكون الشك فى التمام داخلا فيها أم لا.

فإن كان داخلا فيها فيمكن تركيب أحكام الشكوك السابقه فيها كالشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع و الخمس فيصلى ركعتين من قيام و ركعتين من جلوس للشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع و يسجد سجدتى السهو للشك بين الأربع و الخمس كما مر مع أنه داخل فى أظهر احتملات صحيحه الحلبي و قيل بالبطلان و قيل بالبناء على الأقل و الأحوط العمل بالأول و الثانى معا. و كذا الشك بين الاثنتين و الأربع و الست على مذهب ابن أبى عقيل كما عرفت و لو لم يدخل صورته التمام فى الشقوق المردد فيها كالشك بين الثلاث و الخمس أو الست فلم أر قبل الشهيد رحمه الله قائلا فيه بالصحه حيث قال فى الألفيه الشك بين الاثنتين و الخمس أى بعد إكمال السجود و الشك بين الثلاث و الخمس بعد الركوع أو بعد السجود و الشك بين الاثنتين و الثلاث و الخمس بعد

السجود و الشك بين الاثنتين و الأربع و الخمس بعد السجود فى هذه الأربعة وجه بالبناء على الأقل لأنه المتيقن و وجه بالبطلان فى الثلاثة الأولى احتياطاً و البناء فى الأخير على الأربع.

و يظهر حكم سائر الشكوك مما ذكرنا لا نطيل الكلام بإيرادها و هى مذكوره فى بعض مؤلفات الأصحاب و لنذكر هنا بعض المهمات من مسائل الشك.

الأولى أن الشك إنما يعتبر مع تساوى الطرفين و مع غلبه الظن يبنى عليه هذا فى الأخيرتين إجماعى و أما الأوليين و الصبح و المغرب فالمشهور أيضا ذلك و نسب إلى ظاهر ابن إدريس تخصيص الحكم بالأخيرتين من الرباعيه.

وَ اخْتِجَّ لِلْمَشْهُورِ بِرَوَايَةِ صَفْوَانَ (1) عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا كُنْتَ لَا تَدْرِي كَمْ صَلَّيْتَ وَ لَمْ يَقَعْ وَهُمُكَ عَلَى شَيْءٍ قَاعِدِ الصَّلَاةَ.

و بمفهوم الأخبار الوارده فى أنه إذا شككت فى المغرب فأعد و إذا شككت فى الفجر فأعد و إذا شككت فى الركعتين الأوليين فأعد بناء على أن الشك حقيقه فى متساوى الطرفين كما ذكره الزمخشري فى قوله تعالى وَ إِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ (2) لكن فسر الجوهرى الشك بما يخالف اليقين و فى الأخبار إطلاق الأعم شائع.

نعم الخبر الأول و إن لم يكن صحيحا لكنه مؤيد بالشهره بين الأصحاب

وَ مَا مَرَّ مِنْ رَوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْهُو فَيَبْنِي عَلَى مَا ظَنَّ.

لا يخلو بإطلاقه من دلالة عليه و كذا ما ورد فى بعض أخبار البطلان لا يدرى فإن الظن نوع درايه و لعل الأحوط البناء على الظن ثم الإعادة لتقييد كثير من الأخبار باليقين فى الأوليين و الفجر و المغرب.

ثم إن الأصحاب قطعوا بأن الظن فى الأفعال أيضا متبع و لم ينقلوا فى ذلك من ابن إدريس أيضا خلافا مع أن الروايات الوارده فى ذلك إنما هى فى عدد

ص: 210

2- 2. النساء: 157.

الركعات و الاحتياط فيها البناء و إعادته الصلاة.

الثانيه ذكر الشهيد الثاني قدس سره أن من عرض له الشك في شيء من أفعال الصلاة يجب عليه التروى فإن ترجح عنده أحد الطرفين عمل عليه و إن بقي الشك بلا ترجيح لزمه حكم الشاك.

و اعترض عليه بأنه لا يظهر ذلك من الروايات و ربما يقال كثيرا ما يذهل الإنسان عن الأفعال و لا يقال أنه شاك فيها فلا بد عند ذلك من قليل من التروى حتى يعلم أنه شاك أو متذكر و لا بأس به.

الثالث المشهور بين الأصحاب تعيين الفاتحه في صلاة الاحتياط و قول ابن إدريس بالتخير بين الفاتحه و التسبيحات محتجا بأن للبدل حكم المبدل ضعيف و لا بد في صلاة الاحتياط من النيه و التكبير لأنها تقع بعد التسليم فليس جزاء من الصلاة الأولى إذ الصلاة تحريمها التكبير و تحليلها التسليم فلا بد في الثانيه من تحريمه بعد التحليل من الأولى و أيضا قد ورد أنه مع تمام الصلاة تكون نافله و لا تكون نافله بلا نيه و تكبير.

الرابعه اختلفوا في أن عروض المبطل بين أصل الصلاة و صلاة الاحتياط هل هو مبطل للصلاه أم لا فالأول ظاهر المفيد و اختاره في المختلف و الشهيد في الذكرى و الثاني مختار جماعه من الأصحاب منهم ابن إدريس و العلامه في الإرشاد و عدم الإبطال أقوى.

و قال في الذكرى ظاهر الفتاوى و الأخبار وجوب تعقيب الاحتياط للصلاه من غير تخلل حدث أو كلام أو غيره و الأحوط رعايه الفوريه و عدم إيقاع المبطل و مع وقوعه الإتمام ثم الإعادته و الشهيد في الذكرى نقل الإجماع على وجوب الفوريه في الأجزاء المنسيه و لو فعل المنافى قبل فعلها ففي بطلان الصلاة أيضا وجهان و الأوجه العدم و الاحتياط ما سبق.

و لو فات الوقت و لما يفعلها متعمدا بطلت الصلاة عند بعض الأصحاب و قال في الذكرى و يحتمل قويا صحه الصلاة بتعمد ترك الأبعاض و إن خرج الوقت

لعدم توقف صحه الصلاه فى الجملة عليها قيل و إن كان تركها سهوا لم تبطل و نوى بها القضاء و كانت مرتبه على الفوائت قبلها أبعاضا كانت أو صلوات مستقلة و ما ذكره رحمه الله من عدم البطلان لا يخلو من قوه و أما كونها مترتبه فيحتاج إلى دليل و إطلاق الأدله يقتضى انتفاؤه.

و لو فاتته صلاه الاحتياط عمدا احتمل كونه كالسجده الفائتة إن قلنا بالبطلان هناك بل هى أولى بذلك لاشتغالها على أركان و يحتمل الصحه بناء على أن فعل المنافى قبله لا يبطله.

قال فى الذكرى فإن قلنا به نوى القضاء بعد خروج الوقت و يرتب على ما سلف و فيه نظر و قال أيضا فى الذكرى يترتب الاحتياط ترتب المجبورات و هو بناء على أنه لا يبطله فعل المنافى و كذا الأجزاء المنسيه تترتب.

و لو فاتته سجده من الأولى و ركعه احتياط قدم السجده و لو كانت من الركعه الأخيرة احتمل تقديم الاحتياط لتقدمه عليها و تقديم السجده لكثرة الفصل بالاحتياط بينها و بين الصلاه و فى الكل نظر و إن كان الأحوط ما ذكر.

«29»- فَقَهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا سَهَوْتَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فَلَمْ تَعْلَمْ رَكْعَةً صَلَّيْتَ أَمْ رَكْعَتَيْنِ أَعِدِ الصَّلَاةَ وَ إِنْ سَهَوْتَ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ تَبْنِي عَلَى الْأَقَلِّ وَ تَسْجُدُ بَعْدَ ذَلِكَ سَجْدَتِي السَّهْوِ (1)

وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ الْقَعِيَةَ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ (2)

وَ كُلُّ سَهْوٍ بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَ لَا إِعَادَةٍ فِيهِ لِأَنَّكَ قَدْ خَرَجْتَ عَلَى يَقِينٍ وَ الشَّكُّ لَا يَنْقُضُ الْيَقِينَ (3) وَ إِنْ شَكَّكَتَ فِي أَدَانِكَ وَ قَدْ أَقَمْتَ الصَّلَاةَ قَامُضٍ وَ إِنْ شَكَّكَتَ فِي الْإِقَامَةِ بَعْدَ مَا كَبَّرْتَ قَامُضٍ وَ إِنْ شَكَّكَتَ فِي الْقِرَاءَةِ بَعْدَ مَا رَكَعْتَ قَامُضٍ وَ إِنْ شَكَّكَتَ

ص: 212

-
- 1- 1. فقه الرضا 9 أول الصفحه.
 - 2- 2. فقه الرضا 9 أول الصفحه.
 - 3- 3. فقه الرضا 9 أول الصفحه.

فِي الرُّكُوعِ بَعْدَ مَا سَجَدْتَ قَامُضٍ وَ كُلُّ شَيْءٍ تَشْكُ فِيهِ وَ قَدْ دَخَلْتَ فِي حَالِهِ أُخْرَى قَامُضٍ وَ لَا تَلْتَفِتْ إِلَى الشَّكِّ إِلَّا أَنْ تَسْتَيْقِنَ فَإِنَّكَ إِذَا اسْتَيْقَنْتَ أَنَّكَ تَرَكْتَ الْأَدَانَ وَ الْإِقَامَةَ ثُمَّ ذَكَرْتَ فَلَا بَأْسَ بِتَرْكِ الْأَدَانِ وَ تُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ثُمَّ قُلْ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ وَ إِنْ اسْتَيْقَنْتَ أَنَّكَ لَمْ تُكَبِّرْ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِيحِ فَأَعِدْ صَلَاتَكَ وَ كَيْفَ لَكَ أَنْ تَسْتَيْقِنَ (1).

وَ قَدْ تَرَوْنِي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ الْإِنْسَانُ لَا يَنْسَى تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِيحِ (2) فَإِنْ نَسِيَتْ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا ثُمَّ ذَكَرْتَ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ إِذَا أَتَمَمْتَ الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ وَ إِنْ نَسِيَتْ الْحَمْدَ حَتَّى قَرَأْتَ السُّورَةَ ثُمَّ ذَكَرْتَ قَبْلَ أَنْ تَرْكَعَ قَافِرًا الْحَمْدَ وَ أَعِدِ السُّورَةَ وَ إِنْ رَكَعْتَ قَامُضٍ عَلَى حَالَتِكَ (3).

بيان: قوله عليه السلام تبنى على الأقل مؤيد لما اختاره الشهيد رحمه الله في ألفيه و سجود السهو فيه مؤيد لأحد الوجوه المذكورة في الخبر المتقدم.

«30»- كِتَابُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ دَرِيحِ الْمُجَارِبِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الرَّجُلُ يَنْسَى أَنْ يُكَبِّرَ حَتَّى يَقْرَأَ قَالَ يُكَبِّرُ.

«31»- فِقْهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ إِنْ نَسِيَتْ الرُّكُوعَ بَعْدَ مَا سَجَدْتَ مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى فَأَعِدْ صَلَاتَكَ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَصِحَّ لَكَ الرَّكْعَةُ الْأُولَى لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُكَ (4).

وَ إِنْ كَانَ الرُّكُوعُ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ فَاحْذَرِ السَّجْدَتَيْنِ وَ اجْعَلْهَا أَعْنَى الثَّانِيَةِ الْأُولَى وَ الثَّالِثَةِ ثَانِيَةً وَ

الرَّابِعَةَ ثَالِثَةً (5).

وَ إِنْ نَسِيَتْ السَّجْدَةَ مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى ثُمَّ ذَكَرْتَ فِي الثَّانِيَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُرْفَعَ فَأَرْسِلْ نَفْسَكَ وَ اسْجُدْهَا ثُمَّ قُمْ إِلَى الثَّانِيَةِ وَ أَعِدِ الْقِرَاءَةَ فَإِنْ ذَكَرْتَهَا بَعْدَ مَا رَكَعْتَ قَافِضَهَا فِي الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ (6).

- 1-1. فقه الرضا ص 9 ذيل الصفحه.
- 2-2. فقه الرضا ص 9 ذيل الصفحه.
- 3-3. فقه الرضا ص 9 ذيل الصفحه.
- 4-4. فقه الرضا ص 10.
- 5-5. فقه الرضا ص 10.
- 6-6. فقه الرضا ص 10.

وَ إِنْ نَسِيتَ السَّجْدَتَيْنِ جَمِيعاً مِنْ الرَّكْعَةِ الْأُولَى فَأَعِدْ صَلَاتَكَ فَإِنَّهُ لَا تَثْبُتَ صَلَاتُكَ مَا لَمْ تَثْبُتِ الْأُولَى (1)

وَ إِنْ نَسِيتَ سَجْدَةً مِنْ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَ ذَكَرْتَهَا فِي الثَّالِثَةِ قَبْلَ الرُّكُوعِ فَأَرْسِلْ نَفْسَكَ وَ اسْجُدْهَا فَإِنْ ذَكَرْتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَأَقْضِهَا فِي الرَّكْعَةِ الرَّابِعَةِ (2)

وَ إِنْ كَانَتْ السَّجْدَتَانِ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَ ذَكَرْتَهَا فِي الرَّابِعَةِ فَأَرْسِلْ نَفْسَكَ وَ اسْجُدْهُمَا مَا لَمْ تَرْكَعْ فَإِنْ ذَكَرْتَهُمَا بَعْدَ الرُّكُوعِ فَأَمُضْ فِي صَلَاتِكَ وَ اسْجُدْهُمَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ (3) وَ إِنْ شَكَّكَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى وَ الثَّانِيَةِ فَأَعِدْ صَلَاتَكَ وَ إِنْ شَكَّكَ مَرَّةً أُخْرَى فِيهِمَا وَ كَانَ أَكْثَرُ وَهْمِكَ إِلَى الثَّانِيَةِ فَأَبْنِ عَلَيْهَا وَ اجْعَلْهَا ثَانِيَةً فَإِذَا سَلِمْتَ صَلَّيْتَ رَكْعَتَيْنِ مِنْ قُعودٍ بِأَمِّ الْكِتَابِ (4) وَ إِنْ دَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى الْأُولَى جَعَلْتَهَا الْأُولَى وَ تَشَهَّدْتَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَ إِنْ اسْتَيْقَنْتَ بَعْدَ مَا سَلِمْتَ أَنَّ الَّتِي بَنَيْتَ عَلَيْهَا وَاحِدَةً كَانَتْ ثَانِيَةً وَ زِدْتَ فِي صَلَاتِكَ رَكْعَةً لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ لَأَنَّ التَّشَهُدَ حَائِلٌ بَيْنَ الرَّابِعَةِ وَ الْخَامِسَةِ (5)

وَ إِنْ اعْتَدَلَ وَهْمُكَ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ صَلَّيْتَ رَكْعَةً مِنْ قِيَامٍ وَ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ وَ أَنْتَ جَالِسٌ (6)

وَ إِنْ شَكَّكَ فَلَمْ تَذَرِ اثْنَتَيْنِ صَلَّيْتَ أَمْ ثَلَاثاً وَ دَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى الثَّالِثَةِ فَأَصِفْ إِلَيْهَا الرَّابِعَةَ فَإِذَا سَلِمْتَ صَلَّيْتَ رَكْعَةً بِالْحَمْدِ وَخَذَهَا وَ إِنْ دَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى الْأَوَّلِ فَأَبْنِ عَلَيْهِ وَ تَشَهَّدْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ثُمَّ اسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ (7)

وَ إِنْ اعْتَدَلَ وَهْمُكَ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ فَإِنْ شِئْتَ بَنَيْتَ عَلَى الْأَوَّلِ وَ تَشَهَّدْتَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَ إِنْ شِئْتَ بَنَيْتَ عَلَى الْأَكْثَرِ وَ عَمِلْتَ مَا وَصَفْنَا لَكَ (8)

وَ إِنْ شَكَّكَ فَلَمْ تَذَرِ ثَلَاثاً صَلَّيْتَ أَمْ أَرْبَعاً وَ دَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى الثَّالِثَةِ فَأَصِفْ إِلَيْهَا رَكْعَةً مِنْ قِيَامٍ وَ إِنْ اعْتَدَلَ وَهْمُكَ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَ أَنْتَ جَالِسٌ (9)

وَ إِنْ شَكَّكَ فَلَمْ تَذَرِ اثْنَتَيْنِ صَلَّيْتَ أَمْ ثَلَاثاً أَمْ أَرْبَعاً صَلَّيْتَ رَكْعَةً مِنْ قِيَامٍ وَ رَكْعَتَيْنِ وَ أَنْتَ جَالِسٌ

- 1- 1. فقه الرضا ص 10.
- 2- 2. فقه الرضا ص 10.
- 3- 3. فقه الرضا ص 10.
- 4- 4. فقه الرضا ص 10.
- 5- 5. فقه الرضا ص 10.
- 6- 6. فقه الرضا ص 10.
- 7- 7. فقه الرضا ص 10.
- 8- 8. فقه الرضا ص 10.
- 9- 9. فقه الرضا ص 10.

وَكَذَلِكَ إِنْ شَكَّكَتَ فَلَمْ تَذُرْ أَوْاحِدَةً صَلَّيْتَ أَمْ اثْنَتَيْنِ أَمْ ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا صَلَّيْتَ رُكْعَةً مِنْ قِيَامٍ وَ رُكْعَتَيْنِ وَ أَنْتَ جَالِسٌ (1) وَ إِنْ دَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى وَاحِدَةٍ فَاجْعَلْهَا وَاحِدَةً وَ تَشْهَدْ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَ إِنْ شَكَّكَتَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ فَصَلِّ رُكْعَتَيْنِ مِنْ قِيَامٍ بِالْحَمْدِ وَ إِنْ دَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى الْأَقْلَى أَوْ أَكْثَرَ فَعَلْتَ مَا بَيَّنْتُ لَكَ فِيمَا تَقَدَّمَ (2) وَ إِنْ تَسَبَّحْتَ الْقُبُوتَ حَتَّى تَرْكَعَ فَاقْنُتْ بَعْدَ رُفْعِكَ مِنَ الرُّكُوعِ وَ إِنْ ذَكَرْتَهُ بَعْدَ مَا سَجَدْتَ فَاقْنُتْ بَعْدَ التَّسْلِيمِ وَ إِنْ ذَكَرْتَ وَ أَنْتَ تَمْشِي فِي طَرِيقِكَ فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَ اقْنُتْ (3)

وَ إِنْ تَسَبَّحْتَ فَلَمْ تَذُرْ أَوْ رُكْعَةً رُكْعَتَيْنِ أَمْ ثَنَتَيْنِ فَإِنْ كَانَتِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْقَرِيبَةِ قَاعِدٌ وَ إِنْ شَكَّكَتَ فِي الْمَغْرِبِ قَاعِدٌ وَ إِنْ شَكَّكَتَ فِي الْفَجْرِ قَاعِدٌ وَ إِنْ شَكَّكَتَ فِيهِمَا قَاعِدُهُمَا (4) وَ إِذَا لَمْ تَذُرْ اثْنَتَيْنِ صَلَّيْتَ أَمْ أَرْبَعًا وَ لَمْ يَذْهَبْ وَهْمُكَ إِلَى شَيْءٍ فَتَشْهَدْ ثُمَّ تَصَلِّ رُكْعَتَيْنِ وَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ تَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمِّ الْكِتَابِ ثُمَّ يَشْهَدُ وَ يُسَلِّمُ فَإِنْ كُنْتَ صَلَّيْتَ رُكْعَتَيْنِ كَانَتَا هَاتَانِ تَهَامًا لِلأَرْبَعِ وَ إِنْ كُنْتَ صَلَّيْتَ أَرْبَعًا كَانَتَا هَاتَانِ تَافِلَةً (5) وَ إِنْ لَمْ تَذُرْ أَوْ ثَلَاثًا صَلَّيْتَ أَمْ أَرْبَعًا وَ لَمْ يَذْهَبْ وَهْمُكَ إِلَى شَيْءٍ فَسَلِّمْ ثُمَّ صَلِّ رُكْعَتَيْنِ وَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ وَ أَنْتَ جَالِسٌ تَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَ إِنْ دَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى الثَّالِثَةِ فَقُمْ فَصَلِّ الرَّكْعَةَ الرَّابِعَةَ وَ لَا تَسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ فَإِنْ دَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى أَرْبَعٍ فَتَشْهَدْ وَ سَلِّمْ وَ اسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ (6) وَ كُنْتُ يَوْمًا عِنْدَ الْعَالِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ رَجُلٌ سَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ سَهَا فَسَلِّمْ فِي رُكْعَتَيْنِ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يُتِمَّ صَلَاتَهُ قَالَ فَلْيَتِمَّهَا وَ يَسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ (7)

وَ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ صَلَّى يَوْمًا الظُّهْرَ فَسَلِّمْ فِي رُكْعَتَيْنِ فَقَالَ دُو الْيَدَيْنِ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَمَرْتُ بِتَقْصِيرِ الصَّلَاةِ أَمْ تَسَبَّحْتَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِلْقَوْمِ صَدَقَ دُو الْيَدَيْنِ فَقَالُوا نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمْ تُصَلِّ إِلَّا رُكْعَتَيْنِ فَقَامَ فَصَلَّى إِلَيْهِمَا رُكْعَتَيْنِ

ص: 215

- 1- 1. فقه الرضا ص 10.
- 2- 2. فقه الرضا ص 10.
- 3- 3. فقه الرضا ص 10.
- 4- 4. فقه الرضا ص 10.
- 5- 5. فقه الرضا ص 10.
- 6- 6. فقه الرضا ص 10.

7 - 7. فقه الرضا ص 10.

ثُمَّ سَلَّمَ وَ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ وَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ سَهَا قَلَمَ يَذِرُ أَسَجَدَ سَجْدَةً
أَمْ ثِنْتَيْنِ فَقَالَ يَسْجُدُ أُخْرَى وَ لَيْسَ عَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ (1)

وَ قَالَ تَقُولُ فِي سَجْدَتَيِ السَّهْوِ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ
مُحَمَّدٍ وَ سَلَّمَ وَ سَمِعْتُهُ مَرَّةً أُخْرَى يَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا
النَّبِيُّ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ (2)

وَ قَالَ إِذَا قُمْتَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ أَوْ غَيْرِهَا وَ نَسِيتَ وَ لَمْ تَشْهَدْ فِيهِمَا
فَذَكَرْتَ ذَلِكَ فِي الرَّكَعَةِ الثَّالِثَةِ قَبْلَ أَنْ تَرْكَعَ فَاجْلِسْ وَ تَشْهَدْ ثُمَّ قُمْ فَأَتِمَّ
صَلَاتَكَ وَ إِنْ أَنْتَ لَمْ تَذْكُرْ حَتَّى رَكَعْتَ فَأَمْضِ فِي

صَلَاتِكَ حَتَّى إِذَا فَرَعْتَ فَاسْجُدْ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ بَعْدَ مَا تُسَلِّمُ قَبْلَ أَنْ تَتَكَلَّمَ
(3) وَ إِنْ قَاتَكَ شَيْءٌ مِنْ صَلَاتِكَ مِثْلُ الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ وَ التَّكْبِيرِ ثُمَّ ذَكَرْتَ
ذَلِكَ فَأَقْضِ الَّذِي قَاتَكَ (4) وَ عَنْ الرَّجُلِ صَلَّى الظُّهْرَ أَوْ الْعَصْرَ فَأَخَذَتْ حَبْرٌ
جَلَسَ فِي الرَّابِعَةِ قَالَ إِنْ كَانَ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ فَلَا يُعِيدُ صَلَاتَهُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَشْهَدْ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ فَلْيُعِدْ وَ عَنْ
رَجُلٍ لَمْ يَذِرْ رَكْعَةً أَمْ لَمْ يَرْكَعْ قَالَ يَرْكَعُ ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ وَ عَنْ رَجُلٍ
نَسِيَ الظُّهْرَ حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ قَالَ يَجْعَلُ صَلَاةَ الْعَصْرِ الَّتِي صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ
يُصَلِّي الْعَصْرَ بَعْدَ ذَلِكَ (5).

توضيح: قوله عليه السلام و إن نسيت الركوع أقول هذا كله موافق لما
نسب إلى علي بن بابويه رحمه الله كما عرفت و كذا موضع قضاء السجدة
موافق لما اختاره كما مر و ما تضمن من التفصيل بين الأولى و الأخيرتين
فمع تعارض مفهوميهما في الثانيه لم أر بهذا التفصيل قائلًا و هو شبيه بما
مر (6)

من روايه البزنطى عن الرضا

ص: 216

- 1- 1. فقه الرضا ص 10.
- 2- 2. فقه الرضا ص 10.
- 3- 3. فقه الرضا ص 10.
- 4- 4. فقه الرضا ص 10.
- 5- 5. فقه الرضا ص 10.

6-6. راجع ص 143 فيما سبق.

عليه السلام إلا أن فيها السجده مكان السجدين و قد عرفت أن المشهور في السجدين مع الذكر قبل الركوع الرجوع و بعده البطلان مطلقا و قيل بالتلفيق مطلقا أو بالتفصيل.

و أما قضاؤهما بعد الصلاة فلم أر به زاعما و يحتمل أن يكون سقط من الكلام شئ ٤.

و أما الفرق بين الشك أولا و ثانيا في البناء على الظن فهو أشبه بمذهب أبى حنيفة و غيره من العامة لكنهم لم يقولوا بصلاه الاحتياط و يمكن حملها على الاستحباب و بالجملة أكثر ما ذكرها هنا مخالف لما عرفت من مذاهب الأصحاب.

و قوله لأن التشهد حائل يؤيد قول من قال لا يبطل زياده الركعه مع العلم بالتشهد في آخر الصلاة كما مر قوله فإن شككت في المغرب أى في ركوعها و قوله فيهما أى في عدد ركعاتهما أو الأعم منها و من سائر أفعالهما ثم ما ذكر بعد ذلك موافق للأخبار و الأقوال المشهوره و لعل جامع الكتاب جمع بين ما سمع منه في مقامات التقية و غيرها و أوردها جميعا و ما ذكر من سجود السهو مع ظن الأربع فهو موافق لما ذهب إليه الصدوق كما عرفت سابقا مع دليله.

قوله عليه السلام و كنت يوما أقول

قَرِيبٌ مِنْهُ صَاحِبُهُ سَعِيدٌ الْأَعْرَجُ (1) قَالَ

ص: 217

1- 1. التهذيب ج 1 ص 234 ط حجر، ج 2 ص 344 ط نجف، الكافي ج 3 ص 357، الفقيه ج 1 ص 234، فأصل تسليم النبي صلى الله عليه وآله بعد تمام الركعتين في الرباعية مسلم عند الفريقين في روايات متواتره، إلا أنهم لما توهموا سهو النبي صلى الله عليه وآله، و لم يدروا أنه صلى الله عليه وآله عمد الى ذلك أنكروا أصل الحديث، مع أن تعمده صلى الله عليه وآله في التسليم قطعى، و لذلك قال: «كل ذلك لم يكن» أى لم يكن عن سهو، و لم تقصر الصلاة، فلا يبقى حينئذ الا العمد، و لذلك روى في بعض الاخبار أنه صلى الله عليه وآله قال: «انما أسهو لا بين لكم» و من أراد تبين الاحكام و توجه الى ذلك كيف يكون ساهيا واقعا. نعم انه صلى الله

عليه و آله فعل ذلك و سلم في الركعتين يوهم الناس أنّه قد سهى، لتكون
حكم جواز التسليم مقصورا عند الاعذار، كالسهو، و الاضطرار عند الشك
في الركعات، أو إذا وجد غمزا في بطنه كما ورد في الحديث.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام يَقُولُ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ثُمَّ سَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ فَسَأَلَهُ مَنِ خَلَقَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ قَالَ وَمَا ذَاكَ قَالُوا إِنَّمَا صَلَّيْتَ بِنَا رَكْعَتَيْنِ قَالَ أ كَذَلِكَ يَا ذَا الْيَدَيْنِ وَكَانَ يُدْعَى ذَا الشَّيْطَانَيْنِ فَقَالَ نَعَمْ قَبَتِي عَلَى صَلَاتِهِ فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ أَرْبَعًا وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَام إِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَنْسَاهُ رَحْمَةً لِلْأُمَّةِ أ لَا تَرَى لَوْ أَنَّ رَجُلًا صَنَعَ هَذَا لَعُيِّرَ وَقِيلَ مَا تُقْبَلُ صَلَاتُكَ فَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ الْيَوْمَ ذَلِكَ قَالَ قَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَارَتْ أَسْوَةً وَ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ لِمَكَانِ الْكَلَامِ.

فظاهر روايه المتن وجوب سجدة التسليم في غير موضعه و ظاهر هذه الرواية أن السجود إنما كان للكلام لا للتسليم و أما وجوب السجود للكلام فذكره أكثر الأصحاب من غير خلاف و ادعى في المنتهى إجماع الأصحاب عليه و يظهر من المختلف أن فيه خلافا من الصدوق رحمه الله و هو غير ثابت و الأخبار في ذلك كثيرة.

و يُعَارِضُهَا صَحِيحَةُ زُرَّارَةَ (1)

عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَام: فِي رَجُلٍ يَسْهُو فِي الرَّكْعَتَيْنِ وَ يَتَكَلَّمُ فَقَالَ يُتِمُّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ تَكَلَّمَ أَمْ لَمْ يَتَكَلَّمْ وَ لَا شَيْءٌ عَلَيْهِ.

و حملت هي و أمثالها على عدم الإثم أو نفى الإعادة و إن أمكن الجمع بحمل أخبار السجود على الاستحباب و لعل المشهور أقوى.

و أما وجوبه للتسليم فهو أيضا كذلك نقل في المنتهى اتفاق الأصحاب عليه و يظهر من المختلف تحقق الخلاف فيه من الصدوق و والده رحمه الله و الكليني صرح بعدم الوجوب و ذهب إلى أنه إن تكلم بعد التسليم يجب عليه سجدة السهو و إلا فلا.

و استدل لذلك بصحيحه سعيد الأعرج بوجهين الأول أن ظاهرها أن السجود كان للكلام فقط و الثاني أن ظاهرها وحده السجود و بناء على المشهور من عدم التداخل كان يلزم التعدد و أجيب بأن الكلام يشمل التسليم أيضا فإنه تكلم مع الإمام

1-1. التهذيب ج 1 ص 190.

أو المأموم أو المؤمنين و أيضا لا يتم الاستدلال على مذهب التداخل إذ حينئذ يمكن إسناد السجود إلى كل من العلتين مع أن الأصحاب قد صرحوا في الروايات المتضمنه لسهو النبي صلى الله عليه و آله بأنها مخالفه لأصول متكلمى الإماميه فإنهم لا يجوزون السهو على النبي و الأئمه صلوات الله عليهم كما مر فى مجلدات الأصول مفصلا و لم يخالف فى ذلك إلا الصدوق و شيخه رحمه الله فإنهما جوزا الإسهاء من الله لنوع من المصلحه.

و يُعَارِضُهَا مُؤَيِّقُهُ زُرَّارَةُ (1)

قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ قَطًّا قَالَ لَا وَ لَا يَسْجُدُهُمَا فَقِيهٌ.

فالظاهر أن تلك الروايات محمولة على التقية لاشتهارها بين العامة.

و قد طعن فيها بعض العامة أيضا بأن راوى الحديث أبو هريره و إسلامه كان فى سنة سبع من الهجره و ذو اليمين ممن استشهد يوم بدر فى الثانيه من الهجره فكيف شهد أبو هريره تلك الواقعة التى جرى بينه و بين النبي صلى الله عليه و آله.

و أجاب بعضهم بأن من استشهد يوم بدر كان ذا الشمالين و كان اسمه عبد الله بن عمرو بن نضله الخزاعى و ذو اليمين غيره و كان اسمه خرباق و بقى إلى زمن معاويه و الدليل على ذلك أن عمران بن الحصين قال فى روايته فقام الخرباق فقال أ قصرت الصلاة الخبر.

و رد بأن الأوزاعى قال فى روايته فقام ذو الشمالين و لا ريب فى أنه استشهد يوم بدر.

و يظهر من رواياتنا اتحاد ذى اليمين و ذى الشمالين كما عرفت.

و مما يقدح فيها الاختلاف الكثير فى نقلها من الجانبين ففى بعضها أنه صلى الله عليه و آله قال فى جواب ذى اليمين كل ذلك لم يكن و فى بعضها أنه صلى الله عليه و آله قال إنما أسهو لأبين لكم و فى بعضها أنه صلى الله عليه و آله قال لم أنس و لم تقصر الصلاة و أيضا اختلف فى الصلاة المسهو فيها و كل ذلك مما يضعفها.

1-1. التهذيب: ج 1 ص 236.

و بالجمله لا ريب فى أن إيقاع السجود أحوط و أولى و إن أمكن حمله على الاستحباب جمعا.

ثم المشهور أنه لو ظن إتمام الصلاة فتكلم لم تبطل صلاته و ذهب الشيخ فى النهايه إلى البطلان و الأول أقوى لدلاله الأخبار الكثيره عليه و تردد فى المنتهى فى إبطال الصلاة مكرها و المشهور الإبطال و هو أقوى.

قوله عليه السلام يسجد أخرى محمول على الشك قبل تجاوز المحل كما عرفت.

وَأَمَّا الذِّكْرُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ فَرَوَى الصَّدُوقُ فِي الصَّحِيحِ (1)

عَنْ الْحَلِيِّ عَزَّ أَيْ عَنِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: تَقُولُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ وَ قَالَ وَ سَمِعْتُهُ مَرَّةً أُخْرَى يَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ.

و رواه الكليني فى الحسن عن الحلبي (2)

و فيه بدل قوله و صلى الله اللهم صل وفاقا لبعض نسخ الفقيه

و رَوَى الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ (3)

قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَقُولُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ إِلَى آخِرِ مَا تَقَلَّ الصَّدُوقُ وَ لَكِنْ فِيهِ وَ السَّلَامُ بِإِصَاقِهِ الْعَاطِفِ.

و فى التهذيب و على آل محمد و الظاهر أجزاء الجميع.

و استضعف المحقق الروايه من حيث تضمنها وقوع السهو من الإمام و أجيب بأنه لا دلالة فى الخبر على وقوع السهو منه عليه السلام بل يحتمل أن يكون المراد أنه عليه السلام قال ذلك فى بيان ما يقال فيهما بل الظاهر ذلك كما يدل عليه روايه الفقيه و الكافى.

و اعلم أنه لا ريب فى أجزاء ما ذكر من الذكر و هل يجب فيهما الذكر مطلقا؟

- 1-1. الفقيه ج 1 ص 226.
- 2-2. الكافي ج 3 ص 355-356.
- 3-3. التهذيب ج 1 ص 191.

المشهور نعم خلافا للمحقق فى المعتبر و العلامة فى المنتهى و لا يخلو من قوه و يدل عليه موثقه عمار(1)

و على تقدير وجوب الذكر هل يتعين فيه ما ذكر قال جماعه من الأصحاب نعم و قال الشيخ لا و هو أقوى.

ثم المشهور وجوب التشهد و التسليم بعدهما و فى المعتبر و المنتهى أنه قول علمائنا أجمع و قال فى المختلف الأقرب عندى أن ذلك كله للاستحباب بل الواجب فيه النية لا غير و الأحوط اتباع المشهور و إن كان القول بالاستحباب وجه جمع بين الأخبار لكن أخبار الوجوب أقوى و أصح.

و ذكر الأكثر فيهما تشهدا خفيفا كما ورد فى الروايه و اختلف فى أن كونه خفيفا هل هو على الرخصة أو العزيمة و الأحوط رعايه الخفه و ذكر الأصحاب الخفيف هكذا أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمدا رسول الله اللهم صل على محمد و آل محمد.

ثم الظاهر من التسليم ما ينصرف به من الصلاه و ذكر أبو الصلاح أنه ينصرف بالتسليم على محمد صلى الله عليه و آله و لا يعلم له وجه و ذكر جماعه من الأصحاب أنه يجب فيهما ما يجب فى سجود الصلاه من الجلوس و ستر العوره و الاستقبال و الطمأنينه فيهما و بينهما و الأحوط رعايه جميع ذلك و إن كان فى إثباتها من حيث الدليل إشكال.

و العجب أن أكثر من توقف فى وجوبها فى سجود التلاوه جزموا بها هاهنا مع أن الاستدلال بأن المتبادر فى عرف الشرع من السجود ما يشتمل على ذلك مشترك بينهما و لا خلاف فى وجوب النية فيهما.

و ذكر الشيخ تكبيرا قبلهما و ذهب بعض الأصحاب إلى استحبابه

وَ اَحْتَجُّوا بِمَا رَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي الْمُؤْتَفَقِ عَنْ عَمَّارٍ (2) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ سَجْدَتِي السَّهْوِ هَلْ فِيهَا تَسْبِيحٌ أَوْ تَكْبِيرٌ فَقَالَ لَا إِنَّمَا هُمَا سَجْدَتَانِ فَقَطٍ فَإِنْ كَانَ الَّذِي سَهَا هُوَ الْإِمَامُ كَبَّرَ إِذَا سَجَدَ وَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ لِيَعْلَمَ مَنْ خَلَقَهُ أَنَّهُ قَدْ سَهَا وَ لَيْسَ

ص: 221

2- 2. الفقيه ج 1 ص 226.

عَلَيْهِ أَنْ يُسَبِّحَ فِيهِمَا وَ لَا فِيهِمَا تَشْهَدُ بَعْدَ السَّجْدَتَيْنِ.

و كلام الشيخ يحتمل الوجوب و الاستحباب و ذهب أكثر العامه إلى الوجوب و الخبر يدل على رجحانه لخصوص الإمام لا مطلقا.

و يدل على استحباب التكبير للرفع من كل سجده و لم أر به قائلا و الأظهر عدم الوجوب و الاستحباب لغير الإمام و لو كبر الإمام استحبابا كان حسنا.

و أما ما تضمنه من كون السجدين بعد التسليم فهو المشهور بين الأصحاب مطلقا و نقل فى المبسوط عن بعض الأصحاب أنهما إن كانتا للزيادة فمحلها بعد التسليم و إن كانتا للنقيصه فمحلها قبله و نسبه فى المعتبر إلى قوم من أصحابنا و هو قول ابن الجنيّد على ما فى المختلف.

و نقل فى الذكرى كلام ابن الجنيّد ثم قال و ليس فى هذا كله تصريح بما يرويه بعض الأصحاب أن ابن الجنيّد قائل بالتفصيل نعم هو مذهب أبى حنيفة من العامه.

و نقل المحقق فى الشرائع قولا بأن محلها قبل التسليم مطلقا و لم أظفر بقاءله و الأول أقوى للأخبار الكثيره الداله عليه و ما دل على أنهما قبل التسليم مطلقا أو بالتفصيل محمول على التقيه لما عرفت من أنهما من أقوال المخالفين و قال الصدوق إني أفتى بها فى حال التقيه.

قوله عليه السلام فاقض الذى فاتك هذا مضمون صحيحه عبد الله بن سنان (1) عن الصادق عليه السلام و حمل على الذكر قبل تجاوز المحل قوله عليه السلام إن كان قال يدل على أن الحدث قبل التشهد مبطل كما هو المشهور و إن الحدث قبل التسليم غير مبطل و إن الصلاه على محمد و آله ليس جزءا للتشهد.

قوله عليه السلام ثم يسجد هذا مخالف للمشهور نعم المفيد فى الغريره أوجب سجدة السهو على من لم يدر أ زاد ركوعا أو نقصه أو زاد سجده أو نقصها و كان قد تجاوز محلها و هو غير ما ذكر و يرد عليه أنه إذا لم يدر زاد ركوعا أم نقص

ص: 222

إن كان المراد معناه المتبادر فيكون جازما بأنه إما ترك الركوع أصلا أو زاد فيكون جازما بوقوع ما يبطل الصلاة فالظاهر حينئذ وجوب الاستئناف لا سجود السهو إلا أن يحمل النقيضه على النقيضه عن الزيادة كما ذكرناه في تأويل الخبر. قوله عليه السلام يجعل صلاه العصر أقول

هَذَا الْمَضْمُونُ وَرَدَ فِي رِوَايَةِ الْحَلَبِيِّ (1) قَالَ: سَأَلْتُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الْأُولَى حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ قَالَ فَلْيَجْعَلْ صَلَاتَهُ الَّتِي صَلَّى الْأُولَى ثُمَّ لِيَسْتَأْنِفِ الْعَصْرَ.

و فِي صَحِيحِهِ زُرَّارَةَ (2)

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنْ نَسِيتَ الظُّهْرَ حَتَّى صَلَّيْتَ الْعَصْرَ قَدْ كَرَّمْتَهَا وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَ فَرَاغِكَ مِنْهَا فَأَنْوِهَا الْأُولَى ثُمَّ صَلِّ الْعَصْرَ فَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعُ مَكَانٍ أَرْبَعٍ.

و حملها الشيخ و غيره على الذكر في أثناء الصلاة قال في الخلاف قوله عليه السلام أو بعد فراغك منها المراد ما قارب الفراغ و لو قبل التسليم و لا يخفى بعد هذا الحمل.

و المشهور بين الأصحاب أنه إن صلى اللاحقه قبل السابقه فذكر في أثنائها قبل تجاوز وقت العدول يعدل النيه إلى السابقه و إلا يتم و يأتي بالسابقه إن كان في الوقت المشترك و كذا إن ذكر بعد الفراغ و لو كان في الوقت المختص بالأولى تبطل صلاته و يأتي بها بعد الإتيان بالسابقه بناء على القول بالاختصاص و على القول بعدمه يعدل في وقت العدول و يصح بعده و بعد الفراغ

مطلقا من غير عدول و يشكل ترك هذه الأخبار و ارتكاب التأويلات البعيده فيها من غير معارض و لعل الأحوط العدول ثم الإتيان بهما على الترتيب.

و لنذكر سائر ما قيل فيه بوجوب سجود السهو مما ذكرنا فيه وفاقا و خلافا و هي تسعه مواضع الأول الكلام و الثاني السلام في غير محله و الثالث الشك بين الأربع و الخمس على المشهور و بين الأربع و ما زاد أيضا على مذهب ابن أبي عقيل

- 1-1. التهذيب ج 1 ص 212.
- 2-2. التهذيب ج 1 ص 300 في حديث طويل.

الرابع نسيان السجده و ذكرها بعد تجاوز المحل الخامس نسيان التشهد و ذكره بعد تجاوز المحل السادس الشك بين الثلاث و الأربع مع غلبه الظن على الأربع فإنه قال الصدوق فيه بوجوب سجود السهو و فى الذكرى نسب إلى الصدوقين القول بوجوبه فى كل شك ظن الأكثر و بنى عليه كما سيأتى و قد مر الكلام فى جميع ذلك مع نوع من التفصيل.

السابع القيام فى موضع القعود و بالعكس ذهب إلى وجوب سجود السهو فيهما الصدوق و السيد و سار و أبو الصلاح و ابن البراج و ابن حمزه و ابن إدريس و العلامة.

وَ اخْتَجُّوا بِرَوَايَةِ مِنْهَالِ الْقَصَّابِ (1) قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَسْهُو فِي الصَّلَاةِ وَ أَنَا خَلَفَ الْإِمَامَ قَالَ فَإِذَا سَلَّمَ فَاسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَ لَا تَهَبَّ.

وَ عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ (2)

قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ السَّهْوِ مَا يَجِبُ فِيهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ فَقَالَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَقُمْتَ وَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقُومَ فَقَعَدْتَ أَوْ أَرَدْتَ أَنْ تَقْرَأَ فَسَبَّحْتَ أَوْ أَرَدْتَ أَنْ تُسَبِّحَ فَقَرَأْتَ فَعَلَيْكَ سَجْدَتَا السَّهْوِ.

وَ بِمَا رَوَاهُ الْكَلْبِيُّ (3)

فِي الصَّحِيحِ عَلَى الظَّاهِرِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْهُو فَيَقُومُ فِي مَوْضِعٍ قُعُودٍ أَوْ يَقْعُدُ فِي حَالٍ قِيَامٍ قَالَ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ وَ هُمَا الْمُرْغَمَتَانِ يُرْغَمَانِ الشَّيْطَانُ.

و يضعف خبر عمار إن فى آخر الخبر ما ينافى هذا حيث قال و عن الرجل إذا أراد أن يقعد فقام ثم ذكر من قبل أن يقدم شيئاً أو يحدث شيئاً قال ليس عليه سجدة السهو حتى يتكلم بشىء.

و هذا التفصيل لم يقل به أحد و ما فيه من التسبيح فى موضع القراءة يحتمل أن يكون المراد به إذا ذكره فى موضع القراءة و قرأ فيكون السجود لزياده التسبيح أو بعد

ص: 224

2-2. التهذيب ج 1 ص 237.
3-3. الكافي ج 3 ص 357.

تجاوز المحل فيكون لنقصان القراءه أو للتسبيح فى غير المحل أيضا فإنه بمنزله الزيادة.

و أما القراءه فى موضع التسبيح فإنما تكون فى الأخيرتين و قد أجمعوا على التخيير فيهما بين الحمد و التسبيح (1)

فلا وجه لسجود السهو.

إلا أن يحمل على تسبيح الركوع و السجود كما قال الشيخ فى الخلاف نقلا عن الشافعى سجود السهو يجب لأحد أمرين لزياده فيها أو نقصان فالزياده ضربان قول و فعل فالقول أن يسلم ساهيا فى غير موضعه أو يتكلم ساهيا و أن يقرأ فى ركوعه و سجوده فى غير موضع القراءه إلى آخر ما قال.

و غُورِصَتْ هَذِهِ الرَّوَايَاتُ بِمَا فِي مُوْتَقَّعِهِ (2) سَمَاعَةً: مَنْ حَفِظَ سَهْوَهُ فَأَتَمَّهُ قَلَيْسَ عَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ.

و بالأخبار الكثيره الداله على أن ناسى السجود أو التشهد إذا ذكرهما قبل الركوع يأتى بهما من غير سجود و لا يبعد أن يكون عندهم كل من الصورتين مستثنى من تلك القاعده إذ ظاهر كلام أكثر القائلين بتلك القاعده اختصاص السجود فى الصورتين بما إذا ذكرهما بعد الركوع و بالجملة الحكم بالوجوب لا يخلو من إشكال و لا يبعد حمل الخبر على الاستحباب و إن كان الأحوط عدم الترك.

الثامن وجوب السجدين لكل زياده و نقيصه فى الصلاه ذهب إليه علامه و نقله الشيخ فى الخلاف عن بعض الأصحاب و يظهر منه فى المبسوط أن قولهم شامل لزياده المستحبات و نقصانها أيضا و ظاهر علامه أنه لا يقول به فى المستحبات و قال ابن الجنيد فى خصوص القنوت إن تركه يوجبهما و قال أبو الصلاح فى لحن القراءه سهوا إنه يوجبهما.

اِخْتَجُّوا بِرَوَايَةِ سُفْيَانَ بْنِ السَّمُطِ (3) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: تَسْجُدُ

ص: 225

1- 1. قد عرفت فى ج 85 ص 85 أن التسبيح متعين.
2- 2. التهذيب ج 1 ص 235 فى حديث.

3-3. التهذيب ج 1 ص 179.

سَجَدَتِي السَّهْوِ لِكُلِّ زِيَادَةٍ تَدْخُلُ عَلَيْكَ أَوْ نُقْصَانٍ.

و ببعض احتمالات الأخبار المتقدمه فى الشك بين الأربع و الخمس و قد عرفت عدم دلاله الأخبار و الاستدلال بالاحتمالات البعيده غير موجه و خبر سفيان مجهول و يعارضه أخبار كثيره صحيحه و معتبره داله على عدم وجوبهما فى كثير من الزياده و النقصان فى الصلاه.

نعم لو قيل بالاستحباب فى غير تلك المواضع لم يكن بعيدا و إن كان الظاهر حمل الأخبار على التقية لاشتهارها روايه و فتوى بين العامه.

التاسع ذهب علامه إلى وجوب سجدتى السهو لكل شك فى زياده أو نقيصه و هو ظاهر ما نقله الشيخ فى الخلاف عن بعض الأصحاب و كلام الصدوق فى الفقيه يحتمله و ذهب المفيد فى بعض مسائله إلى وجوبهما إن لم يدر أ زاد سجده أو نقص سجده أو زاد ركوعا أو نقص ركوعا و لم يتيقن ذلك و كان الشك بعد تقضى وقته و المشهور عدم الوجوب.

وَ اخْتَجَّ الْأَوَّلُونَ بِصَحِيحِهِ الْفُضَيْلِ (1): أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام عَنْ السَّهْوِ فَقَالَ مَنْ يَحْفَظْ سَهْوَهُ فَأَتَمَّهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ إِنَّمَا السَّهْوُ عَلَى مَنْ لَمْ يَدْرِ أَرَادَ فِي صَلَاتِهِ أَمْ نَقَصَ.

وَ قَرِيبٌ مِنْهُ مُؤَيَّدَةٌ (2)

سَمَاعَةَ وَ قَدْ مَرَّ قُرْبُ هَذَا الْإِحْتِمَالِ فِي صَحِيحِهِ (3)

إِلْحَايِي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: إِذَا لَمْ تَدْرِ أَرْبَعًا صَلَّيْتَ أَمْ خَمْسًا أَمْ نَقَصْتَ أَمْ زِدْتَ فَتَشْهَدُ وَ سَلَّمَ وَ اسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بغيرِ رُكُوعٍ وَ لَا قِرَاءَةٍ تَشْهَدُ فِيهِمَا تَشْهَدًا خَفِيفًا.

بأن يكون أم فى قوله أم نقصت بمعنى أو فيكون من عطف أحد الشقين على الآخر بقرينه أن الشك بين الأربع و الخمس مستقل فى إيجاب السجدين فلا فائده فى ضم غيرهما إليهما و ظاهره أعم من الركعات و الأفعال و لا باعث على التخصيص بالركعات.

ص: 226

2-2. قد مر ذكره.

3-3. راجع ص 206 فيما سبق.

و يعارضها الأخبار الداله على أن بعد التجاوز عن المحل لا يعتنى بالشك و غيرها فلا يبعد الحمل على الاستحباب و إن كان القول بالوجوب لا يخلو من قوه و الاحتياط يوجب عدم الترك.

ثم اعلم أن الظاهر من الأخبار و الأقوال أن يكون شكه مترددا بين الزيادة عن الوظيفه المقرره و النقصان عنها من غير احتمال المساواه و إلا لقال زدت أم لم تزد أو نقصت أم لم تنقص فيكون حينئذ جازما بوقوع ما يوجب سجود السهو من الزيادة أو النقصان فيؤيده خبر سفيان أيضا و يكون القائلون بهذا القول أيضا قائلين به و أما الشك فى الركوع الذى قال به المفيد فالظاهر فيه البطلان كما عرفت.

فوائد الأولى اختلف الأصحاب فى تعدد السجود بتعدد الأسباب فذهب العلامة و جماعه من المتأخرين إلى عدم التداخل مطلقا و اختار الشيخ فى المبسوط التداخل مطلقا و جعل التعدد أحوط و فصل ابن إدريس فحكم بالتداخل مع تجانس الأسباب كتعدد الكلام أو تعدد السجود و بعدمه مع عدم التجانس.

و ما اختاره الشيخ أقوى لحصول الامتثال بالواحد و لما روى بأسانيد إذا اجتمعت لله عليك حقوق كفاك حق واحد.

الثانيه المشهور بين الأصحاب وجوبهما على الفور و استدل بكون الأمر للفور و هو ممنوع و بالأخبار الداله على إيقاعهما جالسا قبل التكلم و يرد عليه أنها لا تدل إلا على وجوب إيقاعهما قبل الكلام و لا تلازم بينه و بين الفوريه بل يمكن المناقشه فى الوجوب أيضا إذ يمكن أن يكون القيد للاستحباب لكن الوجوب منها أظهر و ظاهر الشهيد فى الألفيه الاستحباب و أما تحريم سائر المنافيات كما ذكره جماعه من الأصحاب فلا يستفاد منها و ظاهر علامه فى النهايه استحباب الفور و الدلائل عليه كثيره من الآيات و الأخبار الداله على المسارعه إلى الخيرات و على الأخذ بالأحوط.

الثالثه ذهب جماعه من الأصحاب إلى وجوب إيقاعهما فى وقت الصلاه

التي لزمنا بسببها و لم يذكروا له دليلا مقنعا و ظاهر الألفيه الاستحباب و ظاهر أكثر الأصحاب الاتفاق على أنه لو أخل بالفور أو الوقت أو تكلم عمدا أو سهوا لا تبطل الصلاة و لا يسقط السجود إذ لا دليل يدل على اشتراط الصلاة به.

وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ حَبْرُ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ (1) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الرَّجُلِ يَنْسَى سَجْدَتِي السَّهْوِ قَالَ يَسْجُدُهُمَا مَتَى ذَكَرَ.

وَ رَوَايَهُ أُخْرَى مِنْهُ (2)

عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَنِ الرَّجُلِ يَسْهَوُ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَذْكُرُ ذَلِكَ حَتَّى صَلَّى الْفَجْرَ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ لَا يَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَ يَذْهَبَ شُعَاعُهَا.

لكن الروايتان وردتا فى النسيان و ظاهر الأخير وقوع السهو فى الصلاة السابقه على الفجر و يمكن أن يقال لما صار السجود قضاء زال عنه الفوريه أو التأخير قبل التذكر كان لمانع عقلى و بعده لمانع شرعى لكن المشهور بين الأصحاب عدم كراهه سجود السهو و التلاوه و الشكر فى هذه الأوقات بل لا قائل بكراهتها ظاهرا.

الرابعه قال الشيخ فى الخلاف سجود السهو شرط فى صحه الصلاة و هذا مذهب مالك و به قال الكرخى من أصحاب أبى حنيفة إلا أنه قال ليس بشرط فى صحه الصلاة و قال الشافعى هو مسنون غير واجب و به قال أكثر أصحاب أبى حنيفة.

دليلنا أنه مأمور بالسجود فى المواضع التي قدمناها و الأمر يقتضى الوجوب فمن حمله على الندب فعليه الدلاله و أيضا لا خلاف فى أن من أتى به صلاته ماضيه و ذمته بريئه و إذا لم يأت به الخلاف فالاحتياط يقتضى ما قلناه انتهى.

و لا يخفى أن دلائله إنما تدل على الوجوب و أما اشتراط صحه الصلاة به فهو ممنوع.

ثم إن كلامه فى الاشتراط مجمل يحتمل أن يكون مراده أنه لو أخل بالفور تبطل الصلاة أو أنه لو أخل به فى الوقت تبطل أو أنه لو تكلم قبله أو فعل

منافيا من منافيات الصلاة تبطل أو أنه لو أخل به في تمام العمر تبطل
صلاته فيجب على

ص: 228

1-1. التهذيب ج 1 ص 237.

2-2. التهذيب ج 1 ص 237.

الولى حينئذ قضاؤها.

ثم قال فى الخلاف بعد ذلك بلا فاصله من نسى سجدة السهو ثم ذكر فعليه إعادتهما تطاولت المدة أو لم تطل ثم نقل عن بعض العامة القول بالسقوط من التطاول و حكم العلامة فى المختلف بالتناقض بين كلاميه و لا تناقض إذ يمكن أن يكون مراده فى الأول العمد و فى الثانى السهو أو فى الأول تمام العمر و الأول أظهر.

و قال العلامة فى النهايه على ما اخترناه من أنه خارج الصلاه فكذلك ينبغى أن يأتى به على الفور فإن طال الفصل سجد و لو خرج وقت الصلاه فكذلك و هل يكون قضاء الأقرب ذلك و هل تبطل الصلاه لو كان عن نقصان أو مطلقا أو لا تبطل مطلقا الأقرب الأخير و إذا سجد بعد طول الفصل أعاد الصلاه انتهى و لا يخفى ما فى كلامه رحمه الله عليه هنا من الاضطراب و لعل بعض الاحتمالات المذكوره من أقوال المخالفين.

الخامسه ذكر جماعه من الأصحاب أنه مع تقضى وقت الصلاه ينوى للسجده القضاء كما ذكر فى النهايه و كذا إذا كان السجود لصلاه القضاء و ربما يقال أنه بعد التكلم ينوى القضاء لورود التوقيت بذلك فى الخبر و يظهر من بعضهم أن بعد وقوع كل مناف يصير قضاء و الأحوط عدم تعيين الأداء و القضاء مطلقا لعدم الدليل على أصله و لا على وجوب نيه الوجه فى مثله و إن ثبت فى أصل الصلاه مع أنه فيها أيضا غير ثابت و الأحوط مع تعدد الأسباب و القول بعدم التداخل تعيين نيه السبب كما ذكره الأكثر.

«32- السرائر، تَقْلًا مِنْ كِتَابِ التَّوَادِرِ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا شَكَّ بَعْدَ مَا صَلَّى فَلَمْ يَذَرْ ثَلَاثًا صَلَّى أَوْ أَرْبَعًا وَ كَانَ يَقِينُهُ حِينَ انْصَرَفَ أَنَّهُ قَدْ أَتَمَّ لَمْ يُعِدْ وَ كَانَ حِينَ انْصَرَفَ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى الْحِفْظِ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ (1).»

ص: 229

بيان: يدل على أنه لا يعتبر الشك بعد الصلاه و لا خلاف فيه بين الأصحاب

«33»- السرائر، نَفَلًا مِنَ النَّوَائِرِ لِابْنِ مَحْبُوبٍ أَيْضًا عَنْ حَمَّادٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ
الْفُضَيْلِ قَالَ: ذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ السَّهْوَ فَقَالَ وَ يَنْقَلِثُ مِنْ
ذَلِكَ أَحَدٌ رُبَّمَا أَفْعَدْتُ الْخَادِمَ خَلْفِي يَحْفَظُ عَلَيَّ صَلَاتِي (1).

بيان: لعله محمول على أنه عليه السلام كان يفعل ذلك لتعليم الناس و
ظاهره موافق لمذهب الصدوق و يدل على استحباب تعيين أحد لمن خاف
السهو أو الشك و على جواز الاعتماد على الغير حتى في الأوليين.

«34»- السرائر، مِنَ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ
مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ الرَّجُلُ يَسْهُو عَنْ
الْقِرَاءَةِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ فَيَذْكُرُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ قَالَ
أَتَمَّ الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَجْعَلَ آخِرَ صَلَاتِي أَوَّلَهَا (2).

«35»- فَلَاحُ السَّيِّئِلِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: شَكَّوْتُ
إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ السَّهْوَ فِي الْمَغْرِبِ فَقَالَ صَلِّهَا بِقُلْ هُوَ اللَّهُ
أَحَدٌ وَ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ فَقَعَلْتُ ذَلِكَ فَذَهَبَ ذَلِكَ عَنِّي (3).

«36»- الْمُقْنَعُ (4)،: إِذَا لَمْ تَذَرِ وَاحِدَةً صَلَّيْتَ أَمْ ائْتَمَرْتَ قَاعِدِ الصَّلَاةِ وَ رُوي
ابْنُ عَلِيٍّ رَكَعَهُ وَ إِذَا شَكَّكَتَ فِي الْقَجْرِ قَاعِدٌ وَ إِذَا شَكَّكَتَ فِي الْمَغْرِبِ قَاعِدٌ
وَ رُوي إِذَا شَكَّكَتَ فِي الْمَغْرِبِ وَ لَمْ تَذَرِ وَاحِدَةً صَلَّيْتَ أَمْ ائْتَمَرْتَ قَاعِدِ
فَمَنْ قَصَلَ رَكَعَةً وَ إِنْ شَكَّكَتَ فِي الْمَغْرِبِ فَلَمْ تَذَرِ فِي ثَلَاثٍ أَنْتَ أَمْ فِي أَرْبَعٍ
وَ قَدْ أَخْرَزْتَ الْاِثْنَتَيْنِ فِي نَفْسِكَ وَ أَنْتَ فِي

ص: 230

1- 1. السرائر: 478.

2- 2. السرائر: 476.

3- 3. فلاح السائل: 229.

4- 4. المقنع باب السهو في الصلاه، و قد مر بعض مسائلها.

شَكَّ مِنَ الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ فَأَضِيفَ إِلَيْهَا رَكْعَةٌ أُخْرَى وَلَا تَعْتَدَّ بِالشَّكِّ فَإِنْ دَهَبَ وَهَمُّكَ إِلَى الثَّلَاثِ فَسَلِّمْ وَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ وَسُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّنْ لَا يَذَرِي اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثًا قَالَ يُعِيدُ الصَّلَاةَ قِيلَ وَأَيُّنَ مَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْفَقِيهَ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ (1) قَالَ إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ وَرَوَى عَنْ بَعْضِهِمْ يَنْبِي عَلَيَّ الَّذِي دَهَبَ وَهْمُهُ إِلَيْهِ وَ يَسْجُدُ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ وَ يَتَشَهَّدُ لهُمَا تَشَهُدًا خَفِيفًا فَإِنْ لَمْ تَذَرِ اثْنَتَيْنِ صَلَّيْتَ أَمْ أَرْبَعًا فَأَعِدِ الصَّلَاةَ وَ رَوَى يَسْلَمُ ثُمَّ قُمَ فَصَلَّ رَكْعَتَيْنِ وَلَا تَتَكَلَّمُ وَ تَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمْرِ الْكِتَابِ فَإِنْ كُنْتَ صَلَّيْتَ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ كَانَتْ هَاتَانِ تَافِلَةً وَ إِنْ كُنْتَ صَلَّيْتَ رَكْعَتَيْنِ كَانَتْ تَمَامًا الْأَرْبَعِ رَكْعَاتٍ وَ إِنْ تَكَلَّمْتَ فَاسْجُدْ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ وَ إِنْ لَمْ تَذَرِ ثَلَاثًا صَلَّيْتَ أَمْ أَرْبَعًا وَ دَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى الثَّلَاثِ فَأَضِيفَ إِلَيْهَا الرَّابِعَةُ وَ إِنْ دَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى الرَّابِعَةِ فَتَشَهَّدْ وَ سَلِّمْ وَ اسْجُدْ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ وَ رَوَى أَبُو يَصِيرٍ إِنْ كَانَ دَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى الرَّابِعَةِ فَصَلَّ رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ جَالِسًا فَإِنْ كُنْتَ صَلَّيْتَ ثَلَاثًا كَانَتْ هَاتَانِ تَمَامًا الْأَرْبَعِ وَ إِنْ كُنْتَ صَلَّيْتَ (2) أَرْبَعًا كَانَتْ هَاتَانِ تَافِلَةً وَ كَذَلِكَ إِنْ لَمْ تَذَرِ زِدْتَ أَمْ تَقْصُرْتَ وَ فِي رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ إِنْ دَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى الثَّلَاثِ فَصَلَّ رَكْعَةً وَ اسْجُدْ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ وَ إِنْ اغْتَدَلَ وَهْمُكَ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ صَلَّيْتَ رَكْعَةً (3)

مِنْ قِيَامٍ وَ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ مِنْ جُلُوسٍ وَ إِنْ دَهَبَ وَهْمُكَ مَرَّةً إِلَى ثَلَاثٍ وَ مَرَّةً إِلَى أَرْبَعٍ فَتَشَهَّدْ وَ سَلِّمْ وَ صَلِّ

رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ وَأَنْتَ قَاعِدٌ تَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمْرِ الْقُرْآنِ وَإِنْ لَمْ تَذَرِ كَمْ صَلَّيْتَ وَلَمْ يَذْهَبْ وَهْمُكَ إِلَى شَيْءٍ قَاعِدِ الصَّلَاةَ وَإِنْ صَلَّيْتَ

ص: 231

-
- 1- 1. ما بين العلامتين ساقط عن الأصل و هكذا طبعه الكمباني.
 - 2- 2. ما بين العلامتين ساقط عن الأصل و هكذا طبعه الكمباني.
 - 3- 3. ما بين العلامتين ساقط عن ط الكمباني.

رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قُمْتَ فَذَهَبْتَ فِي حَاجِهِ لَكَ قَاعِدُ الصَّلَاةِ وَ لَا تَبْنِ عَلَى رَكَعَتَيْنِ وَ قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا بَالُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَ بَنَى عَلَيْهِمَا فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمْ يَقُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ وَ إِنْ صَلَّيْتَ رَكَعَتَيْنِ مِنَ الْمَكْنُوتِيهِ ثُمَّ نَسِيتَ فَقُمْتَ قَبْلَ أَنْ تَجْلِسَ فِيهِمَا فَاجْلِسْ مَا لَمْ تَرَكَعْ فَإِنْ لَمْ تَذْكُرْ حَتَّى رَكَعْتَ قَامُضٌ فِي صَلَاتِكَ فَإِذَا سَلِمْتَ سَجَدْتَ سَجْدَتِي السَّهْوِ فِي رِوَايَةِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَّارٍ وَ فِي رِوَايَةِ زُرَّارَةَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ فَإِنْ تَكَلَّمْتَ فِي صَلَاتِكَ تَأْسِيًّا فَقُلْتَ أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ قَاتِمَ صَلَاتِكَ وَ اسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ وَ إِنْ تَكَلَّمْتَ فِي صَلَاتِكَ مُتَعَمِّدًا قَاعِدُ الصَّلَاةِ وَ إِنْ رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي الرَّكَعَةِ الرَّابِعَةِ فَأَخَذْتَ فَإِنْ كُنْتَ قُلْتَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَقَدْ مَصَّتْ صَلَاتُكَ وَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ أَمَّا صَلَاتُكَ فَقَدْ مَصَّتْ وَ إِنَّمَا التَّشَهُُّدُ سُبَّةٌ فِي الصَّلَاةِ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ غُذِيَ إِلَى مَجْلِسِكَ فَتَشَهَُّدَ وَ إِنْ نَسِيتَ التَّسْلِيمَ خَلَفَ الْإِمَامُ أَجْرَاكَ تَسْلِيمُ الْإِمَامِ وَ اعْلَمْ أَنَّ السَّهْوَ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ إِذَا سَهَوْتَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأَخْرَاوَيْنِ وَ اعْلَمْ أَنَّهُ لَا سَهْوَ فِي الثَّانِلَةِ وَ إِذَا سَجَدْتَ سَجْدَتِي السَّهْوِ فَقُلْ فِيهِمَا بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ (1).

إيضاح: قوله و روى إذا شككت أقول

رَوَى الشَّيْخُ فِي الْمَوْثِقِ عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ (2) قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ شَكَّ فِي الْمَغْرِبِ فَلَمْ يَذَرْ رَكَعَتَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثَةً قَالَ يُسَلِّمُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُضِيفُ إِلَيْهَا رَكَعَةً ثُمَّ قَالَ هَذَا وَ اللَّهُ مِمَّا لَا يُقْضَى أَبَدًا.

ص: 232

-
- 1- 1. المقنع باب السهو في الصلاة بحذف بعض الفروع.
 - 2- 2. التهذيب ج 1 ص 187، و قوله عليه السلام « هذا و الله مما لا يقضى أبدا » صريح في التقية فان معنى لا يقضى أى لا يحكم به كما هو واضح خصوصا بقرينه القسم و هو أصل في كلماتهم عليهم السلام حيث يتقون على أنفسهم أو على السائل.

و أجيب عنه بالطعن فى السند لاشتماله على الفطحية و بأنه لم يقل به أحد لعدم انطباقه على التفصيل المنقول من الصدوق و لا على ما نقل عنه من البناء على الأقل و الشيخ نقل الإجماع على ترك العمل به.

و أقول يمكن حمل التسليم على التسليم المستحب فيكون المراد به البناء على الأقل و كان الأصحاب حملوه على هذا حيث نسبوا إليه البناء على الأقل

لَكِنْ يُتَافَاهُ مَا رَوَى الشَّيْخُ بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ عَمَّارٍ (1) قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَذَرِ صَلَاةَ الْفَجْرِ رَكْعَتَيْنِ أَوْ رَكْعَةً قَالَ يَتَشَهَّدُ وَ يَنْصَرِفُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكْعَةً فَإِنْ كَانَ صَلَاةَ رَكْعَتَيْنِ كَانَتْ هَذِهِ تَطَوُّعًا وَإِنْ كَانَ صَلَاةَ رَكْعَةٍ كَانَتْ هَذِهِ تَمَامَ الصَّلَاةِ.

فُلْتُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ فَلَمْ يَذَرِ ثِنْتَيْنِ صَلَاةً أَمْ ثَلَاثًا قَالَ يَتَشَهَّدُ وَ يَنْصَرِفُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكْعَةً فَإِنْ كَانَ صَلَاةً ثَلَاثًا كَانَتْ هَذِهِ تَطَوُّعًا وَإِنْ كَانَ صَلَاةً اثْنَتَيْنِ كَانَتْ هَذِهِ تَمَامَ الصَّلَاةِ وَ هَذَا وَ اللَّهُ بِمَا لَا يُقْصَى أَبَدًا.

فإن حمل هذه على البناء على الأقل فى غاية البعد و الشيخ حملهما تاره على نافله الفجر و المغرب و أخرى على من شك ثم غلب على ظنه الأكثر و تكون إضافه الركعه على الاستحباب.

و الأخير لا يخلو من وجه و أما الأول ففى غاية البعد لأنه إن بنى على الأقل فلا وجه للتشهد فى الفجر و لا للركعه فى المغرب بل كان عليه أن يضيف إليها ركعتين و إن بنى على الأكثر فلا وجه لإضافه الركعه فى الفجر و لا للتشهد فى المغرب مع أن قوله عليه السلام فإن كان صلى ثلاثا كانت هذه تطوعا إلى آخر الكلام يابى عن ذلك.

و بالجملة يشكل التعويل على هذا الخبر الذى راويه عمار الذى قل أن يكون

ص: 233

1-1. التهذيب ج 1 ص 187، و هذا الحديث أيضا كسابقه من حيث اشتماله على دليل الاتقاء، و أزيدك أن مبنى العترة عليهم السلام فى أمثال هذه

الموارد: الصلاة بركعتين و أربع سجّات لتصح كونها نافله، و أمّا ركعه واحد عن قيام، فهو دليل على خلاف المذهب كما كان في سابقه.

خبر من أخباره خاليا من تشويش و اضطراب فى اللفظ و المعنى و ترك الأخبار الكثيره الصحيحه الداله على البطلان و إلا لكان يمكن القول بالتخير.

قوله فلم تدر فى ثلاث يمكن حمله على الشك قائما بقريته قوله و قد أحرزت الاثنتين فيكون المراد بإضافه الركعه إتمامها فيكون موافقا لما نسب إليه من البناء على الأقل و إن حمل على بعد تمام الركعه فيمكن حمل الركعه على صلاه الاحتياط بعد التسليم لاحتمال زياده لتكون مع الزائده ركعتين نافله كما أن الركعتين جالسا بعد ذلك لذلك و هو أيضا خلاف المشهور و إنما نسب إلى الصدوق القول به و المشهور العمل بالظن من غير احتياط.

قال الشهيد فى اللمعه أوجب الصدوق الاحتياط بركعتين جالسا لو شك فى المغرب بين الاثنتين و ذهب وهمه إلى الثالثه عملا بروايه عمار الساباطى عن الصادق عليه السلام و هو فطحى.

قوله عليه السلام يعيد الصلاه حمل على ما قبل إكمال الركعتين كما عرفت.

قوله عليه السلام يبنى إلى آخره سجود السهو مع البناء على الظن مطلقا خلاف المشهور و لم ينسب إلى الصدوق إلا السجود للبناء على الأكثر قال فى الذكرى لو ظن الأكثر بنى عليه لما سلف و لا تجب معه سجدة السهو للأصل و لعدم ذكرهما فى أحاديث الاحتياط هنا و لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة و أوجبهما الصدوقان

و لَعَلَّهُ لِرَوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ (1) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا ذَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى التَّمَامِ أَبَدًا فِي كُلِّ صَلَاةٍ فَاسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بغير رُكُوعٍ.

و حملت على الاستحباب انتهى.

و أقول الخبر لا يدل على مطلق البناء على الأكثر بل إذا كان ظنه متعلقا بتمام الصلاه كالشك بين الثلاث و الأربع إذا ظن الأربع و قد مضت الروايه الصحيحه فيه و يمكن أن يقال بعد البناء على الظن و إتمام الصلاه فى سائر الشكوك

1- 1. التهذيب ج 1 ص 187، و بعده: «أ فهمت؟ قلت: نعم» و في استفهامه عليه السلام في القلب منه شيء.

يصدق أنه يذهب وهمه إلى التمام.

قوله و إن تكلمت أى فى أصل الصلاة أو فى صلاه الاحتياط أو بين صلاه الاحتياط و أصل الصلاه و الأخير أظهر فيدل على حرمة الكلام فيما بينهما بل إنه فى حكم الصلاه فتبطل الصلاه بوقوع مبطل بينهما كما ذهب إليه جماعه و قد مر القول فيه.

و احتج فى المختلف بهذا الخبر عليه و أورد عليه بالقدح فى السند و أن ترتب سجود السهو لا يدل على التحريم فقد ذهب جماعه من الأصحاب بجوب السجود لترك المستحبات و زيادتها و لو سلم فالتحريم لا يوجب البطلان.

و أما روايه أبى بصير فغير موجود فيما عندنا من الكتب و يحتمل أن تكون هى ما مر من موثقه أبى بصير التى تكلمنا عليها فى الشك بين الأربع و الخمس و الظاهر أنها روايه أخرى و مع غلبه الظن الحكم بصلاه الاحتياط لم ينسب إلى أحد و إن كان ظاهر الصدوق هنا تجويزه و يمكن حمله على الاستحباب.

و قوله كذلك إن لم تدر يمكن حمله على الشك بين الأربع و الخمس فيكون موافقا لما اختاره من صلاه الاحتياط فى ذلك أو على الشك بين الثلاث و الخمس أو الثلاث و الأربع و الخمس فالصلاه لاحتمال الثلاث و سجدتا السهو مع ظن الأقل لاحتمال الزيادة و لم أر به قائلا و يمكن حمله على الاستحباب.

و قوله فإن ذهب وهمك يوهم تكرارا و لعله من كلامه أورده بعد الروايه قوله و لا تبني على الركعتين هذا مخالف لما نسب إليه كما مر.

«37»- الخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا قَالَ الْعَبْدُ فِي التَّشَهُّدِ الْآخِرِ وَ هُوَ جَالِسٌ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

وَ حْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ- وَ أَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَ أَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ثُمَّ أَخَذَتْ حَدَّثًا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ (1).

1-1. الخصال ج 2 ص 166.

«38»- مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ، عَنِ السَّكُونِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا خِفْتَ خِدْيَتَ النَّفْسِ فِي الصَّلَاةِ فَاطْعُنْ فَخِذَكَ الْيُسْرَى بِيَدِكَ الْيُمْنَى ثُمَّ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (1).

«39»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، رُوَيْنَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا أَنَّهُ قَالَ: مَنْ سَهَا عَنْ تَكْبِيرِهِ الْإِحْرَامَ أَعَادَ الصَّلَاةَ (2).

و عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: فِيمَنْ شَكَّ فِي الرُّكُوعِ وَ هُوَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ يَرْكَعُ وَ يَسْجُدُ سَجْدَتَي السَّهْوِ (3).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّيُ فَيَشُكُّ فِي وَاحِدِهِ هُوَ أَوْ فِي اثْنَتَيْنِ قَالَ إِنْ كَانَ جَلَسَ وَ تَشَهَّدَ فَالْتَّشَهُدُ حَائِلٌ إِلَّا أَنْ يَسْتَقِفْنَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ غَيْرَ وَاحِدِهِ فَيَقُومُ فَيُصَلِّي ثَانِيَةً وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ وَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ وَ إِنْ شَكَّ فَلَمْ يَذَرِ اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثًا بَنَى عَلَى الْيَقِينِ مِمَّا يَذْهَبُ وَ هُمُّهُ إِلَيْهِ وَ إِنْ شَكَّ وَ لَمْ يَذَرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا فَإِنَّهُ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ جَالِسًا بَعْدَ أَنْ يُسَلِّمَ فَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى ثَلَاثًا كَانَتْ هَاتَانِ الرَّكْعَتَانِ اللَّتَانِ صَلَاهُمَا جَالِسًا مَقَامَ رَكْعَةٍ وَ أَتَمَّ الصَّلَاةَ أَرْبَعًا وَ إِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى أَرْبَعًا كَانَتْ تَافِلَةً لَهُ وَ إِنْ شَكَّ فَلَمْ يَذَرِ اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا سَلَّمَ وَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ يَقْرَأُ فِيهِمَا بِقَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَانَتْ تَمَامَ صَلَاتِهِ وَ إِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى أَرْبَعًا كَانَتْ تَافِلَةً لَهُ وَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ هَذَا أَنْ يَسْجُدَ سَجْدَتَي السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَ يَتَشَهَّدُ بَعْدَهُمَا تَشَهُدًا خَفِيفًا وَ يُسَلِّمُ وَ مَنْ سَهَا عَنِ الرُّكُوعِ حَتَّى يَسْجُدَ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَ مَنْ سَهَا عَنِ السُّجُودِ سَجَدَ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ حِينَ يَذْكُرُ وَ إِنْ سَهَا عَنِ التَّشَهُدِ سَجَدَ سَجْدَتَي السَّهْوِ وَ مَنْ سَهَا عَنِ التَّسْلِيمِ أَجْرَاهُ تَسْلِيمُ التَّشَهُدِ إِذَا قَالَ السَّلَامَ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ

ص: 236

1- 1. مشكاة الأنوار: 247، و رواه في الفقيه ج 1 ص 224، الكافي ج 3 ص 358.

2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 188.

3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 188.

السَّلَامُ عَلَيْنَا وَ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ (1).

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ سَهَا عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي بَعْضِ الصَّلَاةِ قَرَأَ فِيمَا بَقِيَ مِنْهَا وَ أَجْرَاهُ ذَلِكَ فَإِنْ نَسِيَ الْقِرَاءَةَ فِيهَا كُلَّهَا وَ أَتَمَّ الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ وَ التَّكْبِيرَ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ إِعَادَةُ فَإِنْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ عَامِداً أَعَادَ الصَّلَاةَ (2).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ نَسِيَ أَنْ يَجْلِسَ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ وَ قَامَ فِي الثَّالِثَةِ فَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَجْلِسْ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ جَلَسَ فَتَشَهَّدَ فَإِذَا سَلَّمَ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ وَ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا بَعْدَ أَنْ رَكَعَ مَضَى فِي صَلَاتِهِ وَ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ (3).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُصَلِّيِّ يَسْهُو فَيُسَلِّمُ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَرَى أَنَّهُ قَدْ اكْتَمَلَ الصَّلَاةَ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ صَلَّى النَّاسِ فُسَلِّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ فَقَالَ لَهُ دُو الْيَدَيْنِ لَمَّا انْصَرَفَ أَوْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ وَ مَا ذَلِكَ قَالَ إِنَّمَا صَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِلنَّاسِ أَوْ حَقًّا مَا قَالَ دُو الْيَدَيْنِ قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ وَ تَشَهَّدَ تَشَهُداً خَفِيفاً وَ سَلَّمَ (4).

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ قَالَ فِيمَنْ نَسِيَ قَرَادَ فِي صَلَاتِهِ قَالَ إِنْ كَانَ جَلَسَ فِي الرَّابِعَةِ وَ تَشَهَّدَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ وَ يَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ وَ إِنْ لَمْ يَجْلِسْ فِي الرَّابِعَةِ اسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ (5).

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ سَهَا فَلَمْ يَذَرْ أَرَادَ فِي صَلَاتِهِ أَمْ تَقْصُ مِنْهَا سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ (6).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ شَكَّ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ بَعْدَ أَنْ خَرَجَ مِنْهُ مَضَى فِي صَلَاتِهِ إِذَا شَكَّ فِي التَّكْبِيرِ بَعْدَ مَا رَكَعَ مَضَى وَ إِنْ شَكَّ فِي الرُّكُوعِ بَعْدَ مَا سَجَدَ مَضَى وَ إِنْ شَكَّ فِي السُّجُودِ بَعْدَ مَا قَامَ أَوْ جَلَسَ لِلتَّشَهُّدِ مَضَى وَ إِنْ شَكَّ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ مِنْهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِعَادَةُ وَ هَذَا كُلُّهُ إِذَا شَكَّ وَ لَمْ يَتَيَقَّنْ

- 1-1. دعائم الإسلام ج 1 ص 188.
- 2-2. دعائم الإسلام ج 1 ص 189.
- 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 189.
- 4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 189.
- 5-5. دعائم الإسلام ج 1 ص 189.
- 6-6. دعائم الإسلام ج 1 ص 189.

قَآمًا إِنْ تَيَقَّنَ لَمْ يَمْضِ عَلَى الْخَطَا(1).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّنْ سَهَا خَلَفَ الْإِمَامَ قَالَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ يَحْمِلُ عَنْهُ (2) وَ سُئِلَ عَنِ السَّهْوِ فِي النَّافِلَةِ قَالَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَتَطَوَّعُ فِي النَّافِلَةِ بِرُكْعَةٍ أَوْ بِسَجْدَةٍ أَوْ بِمَا شَاءَ (3).

وَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَشْكُو إِلَيْكَ مَا أَلْقَى مِنَ الْوَسْوَاسَةِ فِي صَلَاتِي حَتَّى إِنِّي مَا أَغْلُ مَا صَلَّيْتُ مِنْ زِيَادِهِ وَ لَا تُقْصَانِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِذَا قُمْتَ فِي الصَّلَاةِ فَاطْلَعْنِي فِي فَخْذِكَ الْيُسْرَى بِاصْبِعِكَ الْيُمْنَى الْمُسَبَّحَةِ ثُمَّ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ فَإِنَّ ذَلِكَ يَرْجُرُهُ وَ يَطْرُدُهُ (4).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَشْكُ فِي صَلَاتِهِ قَالَ يُعِيدُ قِيلَ فَإِنَّهُ يَكْثُرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ كُلَّمَا أَغَادَ شَكَ قَالَ يَمْضِي فِي شَكِّهِ وَ قَالَ لَا تُعَوِّدُوا الْخَبِيثَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ تَقْضِ الصَّلَاةَ قُطِّمِعُوهُ فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ (5).

بيان: كثير مما ذكر يخالف ما مر محمول على التقية و قد علم مما مر فلا تطيل الكلام بالتعرض لها.

«40»- الْمُفْنَعُ، وَ اعْلَمْ أَنَّهُ لَا سَهْوَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ وَ هُوَ أَنْ يُسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ الْإِمَامُ أَوْ يَسْهَوْ فَيَتَشَهَّدَ وَ يُسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ الْإِمَامُ وَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْإِمَامِ يُصَلِّي بِأَرْبَعَةٍ أَوْ يَحْمِسُهُ فَيُسَبِّحُ اثْنَانِ عَلَى أَنَّهُمْ صَلُّوا ثَلَاثًا وَ يُسَبِّحُ ثَلَاثَةً عَلَى أَنَّهُمْ صَلُّوا أَرْبَعًا يَقُولُ هَؤُلَاءِ قَوْمُوا وَ يَقُولُ هَؤُلَاءِ أَفْعَدُوا وَ الْإِمَامُ مَا يُلْ مَعَ أَحَدِهِمَا أَوْ مُعْتَدِلُ الْوَهْمِ فَمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ قَالَ لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ سَهْوٌ إِذَا حَفِظَ عَلَيْهِ مَنْ خَلَفَهُ سَهْوُهُ بِإِيقَانٍ مِنْهُمْ وَ لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سَهْوٌ إِذَا لَمْ يَسْهُ الْإِمَامُ وَ لَا سَهْوُ فِي السَّهْوِ وَ لَيْسَ فِي الْمَغْرِبِ وَ لَا فِي الْفَجْرِ سَهْوٌ

ص: 238

1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 189.

2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 190.

3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 190.

4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 190.
5-5. دعائم الإسلام ج 1 ص 190.

وَلَا فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ سَهْوٌ وَلَا سَهْوٌ فِي تَأْفِلهِ وَإِنْ اجْتُلِفَ عَلَى الْإِمَامِ مَنْ خَلَفَهُ فَعَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمْ فِي الْإِحْتِيَاظِ الْإِعَادَةُ وَالْأَخْذُ بِالْجَزْمِ (1).

تحقيق و تبیین

اشاره

اعْلَمْ أَنَّهُ رَوَى الْكَلْبِيُّ بِسَنَدٍ حَسَنٍ كَالصَّحِيحِ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَحْتَرِيِّ (2) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ سَهْوٌ وَلَا عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سَهْوٌ وَلَا عَلَى السَّهْوِ سَهْوٌ وَلَا عَلَى الْإِعَادَةِ إِعَادَةٌ. وَ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُصَلِّي خَلَفَ الْإِمَامَ لَا يَذَرِي كَمْ صَلَّى عَلَيْهِ سَهْوٌ قَالَ لَا (3). وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْإِمَامُ يَحْمِلُ أَوْهَامَ مَنْ خَلَفَهُ إِلَّا تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ (4).

و رَوَى الشَّيْخُ (5)

و الْكَلْبِيُّ (6) عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْإِمَامِ يُصَلِّي بِأَرْبَعَةِ أَنْفُسٍ إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ بِرِوَايَةِ الْمُقْنِعِ.

و رَوَى فِي الْفَقِيهِ أَيْضًا مَرَسَلًا (7)

إِلَّا أَنْ فِي أَكْثَرِ نَسَخِهِ مَكَانَ قَوْلِهِ بِإِيقَانٍ قَوْلُهُ بِاتِّفَاقٍ وَ فِي بَعْضِهَا فَعَلِيهِ وَ عَلَيْهِمْ فِي الْإِحْتِيَاظِ وَ الْإِعَادَةِ الْأَخْذُ بِالْجَزْمِ.

قوله يقول هؤلاء قوموا أى بالتسبيح أو بالإشارة.

و اعلم أن السهو يطلق في الأخبار كثيرا على الشك و على ما يشملها و المعنى

- 1- 1. المقنع: 33.
- 2- 2. الكافي ج 3 ص 359.
- 3- 3. التهذيب ج 1 ص 236.
- 4- 4. الفقيه ج 1 ص 332.
- 5- 5. التهذيب ج 1 ص 332.
- 6- 6. الكافي ج 3 ص 358 و 359.
- 7- 7. الفقيه ج 1 ص 231.

المشهور و لا ريب فى شمول تلك الأخبار للشك و لا خلاف فى رجوع كل من الإمام و المأموم عند عروض الشك إلى الآخر مع حفظه له فى الجملة سواء كان الشك فى الركعات أو فى الأفعال.

و قوله لا يدري كم صلى يشمل ما إذا كان الشك موجبا للبطلان للمنفرد كالشك قبل إكمال الركعتين و فى الفجر و المغرب أو كان موجبا للاحتياط كالشك بين الثلاث و الأربع أو لسجود السهو كالشك بين الأربع و الخمس فيدل الجواب على عدم البطلان فى الأول و عدم لزوم الاحتياط فى الثانى و سقوط السجده فى الثالث.

و لا بأس أن نفصل و نوضح ما يستنبط من تلك الأخبار فى فصول.

الفصل الأول فى بيان حكم شك الإمام و المأموم

اعلم أنه مع شك الإمام أو المأموم أو اختلافهما لا يخلو من أن يكون المأموم واحدا أو متعددا و على كل التقادير لا يخلو من أن يكون المأموم رجلا أو امرأه عادلين أو فاسقين أو صيبا مميزا و على التقادير لا يخلو من أن يكون المأموم (1) أو الإمام متيقنا أو ظانا أو شاكا و على تقدير اشتراك الشك بينهما لا يخلو من أن يكونا موافقين فى الشك أو مخالفين و على تقدير الاختلاف

إما أن يكون بينهما ما به الاشتراك أو لا و على تقدير تعدد المأمومين لا يخلو من أن يكونا متفقين فى الشك و الظن و اليقين أو مختلفين و لنشر إلى جميع تلك الأحكام بعون الله الملك العلام.

فاعلم أن المشهور بين الأصحاب أن فى رجوع الإمام إلى المأموم لا فرق بين كون المأموم ذكرا أو أنثى و لا بين كونه عادلا أو فاسقا و لا بين كونه واحدا أو متعددا مع اتفاقهم و لا بين حصول الظن بقولهم أم لا لإطلاق النصوص المتقدمة فى جميع ذلك و عدم التعرض للتفصيل فى شىء منها.

ص: 240

1- 1. ما بين العلامتين ساقط من ط الكمباني.

و أما مع كون الإمام صبيا مميزا ففيه إشكال و ذهب جماعه إلى قبول قوله للاعتماد على قوله فى كثير من الأحكام كقبول الهدية و إذن الدخول و أمثالهما و لا يخفى ما فيه و الأظهر التمسك فى ذلك أيضا بإطلاق النصوص و إذا حصل الظن بقوله فلا إشكال.

و رُبَّمَا يُؤَنَسُ لِهَذَا الْحُكْمِ بِمَا رُوِيَ (1) عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الرَّجُلِ يَتَّكِلُ عَلَى عَدَدٍ صَاحِبَتِهِ فِي الطَّوَافِ أَوْ يُجْزِيهِ عَنْهَا وَ عَنِ الصَّبِيِّ فَقَالَ نَعَمْ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَأْتُمُّ بِالْإِمَامِ إِذَا صَلَّيْتَ خَلْفَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ.

و فيه نظر لأن الخبر مجمل ذو وجوه لا يمكن الاستدلال به على مثله ببعض الاحتمالات البعيدة.

و أما غير المأموم فلا تعويل عليه إلا أن يفيد قوله الظن فيدخل فى عموميات ما ورد فى هذا الباب من التعويل على الظن و أما سائر الصور التى أشرنا إليها فنبين حكمها فى أبحاث.

الأول أن يكون الإمام موقنا و المأموم شاكا فيرجع المأمومون إليه سواء كانوا متفقين فى الشك أو مختلفين إلا أن يكونوا مع شكهم موقنين بخلاف يقين الإمام فينفردون حينئذ.

الثانى أن يكون المأموم موقنا و الإمام شاكا مع اتفاق المأمومين و لا شك حينئذ فى رجوع الإمام إلى يقينهم إلا مع كونه مع شكه موقنا بخلاف يقين المأمومين فالحكم فيه الانفراد كما مر.

الثالث أن يكون الإمام موقنا و المأمومون موقنين بخلافه فلا خلاف حينئذ أنه يرجع كل منهم إلى يقينه سواء اتفق المأمومون فى يقينهم أو اختلفوا.

الرابع أن يكون الإمام شاكا و المأمومون موقنين مع اختلافهم كما هو المفروض فى مرسله يونس و المشهور بين الأصحاب حينئذ وجوب انفراد كل منهم و العمل بما يقتضيه يقينه أو شكه إذ لا يحتمل رجوع المأمومين مع يقينهم إلى شك

ص: 241

الإمام و لا رجوع الإمام إلى أحد الفريقين لعدم الترجيح نعم لو حصل له بالقرائن ظن بقول أحدهما يعمل بمقتضى ظنه فلا ينفرد منه الموقن الذى وافقه ظن الإمام و ينفرد الآخر.

و الاحتمال الذى يتوهم فى صورته عدم حصول الظن هو تخير الإمام بين الرجوع إلى كل من الفريقين لعموم قوله عليه السلام ليس على الإمام سهو لكنه يعارضه ما يظهر من أول المرسله من عدم رجوع الإمام إلى المأمومين إلا مع اتفاقهم لا سيما على نسخه الفقيه من قوله باتفاق منهم مع أنه مؤيد بالشهره و بعمومات العمل بأحكام الشك.

لكن بقى الكلام فى الحكم المستفاد من آخر المرسله المتقدمه لهذه القضية فأما على ما هو فى كثير من نسخ الفقيه من تقديم العاطف (1) فلا يدل على ما يناهى الحكم المذكور إذ مفادها حينئذ أن على الإمام و على كل من المأمومين فى صورته اختلافهم أن يعمل كل منهم بما يقتضيه شكه أو يقينه من الاحتياط أو الإعادة حتى يحصل له الجزم ببراءة الذمه. و ليس كلامه عليه السلام حينئذ مقصورا على الحكم المسئول عنه حتى يقال لا تلزم الإعادة فى الصورة المزبوره على أحد منهم بل هو حكم عام يشمل هذه الصورة و غيرها و لذا ردد عليه السلام و أبهم فيشمل ما إذا شك الإمام أو بعض المأمومين بين الواحد و الاثنين فيلزمه الإعادة.

و أما على ما هو فى أكثر نسخ الحديث من تأخير العاطف (2) فظاهره وجوب الإعادة على الجميع و هو مخالف لما رجحنا من القول المشهوره.

و يمكن القول باستحباب الإعادة و تخصيص الحكم بالصورة المذكوره بأن يكون المأمومون مخيرين بين العمل بيقينهم و استئناف صلاتهم و كان الاستئناف أولى لهم لمعارضه يقينهم بيقين آخرين مشاركين لهم فى العمل و الإمام مخيرا بين الاستئناف

ص: 242

1- 1. يعنى قوله: « فى الاحتياط و الإعادة الاخذ بالجزم ».
2- 2. يعنى قوله: « فى الاحتياط الإعادة و الاخذ بالجزم ».

و الأخذ بالأكثر مع الاحتياط و كان اختيار الأول له أولى كما يومئ إليه قوله فى الاحتياط.

و إنما حملنا على ذلك لأنه يشكل تخصيص عمومات أحكام اليقين و الشك بهذه الرواية مع إرسالها و ضعف سندها و مخالفتها للمشهور بين الأصحاب و لعل الأحوط فى تلك الصورة انفراد كل منهم و العمل بمقتضى يقينه أو شكه ثم الإعادة.

الخامس يقين المأمومين و اتفاقهم مع ظن الإمام بخلافهم و الأشهر بين الأصحاب حينئذ رجوع الإمام إلى علم المأمومين و مال المحقق الأردبيلي قدس سره فى شرح الإرشاد إلى عمل الإمام بظنه و انفراد المأمومين عنه و الأول أقوى إذ الظاهر من قوله لا سهو على الإمام عدم ترتب أحكام السهو على سهوه و لا يخفى على المتتبع أن فى الأخبار يطلق السهو على ما يشمل الظن كما يظهر من مرسله يونس بل من صحيحه على بن جعفر أيضا و لعل العمل بذلك ثم إعادته كل من الإمام و المأموم أحوط.

ثم اعلم أن الإشكال فى هذه الصورة إنما هو فيما إذا لم يرجع الإمام بعد الاطلاع على يقينهم عن ظنه فلو رجع إلى الشك أو الظن الموافق ليقين المأمومين فلا شك فى رجوعه إليهم.

السادس يقين المأمومين و اختلافهم مع ظن الإمام بخلافهم و الأشهر و الأظهر حينئذ الانفراد و عمل كل بيقينه أو ظنه لما مر فى الرابع و الاحتياط فى تلك الصورة أيضا الإعادة لمرسله يونس و شمول الجواب لتلك الصورة.

السابع اختلاف المأمومين فى اليقين و ظن الإمام بأحدهما فالظاهر أنه يعمل هنا بظنه و يتبعه الموافقون له فى اليقين و ينفرد المخالفون و الأحوط الإعادة للجميع لدخول تلك الصورة فى مرسله يونس سؤالا و جوابا.

الثامن يقين الإمام مع ظن المأمومين بخلافه متفقين أو مختلفين و المشهور فى تلك الصورة أيضا رجوع المأمومين إلى الإمام و توقف فيه أيضا المحقق

الأردبيلي رحمه الله عليه و الأول أقوى لقوله عليه السلام ليس على المأموم سهو بما مر من التقرير و لعمومات الأخبار الداله على وجوب متابعه الإمام مطلقا خرج منه اليقين إجماعا فبقى الظن.

و استدل الشهيد الثانى نور الله ضريحه عليه بما تقدم من خبر محمد بن سهل (1) إذ يطلق فى الروايات الوهم على الظن فيدل على أن الإمام يحمل ظنون من خلفه فلا عبره بظنهم مع يقين الإمام و فيه نظر إذ فى سنده ما عرفت و فى دلالة قصور إذ الظاهر من تلك الرواية أن المراد بالوهم إما السهو أو الأعم منه و من الشك و إن أمكن إرادته الأعم منهما و من الظن أيضا لكن يشكل الاستدلال به.

و لعل الإعادة فى تلك الصورة أيضا أحوط لا سيما مع اختلاف المأمومين لإطلاق الجواب فى المرسله المتقدمه أخيرا و إن كان قوله عليه السلام فيها و ليس على من خلف الإمام سهو إذا لم يسه الإمام يدل على ما اخترنا كما عرفت.

التاسع ظن الإمام أو المأموم مع شك الآخر فالمشهور بين الأصحاب أنه يرجع الشاك إلى الظان لعموم النصوص الداله على عدم اعتبار شك المأموم و الإمام و أيضا عموم أخبار متابعه الإمام تدل على عدم العبره بشك المأموم مع ظن الإمام و لا قائل بالفرق فى ذلك بين الإمام و المأموم و لا معارض فى ذلك إلا ما يتراءى من مرسله يونس من اشتراط اليقين فى المرجوع إليه و ليس فيه شىء يكون صريحا فى ذلك سوى ما فى أكثر النسخ من قوله عليه السلام بإيقان و اتفاق نسخ الفقيه على قوله باتفاق مكانه و مخالفه مدلوله لما هو المشهور بين الأصحاب مع ما عرفت من ضعف السند يضعف الاحتجاج به و سبيل الاحتياط واسع.

قال المحقق الأردبيلي رحمه الله لا شك فى رجوع أحدهما إلى الآخر مع شكه و يقين الآخر و أما إذا ظن الآخر فهو أيضا محتمل لأن الظن فى باب الشك معمول به و أنه بمنزلة اليقين و ظاهر قوله فى المرسله المتقدمه مع إيقان العدم و كأنه محمول على ما يجب لهم أن يعملوا به من الظن و اليقين مع احتمال

ص: 244

العدم و الحمل على الظاهر إلا أنها مرسله انتهى.

العاشر كون كل منهما طائفا بخلاف الآخر فظاهر الأصحاب عدم رجوع أحدهما إلى الآخر بل كل منهما ينفرد بحكمه لعدم الترجيح و لا يخلو من قوه إذا المتبادر من النصوص الداله على رجوع أحدهما إلى صاحبه أن يكون بينهما تفاوت فى مراتب العلم لا سيما مرسله يونس حيث قال إذا حفظ عليه من خلفه و قال إذا لم يسه الإمام و التمسك بعموم متابعه الإمام هنا ضعيف و إن كان محتملا.

الحادى عشر يقين الإمام و يقين بعض المأمومين بخلافه و شك آخرين فالشاك يرجع إلى الإمام لعموم النصوص و ينفرد الموقن بحكمه.

الثانى عشر شك الإمام و بعض المأمومين مختلفين فى الشك أو متفقين مع يقين مع المأمومين فالأشهر و الأظهر فى تلك الصورة رجوع الإمام إلى الموقن و الشاك من المأمومين إلى الإمام لعموم النصوص الداله على رجوع الإمام إلى المأمومين و متابعه المأموم للإمام.

و فى مرسله يونس ما يدل على عدم رجوع الإمام إلى المأمومين مع اختلافهم و يمكن حمله على أن المراد بقوله عليه السلام إذا حفظ عليه من خلفه بإيقان أعم من يقين الجميع بأمر واحد أو يقين البعض مع عدم معارضه يقين آخرين و حمل قوله فإذا اختلف على الإمام من خلفه على الاختلاف فى اليقين.

و بالجملة يشكل التعويل على المرسله المزبوره لضعفها مع معارضه النصوص المعبره و إن كان الاحتياط يقتضى العمل بما قلنا ثم إعادة الجميع كما عرفت فى أمثاله لظاهر المرسله لا سيما على نسخه الفقيه من قوله باتفاق منهم.

الثالث عشر اشتراك الشك بين الإمام و المأمومين مع اتفاقهم فى نوع الشك و لا شك فى أنه يلزمهم جميعا حكم ذلك الشك و لا يبعد التخيير بين الائتمام و الانفراد فيما يلزمهم من صلاه الاحتياط كما ذكره بعضهم.

الرابع عشر اشتراكهما فى الشك مع اختلاف نوع شك الإمام مع شك

المأمومين مع تحقق رابطة بين الشكين فالمشهور حينئذ رجوعهما إلى تلك الرابطة كما إذا شك الإمام بين الاثنتين و الثلاث و شك المأموم بين الثلاث و الأربع فهما متفقان فى تجويز الثلاث و الإمام موقن بعدم احتمال الأربع و المأموم موقن بعدم احتمال الاثنتين فإذا رجع كل منهما إلى يقين الآخر تعين اختيار الثلاث فينبون عليها و يتمون الصلاه من غير احتياط.

و ربما قيل بانفراد كل منهما حينئذ بشكه و ربما يستأنس له بما يظهر من مرسله يونس من عدم رجوع أحدهما إلى الآخر مع شك الآخر و إن أمكن أن يقال أنه ليس الرجوع هنا فيما شكنا فيه بل فيما أيقنا فيه و لعل اختيار الرابطة و الإتمام و الإعادته أيضا أحوط.

الخامس عشر الصورة المتقدمه مع عدم تحقق الرابطة كما إذا شك أحدهما بين الاثنتين و الثلاث و الآخر بين الأربع و الخمس فالمشهور أنه ينفرد كل منها بشكه و يعمل بحكم شكه و هو قوى لعدم دخوله ظاهرا فى عموم نصوص رجوع أحدهما إلى الآخر كما عرفت و لعموم النصوص الداله على حكم شك كل منهما.

ثم اعلم أنه على المشهور لا فرق فى الصورتين بين كون الشك فى الركعات أو فى الأفعال و كذا لا فرق فى صورته تحقق الرابطة بين أن يكون شك أحدهما مبطلا أم لا فالأول كما إذا شك أحدهما بين الاثنتين و الثلاث و الآخر بين الثلاث و الخمس فإنهما يرجعان إلى الثلاث و إن كان الشك بين الثلاث و الخمس مبطلا لو انفرد.

و كذا لا فرق بين ما إذا انفرد كل منهما بحكم أم لا فالأول كما إذا شك أحدهما بين الثلاث و الأربع و الآخر بين الأربع و الخمس فإن حكم الأول صلاه الاحتياط و حكم الثانى سجده السهو فإنه يسقطان عنهما و يرجعان إلى الأربع و كما إذا شك أحدهما بين الاثنتين و الثلاث و الأربع و الآخر بين الثلاث و الأربع و الخمس و حكم الأول ركعتان من قيام و ركعتان من جلوس و حكم الثانى ركعتان من جلوس مع سجده السهو

فيرجعان إلى الشك بين الثلاث و الأربع فيسقط عن الأول حكمه المختص به و هو الركعتان من قيام و عن الثانى حكمه المختص به و هو سجده السهو. السادس عشر اشتراك الشك بين الإمام و المأمومين مع تعدد المأمومين و اختلافهم أيضا فى الشك فالمشهور فى هذه الصورة أيضا التفصيل المتقدم بأنه إن كان بينهم رابطه يرجعون إليها كما إذا شك أحدهم بين الاثنتين و الأربع و الثانى بين الثلاث و الأربع و الثالث بين الأربع و الخمس فينبون على الأربع لعلم الأول بعدم الثلاث و الخمس و الثانى بعدم الاثنتين و الخمس فهما متفقان فى نفى الخمس و الثانى و الثالث متفقان فى نفى الاثنتين و الأول و الثالث متفقان فى نفى الثلاث.

و إن لم يكن بينهما رابطه فينفرد كل منهم و يعمل بحكم شكه بما مر من التقريب كما إذا شك أحدهم بين الاثنتين و الثلاث و الثانى بين الثلاث و الأربع و الثالث بين الأربع و الخمس و قال الشهيد الثانى قدس الله روحه فى شرح الإرشاد بعد الحكم فى تلك الصورة بالانفراد لكن هذا الفرض لا يتفق إلا مع ظن كل منهم انتفاء ما خرج عن شكه لا مع يقينه فإن تيقن الأولين عدم الخمس ينفيها و تيقن الأول عدم الأربع ينفيها فلا يمكن فرض شك الثالث على هذا الوجه انتهى.

أقول: لا أعرف لهذا الكلام معنى محصلا إذ لو كان غرضه عدم إمكان تحقق شك الثالث مع يقين الآخرين بنفى ما شك فيه فلا يخفى وهنه إذ لا تنافى بين يقين إنسان و شك آخر مع أنه لا اختصاص له بالثالث إذا الثالث جازم بنفى ما يشك فيه الأول فلا يتصور شكه على هذا.

و لو كان الغرض عدم الاعتناء بشكهم و لزوم الرجوع إلى الآخرين فهو رحمه الله لم يفرق فى رجوع كل من المأموم و الإمام إلى الآخر بين الظن و اليقين و قال سابقا الظن فى باب الشك فى حكم اليقين.

و تحقيق المقام أنه لو كان الثانى أى الشاك بين الثلاث و الأربع الإمام فلا يتصور

له الرجوع إلى المأمومين لعدم اتفاقهم و عدم تحقق جامع بينهم و الرجوع إلى بعضهم دون بعض ترجيح من غير مرجح إلا أن يحصل له ظن بقول بعضهم فيخرج عن الصورة المفروضة و يحمل بظنه و فى رجوع المأمومين إليه ما مر و أما رجوع بعض المأمومين إلى بعض فلا وجه له فلا بد من انفرادهم و يحتمل عدم انفراد الثالث عن الإمام لأنه أيضا يبنى على الأربع.

و يحتمل فى تلك الصورة وجه آخر بأن يقال يرجع الثالث فى نفى الخمس إلى الإمام و فى نفى الثالث إلى علمه فيبنى على الأربع من غير سجده للسهو و الأول يرجع إلى الإمام فى نفى الاثنين و فى نفى الأربع إلى علمه فيبنى على الثالث من غير احتياط و هذا وجه قريب بالنظر إلى عمومات الأدلة كما لا يخفى.

و لو كان الثالث الإمام فله مع بعض المأمومين رابطة و لا يبعد عمل الثانى و الثالث بالرابطة و ينفرد الأول عملا بظواهر بعض النصوص المعتبرة و لو كان الأول الإمام فله مع الثانى رابطة هى الثالث فيعملان بها و يبنيان عليها و ينفرد الثالث و الأحوط فى الجميع الإعادة مع العمل بما ذكرناه لدلالة المرسله المتقدمه عليها على بعض المحتملات و لتعارض تلك الوجوه المتقدمه و الله تعالى يعلم حقائق أحكامه و حججه عليهم السلام.

اعلم أنه لا يخلو من أن يكون السهو مشتركا بين الإمام و المأموم أو مختصا بالإمام أو بالمأموم و لنورد الأخبار الواردة في ذلك سوى ما تقدم ذكره ثم نبين حكم كل من الصور.

فَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الْمُؤَوَّقِ (1)

عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَنْسَى وَهُوَ خَلْفَ الْإِمَامِ أَنْ يُسَبِّحَ فِي السُّجُودِ أَوْ فِي الرُّكُوعِ أَوْ تَنَسَّى أَنْ يَقُولَ شَيْئًا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَبِهَذَا الْإِسْتِنَادِ (2)

عَنْ عَمَّارٍ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ سَهَا خَلْفَ الْإِمَامِ بَعْدَ مَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا وَ لَمْ يُكَبِّرْ وَ لَمْ يُسَبِّحْ وَ لَمْ يَتَشَهَّدْ حَتَّى يُسَلِّمَ فَقَالَ جَارَتْ صَلَاتُهُ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِذَا سَهَا خَلْفَ الْإِمَامِ سَجْدَتَا السَّهْوِ لِأَنَّ الْإِمَامَ صَامِنٌ لِصَلَاةِ مَنْ خَلَفَهُ.

وَرُويَ أَيْضًا فِي الْمُؤَوَّقِ عَنْ عَمَّارٍ (3) عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ مَعَ الْإِمَامِ وَ قَدْ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِرُكُوعِهِ أَوْ أَكْثَرَ فَسَهَا الْإِمَامُ كَيْفَ يَصْنَعُ فَقَالَ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَسَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ فَلَا يَسْجُدُ الرَّجُلُ الَّذِي دَخَلَ مَعَهُ وَ إِذَا قَامَ وَ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ وَ أَتَمَّهَا وَ سَلَّمَ سَجَدَ الرَّجُلُ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ إِلَى أَنْ قَالَ وَ عَنْ رَجُلٍ سَهَا خَلْفَ الْإِمَامِ فَلَمْ يَفْتَحِ الصَّلَاةَ قَالَ يُعِيدُ الصَّلَاةَ وَ لَا صَلَاةَ بغيرِ افْتِتَاحٍ.

وَرُويَ أَيْضًا فِي الصَّحِيحِ (4)

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَلَّمُ نَاسِيًا فِي الصَّلَاةِ يَقُولُ أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ قَالَ يُتِمُّ

ص: 249

1- 1. التهذيب ج 1 ص 332 ط حبر، ج 3 ص 278 ط نجف.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 332 ط حبر، ج 3 ص 278 ط نجف.

3- 3. التهذيب: ج 1 ص 237 ط حبر، ج 2 ص 254 ط نجف.

4-4. التهذيب ج 1 ص 190.

صَلَاتُهُ ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ فَقُلْتُ سَجْدَتِي السَّهْوِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ هُمَا أَوْ بَعْدُ قَالَ بَعْدُ.

وَرَوَى أَيْضاً بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ مِنْهَالٍ الْقَصَّابِ (1) وَهُوَ مَجْهُولٌ (2).

قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَسْهَوُ فِي الصَّلَاةِ وَ أَنَا خَلَفَ الْإِمَامِ قَالَ فَقَالَ إِذَا سَلَّمَ فَاسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَلَا تَهَبَّ.

قوله عليه السلام لا تهب يحتمل أن يكون من المضاعف أى لا تقم من مكانك حتى تأتى بهما و قال فى النهاية فيه لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يهبون إليها كما يهبون إلى المكتوبة يعنى ركعتى المغرب أى ينهضون إليها و فى القاموس الهب انتباه من النوم و نشاط كل سائر و سرعته و يحتمل أن يكون على بناء الأجوف فالمراد به إما عدم الخوف من تشنيع الناس عليه بالسهو فى الصلاة أو عدم الخوف من المخالفين للخلاف بينهم فى ذلك كما ستطلع عليه.

وَرَوَى الشَّيْخُ (3).

وَ الْكَلْبِيُّ (4) بِسَنَدٍ مَرْفُوعٍ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْإِمَامُ يَحْمِلُ أَوْهَامَ مَنْ خَلَقَهُ إِلَّا تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ.

أقول: قد مر مثله عنه عليه السلام (5).

بسند آخر و هو يحتمل وجوها الأول أن يكون المراد بالوهم الشك أو ما يشمله و الظن فإن المأموم الشاك يرجع إلى يقين الإمام اتفاقاً و إلى ظنه على الأشهر و الظان إلى يقينه على الأشهر كما عرفت فيصدق أنه يحمل أوهام من خلفه و أما استثناء التكبير فلأنه مع الشك فيه لم يتحقق المأموميه بعد فلا يرجع إليه و لأنه ليس تابعا

ص: 250

1- 1. التهذيب ج 1 ص 237.

2- 2. بل هو مهمل لم يذكر حاله بجرح و لا تعديل، و قد كان أصحابنا المتقدمون يعملون بخبر رواه غير مجروحين و لو بالاهمال، و أمّا المجهول فهو الذى اطلق عليه الطعن بأنه مجهول راجع فى ذلك قاموس الرجال الفصل 17 من مقدمته.

3-3. التهذيب ج 1 ص 176.

4-4. الكافي ج 3 ص 347.

5-5. قد مرّ باسناد الشيخ و الصدوق عن محمّد بن سهل ص 244 و.

للإمام فيه حتى يعلم بفعل الإمام فعله.

و يرد على الأخير أن هذا الوجه مشترك بينه و بين سائر الأذكار إلا أن يقال ذكره على سبيل المثال أو يقال إن في سائر الأذكار لما تحقق القدوة في حاله التي تقع الذكر فيها فالظاهر وقوع الذكر منه مع إيقاع الإمام كالركوع و السجود بخلاف التكبير و فيه بعد كلام.

الثاني أن يكون المراد بالوهم الأعم من الشك و السهو و يكون المقصود بيان فضيلة الجماعة و فوائدها و أنه لا يقع من المأموم سهو و شك غالبا في الركعات و الأفعال لتذكير الإمام له و لا يخفى بعده.

الثالث أن يكون المراد بالوهم ما يشمل الشك و الظن و السهو أو يخص بالسهو كما فهمه جماعه فيدل على عدم ترتب حكم السهو على سهو المأموم و منه عدم بطلان صلاه المأموم بزياده الركن سهوا فيما إذا ركع أو سجد قبل الإمام أو رفع رأسه عنهما قبله فإنه يرجع في تلك الصور و لا تضره زياده الركن.

الرابع أن يكون المراد ما يسهو عنه من الأذكار إذ ليس فيها ركن غيرها قلت لعل المراد أنه يثاب عليها لقراءه إمامه بخلاف المنفرد فإنه إنما لا يعاقب على تركها.

ثُمَّ إِنَّهُ رَوَى الشَّيْخُ بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ عَنْ زُرَّارَةَ (1) قَالَ: سَأَلْتُ أَحَدَهُمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى يَقُومُ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى وُضُوءٍ قَالَ يَتِمُّ الْقَوْمُ صَلَاتَهُمْ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ ضَمَانٌ وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ (2)

بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

وَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ (3) قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضَمُّ الْإِمَامُ صَلَاةَ الْفَرِيضَةِ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يَضْمَنُ قَالَ لَا يَضْمَنُ أَيُّ شَيْءٍ يَضْمَنُ

ص: 251

1- 1. التهذيب ج 1 ص 332 ط حجر ج 3 ص 269 ط نجف.

2- 2. الفقيه ج 1 ص 264.

3- 3. التهذيب ج 1 ص 332 ط حجر، ج 3 ص 277 ط نجف.

إِلَّا أَنْ يُصَلَّى بِهِمْ جُنُبًا أَوْ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ (1) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ أَيْضَمُّنُ الْإِمَامُ الصَّلَاةَ فَقَالَ لَيْسَ بِضَامِنٍ.

وَرُويَ مُرْسَلًا عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَشِيرٍ (2) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ فَقَالَ لَا إِنَّ الْإِمَامَ ضَامِنٌ لِلْقِرَاءَةِ وَ لَيْسَ يَضْمَنُ الْإِمَامُ صَلَاةَ الَّذِينَ خَلْفَهُ وَ إِنَّمَا يَضْمَنُ الْقِرَاءَةَ.

و رواه فى الفقيه (3)

مرسلا عن الحسين بن كثير و هو أصوب و هما مجهولان (4).

أقول: يمكن الجمع بين أخبار إثبات الضمان و عدمه بوجوه الأول ما ذكره الصدوق حيث قال بعد إيراد روايه أبى بصير (5)

ليس هذا بخلاف خبر عمار و خبر الرضا عليه السلام لأن الإمام ضامن لصلاه من خلفه متى سها عن شىء منها غير تكبيره الافتتاح و ليس بضامن لما يتركه المأموم متعمدا.

و الثانى ما ذكره أيضا حيث قال و وجه آخر و هو أنه ليس على الإمام ضمان لإتمام الصلاه بالقوم فربما حدث به حدث قبل أن يتمها أو يذكر أنه على غير طهر ثم استشهد بروايه زراره المتقدمه.

و الثالث أن يكون المراد بالضمان ضمان القراءة و بعدمه سائر الأذكار و الأفعال.

ص: 252

1- 1. التهذيب ط حجر نفسه ط نجف ج 3 ص 279.
2- 2. رواه الشيخ فى الاستبصار (ج 1 ص 220 ط حجر ج 1 ص 440 ط نجف) بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن زرعه، عن سماعه، عن أبى عبد الله عليه السلام و أرسله فى التهذيب راجع (ج 1 ص 332 ط حجر، ج 3 ص 279 ط نجف).

3- 3. الفقيه: ج 1 ص 247.

4- 4. بل هما مهملان كما عرفت.

5- 5. الفقيه: ج 1 ص 264.

الرابع أن يكون المراد بالضمان الإثم و العقاب على الإخلال بالشرايط و الواجبات من جهة المأمومين و بعدمه عدم الإثم إذا كان سهوا أو عدم التأثير في بطلان صلاه المأمومين مطلقا كما يوصى إليه بعض الأخبار السالفه أو عدم وجوب أعلامهم بذلك كما يشير إليه أيضا بعض الأخبار.

الخامس أن يكون بعض الأخبار محموله على التقية كما سنشير إليه.

فإذا أحطت خبرا بالأخبار الواردة في هذا الباب فاستمع لما يتلى عليك في بيان أحكام الصور الثلاث فأما الأولى و هو اشتراك السهو بين الإمام و المأموم فلا ريب في أنهما يعملان بمقتضى سهوهما سواء اتحد حكمهما أو اختلف فالأول كما إذا تركا سجده واحده سهوا فذكرها بعد الركوع فيمضيان في الصلاه و يقضيان السجود بعدها اتفاقا و يسجدان للسهو على المشهور و لو ذكرها قبل الركوع يجلسان و يأتيان بها ثم يستأنفان الركعه و قيل بالسجود للسهو هنا أيضا.

و الثانى كما إذا ذكر الإمام السجده المنسيه بعد الركوع و المأموم قبله فيأتى المأموم بها و يلحق بالإمام و يقضيها الإمام بعد الصلاه و في سجودهما للسهو ما مر و لو كان المنسى السجدين معا و ذكرهما الإمام بعد الركوع و المأموم قبله فتبطل صلاه الإمام و ينفرد المأموم لصحه صلاته على المشهور و إن قيل فيه بالبطلان أيضا و يأتى بهما و يتم الصلاه و هنا صور آخر تعلم بالمقاييسه.

و أما الثانيه و هو اختصاص السهو بالإمام كما إذا تكلم ناسيا و لم يتبعه المأموم فالأشهر بين المتأخرين اختصاصه بحكم السهو و ذهب الشيخ و بعض أتباعه إلى أنه يجب على المأموم متابعتة في سجدة السهو و إن لم يعرض له السبب.

و استدل أولا بوجوب متابعه الإمام و رد بأنه إنما تجب متابعه حال كونه إماما لا مطلقا و السجدة إنما يؤتى بهما بعد الصلاه.

وَ ثَانِيًا بِمَا رَوَاهُ الْعَامَّةُ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ:
لَيْسَ عَلَى مَنْ

خَلَفَ الْإِمَامُ سَهْوُ الْإِمَامِ كَافِيهِ وَ إِنْ سَهَا الْإِمَامُ فَعَلَيْهِ وَ عَلَى مَنْ خَلَفَهُ.

رواه الدارقطني و يقول الشيخ قال أكثر العامة لهذا الخبر و رد بأن الخبر من مرويات العامة و عندهم أيضا ضعيف فكيف يصلح للتمسك به في حكم.

و ثالثا بروايه عمار الثالثه المتقدمه و يمكن الجواب عنه بعد الإعراض عن القدح في سنده بعدم صراحته في اختصاص السهو بالإمام و لو سلم فيمكن حمله على التقية لاشتهار الحكم بين العامة كما عرفت و بالجمله يشكل التعويل على مثل هذا الخبر في إثبات حكم مخالف للأصل و إن كان الأحوط متابعه الشيخ في المتابعه.

ثم اعلم أنه أورد الشهيد رحمه الله في الذكرى لمذهب الشيخ فروعا الأول لو رأى المأموم الإمام يسجد وجب عليه السجود و إن لم يعلم عروض السبب حملا على أن الظاهر منه أنه يؤدي ما وجب عليه و لعدم شرعيه التطوع بسجدة السهو و اعترض عليه المحقق الأردبيلي قدس سره بأنه يحتمل أن يكون عرض له السبب في صلاه أخرى و ذكره في هذا الوقت فلا يجب على المأموم المتابعه.

أقول: و يرد أيضا على ادعائه عدم شرعيه التطوع بهما أنه في محل المنع إذ الأصحاب كثيرا ما يحملون الأخبار الواردة بهما مع المعارض أو مخالفه المشهور على الاستحباب.

الثاني أنه لو عرض للإمام السبب فلم يسجد إما تعمدا أو نسيانا وجب على المأموم فعله قاله الشيخ لارتباط صلاته به فيجبرها و إن لم يجبر الإمام و ربما قيل يبنى هذا على أن سجود المأموم هل هو لسهو الإمام و نقص صلاته أو لوجوب المتابعه فعلى الأول يسجد و إن لم يسجد الإمام و على الثاني لا يسجد إلا بسجوده.

أقول: الأحوط الإتيان بهما لروايه عمار و إن كان في دلالتها على هذه الصورة خفاء فتفطن.

الثالث لو سها الإمام قبل اقتداء المسبوق ففي وجوب متابعته الإمام عندي

وجهان من ظاهر الخبر و أنه دخل فى صلاه ناقصه و من عدم رابطه
الاقتداء حينئذ و هذا أقرب.

أقول: ما جعله أقرب أصوب إذ ليس فى هذا الحكم ما يصلح للتمسك به
فى الجملة إلا روايه عمار و ظاهرها عروض السهو بعد اللقوق.

أقول: و ذكر فروعا أخرى طويناها على غيرها لما بينا من ضعف مبناها فلا
طائل فى إيرادها.

و أما الثالثه و هى اختصاص عروض السهو بالمأموم فلا خلاف حينئذ فى
عدم وجوب شىء على الإمام لذلك و أما المأموم فالأشهر أنه يأتى بموجب
سهوه و ذهب الشيخ رحمه الله فى الخلاف و المبسوط إلى أنه لا حكم
لسهو المأموم حينئذ و لا يجب عليه سجود السهو بل ادعى عليه الإجماع و
اختاره المرتضى رضى الله عنه أيضا و نقله عن جميع الفقهاء إلا مكحولا و
مال إليه الشهيد قدس سره فى الذكرى أيضا.

و استدل لهم بوجوه الأول عموم حسنه حفص بن البختري حيث قال و لا
على من خلف الإمام سهو و الثانى ما ذكرنا سابقا من قول الرضا عليه
السلام الإمام يحمل أوهام من خلفه و الثالث روايتا عمار الأولى و الثانیه.

و استدل المخالفون على ذلك بروايه عمر المتقدمه و بأنه تكلم معاويه بن
الحكم خلف النبى صلى الله عليه و آله و لم يأمره بالسجود.

و يمكن الجواب عن الأول بأنا قد بينا سابقا أن السهو فيه مجمل يحتمل
شموله للسهو و عدمه بل الظاهر من صحيحه على بن جعفر و مرسله
يونس اختصاصه بالشك فيشكل الاستدلال به و عن الثانى بأنك قد عرفت
أنه يحتمل وجوها أظهر من هذا الوجه فكيف يتأتى الاستدلال به.

و عن روايه عمار الأولى بضعف السند مع أن الأمور المذكوره وجوب
السجود فيها خلاف المشهور بين الأصحاب و إنما يستقيم على مذهب من
قال بوجوبهما

لكل زياده و نقيصه و سيأتى القول فيها و إنما يتم الاستدلال فيها مع إثبات وجوب السجدين فى تلك الأشياء و دونه خرط القتاد مع أنه يمكن حمله على نفى الإثم و العقاب أو على نفى إعاده الصلاه.

و عن روايه عمار الثانيه بضعف السند و أجيب عنها أيضا بأنه يعارضها الأخبار الداله على نفى الضمان عن الإمام فى غير القراءه و فيه نظر إذ قد عرفت أنها مجمله محتمله لوجوه من التأويل و يحتمل أن يكون المراد أنه لا يضمن شيئاً من أفعال الصلاه بحيث يسقط عن المأموم الإتيان به سوى القراءه كما أومأنا إليه و هذا لا ينافى سقوط سجود السهو الخارج عن الصلاه عنه و الأظهر حمل تلك الأخبار على التقيه لموافقتها للمشهور بين العامة.

و أما أدله المثبتين فمنها ما دل على وجوب سجود السهو عند عروض تلك الأسباب و منها روايه منهال القصاب المتقدمه و طعن فيها بجهاله السند و حملها الشهيد رحمه الله على الاستحباب و منها صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج المتقدمه إذ الظاهر أنه كان من المأمومين و حمله على المنفرد كما قيل بعيد و منها روايات نفى الضمان و اعترض الشهيد رحمه الله على ذلك بأن نفى الضمان عام و نفى السهو خاص و الخاص مقدم على العام

و مُعَارِضٌ يَمَّا رَوَاهُ عَيْبَسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: الْإِمَامُ ضَامِنٌ.

أقول: قد عرفت ما فى روايه نفى الضمان من الإبهام و الإجمال و العمده فى هذا الباب أن مع تعارض تلك الأخبار من الجانبين يشكل ترك العمل بالأحكام الثابته بالعمومات القويه عند عروض السهو مع أنه موافق للاحتياط و مؤيد بالأخبار الداله عليه فالأقوى و الأحوط عدم ترك موجب السهو للمأموم.

و مما فرع الشهيد رحمه الله على ما اختاره من قول الشيخ هو أنه لو سها المأموم بعد تسليم الإمام لم يتحملة الإمام و كذا لو نوى الانفراد ثم سها و لا يخلو من قوه.

الفصل الثالث فى بيان ما يستنبط من الأحكام من قوله عليه السلام و لا على السهو سهو فى خبر حفص بن البختري و قوله و لا سهو فى سهو فى مرسله يونس.

اعلم أنه لما كان مفاد هذه الفقرة عدم السهو فى السهو و قد عبر به أكثر الأصحاب هكذا مجملا و قد عرفت أن السهو يطلق فى أخبارنا على الشك و على ما يعمه و يشمل إطلاقا شايعا و يحتمل كل من اللفظين كلا من المعنيين فتحصل أربعة احتمالات الشك فى الشك و الشك فى السهو و السهو فى الشك و السهو فى السهو و الثانى من اللفظين فى كل من الاحتمالات يحتمل الموجب بالكسر و الموجب بالفتح فبتوفيق المفضل الوهاب أفتح لك فى ثمانية فصول من جنان التحقيق ثمانية أبواب ليرفع عنك ما يدخل عليك منها من نسائهم التدقيق حجب الشك و الارتياح.

الأول الشك فى موجب الشك بالكسر أى يشك فى أنه هل شك فى الفعل أم لا و ذهب الأصحاب إلى أنه لا يلتفت إليه و التحقيق أنه إن كان الشك فى زمان واحد و كان محل الفعل المشكوك فيه باقيا و لا يرجح عنده فى هذا الوقت الفعل و الترك

فهو شاك فى أصل الفعل و لم يتجاوز محله فمقتضى عمومات الأدلة وجوب الإتيان بالفعل و لا يظهر من النصوص استثناء تلك الصورة و يشكل تخصيص العمومات ببعض المحامل البعيدة لقوله لا سهو على سهو و لو ترجح عنده أحد طرفى الفعل و الترك فهو جازم بالظن غير شاك فى الشك و لو كان بعد تجاوز المحل فلا عبره به.

و لو كان الشك فى زمانين و لعل هذا هو المعنى الصحيح لتلك العبارة بأن شك فى هذا الوقت فى أنه هل شك سابقا أم لا فلا يخلو إما أن يكون شاكا فى هذا الوقت أيضا و محل التدارك باق فياتى به أو تجاوز عنه فلا يلتفت إليه أو لم

يبقى شكه بل إما جازم أو ظان بالفعل أو الترك فيأتى بحكمهما و لو تيقن بعد تجاوز المحل حصول الشك قبل تجاوز محله و لم يعمل بمقتضاه فلو كان عمدا بطلت صلاته و لو كان سهوا فيرجع إلى السهو فى الشك و سيأتى حكمه.

هذا إذا استمر الشك و لو تيقن الشك و أهمل حتى جاوز محله عمدا بطلت صلاته و لو كان سهوا يعمل بحكم السهو و لو تيقن الفعل و كان تأخير الفعل المشكوك فيه إلى حصول اليقين عمدا بطلت صلاته أيضا إن جاوز محله و إن كان سهوا فلا تبطل صلاته و كذا الكلام لو شك فى أنه هل شك سابقا بين الاثنين و الثلاث أو بين الثلاث و الأربع فإن ذهب شكه الآن و انقلب باليقين أو الظن فلا عبره به و يأتى بما تيقنه أو ظنه و لو استمر شكه فهو شاك فى هذا الوقت بين الاثنين و الثلاث و الأربع و كذا الكلام لو شك فى أن شكه كان فى التشهد أو فى السجده قبل تجاوز المحل أو بعده و سيأتى فى الشك فى السهو ما ينفعك فى هذا المقام و بالجمله الركون إلى تلك العبارة المجمله و ترك القواعد المقرره المفصله لا يخلو من إشكال.

الثانى الشك فى موجب الشك بالفتح أى ما أوجبه الشك من صلاه الاحتياط أو سجود السهو و ذلك يتصور على وجوه الأول أن يشك بعد الصلاه فى أنه هل أتى بصلاه الاحتياط أو السجود الذى أوجبه الشك أم لا مع تيقن الموجب فالمشهور وجوب الإتيان بهما للعلم بحصول السبب و للشك فى الخروج عن العهد مع بقاء الوقت كما لو شك فى الوقت هل صلى أم لا.

الثانى أن يعلم بعد الصلاه حصول شك منه يوجب الاحتياط و شك فى أنه هل يوجب ركعتين قائما أو ركعتين جالسا فالظاهر من كلام بعضهم وجوب الإتيان بهما و هو أحوط و سيأتى نظيره فى الشك فى السهو.

الثالث أن يشك فى ركعات صلاه الاحتياط أو فى أفعالها أو فى عدد سجدة السهو أو فى أفعالها فذهب الأكثر إلى عدم الالتفات إلى هذا الشك بل أكثر الأصحاب خصوا

قولهم عليهم السلام لا سهو فى سهو بهذه الصورة و بصورة الشك فى موجب السهو فعلى المشهور يبنى على الأكثر و يتم و لا يلزمه احتياط و لا سجود و لو كان الأقل أصح يبنى على الأقل كما لو شك فى ركعتى الاحتياط أو فى سجدة السهو بين الاثنين و الثلاث فتبنى على الاثنين.

و كذا لو شك فى فعل من أفعال صلاه الاحتياط أو سجود السهو لا يلتفت إليه و لو كان قبل تجاوز محله أيضا.

و قيل يبنى فى الجميع على الأقل و يأتى بالفعل المشكوك فيه قبل تجاوز محله كما مال إليه المحقق الأردبيلي قدس الله روحه لعدم صراحه النص فى سقوط ذلك و الأصل بقاء شغل الذمه و لعموم ما ورد فى العود إلى الفعل المشكوك فيه و لم أر قائلًا به غيره و هو أيضا لم يجزم و تردد فيه بعض من تأخر عنه.

و يرد عليه أن كون الأصل بقاء شغل الذمه إنما يصح إذا لم يتجاوز عن المحل الأصلي للفعل و أما إذا تجاوز عنه و لم يتجاوز عن المحل الذى قرر الشارع فى أصل الصلاه العود إلى الفعل المشكوك فيه فالأوامر الأوله لا تشمل هذا إذ المأمور به فيها إيقاع كل فعل فى محله و هو قد تجاوز عنه فيحتاج العود إليه إلى دليل آخر و أما أدله العود فلا نسلم شمولها لصلاه الاحتياط و سجود السهو بل الظاهر أنها فى أصل الصلوات اليومية. نعم لو قيل إذا شك فى ركعتى الاحتياط بين الواحده و الاثنتين و كذا فى سجدة السهو قبل الشروع فى التشهد يأتى بالمشكوك فيه و كذا لو شك فى شىء من أفعالهما قبل التجاوز عن المحل الأصلي يأتى به و بعده لا يلتفت إليه فلا يخلو من قوه لكن لم نطلع على أحد من الأصحاب قال به.

و أيضا يحتمل فى صلاه الاحتياط القول بالبطلان لإطلاق بعض الأخبار و إن كان ظاهرها الصلوات الأصلية اليومية و ما ذكره الأصحاب لا يخلو من قوه إذ الظاهر من سياق الخبر من أوله إلى آخره شمول قوله لا سهو فى سهو و نظيره

لهذه الصورة مع تأييدها بالشهره بل كأنه متفق عليه بين الأصحاب و لو عمل بالمشهور و أعاد الصلاة أيضا كان أحوط.

الرابع أن يشك في فعل يجب تداركه كسجده قبل القيام فأتى بها ثم شك في الذكر و الطمأنينه فيها و أمثالهما و المشهور أن حكمه حكم الشك في السجده الأصلية.

الخامس أن يشك في أنه هل أتى بعد الشك بالسجده المشكوك فيها أم لا فهذا الشك إن كان في موضع يعتبر الشك في الفعل فيه فيأتى بها ثانيا لأنه يرجع إلى الشك في أصل الفعل و يحتمل العدم لأنه ينجر إلى الترامى في الشك و الحرج مع أنه داخل في بعض المحتملات الظاهره لقوله لا سهو في سهو و لو كان بعد تجاوز المحل فالظاهر أنه لا عبره به لشمول الأخبار الداله على عدم اعتبار الشك بعد تجاوز المحل له.

و لو قيل بالفرق بين الشك في الأصل و الفعل الواجب بسبب الشك قلنا بعد قطع النظر عن شمول النصوص له كما أومأنا إليه نقول لا نسلم وجوب الفعل حينئذ إذ لا تدل الدلائل الداله على الإتيان بالفعل المشكوك فيه إلا على الإتيان به في محله لا مطلقا و سيأتى بعض الكلام في تلك الفروع في نظيره أعنى في الشك في موجب السهو.

الثالث الشك في موجب السهو بالكسر أى في نفس السهو كأن يشك في أنه هل عرض له سهو أم لا و أطلق الأصحاب في ذلك أنه لا يلتفت إليه و التحقيق أنه لا يخلو إما أن يكون ذلك الشك بعد الصلاة أو في أثنائها و على الثانى لا يخلو إما أن يكون محل الفعل باقيا بحيث إذا شك في الفعل يلزمه العود إليه أم لا.

ففى الأول و الثالث لا شك أنه لا يلتفت إليه لأنه يرجع إلى الشك بعد تجاوز المحل و قد دلت الأخبار الكثيره على عدم الالتفات إليه و أما الثانى فيرجع

إلى الشك فى الفعل قبل تجاوز محله و قد دلت الأخبار على وجوب الإتيان
بالفعل المشكوك فيه حينئذ و لعل كلام الأصحاب أيضا مخصوص بغير تلك
الصورة.

و فيه صور أخرى غير ما ذكر كأن تيقن وقوع سهو منه و شك فى أنه هل
كان مما له حكم أم لا لكونه نسي تعيينه فلا يلتفت إليه كذا ذكره الشهيد
الثانى رحمه الله و كذا أطلق كل من تبعه و ينبغى تقييده بما إذا لم يكن
أحد الأفعال التى شك فى سهوها وقته باقيا بحيث يكون شاكا فى هذا
الفعل بحيث لم يترجح عنده الفعل على الترك كما لو شك فى أنه هل نسي
السجدة من الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة و كان جالسا فى الثالثة و لم
يترجح عنده فعل ما شك فيه فى الثالثة فهو شاك فى تلك السجدة مع بقاء
محله و حكمه الإتيان به و يشكل تخصيص العمومات الثابتة ببعض احتمالات
هذه الفقرة مع عدم ظهور كونه مرادا منها.

و قال الشهيد الثانى قدس سره و لو انحصر فيما يبطل و ما لا يبطل
فالظاهر عدم البطالان للشك فيه و يظهر من البيان تحقق القول حينئذ
بالبطلان بل مال إليه فعلى القول الأول لو شك فى أنه هل كان المنسى
سجده أو ركوعا فيأتى بالسجدة و لا يعيد الصلاة و على الثانى يعيد الصلاة
حسب.

و قالوا لو كان الشك منحصرا فى احتمالات الصحة و كان كل منها موجبا
لحكم يجب العمل بالجميع كما إذا شك فى أنه هل كان نسي سجده أو
تشهدا فيجب أن يأتى بهما بعد الصلاة و يسجد سجدتى السهو.

أقول: فى هذا الفرق نظر إذ لو كان وقت الفعل المشكوك فيه باقيا فلا
فرق بين الركن و غيره فى وجوب الإتيان به ولو لم يكن الوقت باقيا فكما
لا يعتبر الشك فى الركوع بعد تجاوز محله فكذا لا يعتبر الشك فى السجدة
و التشهد بعد تجاوز محلها.

فإن قيل إنما يعتبر الشك هنا بعد تجاوز محله لأنه تيقن وقوع سهو منه و
وجوب حكمه عليه و لما لم يتعين عنده أحدهما فالعمل بأحدهما دون الآخر

ترجيح بلا مرجح فيجب العمل بالجميع للخروج عن العهد.

قلنا الدليل مشترك فإنه إذا كان الشك بين نسيان الركوع و التشهد التكليف معلوم إما بالإعادة أو بقضاء السجده و لا ترجيح فيلزمه الإتيان بالتشهد المنسى مع سجدتى السهو و إعادته الصلاة.

فإن قيل إعادته الصلاة خلاف الأصل قلنا إعادته التشهد أيضا خلاف الأصل و بالجملة الفرق بين الصورتين مشكل.

قيل و لا يبعد فى الصورتين القول بالتخير بين العمل بمقتضى أحد السهوين فإن بعد فعل أحدهما لا يعلم شغل الذمه بالآخر كما إذا شك فى أنه هل لزيد عنده عشرة دراهم أو عشرون فإذا أدى عشرة دراهم تبرأ ذمته لأنه المتيقن و لا يعلم بعد ذلك شغل ذمته بشىء لكن الفرق بين الجزء و الكل و الأفراد المتباينه ظاهر بعد التأمل الصادق و الأحوط الإتيان فى الصورتين بمقتضى السهوين و الله يعلم.

الرابع الشك فى موجب السهو بالفتح و له صور الأولى أن يقع منه سهو يلزمه تدارك ذلك بعد الصلاة كالتشهد و وجبت عليه سجدتا السهو ثم شك بعد الصلاة فى أنه هل أتى بالفعل المنسى أو بسجدتى السهو بعد الصلاة أم لا فيجب الإتيان بهما للعلم ببراءة الذمه و ليس معنى نفى الشك فى السهو رفع حكم ثبت قبله بل إنه لا يلزم عليه بسبب الشك شىء و كأنه لا خلاف فيه.

الثانيه أن يشك فى أثناء السجده المنسيه أو التشهد المنسى فى التسبيح أو فى الطمأنينه أو فى بعض فقرات التشهد فمقتضى الأصل أن يأتى بما شك فيه فى السجود قبل رفع الرأس منه سواء كان إيقاعه فى الصلاة أو بعدها و فى التشهد لو كان فى الصلاة يأتى بما شك فيه لو لم يتجاوز محل الشك و فى خارج الصلاة يأتى به مطلقا و فى كلام الأصحاب هنا تشويش.

الثالثه أن يتيقن السهو عن فعل و يشك فى أنه هل عمل بموجبه أم لا

فقد صرح الشهيد الثانى رحمه الله عليه و غيره بأنه يأتى ثانيا بالفعل المشكوك فيه فلو سها عن فعل و كان مما يتدارك لو ذكر فى محله و لو ذكر فى غير محله يجب عليه القضاء بعد الصلاه و شك فى الإتيان فى محله فلا يخلو إما أن يكون الشك فى محل يجب فيه الإتيان بالمشكوك فيه أو فى محل يجب فيه الإتيان بالمسهو عنه أو فى محل لا يمكن الإتيان بشىء منهما فى الصلاه.

فالأول كما لو كان الشك فى السجده المنسيه و الإتيان بها ثانيا و عدمه قبل القيام و الثانى كما لو كان قبل الركوع و الثالث كما لو كان بعد الركوع.

و ظاهر إطلاق جماعه منهم وجوب الإتيان بها فى الأولين فى الصلاه و فى الثالث بعدها و فيها تأمل إلا فى الأول إذ هذا الشك يرجع إلى الشك فى إيقاع أصل الفعل و لا عبره به بعد تجاوز محل الشك و إن كان تيقن بالسهو لأن هذا اليقين ليس بأشد من اليقين بأصل الفعل و لا يخفى أن الأخبار الصحيحه الداله على عدم الالتفات إلى الشك بعد التجاوز عن محله تشمل بعمومها هذه الصوره أيضا.

الخامس السهو فى موجب الشك بالكسر أى فى الشك نفسه فلو كان داخلا فى النص فلعل مفاده أنه لا تأثير فى السهو فى الشك بمعنى أنه لو شك فى فعل يجب عليه تداركه كالسجده قبل القيام و كان يجب عليه فعلها فسها و لم يأت به فلو ذكر الشك و المحل باق يأتى به و لو ذكر بعد تجاوز المحل لا يلتفت إليه لأنه يرجع إلى الشك بعد تجاوز المحل.

و فيه إشكال إذ يمكن أن يقال هذا الفعل الواجب بسبب الشك بمنزله الفعل الأصلى فى الوجوب فكما أن السجده الأصلية إذا سها عنها و ذكر قبل الركوع يأتى بها و لو ذكر بعد الركوع يقضيها بعد الصلاه فكذا هذه السجده الواجبه يجب الإتيان بها لو ذكرها بعد القيام و قبل الركوع لأنه خرج عن حكم الشك فى أصل الفعل بسبب ما لزمه من السجده بسبب الشك فقد تيقن ترك السجده الواجبه و الوقت

باق فيجب الإتيان بها و كذا القول فى الذكر بعد الركوع و التعويل عن بعض محتملات هذا النص فى الخروج من القواعد المعلومه مشكل كما عرفت مرارا.

لكن يمكن أن يقال شمول أدله السهو فى أفعال الصلاه لتلك الأفعال غير معلوم إذ المتبادر منها نسيان أصل الأفعال الواجبه بسبب عروض الشك و فى تلك الصورة لم يحصل اليقين بترك الفعل الأصلي حتى يجب تداركه فى الصلاه أو بعدها بتلك العمومات بل إنما حصل اليقين بترك فعل وجب الإتيان به بسبب الشك و دخول مثله فى تلك العمومات غير معلوم فيرجع إلى حكم الأصل و هو عدم وجوب قضاء الفعل.

فإن قيل الأصل استمرار وجوب التدارك قلنا المأمور به هو التدارك قبل فوات المحل و بعد التجاوز الإتيان بالمأمور به متعذر.

نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَمَسَّكَ فِي ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ حَكَمِ بْنِ حُكَيْمٍ (1)

قَالَ: سَيَأْتِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ يَنْسَى مِنْ صَلَاتِهِ رَكْعَةً أَوْ سَجْدَةً أَوْ الشَّيْءَ مِنْهَا ثُمَّ يَذْكُرُ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ يَقْضِي ذَلِكَ بِعَيْنِهِ قُلْتُ أَيْعِيدُ الصَّلَاةَ قَالَ لَا.

و بِمَا رَوَاهُ أَيْضاً فِي الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ سَيَّانٍ (2) عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا نَسِيتَ شَيْئاً مِنَ الصَّلَاةِ رُكُوعاً أَوْ سُجُوداً أَوْ تَكْبِيراً ثُمَّ ذَكَرْتَ قَافِضِ الَّذِي قَاتَكَ سَهْواً.

إذ الظاهر أنه يصدق على تلك الأفعال أنها شئ ء من الصلاه لكن لم يعمل بعموم الخبرين أحد من الأصحاب إلا فى موارد معينه.

و ربما قيل فى مثل هذا بوجوب إعادته الصلاه لأن التكليف بالصلاه و أجزائها و هيئاتها معلوم و بعد فوت المحل به على الوجه المأمور به متعذر و ما دام الوقت باقيا يجب السعى فى تحصيل براءه الذمه و لا يحصل البراءه يقينا إلا بإعادته الصلاه و فى الشك فى الأفعال الأصليه بعد التجاوز عن محلها و إن كان يجرى مثل هذا لكن الأدله الداله على عدم الالتفات إليها مخرجه عن حكم الأصل و بالجملة المسأله

-
- 1-1. التهذيب ج 1 ص 187.
2-2. التهذيب ج 1 ص 236.

فى غاية الإشكال لكن العمومات الداله على عدم إعاده الصلاه و عدم الالتفات إلى ما شك فيه مما مضى وقته و الإمضاء فيما شك فيه بل عموم رفع عن أمتى الخطاء و النسيان و غير ذلك مما يقوى عدم الالتفات و صحه الصلاه و الأحوط الإمضاء فى الشك و إتمام الصلاه ثم الإعاده.

و مما يتفرع على هذا الإشكال هو أن يشك فى السجدين معا فى حال الجلوس فنسى أن يأتى بهما ثم قام فذكر فى القيام أو بعد الركوع فعلى تقدير كونهما بحكم الأجزاء الأصلية يجب عليه العود فى الأول و تبطل صلاته فى الثانى و على الوجه الآخر لا يلتفت إليه أصلا. السادس السهو فى موجب الشك بالفتح كأن يسهو عن فعل فى صلاه الاحتياط أو فى سجدي السهو اللتين لزمتا بسبب الشك فى الصلاه فالمشهور أنه لا يجب عليه لذلك سجود السهو و هذا قوى لأن الأدله الداله على وجوب سجود السهو شمولها لصلاه الاحتياط و سجود السهو غير معلوم بل الظاهر منها اختصاصها بأصل الصلوات اليومية.

أما إذا سها فى فعل من أفعال صلاه الاحتياط أو سجود السهو و ذكر فى محله الحقيقى فلا ينبغى الشك فى وجوب الإتيان به كما إذا نسى سجده فى الصلاه و ذكرها قبل القيام أو قبل الشروع فى التشهد أو نسى واحده من سجدي السهو و ذكرها قبل الشروع فى التشهد إذ ليس الإتيان بها من جهة السهو حتى يسقط بالسهو فى السهو بل إنما يجب بأصل الأمر بصلاه الاحتياط و بسجدي السهو.

و أما إذا جاز عن محل الفعل و لم يجر عن محل تدارك الفعل المنسى إذا كان فى أصل الصلاه فظاهر الشهيد الثانى رحمه الله و بعض المتأخرين وجوب الإتيان به بما مر من التقريب و فيه نظر لما عرفت مرارا أن بعد الشروع فى فعل آخر فات محله المأمور به بالأمر الأول و العود يحتاج إلى دليل و شمول دلائل العود لصلاه الاحتياط ممنوع لكن يمكن ادعاء الشمول فى بعض العمومات

كما عرفت سابقا.

و أما وجوب سجدة السهو إن قيل به هنا فى أصل الصلاة فقد صرح الشهيد الثانى رحمه الله بسقوطه فى صلاة الاحتياط و سجود السهو و احتمل المحقق الأردبيلى رحمه الله القول بالفرق بين الصلاة و السجود بلزومه فى الأول دون الثانى و هو غريب.

و لو ذكر بعد التجاوز عن محل السهو أيضا فقال بعضهم يبطل الصلاة و السجده لو كان المتروك ركنا و لو لم يكن ركنا يجب الإتيان به بعد الصلاة و بعد السجده لكن لا يجب له سجود السهو و احتمل المحقق المزبور رحمه الله هنا أيضا السجود فى الصلاة دون السجود.

و المسأله فى غايه الإشكال لعدم تعرض القدماء لتلك الأحكام و إنما تصدى لها بعض المتأخرين و كلامهم أيضا لا يخلو من إجمال و تشويش و أكثر النصوص الواردة فى تدارك ما فات و وجوب سجدة السهو لها ظاهرها أصل الصلوات اليومية و فى بعضها ما يشمل كل صلاة بل كل فعل متعلق بالصلاة و هذا الخبر أعنى لا سهو فى سهو مجمل يشكل الاستدلال به و مقتضى الأصل عدم وجوب الإتيان بالفعل بعد فوت محله.

و يمكن القول بوجوب إعادته صلاة الاحتياط و سجدة السهو للعلم بالبراءة كما أوأنا إليه سابقا و إن كان لم يقل به أحد و لعل الأحوط فى جميع تلك الصور الإتيان بالمتروك فى الصلاة مع إمكان العود إليه و فى خارج الصلاة مع عدمه و الإتيان بسجود السهو أيضا مع الإعادة.

ثم اعلم أن نسيان الركن فى سجدة السهو إنما يكون بترك السجدين معا و لا ريب حينئذ فى وجوب الإعادة لبطلان هيئه الفعل بذلك رأسا.

و بقى وجه آخر للسهو فى موجب الشك و هو أن يترك صلاة الاحتياط أو سجود السهو الواجب بسبب الشك ثم ذكرهما فلا يترتب على السهو حكم إذ لو كان قبل عروض مبطل

للصلاه فلا خلاف فى صحتها الصلاه و وجوب الإتيان بهما و مع عروض المبطّل خلاف و الأظهر الصحة فيه أيضا فلا يترتب لأجل السهو حكم و لو استمر السهو إلى آخر العمر يحتمل وجوب صلاه الاحتياط على الولي مع علمه بذلك و لو كان سجود السهو شرطاً لصحة الصلاه و لم يكن واجباً برأسه يحتمل وجوب قضاء الصلاه على الولي.

السابع السهو فى نفس السهو كأن يترك السجده الواحده أو التشهد سهواً و ذكر بعد القيام و كان الواجب عليه العود إليه فنسى العود و السهو فإن ذكر قبل الركوع فيأتى به و إن ذكر بعد الركوع فيرجع إلى نسيان الفعل و الذكر بعد الركوع فيجب تداركه بعد الصلاه مع سجدة السهو على المشهور.

و لو كان السهو عن السجدة معاً و ذكرهما فى القيام و لم يأت بهما سهواً و ذكرهما بعد الركوع يبطل صلاته فيظهر أنه لا يترتب على السهو حكم جديد بل ليس حكمه إلا حكم السهو فى أصل الفعل.

و كذا لو نسي ما يجب تداركه بعد الصلاه أو سجود السهو يجب الإتيان بهما بعد الذكر إذ ليس لهما وقت معين و مع عروض المبطّل فالأظهر أيضاً وجوب الإتيان بهما و لو قيل بالبطلان فيبطل الصلاه هنا أيضاً كما عرفت فى الفصل السابق و الحاصل أنه لا يحصل بعد السهو حكم لم يكن قبله.

الثامن السهو فى موجب السهو بالفتح أى ترك الإتيان بما أوجبه السهو من الإتيان بالفعل المترك أو سجود السهو ثم ذكرهما فيجب الإتيان بهما كما مر آنفاً أو سها فى فعل من أفعال الفعل الذى يجب عليه تداركه أو فى فعل من أفعال سجدة السهو يجب الإتيان به فى محله و القضاء بعده و لا يجب عليه بذلك سجدة السهو.

كذا ذكره الأصحاب و التحقيق أنه لا يخلو إما أن يكون السهو فى أجزاء الفعل المترك الذى يأتى به فى الصلاه أو فى الفعل الذى يقضيه خارج الصلاه أو فى الركعه التى تركها سهواً ثم يأتى بها بعد التسليم أو فى سجدة السهو فهنا أربع صور

الأولى أن يسهو في فعل كالسجده ثم ذكرها قبل الركوع فعاد إليها و بعد العود سها في ذكر تلك السجده أو الطمأنينه فيها أو شىء من أفعالها فيمكن أن يقال يجرى فيه جميع أفعال سجده الصلاه من عدم وجوب التدارك بعد رفع الرأس و وجوب سجده السهو إن قلنا به لكل زياده و نقيصه إذ العود إليها و الإتيان بها ليس من مقتضيات السهو بل لأنها من أفعال الصلاه و يجب بالأمر الأول الإتيان بها و يمكن القول بأنه ليس مما يقتضيه الأمر الأول إذ مقتضى الأمر الأول الإتيان بها في محلها و قبل الشروع في فعل آخر كما هو المعلوم من ترتيب أجزاء الصلاه و هيئاتها و أما الإتيان بهما بعد التلبس بفعل آخر فهو إنما يظهر من أحكام السهو و الحق أن ذلك لا يؤثر في خروجها عن كونها من أفعال الصلاه الواقعه فيها فيجرى فيها أحكام الشك و السهو الواقعين في أفعال الصلاه.

الثانيه أن يسهو في فعل من أفعال الفعل الذي يقضيه خارج الصلاه كالسجود و التشهد فيمكن القول بأنه يجرى فيه أحكام الفعل الواقع في الصلاه إذ ليس إلا هذا الفعل المتروك فيجرى فيه سائر الأحكام أيضا فلو ترك الذكر فيه أو ذكر بعد رفع الرأس منه فالظاهر أنه لا يلتفت إليه.

و هل يجب له سجود السهو يحتمل ذلك لأنه من مقتضيات أصل الفعل و أحكامه بل يمكن ادعاء عدم الفرق فيما إذا وقع في أثناء الصلاه أو بعدها إذ هما من أفعال الصلاه و الترتيب المقرر فات فيهما و لم يجب شىء منهما بالأمر الأول و إنما وجبا بأمر جديد فمن حكم بلزوم سجود السهو لترك الذكر مثلا فيه إذا وقع في الصلاه يلزمه أن يحكم به هنا أيضا.

و الأظهر عدم الوجوب إذ الدلائل الداله على وجوب سجود السهو إنما تدل على وجوبه للأفعال الواقعه في الصلاه و لا يشمل الأجزاء المقضيه بعدها كما لا يخفى على من تأمل فيها و ربما يحتمل وجوب إعادته السجود للعلم بالبراءه و هو ضعيف.

ثم إن هذا كله في السجود و أما التشهد فالظاهر وجوب الإتيان بالجزء المتروك نسيانا للأمر بقضاء التشهد و ليس له وقت يفوت بتركه فيه لكن الظاهر عدم وجوب سجود السهو له كما عرفت.

الثالث أن يقع منه سهو في الركعات المنسية كما إذا سلم في الركعتين في الرابعة ثم ذكر ذلك قبل عروض مبطل فيجب عليه الإتيان بالركعتين فإذا سها فيهما عن سجود مثلا فالظاهر وجوب التدارك و سجود السهو إن وجب لأنهما من ركعات الصلاة وقعتا في محلها و إنما وجبت بالأمر الأول و ليستا من أحكام السهو و الشك فيجوز فيهما جميع أحكام ركعات الصلاة و كذا إذا سها فيهما عن ركن أو زاد ركنا يبطل الصلاة بهما و لعله لم يخالف في تلك الأحكام أحد.

الرابع أن يقع منه سهو في أفعال سجود السهو فذهب جماعه إلى أنه إن زاد فيهما ركنا أو ترك ركنا يجب عليه إعادتهما إما ترك الركن فقد عرفت أنه لا يتأتى إلا بترك السجدين معا و تنمحي فيه صورته الفعل رأسا فالظاهر وجوب الإعادة و أما مع الزيادة كما إذا سجد أربع سجعات ففيه إشكال و إن كان الأحوط الإعادة.

و لو كان المتروك غير ركن كالسجدة الواحدة فذهب جماعه إلى وجوب التدارك بعدهما و فيه إشكال لعدم شمول النصوص الواردة في تدارك ما فات لغير أفعال الصلاة و إن كان الأحوط ذلك و أما وجوب سجود السهو لذلك فلم يقل به أحد و كذا لم يقل أحد بوجوب إعادتهما لذلك.

ثم اعلم أن قوله لا سهو في سهو و إن كان على بعض الاحتمالات يدل على سقوط كثير من تلك الأحكام لكن قد عرفت أن التعويل على مثل هذه العبارة المجمله لإثبات تلك الأحكام مشكل و الله يعلم حقائق أحكامه و حججه الكرام عليهم السلام.

الفصل الرابع فيما يستنبط من الأحكام من قوله عليه السلام و لا على الإعادة إعادته.

اعلم أنه لا خلاف بين الأصحاب في أن كثره وقوع الشك و السهو على الإنسان في الجملة موجب لعدم الالتفات إليهما و سقوط بعض أحكامهما

وَ تَذُلُّ عَلَيْهِ أَخْبَارُ كَثِيرَةٍ مِنْهَا مَا رَوَاهُ الْكُلَيْنِيُّ (1) وَ الشَّيْخُ (2)

بِسَنَدٍ حَسَنٍ لَا يَقْصُرُ عَنِ الصَّحِيحِ (3)

عَنْ زُرَّارَةَ وَ أَبِي بَصِيرٍ جَمِيعاً قَالَا: قُلْنَا لَهُ الرَّجُلُ يَشُكُّ كَثِيراً فِي صَلَاتِهِ حَتَّى لَا يَذَرِيَّ كَمْ صَلَّى وَ لَا مَا بَقِيَ عَلَيْهِ قَالَ يُعِيدُ قُلْتُ فَإِنَّهُ يَكْثُرُ عَلَيْهِ ذَلِكَ كُلَّمَا أَغَادَ شَكَّ قَالَ يَمْضِي فِي شَكِّهِ ثُمَّ قَالَ لَا تُعَوِّدُوا الْخَبِيثَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ تَقْضَ الصَّلَاةَ فَتُطْمِعُوهُ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ خَبِيثٌ مُعْتَادٌ لِمَا عُوِّدَ فَلْيَمْضِ أَحَدُكُمْ فِي الْوَهْمِ وَ لَا يَكْثُرَنَّ تَقْضَ الصَّلَاةَ فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ مَرَّاتٍ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ الشَّكُّ قَالَ زُرَّارَةُ ثُمَّ قَالَ إِنَّمَا يُرِيدُ الْخَبِيثُ أَنْ يُطَاعَ فَإِذَا عُصِيَ لَمْ يَعُدْ إِلَى أَحَدِكُمْ.

ص: 270

1- 1. الكافي ج 3 ص 358.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 189.

3- 3. قال المؤلف العلامة رحمه الله في بعض كلامه: أول هذا السند مثل سند حديث حفص بن البختري (يعني ما وقع في صدر السندين: علي بن إبراهيم، عن أبيه و محمد ابن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً) و آخره أقوى منه (فان فيه: عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن حفص البختري، و في هذا: عن الفضل بن شاذان جميعاً عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زراره و أبي بصير جميعاً) لاشتراك زراره و أبي بصير في الرواية، و هما مع حماد ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم، و الظاهر أخذ الحديث من كتاب حماد، و للشيخ إليه طرق كثيرة و طريق الصدوق أيضاً إليه صحيح و لم أطلع على هذا الحديث الا بهذا السند، و وصف القوم كلهم الحديث بالصحة، حتى السيّد صاحب المدارك رحمه الله، مع مبالغته في تضعيف الاخبار، و على ما حققنا هو فوق الصحة كما عرفت.

أقول: قوله يشك كثيرا يحتمل وجهين أحدهما كثره أفراد الشك أى يقع منه الشك كثيرا حتى يبلغ إلى حد لا يعرف عدد الركعات أصلا و الثانى أن يكون المراد كثره أطراف الشك و محتملاته.

فعلى الأول يشكل حكمه عليه السلام بإعاده الصلاه مع حصول كثره الشك إذ ظاهر الأخبار و الأصحاب وجوب عدم الالتفات إليه حينئذ كما ستعلمه و آخر هذا الخبر أيضا يدل على ذلك بأبلغ وجه و على الثانى يستقيم الجواب على المشهور إذ صدور مثل هذا

الشك لا يدل على كون صاحبه كثير الشك و لا يدخل هذا فى شىء من المعانى التى سنذكرها لكثرتها و على هذا يستقيم إعاده سؤال السائل أيضا إذ حملة على أنه أعاد ما سأله أولا بعيد.

و احتمل المحقق الأردبيلي رحمه الله الاحتمال الأول و بنى الخبر على ما اختاره من التخيير فى الحكم بأن يكون حكم كثير الشك التخيير بين العمل بالشك و عدم الالتفات إليه فأمره عليه السلام أولا بالإعاده ثم لما بالغ فى الكثره أمره عليه السلام بعدم الالتفات إليه.

و لا يخفى بعد هذا الوجه إذ نهيه عليه السلام عن تعويد الخبيث و أمره بالإمضاء و نهيه عن إكثار نقض الصلاه و ذكر التعليقات المؤكده للحكم تأبى عن التخيير و أيضا لو لم يدل على الوجوب فلا شك فى دلالة عن الاستحباب المؤكد فكيف أمره عليه السلام أولا بخلافه إلا أن يقال بالفرق بين مراتب كثره الشك و استحباب العمل بالشك فى بعضها و استحباب عدم الالتفات فى بعضها و لم يقل به أحد.

بل لم يعلم قول بالتخيير أيضا إلا ما يفهم من كلام الشهيد رحمه الله فى الذكرى حيث قال لو أتى بعد الحكم بالكثرة بما شك فيه فالظاهر بطلان صلاته لأنه فى حكم الزيادة فى الصلاه متعمدا إلا أن يقال هذا رخصه لقول الباقر عليه السلام فامض فى صلاتك فإنه يوشك أن يدعك الشيطان إذ الرخصه هنا غير واجبه انتهى و لا يخفى ما فيه و عدم دلالة الحديث على ما يدعيه.

وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الْكَلْبِيُّ (1) وَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الصَّحِيحِ (2) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا كُتِرَ عَلَيْكَ السَّهْوُ فَاْمُضْ عَلَى صَلَاتِكَ فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يَدْعَكَ إِنَّمَا هُوَ الشَّيْطَانُ.

و رواه الصدوق ره (3)

بإسناده عن محمد بن مسلم لكن فيه مكان فامض في صلاتك قوله فدعه و سنده إلى كتاب محمد بن مسلم و إن كان فيه جهاله (4) لكن كتابه كان أشهر من أكثر الأصول و أيضا سنده إلى كتاب العلاء صحيح و هو داخل في هذا السند و في هذا الحديث و إن كان لا يحتاج إلى هذا و لكن إنما تعرضنا لذلك لتعلم ما تتقوى به الأسانيد في سائر المقامات التي تحتاج إلى ذلك.

وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ (5)

بِإِسْنَادِهِ عَنْ الْجُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَصَّالَةَ عَنْ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ (6) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا كُتِرَ عَلَيْكَ السَّهْوُ فَاْمُضْ فِي صَلَاتِكَ.

ص: 272

1- 1. الكافي ج 1 ص 359.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 234.

3- 3. الفقيه ج 1 ص 224.

4- 4. قال في المشيخه، و ما كان عن محمد بن مسلم الثقفي، فقد رويته عن علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن جده أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه محمد بن خالد، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، و الجهاله بالاهمال بعلي بن أحمد و أبيه و هما غير المذكورين في كتب الرجال و يحتمل أن يكون المراد بأحمد بن عبد الله، أحمد بن عبد الله بن ابنه أحمد بن أبي عبد الله البرقي، و هو أحد العده في الكافي في اسناده عن البرقي فتكون لفظه « بنت » ساقطه عن نسخ المشيخه.

5- 5. التهذيب ج 1 ص 234.

6- 6. قال المؤلف العلامة في بعض كلامه: في هذا الخبر و ان كان ارسال لكنه لا يقصر عن الصحيح، اذ ابن سنان هو عبد الله الثقة لروايه فضاله عنه، و لم يعهد روايته عن محمد و ارسال مثل ابن سنان مع جلالته عن غير واحد يخرج من الإرسال. مع أن في الخبر فضاله و هو ممن أجمعت العصابه

على تصحيح أخباره، و ان قيل مكانه عثمان بن عيسى، و قد عرفت أنَّه ذهب جماعه من المحققين منهم والدى العلامة- نور الله ضرائحهم- الى أن معنى اجماع العصابه على تصحيح أخبار رجل أنَّه لا يلزم النظر الى من بعده من رجال السند و يكفى لصحه الحديث صحه الطريق إليه، و لعله أقوى ممَّا فهمه الاكثر من أنَّه مؤكد للتوثيق، اذ ليس فيه كثير فائده.

وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ (1) الشَّيْخُ مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ رَجُلٍ صَالِحٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَشْكُ فَلَا يَذَرِي وَاحِدَةً صَلَّى أَمَّ ثِنْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا تَلْتَسِسُ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ قَالَ كُلُّ ذَا قَالَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ فَلَيَمُضْ فِي صَلَاتِهِ وَ يَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يَذْهَبَ عَنْهُ (2).

ص: 273

1-1. التهذيب ج 1 ص 189.
2-2. و قال المؤلف العلامة: و رواه الصدوق فى الفقيه (ج 1 ص 230) بإسناده عن ابن أبى حمزه، عن العبد الصالح عليه السلام ثم قال: و للشيخ الى كتاب الأشعرى طرق صحيحة و غيرها، و الأشعرى ثقة جليل و معاوية ثقة فطحى و ابن المغيرة ثقة أجمعت العصابة عليه، و أمّا على بن أبى حمزه فهو مشترك فى الرجال بين الثمالى الثقة، و البطائنى و الثمالى قلما يقع راويا، و لو وقع فيصرح بلقبه و الذى يقع فى الاخبار كثيرا هو البطائنى و كان قائد أبى بصير، و الاصحاب يعدون حديثه ضعيفا ما ذكره الشيخ و النجاشى أنه كان من عمد الواقفة، و لروايه الكششى أخبارا تدل على ذمه و سوء عقيدته، و أنه كان كذابا. و كان والدى العلامة - قدس الله روحه - يعد حديثه من الموثقات، لان الشيخ قال فى الفهرست: له أصل، و ذكر سنده الى ذلك الأصل، فظاهر كلامه أنه كان كتابه من الأصول المعتبرة التى يرجع إليها الاصحاب، و كان رحمه الله يعد قولهم «له أصل» مدحا عظيما، و ليس ببعيد. و يؤيده أن الشيخ يستند الى أحاديثه فى كتبه، و يسكن إليها، و لم يقدح فيه، مع أنه قال فى العدة: «ان الطائفة عملت بما رواه ابن فضال و الطاطريون و عبد الله بن بكير و سماعه و على بن أبى حمزه و عثمان بن عيسى، فعمل الطائفة بخبر رجل فوق التوثيق بل هو قريب من اجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنه. ثم قال: أقول: هذا الكلام فى غاية المتانة، و فى خصوص هذا الخبر شىء آخر يقوى العمل بخبره، و هو اجماع العصابة على ابن المغيرة كما عرفت، و طريق المصدق الى ابن أبى حمزه صحيح و ان كان لبعض القوم فيه كلام. و أقول أمّا: عمل الطائفة بخبر رجل لا يكون توثيقا له، كما أن روايه أصحاب الإجماع لا يكون دليلا على توثيق من روى عنه و هو واضح، و أمّا هذا الخبر، فبعد ما كان عبد الله بن المغيرة من أصحاب الإجماع، يكون الخبر صحيحا، و ان كان روى الخبر عن البطائنى الخبيث، فانه لا يروى عنه الا بقريته عنده تدل على صحة الخبر. و أمّا قوله «و طريق الصدوق» الخ فطريق الصدوق الى البطائنى:

محمّد بن على ماجيلويه عن محمّد بن يحيى العطار عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب، عن أحمد بن محمّد ابن أبى نصر البزنطى، عن على بن أبى حمزه، و الكلام فى ماجيلويه، الا أن علامه وثقه فى الخلاصه، حيث صح طريق الصدوق الى إسماعيل بن رباح و هو فيه و كذلك غير ذلك مع ترضى الصدوق عليه.

و ظاهره أن الشك المشتمل على احتمالات كثيرة و إن كان واحدا يصير سببا للدخول في حكم كثره السهو و لم يقل به أحد و مع ذلك مخالف لسائر الأخبار فينبغي حمله على أن جوابه عليه السلام مبنى على ما هو الغالب من أن من يشك مثل هذا الشك يصدر

منه الشك كثيرا أو أنه كان يعلم من حال السائل أنه كذلك ثم إنه صريح في الشك و لا يدل على كثره السهو بالمعنى المقابل للشك.

و مِنْهَا مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ رَه (1)

فِي الْمُؤْتَقِ عَنْ عَمَّارِ السَّابَاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الرَّجُلِ يَكْثُرُ عَلَيْهِ الْوَهْمُ فِي الصَّلَاةِ فَيَشُكُّ فِي الرُّكُوعِ فَلَا يَذَرِي رُكْعًا أَمْ لَا وَ يَشُكُّ فِي السُّجُودِ فَلَا يَذَرِي سَجْدَةً أَمْ لَا فَقَالَ لَا يَسْجُدُ وَ لَا يَرْكَعُ وَ يَمْضِي فِي صَلَاتِهِ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ يَقِينًا.

ص: 274

أقول: وإن كان لفظ الوهم في أوله يوهم شموله للسهو أيضا لكن التفرع صريح في الشك و يدل على أن كثره الشك في الأفعال أيضا يصير سببا للحكم بعدم الالتفات إليه على أن كثير الشك لا يعود إلى الفعل المشكوك فيه وإن كان وقته باقيا و لا يقضيه بعد الصلاة إن جاوز محله.

وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الصَّدُوقُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْفَقِيهِ (1) حَيْثُ قَالَ فِي رَوَايَةٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُعَدَّ الرَّجُلُ صَلَاتَهُ بِخَاتَمِهِ أَوْ يَخْصِيَ يَأْخُذَهُ بِيَدِهِ فَيُعَدُّ بِهِ وَ قَالَ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ (2) إِذَا كَثُرَ عَلَيْكَ السَّهْوُ قَامُضٍ عَلَى صَلَاتِكَ وَ لَا تُعَدُّ.

ص: 275

1- 1. الفقيه ج 1 ص 224.
2- 2. في المصدر المطبوع بالنجف « قال الرضا عليه السلام » من دون عاطف، و قال المؤلف العلامة في بعض كلامه: توهم جماعه أن قوله « قال الرضا عليه السلام » من تنمى حديث عبد الله بن المغيرة، فعدوه حسنا كالصحيح لان طريق الصدوق الى كتابه حسن بابراهيم ابن هاشم، و مؤيد بسند آخر فيه جهاله (عن جعفر بن على الكوفى، عن جده الحسن ابن على، عن جده عبد الله بن المغيرة) و قد عرفت حال مثل هذا السند فى الحديث الأول. و اعترض عليه بأنه يروى عن الكاظم عليه السلام، و روايته عن الرضا عليه السلام غير معلوم. و الجواب أنه و ان لم يذكر النجاشي روايته عن الرضا عليه السلام لكن الشيخ صرح فى رجاله بروايته عنه عليه السلام، مع أن خبره معه عليه السلام و ما ظهر من اعجازه له معروف، و فى أكثر الكتب المذكور. نعم لا يمكن الحكم بكونه من تنمى هذا الخبر، لاحتمال كونه خبرا آخر مرسلًا، بل الظاهر أنه خبر آخر، اذ الظاهر من دأب الصدوق فى الجزء الأول من الخبر أن ابن المغيرة لم يرو عن المعصوم بلا واسطه، لانه انما يقول « فى روايه فلان » اذا كان هكذا غالبا كما لا يخفى على المتتبع، و الظاهر رجوع الضمير فى « أنه قال » الى الصادق عليه السلام، فلو كان من روايه ابن المغيرة، لكان عليه الاشعار بأنه روى بلا واسطه عن الرضا عليه السلام اما باعاده لفظ قال مرتين أو بوجه آخر.

وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الصَّدُوقُ (1) أَيْضاً بِسَنَدِهِ الصَّحِيحِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ (2)

أَنَّ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مِمَّنْ يَسْهُو فِي كُلِّ ثَلَاثٍ فَهُوَ مِمَّنْ كَثُرَ عَلَيْهِ السَّهْوُ.

و لنرجع إلى تفاصيل الأحكام المستنبطة من النصوص المتقدمة فنوضحها في فصول.

الأول في بيان معنى السهو الذي بكثرته يحصل الحكم المخصوص به.

اعلم أن المشهور بين الأصحاب أن حكم الكثرة مخصوص بالشك و إنما يحصل بالكثرة فيه و يحصل حكمه فيه لا بالسهو و لا فيه و حملوا الأخبار الواردة في ذلك على الشك.

و ذهب بعض الأصحاب كالشهيد الثاني رحمه الله إلى شمول الحكم للسهو و الشك معا و حصول ذلك بكل منهما و ظهور أثره في كل منهما عملا بظاهر بعض النصوص أو إطلاقها و لعل الأول أقوى إذ الخبر الأول صريح في الشك و إن كان السؤال وقع عن الشك في الركعات لكن الجواب عام يشمل الشك في الأفعال أيضا و لا خلاف في أنه يحصل الكثرة بكل منهما و كذا الخبر الرابع صريح في الشك و أما الأخبار الآخر فيحتملها و يحتمل الأعم منهما.

ص: 276

1- 1. الفقيه: ج 1 ص 224 و 225.
2- 2. و قال المؤلف العلامة في بعض كلامه: محمد بن أبي حمزه قد ذكر في كتب الرجال مره بوصف التيملى و مره بوصف الثمالى، و الأول لم يوثق و الثانى روى الكششى توثيقه، فظن لذلك تعددهما، و الا صوب أنهما واحد، و التيملى تصحيف الثمالى فالخبر صحيح.

و ربما قيل فى الثانى بأنه ظاهر فى الشك لأنه نسبه إلى الشيطان و الشك يكون منه غالبا و السهو من لوازم طبيعه الإنسان و فيه نظر إذ السهو نسب فى الآيات و الأخبار الكثيره إلى الشيطان كقوله تعالى وَ إِمَّا يُنَسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ (1) و قوله تعالى وَ مَا أُنْسَانِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ (2) و إن كان النسيان فيهما يحتمل معنى آخر لكن مثلهما كثير مع أن الشك إنما يحصل من النسيان فلا فرق بينهما فى أن كلا منهما يحصل من الشيطان.

بل الأصوب أن يقال شمول لفظ السهو فى تلك الأخبار للسهو المقابل للشك غير معلوم و إن سلم كونه بحسب أصل اللغة حقيقه فيه إذ كثره استعماله فى المعنى الآخر بلغت حدا لا يمكن فهم أحدهما منه إلا بالقرينه و شمولها للشك معلوم بمعونه الأخبار الصريحه فيشكل الاستدلال على المعنى الآخر بمجرد الاحتمال.

مع أن حمله عليه يوجب تخصيصات كثيره تخرجه عن الظهور لو كان ظاهرا فيه إذ لو ترك بعض الركعات أو الأفعال سهوا يجب عليه الإتيان به فى محله إجماعا و لو ترك ركنا سهوا و فات محله تبطل صلاته إجماعا و لو كان غير ركن يأتى به بعد الصلاه لو كان مما يتدارك فلم يبق للتعميم فائده إلا فى سقوط سجود السهو و تحمل تلك التخصيصات الكثيره أبعد من حمل السهو على خصوص الشك لو كان بعيدا مع أن مدلول الروايات المضى فى الصلاه و هو لا ينافى وجوب سجود السهو إذ هو خارج عن الصلاه.

فظهر أن من عمم النصوص لا يحصل له فى التعميم فائده و لذا تشبث من قال بسقوط سجود السهو بالخرج و العسر لا بتلك الأخبار.

ثم اعلم أن الأصحاب اختلفوا فى الشك الموجب للحكم هل هو شك يترتب عليه حكم أو هو أعم منه ليشمل ما إذا شك مع ترجح أحد الطرفين أو بعد تجاوز

ص: 277

1- 1. الأنعام: 68.

2- 2. الكهف: 63.

المحل أو فى النافله فذهب الأكثر إلى التعميم لإطلاق النصوص.

و ذهب جماعه إلى التخصيص بما له حكم إذ العله عدم لزوم المشقه و المشقه إنما تكون فى شك يترتب عليه حكم و أيضا الأمر بالمضى فى الصلاه الوارد فى النصوص ظاهره أنه مما يترتب عليه حكم آخر لو لم يعض.

و يمكن أن يقال لا نسلم كون العله ما ذكر بل العله الوارده فى النصوص عدم إطاعه الشيطان و كون بعض الشكوك مما يحصل فيه إطاعته أو ينجر أخيرا إليه يكفى فى ذلك و الأمر بالمضى على الوجهين صحيح و إن كانت الفائده إنما تظهر فيما له حكم.

و الحاصل أن تعلق الحكم بالمضى الذى ظاهره تعلقه بما له حكم على كثره الشك لا يستلزم كون الشكوك الكثيره من هذا الجنس إذ يكفى فى فائده تخصيص الحكم بما بعد الكثره أنه لو كان تحقق مثل هذا الشك قبل تحققها لم يكن له المضى فى الصلاه و لو سلم لزوم تحقق مثل هذا الشك قبل الكثره لا نسلم كون حصول الكثره كلها من هذا الصنف.

و الحق أنه لو لم ندع كون ظواهر النصوص التخصيص فدعوى كون ظواهرها العموم مكابره فيشكل تخصيص عمومات أحكام الشك و السهو إلا بالفرد المتيقن فالأحوط مع تحقق الكثره بالشك الذى لا حكم له العمل بحكم الشك ثم إعادته الصلاه و الله يعلم.

الثانى فى بيان الحكم المترتب على كثره الشك أو السهو.

اعلم أنه لا خلاف ظاهرا بين الأصحاب فى أن حكم الشك حينئذ عدم الالتفات إليه و عدم إبطال الصلاه بما يبطلها فى غير تلك الحاله و المضى فى الصلاه و البناء على وقوع المشكوك فيه و إن كان محله باقيا سواء كان ركنا أو غيره ما لم يستلزم الزياده فيبنى على المصحح كما دلت عليه الروايات السابقه إذ دلالتها على عدم

إبطال الصلاة بالشك ظاهره.

و أما على عدم الإتيان بالمشكوك فيه فروايه عمار صريحه فى عدم الإتيان بالركوع و السجود المشكوك فيهما و كذا قوله فامض فى صلاتك فى عدم الإتيان بفعل يوجب الشك فى الصلاة و ربما يقال قوله عليه السلام لا تعد يشمل بإطلاقه ذلك و كذا التعليل بقطع عمل الشيطان يقتضى ذلك و أيضا إذا لم يلزم العود إلى الصلاة مع عروض ما يوجب إعادتها فى غير تلك الحالة فعدم العود إلى فعل من أفعالها مع بقاء وقته أولى.

و لعل اجتماع تلك الدلالات و إن كان بعضها ضعيفا مع اتفاق الأصحاب يكفى لثبوت هذا الحكم و كذا هذه الوجوه تدل على عدم لزوم صلاه الاحتياط بل فيها أظهر بل ربما يقال الإتيان بصلاه الاحتياط نوع من نقض الصلاة و تردد المحقق الأردبيلي قدس الله روحه فى سقوط صلاه الاحتياط و فيه ما فيه.

و أما سقوط سجده السهو فيشكل الاستدلال بالنصوص عليه إلا بالتعليل الذى أشرنا إليه و لذا تمسك المحقق و بعض المتأخرين رحمهم الله فى ذلك بلزوم العسر و الحرج المنفيين و لم يظهر من الأصحاب مخالف فى ذلك إلا المحقق الأردبيلي حيث تردد فيه و لعل الأحوط إيقاعها و إن كان القول بسقوطها لا يخلو من قوه إذ بعد التأمل فى النصوص يظهر الحكم فى الجملة كما لا يخفى. ثم اعلم أن حكم عدم الالتفات إلى الفعل المشكوك فيه حتمى كما يدل عليه الأوامر و النواهي الواقعة فيها الظاهره فى الحتميه مع تأكدها بالتعليلات و أنه لم يخالف فى ذلك إلا المحقق الأردبيلي و الشهيد رحمه الله عليهما حيث ذكر التخيير على سبيل الاحتمال و المحقق المزبور مال إليه فى آخر كلامه.

و العلامه و الشهيد رضى الله عنهما احتملا البطلان إذا عمل بمقتضى الشك و الشهيد الثانى رحمه الله جزم بالبطلان و الشهيدان عمما الحكم فى صورتى تذكر الاحتياج إلى الفعل المأتى به و عدمه و استدل العلامه رحمه الله على البطلان بأنه

فعل خارج عن الصلاة و الفعل الخارج عنها يبطلها إذا وقع فيها و علل الشهيدان بأنها زياده منهي عنها و كلما كان كذلك فهو مبطل للصلاه.

و اعترض المحقق الأردبيلي على الدليلين بوجوه ذكرها و التعرض لها يوجب التطويل و الأحوط عدم الإتيان بالفعل المشكوك فيه و مع الإتيان به إتمام الصلاه ثم إعادتها إذ الجزم بالبطلان لا يخلو من إشكال.

ثم اعلم أن المشهور بين الأصحاب أن من كثر شكه يبنى على الأكثر و يسقط عنه صلاه الاحتياط و اختار المحقق الأردبيلي قدس الله روحه البناء على الأقل للأصل مع العمل بعدم اعتبار الشك مع الكثره في الجملة و لم أر قائلًا بذلك غيره و لا يخفى على المتأمل في تلك الأخبار أن ليس العله في تغيير حكم كثير شك إلا تخفيف الحكم عليه و رفع وسواس الشيطان عنه و التخفيف لا يحصل بالبناء على الأقل كثيرا لعدم الفرق في الشاك بين الثلاث و الأربع مثلا بين أن يأتي بركعه واحده في الصلاه أو في خارجها إلا بتكبيره و تسليمه و ظاهر أن مثل هذا التخفيف لا يكون مقصودا للشارع في مثل هذا المقام.

و أما الركعتان من جلوس فالمشهور أنه لا يتعين في الاحتياط مع أن الشارع جعله دائما بدل الركعه من قيام فبناء التخفيف عليه بعيد ثم إن حكمه رحمه الله بعدم العود إلى الفعل المشكوك فيه مع بقاء محله و الإتيان بالركعه المشكوك فيها داخل الصلاه و القول بالفرق بينهما غريب إذ دلالة النصوص في كل منهما على الإتيان و عدمه على السواء.

و أما السهو فقد عرفت أن المشهور بين الأصحاب عدم ترتب حكم على الكثره فيه و ذهب الشهيد الثاني رحمه الله إلى ترتب الحكم عليه مع موافقته لسائر الأصحاب في وجوب العود إلى الفعل الذي سها فيه إذا ذكره مع بقاء محله و قضائه بعد الصلاه مع تذكره

بعد محله و بطلان الصلاه بترك الركن أو الركعه نسيانا مع مضي وقت التدارك و كذا زياده الركن و الركعه على التفصيل المقرر في أحكام السهو.

فلم يبق النزاع إلا فى سجود السهو و يشكل الاستدلال بالنصوص على سقوطه فالأحوط الإتيان به و احتمال الشهيد الثانى فى الذكرى اغتفار زياده الركن سهوا من كثير السهو دفعا للحرص و لاغتفار زيادته فى بعض المواضع.

أقول: طريق الاحتياط واضح قال رحمه الله عليه لو كثر شكه فى فعل بعينه بنى على فعله فلو شك فى غيره فالظاهر البناء على فعله أيضا لصدق الكثره انتهى و هو حسن.

الثالث فى بيان حد كثره السهو

فقال الشيخ فى المبسوط قيل حده أن يسهو ثلاث مرات متواليه و به قال ابن حمزه و قال ابن إدريس حده أن يسهو فى شىء واحد أو فريضه واحده ثلاث مرات فيسقط بعد ذلك حكمه أو يسهو فى أكثر الخمس أعنى ثلاث صلوات الخمس فيسقط بعد ذلك حكم السهو فى الفريضه الرابعه.

و أنكر المحقق فى المعتبر هذا القول و قال إنه يجب أن يطالب هذا القائل بمأخذ دعواه فإننا لا نعلم لذلك أصلا فى لغه و لا شرع و الدعوى من غير دلاله تحكم انتهى و أكثر الأصحاب أحالوه على العرف قال الشهيد الثانى قدس الله روحه المرجع فى الكثره إلى العرف لعدم تقدرها شرعا و قيل يتحقق بالسهو فى ثلاث فرائض متواليه أو فى فريضه واحده ثلاث مرات و الظاهر أنه غير مناف للعرف و فى حكمه السهو فى فريضتين متواليتين و ربما خصها بعضهم بالسهو فى ثلاث فرائض لروايه ابن أبى عمير و هى غير صريحه فى ذلك فإن ظاهرها أن المراد وجود الشك فى كل ثلاث بحيث لا تسلم له ثلاث صلوات خاليه عن شكه و لم يقل أحد بانحصار الاعتبار فى ذلك.

أقول: قوله فى فريضتين أى ثلاثا فيهما.

و اعلم أن القائلين بالثلاث اختلفوا فى أن الحكم يتعلق بالثالثه أو بالرابعه

و تمسك القائلون بالثاني بأن حصول الثلاث سبب لتحقيق حكم الكثرة و السبب مقدم على المسبب و لا يخفى و ههنا إذ تقدم السبب ذاتي و لا ينافي المعية الزمانية مع أن تقدم الزماني لا يخل هنا بالمقصود.

ثم إذ قد عرفت أقوال مشاهير الأصحاب فلنرجع إلى بيان مدلول صحيحه ابن أبي عمير المشتمله على بيان حد الكثرة فاعلم أن الخبر في غايه الإجمال و يشكل التمسك به في مقام الاستدلال إذ الثلاث المذكور فيها لا يعلم أن المراد بها الصلوات أو الركعات أو أفعال الصلاه أو مطلق الأفعال لكن الظاهر أن المراد بها الصلوات ثم بعد بنائه على ذلك أيضا فيه احتمالات.

الأول و هو أظهر الاحتمالات أن يكون المراد أن يسهو في كل ثلاث صلوات متواليات سهوا واحدا و لا يكون ثلاث صلوات متواليات منه خاليه عن السهو كأن يسهو مثلا في الصبح ثم في المغرب ثم في الظهر و هكذا.

و لا يخفى أنه على هذا يظهر منه تحديد انقطاع كثره السهو و لا يظهر منه تحديد حصولها إذ لو كان المراد استمرار ذلك إلى آخر العمر فلا يعلم كونه كثير السهو إلا بعد موته و لو حمل على اليوم و الليله فلا دلالة للخبر عليه مع أنه لا يتعدد الشك فيهما و ظاهر الخبر كون ذلك في زمان يتعدد حصول الشك فيه و التحديد بالأسبوع و الشهر و غيرهما تعيين بغير دليل فلا بد من الحواله إلى العرف أي تكررت تلك الحاله منه بحيث يقال في العرف أن ليس ثلاث صلوات منه خاليه من الشك.

فعلى هذا فالخبر مستقل في تحديد الانقطاع و لما لم يكن مستقلا في تحديد حصول كثره السهو إلا بمعونه العرف و العرف مستقل في أصل الحكم فيصير الخبر من تلك الجهة خاليا عن الفائدة فلا بد أن يكون سياق الخبر لبيان حكم الانقطاع فقط و يكون الحواله في حصولها إلى العرف.

و يمكن أن يقال مدخلية العرف في ذلك لا يصير التحديد لغوا إذ المراد

بيان: المعنى الشرعى للكثرة بمعونه حكم العرف فى أمر آخر و هو كونه لا يخلو ثلاث صلوات منه من السهو و حكمه فى ذلك غير حكمه فى أصل الكثرة و لعله لم يتوافق الحكمان و لو سلم أن المراد بيان المعنى العرفى للكثرة فيمكن أن يكون حكمه فى مفهوم عدم الخلو أظهر من حكمه فى أصل الكثرة فجعل تحقق أحدهما دليلا على الآخر.

الثانى أن يكون المراد أن يسهو فى اليوم و الليله فى ثلاث صلوات فإنه يصدق حينئذ أنه لا يخلو ثلاث صلوات منهما عن السهو و لا يخفى ركاهه نسبه التعبير عن هذا المطلب بتلك العبارة إلى الإمام الذى هو أفصح البلغاء لا سيما فى مقام الحكم لعامة الناس.

الثالث أن يكون المراد أن يسهو فى كل جزء من أجزاء الثلاث صلوات أى فى كل صلاه منها فيكون تحديدا لحصول الكثرة بالشك فى ثلاث متواليه كما فهمه المحقق الأردبيلي رحمه الله عليه حيث قال و يمكن أن يكون معنى روايه محمد بن أبى عمير أن السهو فى كل واحده واحده من أجزاء الثلاث بحيث يتحقق فى جميعه موجب لصدق الكثرة و أنه لا خصوصيه له بثلاث دون ثلاث بل فى كل ثلاث تحقق تحقق كثره السهو فتزول بواحد و اثنتين أيضا و يتحقق حكمها فى المرتبه الثالثه فيكون تحديدا لتحقيق و زوال حكم السهو معا فتأمل فإنه قريب انتهى كلامه رفع الله مقامه.

و لا يخفى أن ما قربه رحمه الله بعيد من سياق الخبر و لعل الأظهر فى الخبر هو الاحتمال الأول ففى حصول الكثرة يرجع إلى العرف و فى انقطاعها إلى خلو ثلاث صلوات عن السهو و هو أيضا غير بعيد عن حكم العرف و الأحوط فى صورته اشتباه الحكم العمل بأحكام الشك ثم إعادته الصلاه.

الرابع فى بيان مفاد قوله عليه السلام و لا على الإعادة إعاده

فإنه كان مقصودنا و إنما ذكرنا ما ذكرنا إعانه على فهمه.

فاعلم أن ظاهر العبارة أنه إذا صدر منه شك أو سهو مبطل للصلاه بحيث لزمته إعاده الصلاه ثم صدر فى الإعادة أيضا ما يوجب الإعادة لا يلتفت إليه و يتم صلاته و لا تنافى بينه و بين التحديد الواقع فى صحيحه ابن أبى عمير إذ لا يلزم أن يكون عدم الإعادة هنا لتحقيق كثره السهو بل هما حكمان بينهما عموم من وجه إذا السهو الموجب للكثرة لا ينحصر فيما كان سببا للإعادة و الإعادة أيضا لا يستلزم كثره السهو و إن اجتمع الحكمان فى بعض المواد و لا تنافى بينهما.

لكن لم يتعرض له الأصحاب و لم يقل به ظاهرا أحد إلا الشهيد رفع الله درجته فى الذكرى حيث احتمل ذلك و قال بعد بسط القول فى تحقيق حد الكثره و يظهر من قوله عليه السلام فى حسنه حفص بن البختري و لا على الإعادة إعاده أن السهو يكثر بالثانيه إلا أن يقال يخص بموضع وجوب الإعادة انتهى.

و قال السيد صاحب المدارك بعد نقل هذا القول و هو كذلك إلا أنى لا أعلم بمضمونها قائلا.

أقول: لما لم يعلم تحقق إجماع على خلافه و الروايه المعتبره دلت عليه فلا مانع من القول به و لذا مال إليه والدي العلامة قدس الله روحه و الأحوط الإتمام و الإعادة رعايه للمشهور بين الأصحاب.

ثم إن لمن لم يقل بظاهره وجوها من التأويل فيه الأول أن يحمل على ما إذا تحققت الكثره فى الشك فى المعاده أو قبله على القولين.

الثانى أن يكون المراد عدم استحباب الإعادة ثانيه فيما تستحب فيه الإعادة كإعادة الصلاه لمن صلى منفردا فإنها مستحبه و لا يستحب بعد ذلك إعادتها جماعه مره أخرى كما إذا أعاد الناسى للنجاسه الصلاه خارج الوقت استحبابا على القول

به فلا يستحب له الإعادة مره أخرى و أمثال ذلك.

الثالث أنه إذا أعاد الصلاه فى موضع تجب فيه الإعادة فلا تجوز الإعادة مره أخرى بالسبب الأول من غير عروض سبب آخر لها و لا يخفى بعد تلك الوجوه.

«41- السَّرَائِرُ، يَقُولُ مِنْ كِتَابِ التَّوَادِرِ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا سَهْوَ عَلَى مَنْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِسَهْوٍ (1)».

بيان: أقول لعل المعنى أنه لا يعتبر الشك أو السهو ممن يعرف من نفسه كثرتهما بتقدير مضاف أو ممن أقر على نفسه أن شكه من قبيل وسواس الشيطان و ليس شكاً واقعياً بل يعلم بعد التأمل أنه أتى بالفعل كما هو غالب حال من يكثر الشك أو لا يلزم سجود السهو بعد التذكر و الإتيان بالفعل المنسى فى محله أو المعنى أنه لا يقبل من الصناعات ادعاء السهو فيما جنوا بأيديهم على المتاع و لا يعذرون بذلك أو ينبغى عدم مؤاخذتهم على سهوهم و يمكن حمله على بعض معانى السهو فى السهو و لا يخلو شىء منها من التكلف و إن كان الأول أقل تكلفاً.

أقول: و إنما خرجنا فى هذا الباب عما التزمناه فى أول الكتاب من رعايه الاختصار و عطفنا عنان البيان قليلاً إلى التطويل و الإطناب و الإكثار لعموم البلوى بتلك المقاصد و كثره حاجه الناس إليها و الله ولى التوفيق.

ص: 285

أبواب ما يحصل من الأنواع للصلوات اليومية بحسب ما يعرض لها من خصوص الأحوال و الأزمان و أحكامها و آدابها و ما يتبعها من النوافل و السنن و فيها أنواع من الأبواب

أبواب القضاء

باب 1 أحكام قضاء الصلوات

الآيات:

طه: قَاعْبُدْنِي وَ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي (1)

الفرقان: وَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ

ص: 286

1- 1. طه: 14، و الظاهر من لفظ الآية الكريمه أن اللام في « لذكرى » ظرفيه بمعنى « عند » كما في قوله تعالى: « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُكُورِ الشَّمْسِ » الآية، فالمراد بالذكر هو الذكر عن نسيان، ليصح معنى التوقيت، و لو كان المراد بالذكر ما يشمل الذكر عن ادامه الحفظ، كما قيل سواء كان ذكرا باللسان أو بالقلب، لوجب عليه اقامه الصلاه متواترا في كل حين، و هو خلاف ظاهر الآية الكريمه من التوقيت بوقت معين، كما هو كذلك في كل شرع. و أمّا معنى الصلاه، فقد كانت عند بنى إسرائيل معهوده بهيئتها و أركانها و اشتمالها على ذكر الله عزّ و جلّ بالتوجه و الدعاء و التضرع إليه و الانابه له، من لدن أن قال إبراهيم الخليل عليه الصلاه و السلام: « رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَ تَقَبَّلْ دُعَاءِ ». فمن المسلم أن موسى بن عمران عليه السلام- قبل أن يوحى إليه هذا الوحي- كان يصلى لله عزّ و جلّ و يعبده على الوجه المقرر في شريعته إبراهيم الخليل عليه الصلاه و السلام و خاصّه بعد ما بلغ أشده و آتاه الله الحكم و العلم، و لذلك لم يتكفل الوحي لبيان معنى الصلاه له و شرح أذكارها و أركانها، و انما بين له عليه السلام ما كان يهيمه و يحصه من وقت الصلاه مدى اشتغاله ببلاغ الرساله الى فرعون و ملائه فوقت له اقامه الصلاه كلما تنبه لذكر الله عزّ و جلّ و لا يكون ذلك الا بعد ذهول و غفله و نسيان كعند قيامه من النوم أو الفراغ من المشاغل التي ينسى و يمحو ذكر الله عزّ و جلّ عن القلب. و هذا الذي وصى الله عزّ و جلّ به موسى بن عمران، يجب علينا العمل به في ظرفه بعد ملاحظه شرع نبينا المطهر، لقوله عزّ و جلّ: « شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَ مَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَ مُوسَى وَ

عيسى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَ لَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ» الشورى: 12. فبحكم الآية الكريمه شرع الله عزّ و جلّ لنا ما أوحى الى نبيّنا المكرم من أوقات الصلوات الخمسه كما أنّه شرع لنا من أحكام الدين ما وصى به الأنبياء الأربعة أولى العزم خصوصا فشرف تلك الأمه المرحومه بالشرافه التى كان خص بها أولى العزم من الرّسل ليشملهم بذلك رحمته و رضوانه. فمن ذلك الصلاه و الزكاه كما قال الله عزّ و جلّ حاكيا عن عيسى بن مريم عليهما السلام « وَ أَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَ الزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا» مريم: 31، و من ذلك الامر بالمعروف و النهى عن المنكر بتبليغ أمر الله عزّ و جلّ و نشر دينه و عدم التفرق فيه كما عرفت من قوله تعالى: « أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَ لَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ» الآية. و من ذلك اقامه الصلاه حين تذكرها بعد النسيان و الذهول عنها فى أوقاتها المعلومه فى شرعنا، لقوله عزّ و جلّ لموسى عليه السلام « إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي». فعلى هذا يجب على من فاتته احدى الصلوات اليوميه فى وقتها المعين فى شرعنا بالفرض أو السنه، أن يصليها حين تذكرها و تبدل نسيانها الى الذكر، بحيث إذا أهملها بعد ذكرانها حتّى نسيها مره اخرى فقد عصى باهماله بحكم الآية الكريمه، و سيمر عليك فى تضاعيف الاخبار ما ينص على ذلك إنشاء الله.

ص: 287

شُكُوراً (1)

تفسير:

وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي قِيلَ فِيهِ وَجُوهُ الْأَوَّلِ لِتَذَكُّرْنِي فَإِنْ ذَكَرْتِ أَنْ أَعْبُدَ وَ يَصَلِّيَ لِي الثَّانِي لِتَذَكُّرْنِي فِيهَا لِاشْتِمَالِ الصَّلَاةِ عَلَى الْأَذْكَارِ الثَّلَاثِ لِأَنِّي ذَكَرْتُهَا فِي الْكُتُبِ وَأَمَرْتُ بِهَا الرَّابِعَ لِأَنِّي أَذْكَرُكَ بِالْمَدْحِ وَ الثَّنَاءِ وَ أَجْعَلُ لَكَ لِسَانَ صَدَقِ الْخَامِسَ لِذِكْرِي خَاصَةً أَوْ لِإِخْلَاصِ ذِكْرِي وَ طَلَبِ وَجْهِی لَا تَرَأَى بِهَا وَ لَا تَقْصِدُ بِهَا غَرَضًا آخِرَ السَّادِسَ لِتَكُونَ لِي ذَاكِرًا غَيْرَ نَاسٍ فَعَلِ الْمُخْلِصِينَ فِي جَعْلِهِمْ ذِكْرَ رَبِّهِمْ عَلَى بَالٍ مِنْهُمْ وَ تَوَكَّلِ هُمُومَهُمْ وَ أَفْكَارَهُمْ بِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَ لَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ (2) السَّابِعَ لِأَوْقَاتِ ذِكْرِي وَ هِيَ مَوَاقِيتُ الصَّلَوَاتِ الثَّامِنِ عِنْدَ ذِكْرِ الصَّلَاةِ بَعْدَ نَسْيَانِهَا أَى أَقْمَهَا مَتَى ذَكَرْتَ كُنْتَ فِي وَقْتِهَا أَوْ لَمْ تَكُنْ.

و هذا أقوى الوجوه بحسب الروايات (3)

و نسبه في مجمع البيان إلى أكثر

ص: 288

1- 1. الفرقان: 62، و معنى قوله عَزَّ وَ جَلَّ: «لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ» أَى لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَلَبَّسَ بِالذِّكْرِ، فَإِنَّ الْمُرَادَ مِنَ الذِّكْرِ هَاهُنَا هُوَ الذِّكْرُ اللَّسَانِي وَ الْقَلْبِي كُلَّمَا خَلْفَ النَّهَارِ اللَّيْلِ وَ خَلْفَ اللَّيْلِ النَّهَارِ، بِقَرِينَةِ التَّرْدِيدِ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الشُّكْرِ وَ جَعْلُهُمَا مُتَعَلِّقًا لِأَرَادَهُ مِنْ أَرَادَ وَ هُوَ وَاضِحٌ.
2- 2. النور: 37.

3- 3. بل بحسب ظاهر الآيه الكريمه أيضا كما عرفت، و نزيدك بيانا أن مآل الوجه الأول و الثانى و هكذا الوجه السادس الى تقدير الآيه هكذا: أقم ذكرى لتذكرنى و هذا الكلام من السخافه بمكان و أمّا الوجه الثالث و معناه: أقم الصلاه لاننى ذكرتھا فى الكتب و أمرت بها، فهو أسخف من القولين الاولين، فان «أَقِمِ الصَّلَاةَ»* أمر مستقل فى وحى مستقل توجه الى موسى عليه السلام من دون واسطه، فلا وجه لان يعلل ايجابها بأنها قد سطرت فى كتب الاقدمين، لو كان هناك كتب، غير صحف إبراهيم عليه السلام، و بعبارة اخرى هذا الامر مولوى توجه بالخطاب إليه حضورا، فلا معنى لجعله ارشاديا بارجاعه الى كتب الاقدمين. و أمّا الوجه الرابع: أقم الصلاه لان أذكرک بالمدح و الثناء و أجعل لك لسان صدق، فمفاده اخراج الامر المولوى

بإيجاب الصلاة في حد ذاتها على الإطلاق الى الامر الاستحبابي الترغيبى مع أن المقام مقام الامر المولوى لظاهر قوله: « إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا قَاعْبُدْنِي». و أمّا الوجه الخامس و يشبهه بوجه الوجه السادس أيضا، « صل لى و لا تصل لغيرى كما يفعله المشركون» فلا يليق لان يخاطب به مثل موسى عليه السّلام بعد ما قال عزّ و جلّ: « وَ أَنَا اخْتَرْتُكَ» فانه عليه السّلام كان منزها من الشرك و الرياء بعصمه من الله عزّ و جلّ و قد آتاه رشفده و أعطاه الحكمه و العلم، و لا يكون من باب قولهم اياك أعنى و اسمعى يا جاره، فان هذا الوحى و التكليم كان مخصوصا به عليه السّلام لم يحضر الطور غيره أحد من البشر. و أمّا الوجه السابع « أقم الصلاة لاقوات ذكرى» ثم تأويله الى مثل قولنا « أقم الصلاة لاقوات الصلوات» فان كان المراد بالاقوات الأوقات التى وقتت فى شرع إبراهيم عليه السّلام تبدل الامر ارشاديا بعد ما كان مولويا كما قلنا فى الوجه الثالث، مع أنّه أوهم تضيع موسى عليه السّلام لاقوات الصلوات، حيث وصاه بإقامه الصلاة فى أوقاتها، و ان كان المراد بالاقوات غير ما وقت فى شرع إبراهيم الخليل لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، حيث أمر بالصلاه و لم يبين أوقاتها الموقته.

المفسرين و قال و هو المروى عن أبى جعفر عليه السلام قال :

و يَعْصُدُّهُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ
آلِهِ قَالَ: مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا لَا كَفَّارَةَ لَهَا

ص: 289

غَيْرَ ذَلِكَ وَ قَرَأَ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي (1). انتهى.

و رَوَى الشَّيْخُ (2) وَ الْكُلَيْنِيُّ (3) بِسَنَدٍ فِيهِ جَهَالَةٌ عَلَى الْمَشْهُورِ (4) عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا قَاتَتْكَ صَلَاةٌ فَذِكْرُهَا فِي وَفْتٍ أُخْرَى فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا صَلَّيْتَ الَّتِي قَاتَتْكَ كُنْتَ مِنَ الْآخِرَى فِي وَفْتٍ قَابِئًا بِالَّتِي قَاتَتْكَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي.

و رَوَى الشَّهِيدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الذِّكْرِ (5) بِسَنَدِهِ الصَّحِيحِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِذَا دَخَلَ وَفْتُ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ فَلَا صَلَاةَ يَافِلَةٌ حَتَّى يُبْدَأَ بِالْمَكْتُوبَةِ قَالَ فَقَدِمْتُ الْكُوفَةَ فَأَخْبَرْتُ الْحَكَمَ بْنَ عُتَيْبَةَ وَ أَصْحَابَهُ فَقَبِلُوا ذَلِكَ مِنِّي فَلَمَّا كَانَ فِي الْقَابِلِ لَقِيتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَحَدَّثَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَرَّسَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فَقَالَ مَنْ يَكَلُّونَا فَقَالَ يَلَالُ أَنَا فَتَامَ يَلَالُ وَ تَأْمُوا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ يَا يَلَالُ مَا أَزَقْدَكَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِأَنْفَاسِكُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قُومُوا فَتَحَوَّلُوا عَنْ مَكَانِكُمْ الَّذِي أَصَابَكُمْ فِيهِ الْعَفْلَةُ وَ قَالَ يَا يَلَالُ أَذِنَ فَأَذَنَ فَصَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ وَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ فَصَلُّوا رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى بِهِمُ الصُّبْحَ ثُمَّ قَالَ مَنْ نَسِيَ شَيْئًا مِنَ الصَّلَاةِ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ وَ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي قَالَ زُرَّارَةُ فَحَمَلْتُ الْحَدِيثَ إِلَى الْحَكَمِ وَ أَصْحَابِهِ فَقَالَ نَقَصْتَ حَدِيثَكَ الْأَوَّلَ

ص: 290

1- 1. مجمع البيان ج 7 ص 5 و 6.

2- 2. التهذيب: ج 1 ص 184.

3- 3. الكافي ج 3 ص 293.

4- 4. بل هو مهمل لم يذكر بمدح الا ما ذكره ابن داود حيث عنوانه في القسم الأول تحت الرقم 1192، و قال كان وزير أبي جعفر المنصور ممدوح.

5- 5. الذكرى: 134، و قد مر مشروحا في ج 87 ص 24.

فَقَدِمْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ الْقَوْمُ فَقَالَ يَا زُرَّارُ أَ لَا أَخْبَرْتَهُمْ أَنَّهُ قَدْ قَاتَ الْوَقْتَانِ جَمِيعًا وَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَضَاءً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

وَ فِي تَفْسِيرِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: إِذَا نَسِيَتْهَا ثُمَّ ذَكَرْتَهَا فَصَلَّاهَا (1).

بقى الكلام فى توجيه الآيه على هذا الوجه فإن الظاهر عليه أن يقال لذكرها (2) و فيه أيضا وجوه الأول أن يقدر مضاف أى لذكر صلاتى.

الثانى أن يقال إنما قال لذكرى لبيان أن ذكر الصلاة مستلزم لذكره سبحانه و ذكر أمره بها و عقابه على تركها فكان ذكرها عين ذكره تعالى.

الثالث أن يكون المعنى عند ذكر الصلاة الذى هو من قبلى و أنا علتة كما ورد فى الأخبار أن الذكر و النسيان من الأشياء التى ليس للعباد فيها صنع.

الرابع أن يكون المراد عند ذكرى لك و ذكر الله كناية عن لطفه و رحمته

ص: 291

1- 1. تفسير القمّي: 418.
2- 2. قد عرفت أن الآيه الكريمه انما تحكى وحيا و تكليما من الله عز و جلّ لموسى عليه السلام (لا ريب فى ذلك) يوقت له أوقات الصلاة بوجه خاص، الا أن ذلك التوقيت إذا توجه إلينا بحكم آيه الشورى كان مفادها كمثّل هذا القول: « أقم الصلاة لذكرها بعد نسيانها ». فرسول الله صلى الله عليه و آلِهِ و أهل بيته المعصومون انما يحتجون بالآيه بهذا الوجه، لا بما أنّها نزلت تخاطب النبى صلى الله عليه و آلِهِ حتّى يرد على الروايات ما ذكره المؤلف العلامة. و هذا مثله ما كان أهل البيت يحتجون بقوله تعالى « لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَ الْمَغْرِبُ فَأَيُّمَا ثُلُومًا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ » على أن صلاة النافله تجوز الى كل جانب، و صلاة المتحير تجوز إذا وقعت ما بين المشرق و المغرب، مع أنّها نزلت فى غير هذا المورد على ما عرفت بيانها فى ج 84 ص 29 و 33، و كثيرا ما يستند الامام عليه السلام بأيه من آيات القرآن الكريم من حيث نتيجته مفادها بالنسبه إلينا مع أن ظاهر لفظ الآيه تخالف حكمهم بذلك، فلا تغفل عن هذه الدقيقه، و لعل الله يوفقنا للبحث عن ذلك مستوفى فيما بعد إنشاء الله تعالى.

كما قال فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ (1) و تَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ (2) إذ تذكير الصلاه بعد نسيانها من أطفاه سبحانه و لم أر هذا الوجه فى كلامهم (3).

ثم إن الآية على الوجه الأخير الذى قويناه تدل على أن وقت القضاء الذكر و أنه لا تكره و لا تمنع فى شىء من الأوقات إلا مع مزاحمته لواجب مضيق و لذا أجمع الفقهاء على أنه تقضى الفرائض فى كل وقت ما لم تتضيق الحاضره و لو عممنا الصلاه بحيث تشمل الفريضة و النافله و الأمر بحيث يشمل الوجوب و الندب دلت الآية على جواز قضاء النافله فى أوقات الفرائض كما مر القول فيه و تدل عليه صحيحه زراره المتقدمه فى الجملة.

و استدل بها أيضا على المضايقه فى القضاء للأمر بإيقاعها عند الذكر و الأمر للوجوب و أجيب بأنه إنما يتم إذا كان الأمر للفور و لم يثبت و اعترض عليه بأن الآية على هذا الحمل داله على تعيين زمان المأمور به و الإخلال به يوجب عدم الإتيان بالمأمور به و الحقيقه هاهنا و إن كانت غير مراده لكن لا بد من حمله على أقرب المجازات إليها فيجب الإتيان بها بعد التذكر بلا فصل يعتد به على أن هذا المعنى ينساق إلى الذهن فى أمثال هذه المواضع عرفا.

أقول: يمكن أن يقال على هذا الوجه لا تدل الآية إلا على أن زمان الذكر وقت للصلاه و هو وقت متسع و لا تدل على أن وقته أول أوقات الذكر حتى يحتاج إلى تلك التكلفات فتفطن و ما ذكره من شهادته العرف ممنوع.

جَعَلَ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ خِلْفَةً أى جعلهما ذوى خلفه يخلف كل منهما الآخر بأن يقوم مقامه فيما كان ينبغى أن يعمل فيه أو بأن يعقبه يقال هما يختلفان كما يقال يعتقبان و منه قوله وَ اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ (4) و قيل أى جعل كلا

ص: 292

1- 1. البقره: 152.

2- 2. براءه: 67.

3- 3. هذه الوجوه تشبه بعض الوجوه السبعه التى مر البحث عنها فيما سبق.

4- 4. آيات كثيره منها فى سوره البقره: 164، آل عمران: 190.

منهما مخالفا للآخر و ليس بشى ء و الأول هو المؤيد بالأخبار.

لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ قَالَ فِي الْكَشَافِ وَ قَرَأَ تَذَكُّرَ وَ يَذْكُرُ وَ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ يَتَذَكَّرُ وَ الْمَعْنَى لِيَنْظُرَ فِي اخْتِلَافِهِمَا النَّاضِرَ فَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا بَدَ لانتقالهما من حال إلى حال و تغييرهما من ناقل و مغير و يستدل بذلك على عظم قدرته و يشكر الشاكر على النعمة فيهما من الإسكون بالليل و التصرف بالنهار كما قال عز و جل وَ مِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ (1) أو ليكونا وقتين للمتذكرين و الشاكرين من فاته في أحدهما و رده من العبادة قام به في الآخر انتهى.

و الأخير أظهر و أقوى كما اختاره في مجمع البيان (2)

و نسبه إلى ابن عباس و غيره

وَ رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يَقْضَى صَلَاةُ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ. وَ حَمَلَ قَوْلَهُ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ عَلَى قِضَاءِ الْفَرِيضَةِ وَ قَوْلُهُ شُكُورًا عَلَى قِضَاءِ النَّافِلَةِ.

وَ يُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الْمَوْثِقِ عَنْ عَنَبَسَةَ الْغَابِ (3) قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ خِلْفَةً الْآيَةِ قَالَ قِضَاءُ صَلَاةِ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ وَ صَلَاةِ النَّهَارِ بِاللَّيْلِ.

وَ قَالَ فِي الْفَقِيهِ (4)

قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُلَّمَا قَاتَكَ بِاللَّيْلِ فَأَقِضِهِ بِالنَّهَارِ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى وَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا يَعْنِي أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلُ مَا قَاتَهُ بِاللَّيْلِ بِالنَّهَارِ وَ مَا قَاتَهُ بِالنَّهَارِ بِاللَّيْلِ.

و قد مر في باب أحكام النوافل مثله بروايه على بن إبراهيم (5) عن أبيه عن صالح بن عقبة

ص: 293

1- 1. القصص: 73.

2- 2. مجمع البيان ج 7 ص 178.

- 3-3. التهذيب ج 2 ص 275، ط نجف.
- 4-4. الفقيه ج 1 ص 315.
- 5-5. تفسير القمّي: 467، و قد مر فی باب جوامع أحكام النوافل ج 87 ص 43.

عن جميل عنه عليه السلام و زاد فى آخره و هو من سر آل محمد المكنون.
فعلى هذا تدل الآيه على رجحان قضاء كل ما فات بالليل فى النهار و
بالعكس إلا ما أخرجه الدليل.

«1»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ عَنْ
الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ قَالَ: سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ
رَجُلٍ تَسَى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ لَا يَذَرُ أَيُّهَا هِيَ قَالَ يُصَلِّي ثَلَاثَةً وَ
أَرْبَعَةً وَ رَكَعَتَيْنِ فَإِنْ كَانَتْ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ وَالْعِشَاءُ كَانَ قَدْ صَلَّى وَ إِنْ
كَانَتْ الْمَغْرِبُ وَالْعَدَاةُ فَقَدْ صَلَّى (1).

بيان: روى الشيخ مضمونه بسندين صحيحين (2).

عن على بن أسباط عن غير واحد من أصحابنا عنه عليه السلام و على بن
أسباط قد وثقه النجاشي (3).

و قال إنه من أوثق الناس و أصدقهم لهجه و ذكر أنه كان فطحيا ثم رجع
عنه و تركه و لم يذكر الشيخ كونه فطحيا و مثل هذا إذا قال من غير واحد
من أصحابنا يمكن عده من الصحاح لا سيما مع تأيده بهذه الرواية و عمل
الأصحاب و ذكره الصدوق (4).

فى المقنع أيضا و لذا ذهب جل الأصحاب إلى العمل بمضمونه و قالوا يردد
الأربع بين الظهر و العصر و العشاء مخيرا بين الجهر و الإخفات و نقل
الشيخ فى الخلاف عليه إجماع الفرقه و حكى عن أبى الصلاح و ابن حمزه
وجوب الخمس و الأول أقوى.

و القائلون بالأول قالوا لو كانت الفائتة من صلاه السفر اكتفى باثنتين ثنائيه
مطلقه إطلاقا رباعيا و مغرب إلا ابن إدريس حيث لم يوافق هنا مع موافقته
فى الأول نظرا إلى اختصاص النص بالأول فالتعديه قياس.

ص: 294

1- 1. المحاسن: 325 و فى هامش الأصل: ثلاثا و أربعا ظ.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 191 بسند و ص 192 بسند آخر.

3- 3. رجال النجاشي ص 190.

4- 4. المقنع ص 32 ط الإسلاميه، الفقيه ج 1 ص 231.

و أقول يمكن أن يقال الاستدلال بخبر المحاسن من قبيل القياس على العله المنصوصه و المشهور حجته فتأمل و ما قيل من أنه من قبيل دلاله التنبيه و مفهوم الموافقه فلم نعرف معناه.

«2»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الْمَرِيضِ يُعْمَى عَلَيْهِ أَيَّامًا ثُمَّ يُفِيقُ مَا عَلَيْهِ مِنْ قِصَاءٍ مَا تَرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ يَقْضِي صَلَاةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ الِذِي أَفَاقَ فِيهِ (1).

«3»- الْعُيُونُ، وَ الْعِلَلُ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عُذُّوسٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُتَيْبَةَ عَنِ الْقِصْلِ بْنِ شِبَادَانَ فِيمَا رَوَاهُ مِنَ الْعِلَلِ عَنِ الرَّصَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَإِنْ قَالَ قَلِمَ صَارَتْ الْحَائِضُ يَقْضِي الصَّيَّامَ لَا الصَّلَاةَ قِيلَ لِعَلِّ شَتَّى إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ (2).

ثُمَّ قَالَ فَإِنْ قَالَ قَلِمَ إِذَا مَرَضَ الرَّجُلُ أَوْ سَاقَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَلِمَ يَخْرُجُ مِنْ سَفَرِهِ أَوْ لَمْ يُفِيقْ مِنْ مَرَضِهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ شَهْرُ رَمَضَانَ آخِرُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ لِلأَوَّلِ وَ سَقَطَ الْقِصَاءُ قِيلَ لِأَنَّ ذَلِكَ الصَّوْمَ إِنَّمَا وَجَبَ عَلَيْهِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ فِي هَذَا الشَّهْرِ وَ أَمَّا الَّذِي لَمْ يُفِيقْ فَإِنَّهُ لَمَّا مَرَّ عَلَيْهِ السَّنَةُ كُلُّهَا وَ قَدْ غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ قَلِمَ يَجْعَلُ لَهُ السَّبِيلَ إِلَى أَدَائِهَا سَقَطَ عَنْهُ وَ كَذَلِكَ كُلُّ مَا غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِثْلُ الْمُعْمَى عَلَيْهِ يُعْمَى عَلَيْهِ فِي يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِصَاءُ الصَّلَوَاتِ كَمَا قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كُلُّ مَا غَلَبَ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ فَهُوَ أَعْدَرُ لَهُ (3).

«4»- الذِّكْرَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ قَالَ: سَقَطْتُ عَنْ بَعِيرِي فَأَنْقَلَبْتُ عَلَى أُمِّ رَأْسِي فَمَكَّنْتُ سَبْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً مُعْمَى عَلَيْهِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ أَقْضِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ صَلَاةً (4).

ص: 295

-
- 1- 1. قرب الإسناد ص 97 ط حجر ص 128 ط نجف.
 - 2- 2. راجع ج 81 ص 106.
 - 3- 3. علل الشرائع ج 1 ص 257، عيون الأخبار ج 2 ص 117.
 - 4- 4. الذكرى: 134.

قال الشهيد رحمه الله و فيه تصريح بالتوسعه لو أوجبنا القضاء على المغمى عليه و قال قال سلاّر رحمه الله و قد روى أنه إذا أفاق آخر النهار قضى صلاه ذلك اليوم و إن أفاق آخر الليل قضى صلاه تلك الليله و ابن إدريس حكى هذا و أنه روى أنه يقضى صلاه شهر.

«5»- الْمُقْنَعُ: اَعْلَمَ أَنَّ الْمُغْمَى عَلَيْهِ يَقْضِي جَمِيعَ مَا قَاتَهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ وَ رُوِيَ لَيْسَ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ إِلَّا صَلَاةَ الْيَوْمِ الَّتِي أَفَاقَ فِيهِ وَ اللَّيْلَةَ الَّتِي أَفَاقَ فِيهَا وَ رُوِيَ أَنَّهُ يَقْضِي صَلَاةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَ رُوِيَ أَنَّهُ يَقْضِي الصَّلَاةَ الَّتِي أَفَاقَ فِيهَا فِي وَقْتِهَا (1).

تنقيح اعلم أن الأصحاب اختلفوا فى قضاء المغمى عليه الصلاه مع استيعاب الإغماء جميع وقت الصلاه فذهب الأكثر إلى أنه لا يجب عليه القضاء أصلا و ذهب الصدوق إلى القضاء مطلقا كما عرفت (2).

و حكى عن بعض الأصحاب أنه يقضى آخر

ص: 296

1- 1. المقنع: 37.
2- 2. و هو المختار، لما عرفت فى ج 82 ص 313 ذيل قوله تعالى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» أن الصلاه مكتوبه على المؤمنين كالدين المؤجل بأجال معينه كلما حل أجل وجب أداء ما افترض و كتب عليه من ثنائيه أو رباعيه أو ثلاثيه، فلا يسقط تلك الكتابه الا بالاداء، حتى انه يطالب أولياء المؤمنين بعد مماتهم بقضاء هذا الدين عن ميتة كما هو المسلم فى الشريعة. فعلى هذا يكون قضاء الصلوات فى أى ظرف كان بالامر الأول، و هذا الامر انما بتوجه الى المكلف حين يبلغ أول تكليفه فيحكم عليه بكتابه هذا الدين عليه ليؤدى ديون صلواته المكتوبه فى أنجمها، فإذا تركها عمدا يؤدى ما فاتته بعد التوبه و الاعتذار، و يكون فاسقا بل كافرا حين تركه للصلاه، و إذا تركها نسيانا أداها بعد التذكر، و إذا تركها لمرض غلبه كالسليم أو صاحب الوجع الذى لا يزال يلتوى من شدة الوجع، أداها بعد رفع الحرج و إذا فاتته الصلاه لاغماء أو سكر أو برسام غلب عليه، أداها بعد الافاقه و إذا تركها لنوم غلبه أداها بعد اليقظه، كل ذلك لان الصلاه مكتوبه لا يخرج عن عهدها الا بأدائها. الا أنه لا عصيان فى هذه الصور غير العمدية، لان هذه الآفات عرض عليه من دون اختياره و كلما غلب الله على العبد، فالله أولى بالعدر، و لما ثبت عن النبىّ صلى الله عليه و آله: رفع عن امتى

تسعه: الخطأ، و النسيان، و ما اضطروا إليه، و ما لا يطيقون ... و لقوله صلى الله عليه و آله رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ و عن المجنون حتى يفيق. و هناك روايات صحيحة كثيرة تنص على أن المغمى عليه يقضى صلواته كلها منها صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كل ما تركته من صلاتك لمرض اغمى عليك فيه فاقضه اذا أفقت و منها صحيحة رفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المغمى عليه شهرا ما يقضى من الصلاة؟ قال: يقضيها كلها، ان أمر الصلاة شديد، و منها ما عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سألته عن المغمى عليه شهرا أو أربعين ليلة؟ قال: فقال: ان شئت أخبرتك بما أمر به نفسي و ولدي: أن تقضى كل ما فاتك (التهذيب ج 1 ص 421). و اما ما روى من أنه لا يقضى صلاته، و يحتج فيها بقوله عليه السلام: « كلما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر » فهذا الاحتجاج دليل التقيه و الاتقاء فى الفتوى، فان العذر انما هو فى تركه فى الوقت المعين و عدم نقصان دينه و عدالته و ورعه بذلك، و أمّا بعد رفع العذر، فالتكليف بحاله، و لا فرق بين الاعذار بأنّه لو كان النوم و النسيان وجب القضاء، و لو كان هو الاغماء لم يجب. و لذلك ترى الامام عليه السلام يحتج بهذه القاعدة فى غير مورد الاغماء أيضا كما فى حديث مرازم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المريض لا يقدر على الصلاة؟ قال: فقال كلما غلب الله على العبد فالله أولى بالعدر. نعم لو كان المكلف هو الذى أورد على نفسه احدى هذه الاعذار، كما إذا شرب مسكرا أو مخدرا أو غير ذلك من الأدوية فغلب عليه النوم أو النسيان أو الاغماء أو الهجر كان فى فعله ذلك عاصيا و كان كأنه ترك الصلاة عمدا، و هذا واضح بحمد الله.

أيام إفاقتة إن أفاق نهارا أو آخر ليلته إن أفاق ليلا و الأول أقوى و الأخبار

ص: 297

الداله على القضاء محموله على الاستحباب و بعضها أشد استحبابا من بعض كاليوم و الثلاثه الأيام.

و ذكر الشهيد رحمه الله أنه لو أغمى بفعله وجب عليه القضاء و أسنده إلى الأصحاب و لا حجه عليه ظاهرا.

قال فى الذكرى لو زال عقل المكلف بشىء من قبله فصار مجنونا أو سكر فغطى عقله و أغمى عليه بفعل فعله وجب القضاء لأنه مسبب عن فعله و أفتى به الأصحاب و كذا النوم المستوعب و شرب المرقد.

و لو كان النوم على خلاف العاده فالظاهر إلحاقه بالإغماء و قد نبه عليه فى المبسوط و لو تناول المزيل للعقل غير عالم بذلك أو أكل غذاء موزيا لا يعلم به أو سقى المسكر كرها أو لم يعلم كونه مسكرا أو اضطر إلى استعماله دواء فزال عقله فهو فى حكم الإغماء لظهور عذره.

أما لو علم أن جنسه مسكر و ظن أن ذلك القدر لا يسكر أو علم أن متناوله يغمى عليه فى وقت فتناوله فى غيره مما يظن بأنه لا يغمى عليه فيه لم يعذر لتعرضه للزوال و لو وثب لحاجه فزال عقله أو أغمى عليه فلا قضاء و لو كان عبثا فالقضاء إن ظن كون مثله يؤثر ذلك و لو بقول عارف انتهى.

و الظاهر أن ما فات بالنوم أو بالعمد بالنسيان يجب قضاؤها مطلقا للأخبار الكثيره الداله بإطلاقها على جميع الأفراد و أما المسكر و المرقد فالظاهر وجوب القضاء فى جميع أفرادهما لعمومات النصوص الداله على أن من فاتته فريضه يجب عليه القضاء و فى الإغماء الظاهر عدم وجوب القضاء مطلقا.

و الأولى فى الشقوق المختلف فيها القضاء احتياطا لا سيما فيما إذا كان الإغماء بفعله للشهره العظيمه بين الأصحاب مع أنه يمكن أن يقال النصوص الوارده بعدم القضاء فى الإغماء تنصرف إلى الفرد الشائع الغالب و هو ما لم يكن بفعله فيتناول غيره

عمومات القضاء و لا يخلو من وجه.

«6»- رَسَّالَهُ الْمُوَاسَّعَهُ، فِي الْقَضَاءِ لِلْسَّيِّدِ عَلِيِّ بْنِ طَاوُسٍ تَقْلًا مِنْ أَصْلِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلِيِّ الْمَعْرُوضِ عَلَى الصَّارِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: خَمْسُ صَلَوَاتٍ يُصَلِّيَنَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَتَّى ذَكَرَهُ وَ مَتَّى أَحَبَّ صَلَاةً قَرِيبَةً نَبِيَّهَا يَفْضِيهَا مَعَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَ طُلُوعِهَا وَ صَلَاةً رَكَعَتَيِ الْإِحْرَامِ وَ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ وَ الْقَرِيبَةِ وَ كُسُوفِ الشَّمْسِ عِنْدَ طُلُوعِهَا وَ عِنْدَ غُرُوبِهَا.

وَ مِنْهَا عَنِ الْأَصْلِ الْمَذْكُورِ قَالَ: وَ مَنْ نَامَ أَوْ نَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فَإِنْ اسْتَيْقَظَ قَبْلَ الْفَجْرِ بِمَقْدَارٍ مَا يُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا فَلْيُصَلِّهِمَا وَ إِنْ اسْتَيْقَظَ بَعْدَ الْفَجْرِ فَلْيُصَلِّ الْفَجْرَ ثُمَّ يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعِشَاءَ.

وَ مِنْهَا تَقْلًا عَنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ لِلْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَوْ نَلِمَ عَنْ الصَّلَاةِ حَتَّى دَخَلَ وَ قُتِ صَلَاةً أُخْرَى فَقَالَ إِنْ كَانَتْ صَلَاةً أُولَى فَلْيَبْدَأْ بِهَا وَ إِنْ كَانَتْ صَلَاةً الْعَصْرِ فَلْيُصَلِّ الْعِشَاءَ ثُمَّ يُصَلِّيَ الْعَصَرَ.

«7»- تَفْسِيرُ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: قَالَ صَلَاةُ الْحَيَرَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهِ فَوَجْهُ مِنْهَا هُوَ الرَّجُلُ يَكُونُ فِي مَقَارِهِ لَا يَعْرِفُ الْقِبْلَةَ يُصَلِّيُ إِلَى أَرْبَعَةِ جَوَانِبٍ وَ الْوَجْهُ الثَّانِي مَنْ قَاتَنَهُ صَلَاةً وَ لَمْ يَعْرِفْ أَيُّ صَلَاةٍ هِيَ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُصَلِّيَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ وَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَ رَكَعَتَيْنِ

فَإِنْ كَانَتْ الَّتِي قَاتَنَهُ الْمَغْرِبَ فَقَدْ قَضَاهَا وَ إِنْ كَانَتْ الْعَتَمَةُ فَقَدْ قَضَاهَا وَ إِنْ كَانَتْ الْفَجْرَ فَقَدْ قَضَاهَا وَ إِنْ كَانَتْ الظُّهْرَ فَقَدْ قَضَاهَا وَ إِنْ كَانَتْ الْعَصْرَ فَقَدْ قَضَاهَا فَقَدْ قَامَتِ الثَّلَاثُ مَقَامَهَا وَ مَنْ كَانَ عَلَيْهِ تَوْبَانِ قَاصِبَابَ أَحَدُهُمَا بَوْلٌ أَوْ قَذَرٌ أَوْ جَنَابَةٌ وَ لَمْ يَذَرِ أَيُّ التَّوْبَيْنِ أَصَابَ الْقَذْرَ فَإِنَّهُ يُصَلِّيُ فِي هَذَا وَ فِي هَذَا فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ غَسَلَهُمَا جَمِيعًا (1).

«8»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ

ص: 299

عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَرْبَعُ صَلَوَاتٍ يُصَلِّيَهَا الرَّجُلُ فِي كُلِّ سَاعَةٍ صَلَاةُ صَلَاةٍ فَاتَّكَ قَمَتِي دَكْرَتَهَا أَدْبَتَهَا وَصَلَاةُ رَكَعَتِي طَوَّافِ الْقَرِيبَةِ وَصَلَاةُ الْكُشُوفِ وَ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ هَؤُلَاءِ يُصَلِّيَهُنَّ الرَّجُلُ فِي السَّاعَاتِ كُلِّهَا (1).

بيان: يدل على أنه لا يكره القضاء في الساعات المكروهة و هي شاملة لقضاء النافله.

«9»- الْخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الرَّجُلُ يُغْمَى عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَ الْيَوْمَيْنِ وَ الثَّلَاثَةِ وَ الْأَرْبَعَةِ وَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ كَمْ يَقْضِي مِنْ صَلَاتِهِ فَقَالَ لَا أَخْبِرُكَ بِمَا يَجْمَعُ لَكَ هَذَا وَ أَشْبَاهُهُ كُلُّ مَا غَلَبَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ فَإِنَّهُ أُغْدِرَ لِعَبْدِهِ وَ رَادَّ فِيهِ غَيْرُهُ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ وَ هَذَا مِنْ الْأَبْوَابِ الَّتِي يَفْتَحُ كُلُّ بَابٍ مِنْهَا أَلْفَ بَابٍ (2).

الْبَصَائِرُ، لِلصَّقَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ: مِثْلُهُ (3) وَ فِيهِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً أَوْ أَكْثَرَ وَ فِيهِ بِمَا يَنْتَظِمُ هَذَا وَ أَشْبَاهُهُ.

«10»- الْعِلَلُ، عَنْ ابْنِ الْوَلِيدِ عَنِ الصَّقَّارِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيْسَى عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ بُكَيْرٍ وَ فَضِيلٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُمَا قَالَا فِي الرَّجُلِ يَكُونُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ- الْخُرُورِيِّهِ وَ الْمُرْجِنَةِ وَ الْعُتْمَانِيَّةِ وَ الْقَدْرِيَّةِ وَ ثُمَّ يَتُوبُ وَ يَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ وَ يَحْسُنُ رَأْيَهُ أَوْ يُعِيدُ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَاةً أَوْ صَوْمٍ أَوْ زَكَاةٍ أَوْ حَجٍّ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ غَيْرَ الزَّكَاةِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ

ص: 300

1- 1. الخصال ج 1 ص 118.

2- 2. الخصال ج 2 ص 174.

3- 3. البصائر: 306.

أَنْ يُؤَدِّيَهَا لِأَنَّهُ وَضَعَ الزَّكَاةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا وَإِنَّمَا مَوْضِعُهَا أَهْلُ الْوَلَايَةِ (1).

بيان: هذا الخبر فى نهايه الصحه و قد رواه خمسه من أفاضل الأصحاب و يدل على أن جميع فرق المخالفين لا يعيدون العبادات إلا الزكاه إذا أعطوها المخالفين سواء كانوا ممن حكم بكفرهم أم لا لأن الحروريه هم الخوارج و هم كفار نواصب و سقوط القضاء عن الكافر الأصلى بعد إسلامه موضع وفاق و يدل عليه الآيه و الخبر و لا يلحق بالكافر الأصلى من حكم بكفره من فرق المسلمين و لا غيرهم من المخالفين بل يجب عليهم القضاء عند الاستبصار إذا فاتتهم و أما إذا أوقعوها صحيحه بحسب معتقدهم لم يجب عليهم القضاء لهذا الخبر و غيره من الأخبار لكن الأكثر قيدوها بالصحيحه عندهم و بعضهم بالصحيحه عندنا و الأول أظهر فإنه المتبادر من النصوص و إن كان القول بصحه ما كان صحيحا عندنا أيضا لا يخلو من وجه و استشكل العلامة فى التذكرة الصحه مطلقا غير موجه بعد ورود الأخبار الصححيه و سيأتى تمام القول فيه فى كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

«11»- فَقُهُ الرِّضَا، قَالَ قَالَ الْعَالِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ عَلَى الْمَرِيضِ أَنْ يَقْضِيَ الصَّلَاةَ إِذَا أَعْمَى عَلَيْهِ إِلَّا الصَّلَاةَ الَّتِي أَفَاقَ فِي وَفْتِهَا (2).

و قَالَ مَنْ أَجْتَبَ ثُمَّ لَمْ يَغْتَسِلْ حَتَّى يُصَلِّيَ الصَّلَاةَ كُلَّهَا فَذَكَرَ بَعْدَ مَا صَلَّى فَعَلِيهِ الْإِعَادَةُ يُؤَدُّنَ وَ يُقِيمُ ثُمَّ يَقْضِي بَيْنَ كُلِّ صَلَاتَيْنِ بِإِقَامَةٍ (3).

و عَنْ رَجُلٍ أَجْتَبَ فِي رَمَضَانَ فَتَنَسَّى أَنْ يَغْتَسِلَ حَتَّى حَرَجَ رَمَضَانُ قَالَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ الصَّلَاةَ وَ الصَّوْمَ إِذَا ذَكَرَ (4).

«12»- الْكَشَّيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْبُودٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ مَعًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَارِسٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ

ص: 301

-
- 1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 61، و رواه الشيخ فى التهذيب ج 1 ص 364.
و رواه الكلينى فى الكافى ج 3 ص 545.
2- 2. فقه الرضا ص 11 ص 19-22.
3- 3. فقه الرضا ص 11 ص 19-22.
4- 4. فقه الرضا ص 11 ص 19-22.

عَمَّارُ السَّابَاطِيِّ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ خَالِدٍ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَنَا جَالِسٌ إِنِّي مُنْذُ عَرَفْتُ هَذَا الْأَمْرَ أَصَلَّى فِي كُلِّ يَوْمٍ صَلَاتَيْنِ أَقْضِي مَا قَاتَنِي قَبْلَ مَعْرِفَتِي قَالَ لَا تَفْعَلْ فَإِنَّ الْحَالَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا أَعْظَمُ مِنْ تَرْكِ مَا تَرَكْتَ مِنَ الصَّلَاةِ (1).

بيان: ما فاتني أي ما صليت مع عدم الإيمان فكأنه لفقد الشرائط و عدم موافقه الحق قد فاتني فإن الحال التي الغرض رفع استبعاده من قبول تلك الصلوات و العفو عن التقصيرات الواقعة فيها بأن الله تعالى إذا عفا عن أصل المذهب الباطل فالعفو عما يقارنه و يتبعه أخف و أسهل.

و لا يخفى أن ظاهر الخبر عدم وجوب إعادته ما تركه من الصلوات و غيرها من العبادات و هو خلاف المشهور و روى الشهيد قدس سره هذا الخبر من كتاب الرحمة (2) بسنده إلى عمار ثم قال و هذا الحديث مع ندوره و ضعف سنده لا ينهض مخصصا للعموم مع قبوله التأويل بأن يكون سليمان يقضى صلواته التي صلاها و سماها فائته بحسب معتقده الآن لأنه اعتقد أنه بحكم من لم يصل لمخالفتها في بعض الأمور و يكون قول الإمام عليه السلام من ترك ما تركت من شرائطها و أفعالها (3) و حينئذ لا دلالة فيه على عدم قضاء الفائته حقيقه في الحال الأولى.

و قد تشكك بعض الأصحاب في سقوط القضاء عما صلى منهم أو صام لاختلال الشرائط و الأركان فكيف تجزى عن العبادة الصحيحة و هو ضعيف لأنا كالمفتقين على عدم إعادتهم الحج الذي لا إخلال فيه بركن مع أنه لا يكاد ينفك من مخالفه في الصورة و لأن الشبهة متمكنة فيه فيعذر و إنما لم يعذر في الزكاة لأنها حق آدمي بنى على التصديق.

«13»- كِتَابُ الصَّغِيِّ، لِتَصْرِ بْنِ مُرَاجِمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ السُّدِّيِّ

ص: 302

1- 1. رجال الكشي ص 361 تحقيق المصطفوي.

2- 2. رواه في الذكرى: 136.

3- 3. و لعله الظاهر من افراد لفظ الصلاه في قوله عليه السلام « من ترك ما تركت من الصلاه » و لو كان المراد ترك أصل الصلاه لقال: « من ترك ما تركت من الصلوات ».

عَنْ عَبْدِ خَيْرِ الْهَمْدَانِيِّ قَالَ: تَظَرُّتُ إِلَى عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رُمِيَ رَمِيَّةً فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ وَلَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَلَا الْمَغْرِبَ وَلَا الْعِشَاءَ وَلَا الْفَجْرَ ثُمَّ أَفَاقَ فَقَصَّاهُنَّ جَمِيعاً يَبْدَأُ بِأَوَّلِ شَيْءٍ قَاتَهُ ثُمَّ الَّتِي تَلِيهَا.

«14»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: الْمَرِيضُ إِذَا ثَقُلَ وَ تَرَكَ الصَّلَاةَ أَيَّاماً أَعَادَ مَا تَرَكَ إِذَا اسْتَطَاعَ الصَّلَاةَ (1).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ سَكْرَانَ صَلَّى وَ هُوَ سَكْرَانُ قَالَ يُعِيدُ الصَّلَاةَ (2).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْمُغْمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَ قَصَى كُلَّ مَا قَاتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ (3).

ص: 303

1- 1. دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ ج 1 ص 198.

2- 2. دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ ج 1 ص 198.

3- 3. دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ ج 1 ص 198.

«1»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيُّ شَيْءٍ يَلْحَقُ الرَّجُلَ بَعْدَ مَوْتِهِ قَالَ يَلْحَقُهُ الْحَجُّ عَنْهُ وَ الصَّدَقَةُ عَنْهُ وَ الصَّوْمُ عَنْهُ (1).

«2»- فَهَرِسْتُ النَّجَاشِيَّ، وَ فَهَرِسْتُ الشَّيْخَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى مَوْلَى بَحِيلَةَ يُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ بَيَّاعَ السَّائِرِيِّ أَوْتَقَى أَهْلَ زَمَانِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَ أَعْبَدِهِمْ: كَانَ يُصَلِّي كُلَّ يَوْمٍ خَمْسِينَ وَ مِائَةَ رَكَعَةٍ وَ يَصُومُ فِي السَّنَةِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَ يُخْرِجُ زَكَاةَ مَالِهِ كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَ ذَلِكَ أَنَّهُ اسْتَرَكَّ هُوَ وَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُنْدَبٍ وَ عَلِيُّ بْنُ النُّعْمَانِ فِي بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ فَتَعَاقَدُوا جَمِيعًا إِنْ مَاتَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ يُصَلَّى مِنْ بَقِيَّةِ بَعْدَهُ صَلَاتُهُ وَ يَصُومُ عَنْهُ وَ يَحُجُّ عَنْهُ وَ يُزَكَّى عَنْهُ مَا دَامَ حَيًّا فَمَاتَ صَاحِبَاهُ وَ بَقِيَ صَفْوَانُ بَعْدَهُمَا وَ كَانَ يَفِي لَهُمَا بِذَلِكَ وَ يُصَلَّى لَهُمَا وَ يُزَكَّى عَنْهُمَا وَ يَصُومُ عَنْهُمَا وَ يَحُجُّ عَنْهُمَا وَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ الْبِرِّ وَ الصَّلَاحِ يَفْعَلُهُ لِنَفْسِهِ كَذَلِكَ يَفْعَلُهُ عَنْ صَاحِبَيْهِ (2).

الإِخْتِصَاصُ، قَالَ: ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمُؤَدَّبُ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ يَحْيَى كَانَ يُصَلِّي فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمْسِينَ وَ مِائَةَ رَكَعَةٍ وَ سَاقَ الْخَبَرَ إِلَى آخِرِهِ (3).

«3»- دَعَاؤُ الرَّاوِنْدِيِّ، عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَكُونُ الرَّجُلُ عَاقًا لِوَالِدَيْهِ فِي حَيَاتِهِمَا فَيَصُومُ عَنْهُمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا وَ يُصَلَّى وَ يَقْضَى عَنْهُمَا الدَّيْنَ فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ

حَتَّى يُكْتَبَ بَارًّا وَ يَكُونَ بَارًّا فِي حَيَاتِهِمَا فَإِذَا مَاتَ لَا يَقْضَى دَيْنُهُ وَ لَا يَبْرُهُ
بُؤْسُهُ مِنْ وُجُوهِ الْبِرِّ فَلَا يَرَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُكْتَبَ عَاقًّا.

تبيين و تفصيل

اعلم أنه ذهب الشيخان و ابن أبى عقيل و ابن البراج و ابن حمزه و العلامة
فى أكثر كتبه إلى أنه يجب على الولى قضاء جميع ما فات عن الميت من
الصلوات.

و قال ابن الجنيد و العليل إذا وجب عليه صلاه فأخرها عن وقتها إلى أن
مات قضاها عنه وليه كما يقضى عنه وليه حجه الإسلام و الصيام ببدنه و إن
جعل بدل كل ركعتين مداً أجزاءه فإن لم يقدر فلكل أربع فإن لم يقدر فمد
لصلاه النهار و مد لصلاه الليل و الصلاه أفضل و كذا المرتضى.

و قال ابن زهره و من مات و عليه صلاه وجب على وليه قضاؤها و إن
تصدق عن كل ركعتين بمد أجزاءها إلى آخر ما قاله ابن الجنيد و احتج
بالإجماع و طريقه الاحتياط.

و قال ابن إدريس بوجوب القضاء على وليه الأكبر من الذكران عما وجب
على العليل فأخرها عن أوقاته حتى مات و لا يقضى عنه إلا الصلاه الفائتة
فى حال مرض موته و تبعه يحيى بن سعيد و الشهيد فى اللمعه.

و قال المحقق فى بعض مصنفاته الذى ظهر أن الولد يلزمه قضاء ما فات
الميت من صلاه و صيام لعذر كالمرض و السفر و الحيض لا ما تركه الميت
عمداً مع قدرته عليه و هو قول السيد عميد الدين.

ثم اعلم أن السيد بن زهره بعد ذهابه إلى ما مر أورد على نفسه قوله
تعالى وَ أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (1)

وَ مَا رُؤِىَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِذَا مَاتَ الْمُؤْمِنُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا
مِنْ ثَلَاثٍ (2).

ص: 305

2-2. و هي اما صدقه أجراها في حياته فهي تجري عليه بعد موته، أو سنه هدى سنها فهي تعمل بها بعد موته، أو ولد صالح يستغفر له.

و أجاب بأن الثواب للفاعل لا للميت لأن الله تعالى تعبد الولي بذلك و سماه قضاء عنه لحصوله عند تفريطه و قد يجاب عنه أيضا بأن الأعمال الواقعة نيابه عنه بعد موته نتيجة سعيه في تحصيل الإيمان و أصول العقائد المسوغة للنيابه عنه فهي مستنده إليه أو أن بعض الأعمال الخير الصادره عنه في أيام حياته سوى الإيمان يمكن أن يكون مستتبعا بالخاصيه الغائبه عن مداركنا لإشفاق بعض المؤمنين عليه فيفعل الأعمال نيابه عنه فيكون أثر سعيه.

أو تحمل الآيه على أن ليس له ذلك على سبيل الاستحقاق و الاستيجاب فلا ينافي ذلك وصول أثر بعض الأعمال الذي لم يسع في تحصيله إليه على سبيل التطول و التفضل و من هذا القبيل العفو و آثار الشفاعه و غيرهما و أجيب عن الخبر بأنه دال على انقطاع عمله و هذا يصل إليه من عمل غيره.

و على تقدير التنزل عن ذلك كله قلنا الآيه و الخبر معدولان عن الظاهر اتفاقا و نحن نخصصهما بما خصصنا به لدليل معارض فيرتكب التخصيص أو الحمل على المبالغه الداعى إليه.

ثم اختلف الأصحاب في خصوصيات هذا الحكم أيضا اختلافا كثيرا.

الأول الأكثر على أن القاضى هو الولد الأكبر قال في الذكرى و كأنهم جعلوه بإزاء حبوته و أطلق ابن الجنيد و ابن زهره و ليس في الأخبار تخصيص قال في الذكرى القول بعموم كل ولى ذكر أولى حسبما تضمنته الروايات.

الثانى قال في الذكرى ظاهرهم أن المقضى عنه الرجل لذكرهم إياه في معرض الحبوه و كلام المحقق مؤذن بالقضاء عن المرأه أيضا و ما ورد بلفظ الميت يشملها لكن في أكثر الروايات بلفظ الرجل.

الثالث هل يشترط كمال الولي حال الوفاه قرب الشهيد ذلك و كذا استشكلوا في السفیه و فاسد الرأى و لعل العموم أقوى.

الرابع اختلفوا فى أنه هل له الاستيجار أو لا بد له من إيقاعها بنفسه و الأخير أحوط و لا يبعد سقوطها عنه مع تبرع المتبرع.

الخامس إذا مات الولي هل يتحملها وليه أيضا قرب فى الذكرى العدم و الأحوط التحمل.

السادس لو أوصى الميت بقضائها عنه بأجره من ماله و أسندها إلى أحد أوليائه أو إلى أجنبى فهل يسقط عن الولي اختار فى الذكرى السقوط لعموم العمل بالوصيه.

السابع لو قلنا بعدم قضاء الولي ما تركه الميت عمدا أو كان الميت لا ولي له و لم يوص الميت فالمنقول عن ظاهر المتأخرين من الأصحاب عدم الإخراج من ماله للأصل.

و قال فى الذكرى و بعض الأصحاب أوجب إخراجها كالحج و صب الأخبار التى لا ولي فيها عليه و احتج أيضا

يَحْبَرُ زُرَّارَةَ (1)

قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ أَبَاكَ قَالَ لِي مَنْ قَرَّ بِهَا مِنَ الزَّكَاةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا فَقَالَ صَدَقَ أَبِي إِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ وَ مَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَعْمَى عَلَيْهِ يَوْمًا ثَمَّ مَاتَ فَذَهَبَتْ صَلَاتُهُ أَوْ كَانَ عَلَيْهِ وَ قَدْ مَاتَ أَنْ يُؤَدِّيَهَا فَقُلْتُ لَا قَالَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَقَاقٍ مِنْ يَوْمِهِ.

فإن ظاهره أنه يؤديها بعد موته و هو إنما يكون بوليّه أو ماله فحيث لا ولي تحمل على المال و هو شامل لحاله الإيضاء و عدمه.

ثم قال لو أوصى بفعالها من ماله فإن قلنا بوجوبه لو لا الإيضاء كان من الأصل كسائر الواجبات و إن قلنا بعدمه فهو تبرع يخرج من الثلث إلا أن يجيزه الوارث.

و لنذكر الآن مستند ما اشتهر بين الأصحاب من استيجار الصلاة للميت و

1-1. التهذيب ج 1 ص 350.

التبرع عنه و لما كان الشهيد قدس الله روحه فى الذكرى بسط فى ذلك الكلام و وفى حق المقام نذكر ما أفاده قال طيب الله رمسه قال الفاضل أما الدعاء و الاستغفار و الصدقه و الواجبات التى تدخلها النيابة فإجماع قال الله وَ الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا

اغفر لنا و لإخواننا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ (1) و قال تعالى وَ اسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ (2) و قد سبق فى الدعاء للميت عن النبى صلى الله عليه و آله اللهم اغفر لحينا و ميتنا و عن الأئمة عليهم السلام نحو ذلك.

وَ فى الفقيه (3)

عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ الْمَيِّتَ يَفْرَحُ بِالتَّرَحُّمِ وَ الْإِسْتِغْفَارِ لَهُ كَمَا يَفْرَحُ الْحَيُّ بِالْهَدْيِ تَهْدَى إِلَيْهِ.

وَ فى الْبُخَارِيِّ وَ غَيْرِهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ إِنَّ أُخْتِي بَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ وَ إِنَّهَا مَاتَتْ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ أَ كُنْتُ قَاضِيَهُ قَالَ نَعَمْ قَالَ قَاضٍ دَيْنَ اللَّهِ فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ.

و أما ما عداها فعندنا أنه يصل إليه

رَوَى ابْنُ بَابَوَيْهِ (4)

عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: سِنَّهُ تَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ بَعْدَ وَفَاتِهِ وَلَدٌ يَسْتَغْفِرُ لَهُ وَ مُصْحَفٌ يَخْلِفُهُ وَ عَرَسٌ يَغْرِسُهُ وَ صَدَقَةٌ مَاءٍ يُجْرِيهِ وَ قَلِيبٌ يَحْفِرُهُ وَ سُنَّةٌ يُؤْخَذُ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ.

قلت هذا الحديث يتضمن المهم من ذلك

إِذْ قَدْ رَوَى ابْنُ بَابَوَيْهِ (5)

أَيْضاً عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ عَمَلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ مَيِّتٍ عَمَلًا أَضْعَفَ لَهُ أَجْرُهُ وَ تَفَعَّ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ بِهِ الْمَيِّتَ قَالَ وَ قَالَ ع- (6) يَدْخُلُ عَلَى الْمَيِّتِ فى قَبْرِهِ الصَّلَاةُ وَ الصَّوْمُ وَ الْحَجُّ وَ الصَّدَقَةُ وَ الْبِرُّ وَ الدُّعَاءُ وَ يُكْتَبُ أَجْرُهُ لِلَّذِي فَعَلَهُ وَ لِلْمَيِّتِ.

- 1-1. الحشر: 10.
- 2-2. غافر: 55.
- 3-3. الفقيه ج 1 ص 117.
- 4-4. الفقيه ج 1 ص 117.
- 5-5. الفقيه ج 1 ص 117.
- 6-6. الفقيه ج 1 ص 117.

ثم قال قدس الله روحه (1).

و لنذكر هنا أحاديث من هذا الباب ضمنها السيد المرتضى رضى الدين أبو القاسم على بن طاوس الحسينى طيب الله سره فى كتابه المسمى غياث سلطان الورى لسكان الثرى و قصد به بيان قضاء الصلوات عن الأموات.

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ مَا رَوَاهُ الصَّدُوقُ (2) فِي كِتَابِ مَنْ لَا يَخْضُرُهُ الْفَقِيهُ وَ قَدْ صَمِنَ صِحَّةَ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ وَ أَنَّهُ حُجَّةٌ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ رَبِّهِ: أَنَّ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَأَلَهُ عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ أَيُّصَلِّي عَنِ الْمَيِّتِ فَقَالَ تَعْمُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَكُونُ فِي ضَيْقٍ فَيُوسِّعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الضَّيْقُ ثُمَّ يُؤْتَى فَيُقَالُ لَهُ خُفِّ عَنْكَ هَذَا الضَّيْقُ بِصَلَاةِ فُلَانٍ أَخِيكَ عَنْكَ.

الثَّانِي مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ (3).

فِي مَسَائِلِهِ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ أَوْ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ مَوْتَاهُ قَالَ تَعْمُ فَيُصَلِّي مَا أَحَبَّ وَ يَجْعَلُ تِلْكَ لِلْمَيِّتِ فَهُوَ لِلْمَيِّتِ إِذَا جَعَلَ ذَلِكَ لَهُ.

و لفظ ما أحب للعموم و جعلها نفسها للميت دون ثوابها ينفى أن يكون هديه صلاه مندوبه

الثَّالِثُ مِنْ مَسَائِلِهِ (4).

أَيْضًا عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ سَأَلَهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ أَنْ يَصْلُحَ أَنْ يُصَلِّيَ وَ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَقَالَ تَعْمُ يُصَلِّي مَا أَحَبَّ وَ يَجْعَلُ ذَلِكَ لِلْمَيِّتِ فَهُوَ لِلْمَيِّتِ إِذَا جَعَلَهُ لَهُ.

الرَّابِعُ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّوسِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُصَلِّي عَنِ الْمَيِّتِ قَالَ تَعْمُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَكُونُ فِي ضَيْقٍ

ص: 309

1- 1. راجع الذكرى ص 73 - 75.

2- 2. الفقيه ج 1 ص 117.

3-3. راجع البحار ج 10 ص 291، آخر الرسالة.
4-4. لم نجده في المسائل المطبوع في البحار.

فَيُوسَعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ثُمَّ يُؤْتَى فَيَقَالُ لَهُ خُفِّفْ عَنْكَ هَذَا الصِّيقُ بِصَلَاةِ فَلَانٍ أَخِيكَ.

الْخَامِسُ مَا رَوَاهُ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابَاطِيِّ مِنْ كِتَابِ أَصْلِهِ الْمَرْوِيِّ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ يَكُونُ عَلَيْهِ صَوْمٌ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْضِيَهُ رَجُلٌ غَيْرُ عَارِفٍ قَالَ لَا يَقْضِيهِ إِلَّا مُسْلِمٌ عَارِفٌ.

السَّادِسُ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ أَيْضاً بِإِسْنَادِهِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رَجَالِهِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَ عَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ صِيَامٌ قَالَ يَقْضِيهِ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ.

السَّابِعُ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيُّ فِي الْكَافِي بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَحْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَ عَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ صِيَامٌ قَالَ يَقْضِي عَنْهُ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ.

الثامن هذا الحديث بعينه عن حفص بطريق آخر إلى كتابه الذي هو من الأصول.

التَّاسِعُ مَا رُوِيَ فِي أَصْلِ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ مِنْ رَجَالِ الصَّادِقِ وَ الْكَاطِمِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَ يَرْوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ قَالَ هِشَامُ فِي كِتَابِهِ وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ يَصِلُ إِلَى الْمَيِّتِ الدُّعَاءُ وَ الصَّدَقَةُ وَ الصَّلَاةُ وَ تَحْوُ هَذَا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ أَوْ يَعْلَمُ مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ بِهِ قَالَ نَعَمْ ثُمَّ قَالَ يَكُونُ مَسْخُوطاً عَلَيْهِ فَيُرْضَى عَنْهُ.

و ظاهره أنه من الصلاة الواجبه التي تركها لأنها سبب في السخط.

الْعَاشِرُ مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمْرَةَ فِي أَصْلِهِ وَ هُوَ مِنْ رَجَالِ الصَّادِقِ وَ الْكَاطِمِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: وَ سَأَلْتُ عَنِ الرَّجُلِ يَخُجُّ وَ يَغْتَمِرُ وَ يُصَلِّي وَ يَصُومُ وَ يَتَصَدَّقُ عَنْ وَالِدَيْهِ وَ دَوَى قَرَابَتِهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ يُؤْجَرُ فِيمَا يَصْنَعُ وَ لَهُ أَجْرٌ آخَرُ بِصَلَاتِهِ قَرَابَتَهُ قُلْتُ وَ إِنْ كَانَ لَا يَرَى مَا أَرَى وَ هُوَ نَاصِبٌ قَالَ يُخَفَّفُ عَنْهُ بَعْضُ مَا هُوَ فِيهِ.

أقول: و هذا أيضا ذكره ابن بابويه في كتابه.

الْحَادِي عَشَرَ مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَلَوِيُّ الْكُوكَبِيُّ فِي كِتَابِ الْمَنَسِكِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ

السلام أُوْحِّ وَّ أَصَلَى وَّ أَتَصَدَّقُ

ص: 310

عَنِ الْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ مِنْ قَرَابَتِي وَأَصْحَابِي قَالَ تَعْمُ صَدَّقَ عَنْهُ وَ صَلَّى عَنْهُ
وَلَكَ أَجْرٌ آخَرٌ بِصَلَاتِكَ إِيَّاهُ.

قال ابن طاوس رحمه الله يحمل في الحى على ما يصح فيه النياحه من
الصلوات و يبقى الميت على عمومه

الثَّانِي عَشَرَ مَا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ فِي كِتَابِ الْمَشِيخَةِ عَنِ الصَّادِقِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يَدْخُلُ عَلَى الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ وَالصَّدَقَةُ وَالْبِرُّ
وَالدُّعَاءُ قَالَ وَ يُكْتَبُ أَجْرُهُ لِلَّذِي يَفْعَلُهُ وَلِلْمَيِّتِ.

و هذا الحسن بن محبوب يروى عن ستين رجلا من أصحاب أبى عبد الله
عليه السلام و روى عن الرضا عليه السلام و قد دعا له الرضا عليه السلام و
أثنى عليه فقال فيما كتبه إن الله قد أيدك بحكمه و أنطقها على لسانك قد
أحسننت و أصبت أصاب الله بك الرشاد و يسرك للخير و وفقك لطاعته.

الثَّالِثَ عَشَرَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ بِطَرِيقٍ آخَرَ عَنِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ: يَدْخُلُ عَلَى الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ وَالصَّدَقَةُ وَالْبِرُّ
وَالدُّعَاءُ قَالَ وَ يُكْتَبُ أَجْرُهُ لِلَّذِي يَفْعَلُهُ وَلِلْمَيِّتِ.

قال السيد رحمه الله هذا عن أدركه محمد بن أبى عمير من الأئمه و لعله
مولانا الرضا عليه السلام.

الرَّابِعَ عَشَرَ مَا رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
يَقُولُ: يَدْخُلُ عَلَى الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ وَالصَّدَقَةُ وَالْبِرُّ
وَالدُّعَاءُ قَالَ وَ يُكْتَبُ أَجْرُهُ لِلَّذِي يَفْعَلُهُ وَلِلْمَيِّتِ.

الخَامِسَ عَشَرَ رَوَى ابْنُ بَابَوَيْهِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَدْخُلُ عَلَى الْمَيِّتِ
فِي قَبْرِهِ الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ وَالصَّدَقَةُ وَالْعِثْقُ.

السَّادِسَ عَشَرَ مَا رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ زَيْدٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ: إِنَّ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ وَالصَّدَقَةَ وَالْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَ كُلَّ عَمَلٍ صَالِحٍ
يَنْفَعُ الْمَيِّتَ حَتَّى إِنَّ الْمَيِّتَ

لَيَكُونُ فِي ضَيْقٍ قَيُوسَعُ عَلَيْهِ وَ يُقَالُ إِنَّ هَذَا يَعْمَلُ ابْنِكَ فَلَانٍ وَ يَعْمَلُ أَخِيكَ
فُلَانٍ أَخُوهُ فِي الدِّينِ.

قال السيد قال عليه السلام أخوه في الدين إيضاح لكل ما يدخل تحت
عمومه من الابتداء بالصلاه عن الميت أو بالإجازات

السَّابِعَ عَشَرَ مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى: وَ كَانَ عَظِيمَ الْقَدْرِ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ
مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ كِتَابٌ لِلْمَسَائِلِ عَنْهُ قَالَ وَ عَنِ الرَّجُلِ يَتَصَدَّقُ عَنِ
الْمَيِّتِ وَ يَصُومُ وَ يُعْتِقُ وَ يُصَلِّي قَالَ كُلُّ ذَلِكَ حَسَنٌ يَدْخُلُ مَنَفَعَتُهُ عَلَى
الْمَيِّتِ.

الثَّامِنَ عَشَرَ مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمِثْمِيُّ فِي أَصْلِ كِتَابِهِ قَالَ حَدَّثَنِي
كَزْدِيُّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الصَّدَقَةُ وَ الْحَجُّ وَ الصَّوْمُ يَلْحَقُ
الْمَيِّتَ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَقَالَ هَذَا الْقَاضِي خَلَفِي وَ هُوَ لَا يَرَى ذَلِكَ قَالَ قُلْتُ وَ
مَا أَنَا وَ دَا قَوْلُ اللَّهِ لَوْ أَمَرْتَنِي أَنْ أَضْرِبَ عَنْقَهُ لَضَرَبْتُ عَنْقَهُ قَالَ فَصَحَّكَ قَالَ
وَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ أ تَلْحَقُ بِهِ قَالَ نَعَمْ
قَالَ وَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قُلْتُ إِنِّي لَمْ أَتَصَدَّقْ بِصَدَقَةٍ مُدٍّ مَاتَتْ
أُمِّي إِلَّا عَنْهَا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ أ فَتَرَى غَيْرَ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ نِصْفُ عَنْكَ وَ نِصْفُ
عَنْهَا قُلْتُ أ يَلْحَقُ بِهَا قَالَ نَعَمْ.

قال السيد قوله الصلاه على الميت أى التى كانت على الميت أيام حياته و
لو كانت ندبا كان الذى يلحقه ثوابها دون الصلاه نفسها.

التَّاسِعَ عَشَرَ مَا رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ عُمَانَ فِي كِتَابِهِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ: إِنَّ الصَّلَاةَ وَ الصَّوْمَ وَ الصَّدَقَةَ وَ الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ وَ كُلَّ عَمَلٍ صَالِحٍ
يَتَّقَعُ الْمَيِّتَ حَتَّى إِنَّ الْمَيِّتَ لَيَكُونُ فِي ضَيْقٍ قَيُوسَعُ عَلَيْهِ وَ يُقَالُ هَذَا يَعْمَلُ
ابْنِكَ فَلَانٍ أَوْ يَعْمَلُ أَخِيكَ فَلَانٍ أَخُوهُ فِي الدِّينِ.

الْعِشْرُونَ مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُنْدَبٍ (1) قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ أَسْأَلُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ أَعْمَالَهُ مِنَ الصَّلَاةِ وَ الْبِرِّ وَ الْخَيْرِ
أَثَلَاثًا ثَلَاثًا لَهُ وَ ثَلَاثِينَ

ص: 312

لَأَبْوَيْهِ أَوْ يُفَرِّدَهُمَا مِنْ أَعْمَالِهِ بِشَيْءٍ مِمَّا يَتَطَوَّعُ بِهِ وَ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا حَيًّا وَ
الْآخَرُ مَيِّتًا فَكُتِبَ إِلَى الْأَمَّا الْمَيِّتُ فَحَسَنُ جَائِزٍ وَ أَمَّا الْحَيُّ فَلَا إِلَّا الْبِرَّ وَ الصَّلَاةَ.

قال السيد لا يراد بهذا الصلاه المندوبه لأن الظاهر جوازها عن الأحياء فى
الزيارات و الحج و غيرهما.

الْحَادِي وَ الْعِشْرُونَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْحَمِيرِيُّ: أَنَّهُ كُتِبَ
إِلَى الْكَاطِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلُهُ وَ أَجَابَهُ بِمِثْلِهِ.

الثَّانِي وَ الْعِشْرُونَ مَا رَوَاهُ أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مِسْمَعٍ قَالَ: قُلْتُ
لَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ أُمِّي هَلَكَتْ وَ لَمْ أَتَصَدَّقْ بِصَدَقِهِ كَمَا تَقَدَّمَ إِلَى
قَوْلِهِ أَقِيلُحَقْ ذَلِكَ بِهَا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَ الْحَجَّ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَ الصَّلَاةُ قَالَ نَعَمْ
قَالَ ثُمَّ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ الصَّوْمِ فَقَالَ نَعَمْ.

الثَّالِثُ وَ الْعِشْرُونَ مَا رَوَاهُ الْكَلْبِيُّ بِإِسْنَادِهِ (1) إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا يَمْتَنِعُ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَنْ يَبْرَّ وَ أَلَدِيهِ حَيِّينَ وَ
مَيِّتِينَ يُصَلِّي عَنْهُمَا وَ يَتَصَدَّقَ عَنْهُمَا وَ يَحُجَّ عَنْهُمَا وَ يَصُومَ عَنْهُمَا فَيَكُونَ الَّذِي
صَنَعَ لَهُمَا وَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ فَيَزِيدُهُ اللَّهُ بِرِّهِ وَ صَلَاتِهِ خَيْرًا كَثِيرًا.

الرَّابِعُ وَ الْعِشْرُونَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ:
الصَّلَاةُ الَّتِي حَصَلَ وَفُتْهَا قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ الْمَيِّتُ يُقْضَى عَنْهُ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ.

ثم ذكر رحمه الله عشرة أحاديث تدل بطريق العموم.

الْأَوَّلُ مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَعْفُورٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يُقْضَى
عَنِ الْمَيِّتِ الْحَجُّ وَ الصَّوْمُ وَ الْعِنَقُ وَ فَعَالُهُ الْحَسَنُ.

الثَّانِي مَا رَوَاهُ صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى وَ كَانَ مِنْ خَوَاصِّ الرِّضَا وَ الْجَوَادِ عَلَيْهِمَا
السَّلَام وَ رَوَى عَنْ أَرْبَعِينَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ:
يُقْضَى عَنِ الْمَيِّتِ الْحَجُّ وَ الصَّوْمُ وَ الْعِنَقُ وَ فَعَالُهُ الْحَسَنُ.

الثَّالِثُ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يُقْضَى
عَنِ الْمَيِّتِ الْحَجُّ

1- 1. الكافي ج 2 ص 159، عدّه الداعي: 58.

وَالصَّوْمُ وَالْعِتْقُ وَفَعَالُهُ الْحَسَنُ.

الرَّابِعُ مَا رَوَاهُ الْعَلَاءُ بْنُ رَزِينٍ فِي كِتَابِهِ وَهُوَ أَخَذَ رَجَالِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يُفْضَى عَنِ الْمَيِّتِ الْحَجُّ وَالصَّوْمُ وَالْعِتْقُ وَفَعَالُهُ الْحَسَنُ.

الخَامِسُ مَا رَوَاهُ الْبَرْنَطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَانَ مِنْ رَجَالِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يُفْضَى عَنِ الْمَيِّتِ الْحَجُّ وَالصَّوْمُ وَالْعِتْقُ وَفِعْلُهُ الْحَسَنُ.

السادسُ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْفَاخِرِ مِمَّا أُجْمِعَ عَلَيْهِ وَصَحَّ مِنْ قَوْلِ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: وَ يُفْضَى عَنِ الْمَيِّتِ أَعْمَالُهُ الْحَسَنَةُ كُلُّهَا.

السَّابِعُ مَا رَوَاهُ ابْنُ بَابَوَيْهِ رَه (1)

عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ عَمِلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَمَلًا صَالِحًا عَنْ مَيِّتٍ أَضَعَفَ اللَّهُ أَجْرَهُ وَ نَفَعَ اللَّهُ بِهِ الْمَيِّتَ.

الثَّامِنُ مَا رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ عَمِلَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ مَيِّتٍ عَمَلًا صَالِحًا أَضَعَفَ اللَّهُ أَجْرَهُ وَ يُتَعَمُّ بِذَلِكَ الْمَيِّتَ.

التَّاسِعُ مَا رَوَاهُ الْعَلَاءُ بْنُ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يُفْضَى عَنِ الْمَيِّتِ الْحَجُّ وَالصَّوْمُ وَالْعِتْقُ وَ فَعَالُهُ الْحَسَنُ.

الْعَاشِرُ مَا رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ عُمَانَ فِي كِتَابِهِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ عَمِلَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ مَيِّتٍ عَمَلًا صَالِحًا أَضَعَفَ اللَّهُ أَجْرَهُ وَ يُتَعَمُّ بِذَلِكَ الْمَيِّتَ.

قُلْتُ وَ رَوَى يُونسُ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبٍ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يُفْضَى عَنِ الْمَيِّتِ الْحَجُّ وَالصَّوْمُ وَالْعِتْقُ وَالْفِعْلُ الْحَسَنُ.

وَمِمَّا يُصْلِحُ هُنَا مَا أوردَهُ فِي التَّهْذِيبِ (2) بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُصَلِّي عَنْ وَلَدِهِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ رَكْعَتَيْنِ وَ عَنْ وَالِدَيْهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ رَكْعَتَيْنِ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ كَيْفَ صَارَ لِلْوَلَدِ اللَّيْلُ قَالَ لِأَنَّ الْفِرَاشَ لِلْوَلَدِ قَالَ وَ كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا الْقَدْرَ وَ الْكُوتَرِ.

فإن هذا الحديث يدل على وقوع الصلاة عن الميت من غير الولد كالأب و هو

- 1-1. الفقيه ج 1 ص 117.
- 2-2. التهذيب ج 1 ص 132.

حجه على من ينفي الوقوع أصلاً أو ينفيه إلا من الولد.

ثم ذكر رحمه الله أن الصلاة دين و كل دين يقضى عن الميت أما أن الصلاة تسمى ديناً ففيه أربعة أحاديث.

الْأَوَّلُ مَا رَوَاهُ حَمَّادٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي إِخْبَارِهِ عَنْ لُقْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا جَاءَ وَقْتُ صَلَاةٍ فَلَا تُؤَخِّرْهَا بِشَيْءٍ صَلَّاهَا وَ اسْتَرَحَّ مِنْهَا فَإِنَّهَا دَيْنٌ.

الثَّانِي مَا ذَكَرَهُ ابْنُ بَابَوَيْهِ (1).

فِي بَابِ آدَابِ الْمُسَافِرِ: إِذَا جَاءَ وَقْتُ صَلَاةٍ فَلَا تُؤَخِّرْهَا لِشَيْءٍ صَلَّاهَا وَ اسْتَرَحَّ مِنْهَا فَإِنَّهَا دَيْنٌ.

الثَّالِثُ مَا رَوَاهُ ابْنُ بَابَوَيْهِ فِي كِتَابِ مَعَانِي الْأَخْبَارِ (2) بِإِسْتَادِهِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ: فِي حَدِيثِ الْأَدَّانِ لَمَّا أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَيَّ قَوْلُهُ ثُمَّ قَالَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قَالَ اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ فَرَضْتُهَا عَلَى عِبَادِي وَ جَعَلْتُهَا لِي دِينًا إِذَا رُويَ يَفْتَحِ الدَّالِ.

الرَّابِعُ مَا رَوَاهُ حَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ صَلَاةٍ قَامَ يَقْضِيهِ فَخَافَ أَنْ يَذْرُكَهُ الصُّبْحُ وَ لَمْ يُصَلِّ صَلَاةَ لَيْلَتِهِ تِلْكَ قَالَ يُؤَخَّرُ الْقَضَاءُ وَ يُصَلِّي صَلَاةَ لَيْلَتِهِ تِلْكَ وَ أَمَّا قَضَاءُ الدَّيْنِ عَنْ الْمَيِّتِ فَلِقَضَائِهِ الْحَنَعِمِيَّةِ (3) لَمَّا سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِنْ أَبِي أَدْرَكْتُهُ فَرِيضَةُ الْحَجِّ شَيْخًا زَمِنًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ

ص: 315

1- 1. الفقيه ج 2 ص 195.

2- 2. معاني الأخبار: 42.

3- 3. عن ابن عباس قال: ان امرأه من خثعم قالت: يا رسول الله ان فريضة الله على عباده في الحج، أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحله، أ فأجج عنه؟ قال: نعم و ذلك في حجه الوداع، متفق عليه. و عن ابن عباس قال: أتى رجل النبي صلى الله عليه و آله فقال: ان أختي نذرت أن تحج، و انها ماتت فقال النبي صلى الله عليه و آله: لو كان عليها دين أ

كنت قاضيه ! قال: نعم، قال: فاقض دين الله، فهو أحق بالقضاء، متفق عليه،
راجع مشكاة المصابيح ص 221.

يُحَجَّ إِنْ حَجَّجَتْ عَنْهُ أَوْ يَتَّقُهُ ذَلِكَ قَالَ لَهَا أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ أَوْ كَانَ يَتَّقُهُ ذَلِكَ قَالَتْ نَعَمْ قَالَ فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ.

إذا تقرر ذلك فلو أوصى الميت بالصلاة عنه وجب العمل بوصيته لعموم قوله تعالى فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ و لأنه لو أوصى ليهودى أو نصرانى وجب إنفاذ وصيته فكيف الصلاة المشروعة.

لِرَوَايَةِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ بِسَيِّدِهِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ أَعْطَاهُ لِمَنْ أَوْصَى لَهُ وَ إِنْ كَانَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ - فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ (1).

وَ ذَكَرَ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ فِي حَدِيثٍ آخَرَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَوْصَى إِلَى أَنْ أَضَعَ فِي يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ لَوْضَعْتُ فِيهِمْ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ الْآيَةُ.

قال السيد بعد هذا الكلام و يدل على أن الصلاة عن الميت أمر مشروع تعاقد صفوان بن يحيى و عبد الله بن جندب و على بن النعمان فى بيت الله الحرام أن من مات منهم يصى من بقى صلاته و يصوم عنه و يحج عنه ما دام حيا فمات صاحبه و بقى صفوان فكان يفى لهما بذلك فيصلى كل يوم و ليلة خمسين و مائه ركعه و هؤلاء من أعيان مشايخ الأصحاب و الرواه عن الأئمة عليهم السلام.

قال السيد رحمه الله حسنا قال إنك إذا اعتبرت كثيرا من الأحكام الشرعية وجدت الأخبار فيها مختلفه حتى صنف لأجلها كتب و لم يستوعب الخلاف و الصلاة عن الأموات قد ورد فيها مجموع هذه الأخبار و لم نجد خبرا واحدا يخالفها و من المعلوم أن هذا المهم فى الدين لا يخلو عن شرع بقضاء أو ترك فإذا وجد المقتضى و لم يوجد المانع علم موافقه ذلك للحكمه الإلهيه.

و قد ذكر ذلك الأصحاب لأنهم مفتون بلزوم قضاء الصلاة على الولى فقد

ص: 316

حكى ابن حمزه فى كتابه فى قضاء الصلاه عن الشيخ أبى جعفر محمد بن الحسين الشوهانى أنه كان يجوز الاستيجار عن الميت و استدل ابن زهره على وجوب قضاء الولى الصلاه بالإجماع على أنها تجرى مجرى الصوم و الحج و قد سبقه ابن الجنيد بهذا الكلام حيث قال و العليل إذا وجبت عليه الصلاه و آخرها عن وقتها إلى أن فاتت قضاها عنه و ليه كما يقضى حجه الإسلام و الصيام قال و كذلك روى أبو يحيى إبراهيم بن سليم عن أبى عبد الله عليه السلام فقد سويا بين الصلاه و بين الحج و لا ريب فى جواز الاستيجار على الحج.

قلت هذه المسأله أعنى الاستيجار على فعل الصلاه الواجبه بعد الوفاه مبنيه على مقدمتين إحداهما جواز الصلاه عن الميت و هذه إجماعيه و الأخبار الصحيحه ناطقه بها كما تلوناه و الثانيه أنه كلما جازت الصلاه عن الميت جاز الاستيجار عنه. و هذه المقدمه داخله فى عموم الاستيجار على الأعمال المباحه التى يمكن أن تقع للمستأجر و لا يخالف فيها أحد من الإماميه بل و لا من غيرهم لأن المخالف من العامه إنما منع لزعمه أنه لا يمكن وقوعها للمستأجر عنه أما من يقول بإمكان وقوعها له و هم جميع الإماميه فلا يمكنه القول بمنع الاستيجار إلا أن يخرق الإجماع فى إحدى المقدمتين على أن هذا النوع قد انعقد عليه الإجماع من الإماميه الخلف و السلف من عهد المصنف و ما قبله إلى زماننا هذا و قد تقرر أن إجماعهم حجه قطعيه.

فإن قلت فهلا اشتهر الاستيجار على ذلك و العمل به عن النبى صلى الله عليه و آله و الأئمه عليهم السلام كما اشتهر الاستيجار على الحج حتى علم من المذهب ضروره.

قلت ليس كل واقع يجب اشتهاره و لا كل مشهور يجب الجزم بصحته فرب مشهور لا أصل له و رب متأصل لم يشتهر إما لعدم الحاجه إليه فى بعض الأحيان أو لندور وقوعه و الأمر فى الصلاه كذلك فإن سلف الشيعة كانوا على ملازمه الفريضه

و النافله على حد لا يقع من أحد منهم إخلال بها إلا لعذر يعتد به كمرض موت أو غيره و إذا اتفق فوات فريضه بأدروا إلى فعلها لأن أكثر قدمائهم على المضايقه المحضه فلم يفتقروا إلى هذه المسأله و اكتفوا بذكر قضاء الولي لما فات الميت من ذلك على طريقه الدور و يعرف هذه الدعاوى من طالع كتب الحديث و الفقه و سيره السلف معرفه لا يرتاب فيها.

فخلف من بعدهم قوم تطرق إليهم التقصير و استولى عليهم فتور الهمم حتى آل الحال إلي أنه لا يوجد من يقوم بكمال السنن إلا أوحديهم و لا مبادر بقضاء الفائت إلا أقلهم فاحتاجوا إلى استدراك ذلك بعد الموت لظنهم عجز الولي عن القيام فوجب رد ذلك إلى الأصول المقرره و القواعد الممهده و فيما ذكرناه كفايه انتهى كلامه زيد إكرامه (1).

و لقد حقق و أفاد و أحسن و أجاد و الحديث الثانى و الثالث المذكوران فى كتاب المسائل و العشرون و الحادى و العشرون و هما واحد رواه فى قرب الإسناد عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن جندب و الثالث و العشرون رواه مرسلًا فى عده الداعى (2).

و لا بأس أن نتمم ما حققه ببعض الكلام.

اعلم أن الصلوات و الأعمال التى يؤتى بها للميت على وجوه و أنواع الأول الإتيان بالتطوعات و إهداء ثوابها إلى الميت و هذا مما لا ريب فى جوازه استحبابه كالصلوات المندوبه و الصوم و الحج المندوبين و الصدقات المستحبه بل يجوز ذلك للأحياء أيضا بأن يشركهم فى ثوابها بعد الفعل أو يهب لهم جميع الثواب و الأحوط أن لا يفعل الأخير فى الواجبات.

الثانى الصلاه التى فاتت عن الميت و علم ذلك و لم يكن له ولد أو كان و لم

ص: 318

1- 1. الذكرى: 73- 75.
2- 2. قد أشرنا إلى مواضعهما.

يأت بها فالظاهر أنه يجوز فعلها تبرعا عن الميت (1) و الاستيجار له و إن لم يرد

ص: 319

1- 1. قد عرفت فيما سبق من أبحاثنا أن الصلاه دين لقوله تعالى: « إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا » و هكذا الصوم حيث يقول عز و جل: « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ » و هكذا الحج، حيث عبر عنه في القرآن العزيز كالتعبير عن الحقوق الماليه، فقال: « وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » الا أن الصلاه و الصوم دين على الأبدان، و الحج دين في الأموال و الأبدان معا. فاذا مات المؤمن و كان عليه صوم أو صلاه، وجب على وليه أداء هذا الدين بنفسه أو باستيجار شخص آخر يستاجره بمال نفسه. لا من مال الميت، فانهما حق على الأبدان خاصه، الا أنه إذا أوصى الميت بذلك أخرج وليه أجره ذلك من ثلث ماله، و أمّا إذا لم يكن له ولي يطالب بأداء هذا الدين جاز لسائر المؤمنين من إخوانه أن يتبرعوا بصلاته و صيامه لقوله تعالى: « وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ » و أمّا الحج، فلما كان ذا وجهين: له تعلق بالاموال و تعلق بالأبدان وجب على وليه تكفل ذلك بمعنى أنه يخرج من صلب مال الميت ما يكفى لمخارج الحج فقط و هو الشطر الذي تعلق بماله، ثم يحج الولي بنفسه و ينفق ذاك المال في سفره من دون أن يأخذ لأعماله البدنيه عوضا من مال الميت، فان هذا الشطر ممّا تعلق ببدنه، و هذا وليه يطالب بذلك على حدّ الصلاه و الصوم. نعم له أن لا يحج بنفسه و يستأجر من ينوب عنه و يؤدي الزائد على المخارج الاصلى من ماله، الا أن يكون الميت أوصى بذلك فيخرج مئونه ذلك من ثلث ماله ان و فى ذلك. و أمّا جواز النيابة فى ذلك، سواء كان تبرعا أو استيجارا- فلان الصلاه و الصوم و الحج عبادات مجعوله، بمعنى أن الشارع المقدس يتلقى فعل كل واحد منها عباده له و قربه منه، لا أنه يكون قصد القربه من المتعبد محققا لعنوان العباده فيهما، على ما هو الشأن فى التوسليات، و لذلك نحكم بحرمة الصلاه و الصوم من الحائض، و ان لم يقصد القربه بذلك، أو قيل بأنه لا يتمشى منها قصد القربه، و هكذا الصلاه من غير طهاره و ان كان المصلى لا يقصد القربه بذلك. فاذا كانت الصوم و الصلاه و هكذا الحج ماهيه مجعوله و تلقاها الشارع عباده، جاز اتيانها نيابه عن الميت، فانها مطلوبه بماهيتها: تقرب صاحبها إلى الله عز و جل، و صاحبها عند الله هو المنوب عنه لا النائب، فان النائب انما عمل تلك الاعمال العباديه بدلا عن الغير فى مقابله الثواب و

ثوابه اما الاجره ان كان استيجارا، و اما الجنه و نعيمها ان كان تبرعا، و هذا أيضا واضح بحمد الله.

بخصوصه فى الأخبار و لم يكن مشتهرا بين قدماء الأصحاب لكن لا يبعد القول به بالعمومات و لو تبرع الموجه بها أو ألزم على نفسه بالنذر أو اليمين و تبرع الوارث أو غيره بالأجره من غير شرط و صيغه لكان أولى و أحوط.

الثالث الصلاه أو الصوم أو الحج باحتمال أن عليه قضاء إما بالإخلال بها أو ببعض شرائطها و واجباتها كما فى أكثر الناس حيث يأتون بها مع جهلهم بالمسائل و عدم تصحيحهم للقراءه و عدم تورعهم عن النجاسات أو الثياب المغصوبه و أشباه ذلك فالظاهر استحباب إيقاعهم ثانيا بأنفسهم و الاستيجار لهم و التبرع عنهم بعد وفاتهم لعمومات الاحتياط و لقصه صفوان.

الرابع أن يفعل للميت قضاء الصلاه و الصوم و شبههما مع العلم أو الظن الغالب بعدم شغل ذمتهم بها ففيه إشكال و إن شمله بعض الأخبار المتقدمه بل الظاهر من حال صفوان و رفيقيه ذلك (1)

لأن سائر الأخبار غير صريحه فى ذلك و قصه

ص: 320

1- 1. بل الظاهر من حال صفوان- و قد مر قصته بنصها فى أول الباب تحت الرقم 2 أنه كان يفرض رفيقيه الماضيين حيا و مع ذلك يأتى بالعبادات المفروضة و المسنونه عليهما نيابه، و هذا مشكل من حيث الصحه و جواز الإتيان بها، و ذلك لانه كان يصلى فى اليوم و الليله خمسين و مائه ركعه: خمسين لنفسه فرضا و نفلا و خمسين لعبد الله بن جندب و خمسين لعلى بن النعمان، و صلاته هذه عنهما ان جؤزنا و صحنا بالنسبه الى النوافل المندوبه لا يصحّ و لا يجوز بالنسبه الى الفرائض، فانها انما جعلت فرضا على الأحياء فلو فرضا حين لم يصحّ النيابة عنهما لكون الفرائض مكتوبا على أنفسهما، و لو فرضا ميتين لم تكن مفروضه عليهما. بل و لو قلنا بأن نيته للفرائض بدلا عنهما يصير لغوا، و يبقى محبوبيه تلك الصلوات على حالها، فيلحقهما ثوابها، لم يصحّ لان غير صلاه الصبح من الفرائض بعضها رباعيه و بعضها ثلاثيه، و لا انتداب الى صلاه كذلك الا بعنوان الفرض، فتدبر.

صفوان روهها مرسلأ.

و قد ٲتسامح فى أسانيد تلك القصص اللى لیس الغرض الأصلی من إیرادها
تأسیس حکم شرعى.

ثم إنه یمکن المناقشه فى بعض استدلالات السید و الشهید قدس الله
روحهما و دعوى الإجماع و غیر ذلك طویناه على غره إذ بعد وضوح المرام لا
طائل تحت ذلك إلا الإطناب و تكثیر حجم الكتاب.

ص: 321

«1»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْمَغْرِبَ حَتَّى دَخَلَ وَقْتُ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ قَالَ يُصَلِّي الْعِشَاءَ ثُمَّ الْمَغْرِبَ (1).

و سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْعِشَاءَ فَذَكَرَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يُصَلِّي الْعِشَاءَ ثُمَّ الْفَجْرَ (2).

و سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْفَجْرَ حَتَّى حَضَرَتِ الظُّهْرُ قَالَ يَبْدَأُ بِالظُّهْرِ ثُمَّ يُصَلِّي الْفَجْرَ كَذَلِكَ كُلَّ صَلَاةٍ بَعْدَهَا صَلَاةٌ (3).

بيان: اعلم أن أكثر المتقدمين من الأصحاب ذهبوا إلى وجوب الفور في القضاء فأوجبوا تقديم الفائتة على الحاضرة سواء اتحدت أو تعددت ما لم يتضيق وقت الحاضرة فمنهم من صرح ببطالان الحاضرة إذا أتى بها في سعة الوقت مع تذكر الفائتة و منهم من لم يصرح بذلك و بالغ السيد و ابن إدريس في ذلك حتى لم يجوزوا الأكل و النوم و تحصيل المعيشة إلا بقدر الضرورة و قالوا لا يجوز أن يصلى الحاضرة إلا في آخر الوقت.

و ذهب ابنا بابويه إلى الموسعة المحضة و إليه ذهب أكثر المتأخرين قال في المختلف و هو مذهب والدي و أكثر من عاصرناه من المشايخ لكن عند المتأخرين تقديم الفائتة مستحب و عند ابني بابويه يستحب تقديم الحاضرة.

و ذهب المحقق إلى تقديم الفائتة الواحدة على الحاضرة دون المتعددة و

ص: 322

1- 1. قرب الإسناد ص 91 ط حجر، 119 ط نجف.

2- 2. قرب الإسناد ص 91 ط حجر، 119 ط نجف.

3- 3. قرب الإسناد ص 91 ط حجر، 119 ط نجف.

العلامه فى المختلف إلى تقديم الفائته إن ذكرها فى يوم الفوات سواء كانت واحده أو متعدده و كأنه أراد باليوم ما يتناول الليله المستقبليه ليتناول تعدد الفائت مع تذكره فى يوم الفوات.

و القول بالمواسعه المطلقه لا يخلو من قوه و الأخبار الداله على المضايقه يمكن حملها على التقيه لاشتغالها بين العامه أو على الاستحباب إن قلنا باستحباب تقديم الفائته و هو أيضا مشكل لورود أخبار كثيره بالأمر بتقديم الحاضره و الوجه الأول أظهر.

و أما التفصيل الوارد فى هذا الخبر(1)

فلم أر به مصرحا نعم نقله الشيخ يحيى بن سعيد فى الجامع روايه حيث قال و لمن عليه فائت فرض صلاه أن يصلى الحاضره أول الوقت و آخره و روى عبد الله بن جعفر الحميرى و ذكر هذا الخبر.

ثُمَّ قَالَ وَ رُويَ فِي حَدِيثٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَإِنْ ذَكَرْتَهُمَا يَغْنَى الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ بَعْدَ الصُّبْحِ فَصَلِّ الصُّبْحَ ثُمَّ الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعِشَاءَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَإِنْ نِمْتَ عَنِ الْعَدَاةِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَصَلِّ الرَّكَعَتَيْنِ ثُمَّ صَلِّ الْعَدَاةَ.

انتهى.

و الخبر مما يدل على الموساعه و الأمر بتقديم العشاء للاستحباب لكراهه الصلاه بعد الفجر أو للتقيه لمنعهم من ذلك و هذا معنى قوله عليه السلام كل صلاه

ص: 323

1- 1. قد عرفت وجه ذلك فى باب أوقات الصلوات ج 82، و أن تقديم الحاضره انما يكون إذا كانت الحاضره صاحبه الوقت بالفرض أو السنه، بحيث إذا أخرها عن وقتها، صارت الحاضره أيضا قضاء. و يدل على ذلك بل ينص عليه روايات منها ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: إذا فاتتك صلاه فذكرتها فى وقت اخرى فان كنت تعلم انك إذا صليت التى فاتتك كنت من الأخرى فى وقت فابدأ بالتى فاتتك، فان الله عز و جل

يقول: « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي » و ان كنت تعلم أنك إذا صليت التي فاتتك،
فاتتك التي بعدها، فابدأ بالتي أنت في وقتها و اقض الأخرى.

بعدها صلاه أى نافله و لا يكره الصلاه بعدها و المراد بوقت العشاء الوقت المختص بها.

«2»- فَقُهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: سُئِلَ الْعَالِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ تَامَ وَ تَسَبَّهَ فَلَمْ يُصَلِّ الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ قَالَ إِنْ اسْتَيْقَظَ قَبْلَ الْفَجْرِ يَقْدِرُ مَا يُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا يُصَلِّيهِمَا وَ إِنْ خَافَ أَنْ يَفُوتَ إِحْدَاهُمَا فَلْيَتَيَّدَا بِالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ فَإِنْ اسْتَيْقَظَ بَعْدَ الصُّبْحِ فَلْيُصَلِّ الصُّبْحَ ثُمَّ الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعِشَاءَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَإِنْ خَافَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَتَفُوتَهُ إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ فَلْيُصَلِّ الْمَغْرِبَ وَ يَدْعُ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حَتَّى تَنْبَسِطَ الشَّمْسُ وَ يَذْهَبَ شُعَاعُهَا وَ إِنْ خَافَ أَنْ يُعْجَلَهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ وَ يَذْهَبَ عَنْهُمَا جَمِيعًا فَلْيُوَخَّزْهُمَا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَ يَذْهَبَ شُعَاعُهَا(1).

ص: 324

1- 1. فقه الرضا عليه السلام ص 10 و 11، و رواه الشيخ فى التهذيب ج 1 ص 213 بإسناده عن أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام، و مثله بإسناده عن ابن مسكان عنه عليه الصلاة و السلام. و وجه الحديث واضح على ما عرفت من أوقات الصلوات، حيث كان صلاه المغرب وقتها محدوده بين المغربين بالفرض، و مختصه بأول ذهاب الحمرة بالسنة، و صلاه العشاء وقتها ممدوده الى ثلث الليل، الى نصف الليل، الى آخر الليل لمن اضطر الى ذلك، بالفرض، مختصه بذهاب الحمرة من المشرق بحكم السنة، و هكذا صلاه الفجر، وقتها محدوده بين الطلوعين بالفرض مخصوصه بالغسل أو طلوع الفجر الصادق بحكم السنة. و إذا أنعمت النظر فيما تلوناه عليك، تعرف أن لا مخالفه بين الاخبار الوارده عن الأئمة المعصومين عليهم السلام فى باب المواسعه و المضايقه و باب الترتيب بين الحاضره و الفائتة، و تعرف أن ذلك كله انما تتبع حكم أوقات الصلوات فيختلف حكمها باختلاف أوقاتها المسنونه و المفروضه بعد رعايه بعض المصالح كالتحفظ على صلاه العصر و الفجر أن لا يصلى بعدهما صلاه قضاء، حيث لا يتميز صلاه القضاء عن النافله الا بالنيه، و قد نهى النبى صلى الله عليه و آله عن الصلاه بعدهما و أمّا الاصحاب رضوان الله عليهم، فلما لم يتحرروا مبنى الأحاديث زعموا أنه لا بد من الحكم الكلى اما بالمواسعه أو المضايقه و هكذا الحكم بلزوم الترتيب أو عدمه، فوجدوا الأحاديث مختلفه فى ذلك فاختلفوا فى فتاواهم و لا اختلاف فيها بحمد الله.

«3»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، رُوِيَ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ قَامَتْهُ صَلَاةٌ حَتَّى دَخَلَ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ أُخْرَى فَإِنْ كَانَتْ فِي الْوَقْتِ بَسَعَهُ بَدَأَ بِالتِّي قَامَتْهُ وَصَلَّى التِّي هُوَ مِنْهَا فِي وَقْتٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ إِلَّا مَقْدَارٌ مَّا يُصَلِّي فِيهِ التِّي هُوَ فِي وَقْتِهَا بَدَأَ بِهَا وَقَصَّى بَعْدَهَا الصَّلَاةَ الْقَائِمَةَ (1).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَقَالَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ نَسِيَ صَلَاةَ الظُّهْرِ حَتَّى صَلَّى رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ قَالَ فَلْيَجْعَلْهُمَا لِلظُّهْرِ ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ الْعَصْرَ قَالَ فَإِنْ نَسِيَ الْمَغْرِبَ حَتَّى صَلَّى رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْعِشَاءِ قَالَ يُتِمُّ صَلَاتَهُ ثُمَّ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ بَعْدُ قَالَ لَهُ الرَّجُلُ جُعِلْتُ فِدَاكَ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا قَالَ لِأَنَّ الْعَصْرَ لَيْسَ بَعْدَهَا صَلَاةٌ يَعْنِي لَا يَتَنَفَّلُ بَعْدَهَا وَالْعِشَاءُ الْآخِرَةُ يُصَلِّي بَعْدَهَا مَا شَاءَ (2).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ صَلَاةَ الظُّهْرِ حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ قَالَ يَجْعَلُ التِّي صَلَّى الظُّهْرَ وَ يُصَلِّي الْعَصْرَ قِيلَ فَإِنْ نَسِيَ الْمَغْرِبَ حَتَّى صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ قَالَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ ثُمَّ يُصَلِّي الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ (3).

بيان: الخبر الثاني (4)

لم أرَ قائلًا به و حمل على ما إذا تضيق وقت العشاء دون العصر و إن كان التعليل يأبى عنه لمعارضته للأخبار الكثيرة و يمكن حمله على التقية و التعليل ربما يؤيده و الأخير يدل على العدول بعد الفعل و سيأتى القول فيه.

«4»- الْمُعْتَبَرُ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قُلْتُ: يَقُوتُ الرَّجُلُ

ص: 325

-
- 1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 141.
 - 2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 141.
 - 3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 141.
 - 4- 4. تراه فى التهذيب ج 1 ص 213.

الْأُولَى وَهُوَ الْعَصْرُ وَالْمَغْرِبُ وَ يَذْكُرُ عِنْدَ الْعِشَاءِ قَالَ يَبْدَأُ بِالْوَقْتِ الَّذِي هُوَ فِيهِ قَائِمٌ لَا يَأْمَنُ الْمَوْتَ فَيَكُونُ قَدْ تَرَكَ الْقَرِيبَةَ فِي وَقْتٍ قَدْ دَخَلَ ثُمَّ يَقْضِي مَا قَائِمُهُ الْأَوَّلَ قَالُوا (1).

«5»- فَقَهُ الرَّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: سُئِلَ الْعَالِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الظُّهْرَ حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ قَالَ يَجْعَلُ صَلَاةَ الْعَصْرِ الَّتِي صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ يُصَلِّي الْعَصْرَ بَعْدَ ذَلِكَ (2).

بيان: هذا مضمون روايه الحلبي رواها الشيخ بسند فيه (3) ضعف على المشهور و تفصيل القول فيه أنه لو ظن أنه صلى الظهر فاشتغل بالعصر فإن ذكر و هو فيها عدل بنيته إلى الأولى و صلى الثانية سواء كان في الوقت المختص أو المشترك و الروايات في ذلك كثيرة و لو كان الذكر قبل التسليم قال في البيان في العدول وجهان مبنيان على وجوبه و أنه جزء من الصلاة أو لا انتهى و ربما يقال على القول بالاستحباب أيضا يعدل.

و إن ذكر بعد الفراغ فالمشهور أنه إن كان جميع الصلاة في الوقت المختص بالأولى أعاد و إلا صحت صلاته و يأتي بالأولى بعدها بناء على القول بالاختصاص و أما على القول بالاشتراك كما هو مذهب الصدوق صحت صلاته على التقديرين و الأخبار الواردة بعدم الإعادة مطلقة.

و أما العدول بعد إتمام الصلاة فلم أر به قائلا و أول الشيخ هذا الخبر و صحيحه زرارته (4) الداله على ذلك على أنه صلى أكثرها أو يكون معنى صلى شرع فيها و هو بعيد و القول بالتخير بين العدول و فعل الأولى بعدها من غير عدول جامع بين

ص: 326

-
- 1- 1.المعتبر: 236.
 - 2- 2. فقه الرضا ص 10 ذيل الصفحة.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 212، و ضعفه بمحمد بن سنان.
 - 4- 4. التهذيب ج 1 ص 300، الكافي ج 3 ص 291.

الأخبار إن لم يكن مخالفا للإجماع و الأحوط العدول مطلقا ثم الإتيان بهما معا.

«6»- غِيَاثُ سُلْطَانِ الْوَرَى، عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ صَلَاةٍ قَامَ يَقْضِيهِ فَقَافَ أَنْ يُدْرِكَهُ الصُّبْحُ وَ لَمْ يُصَلِّ صَلَاةَ لَيْلَتِهِ تِلْكَ قَالَ يُؤَخَّرُ الْقَضَاءُ وَ يُصَلِّي صَلَاةَ لَيْلَتِهِ تِلْكَ.

أقول: ألف السيد الجليل على بن طاووس قدس الله لطيفه (1) رساله فى عدم المضايقه فى فوائت الصلوات و لنذكر هنا بعضها قال بعد إيراد روايه قرب الإسناد كما مر

وَ مِنْ ذَلِكَ مَا رَوَيْتُهُ مِنْ كِتَابِ الْفَاخِرِ الْمُخْتَصَرِ مِنْ كِتَابِ بَحْرِ الْأَحْكَامِ تَأْلِيفِ

ص: 327

1- 1. هو السيّد الشريف رضيّ الدين أبو القاسم عليّ بن سعد الدين أبى إبراهيم موسى ابن جعفر بن محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن أبى عبد الله محمّد بن الطاوس الحسنى الحسينى كانت أمه بنت الشيخ ورام بن أبى فراس. و أم والده بنت ابنه الشيخ الطوسى، و لذا يعبر كثيرا فى تصانيفه عن الشيخ الطوسى بجدى أو جد والدى. و قال المحدث القمى: هو السيّد الأجل الاورع الازهد قدوه العارفين الذى ما اتفقت كلمه الاصحاب على اختلاف مشاربهم و طريقتهم على صدور الكرامات عن أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه- غيره، قال العلامة فى اجازته الكبيره: و كان رضيّ الدين على صاحب الكرامات حكى لى بعضها، و روى لى والدى رحمه الله عليه البعض الآخر. اه. أقول: مؤلفاته كثيره و قد أكثر النقل عنها المؤلف العلامة المجلسىّ منها: أمان الاخطار، سعد السعود، كشف اليقين فى تسميه مولانا أمير المؤمنين، الطرائف، الدروع الواقيه، فتح الأبواب، فرج المهموم بمعرفه منهج الحلال و الحرام من علم النجوم، جمال الأسبوع، اقبال الاعمال، فلاح السائل، مهج الدعوات، مصباح الزائر، الملهوف على قتلى الطفوف، غياث سلطان الورى، رساله محاسبه النفس و غيرها.

أَبِي الْقِصْلِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمٍ رَوَايَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الَّذِي ذَكَرَ فِي خُطْبَتِهِ أَنَّهُ مَا رُوِيَ فِيهِ إِلَّا مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ وَصَحَّ مِنْ قَوْلِ الْأَيْمَنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عِنْدَهُ وَقَالَ فِيهِ مَا هَذَا لَفْظُهُ: وَالصَّلَوَاتُ الْقَائِمَاتُ يُفَضِّلْنَ مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ بَدَأَ بِالَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا وَقَصَى الْقَائِمَةَ مَتَى أَحَبَّ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَيْتُهُ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ (1): وَقِيلَ إِنَّ كِتَابَهُ عُرِضَ عَلَى الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَاسْتَحْسَنَهُ وَقَالَ لَيْسَ لِهَؤُلَاءِ يَغْنَى الْمُخَالِفِينَ مِثْلُهُ قَالَ فِيهِ وَمَنْ تَامَ أَوْ نَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ الْأَخْرَهُ فَإِنْ اسْتَيْقَظَ قَبْلَ الْفَجْرِ بِمِقْدَارٍ مَا يُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا فَلْيُصَلِّهِمَا وَإِنْ اسْتَيْقَظَ بَعْدَ الْفَجْرِ فَلْيُصَلِّ الْفَجْرَ ثُمَّ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعِشَاءَ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَرْوَاهُ بِإِسْنَادِي إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ مِنْ أَصْلٍ بِحَظِّ جَدِّي

ص: 328

1- 1. هو أبو عليّ عبيد الله بن عليّ بن أبي شعبه الحلبيّ مولى بنى تيم اللات بن ثعلبه كوفيّ كان يتجر هو و أبوه و اخوته الى حلب فغلب عليهم النسبه الى حلب، قال النجاشيّ: و آل أبي شعبه بالكوفه بيت مذكور من أصحابنا، و جميعهم ثقات مرجوع الى ما يقولون، و كان عبيد الله كبيرهم و وجههم، و صنف الكتاب المنسوب إليه و عرضه على أبي عبد الله عليه السّلام و صححه: قال عند قراءته: أ ترى لهؤلاء مثل هذا، و النسخ مختلفه الاوائل، و التفاوت فيها قريب. قال النجاشيّ: قد روى هذا الكتاب خلق من أصحابنا عن عبيد الله، و الطرق إليه كثيره، و نحن جaron على عادتنا فى هذا الكتاب و ذاكرون إليه طريقا واحدا أخبرنا غير واحد عن عليّ بن حبشى بن قونى الكاتب الكوفيّ عن حميد بن زياد عن عبيد الله بن أحمد ابن نهيك عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبيّ. و قال البرقى فى رجاله، عبيد الله بن على الحلبيّ، عن يحيى بن عمران الحلبيّ، كوفيّ و كان متجره الى حلب فغلب عليه هذا اللقب، مولى ثقه صحيح، له كتاب و هو اول كتاب صنفه الشيعة !.

أَبَى جَعْفَرِ الطُّوسِيِّ رَضَوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَقَالَ فِي كِتَابِهِ تَوَادِرِ الْمُصَنِّفِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَتَأَمُّ عَنِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَهُوَ فِي سَفَرٍ كَيْفَ يَصْنَعُ أَوْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ بِالنَّهَارِ قَالَ لَا يَقْضِي صَلَاةً نَافِلَةً وَلَا قَرِصَةً بِالنَّهَارِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ وَلَا يَثْبُتُ لَهُ وَ لَكِنْ يُؤَخَّرُهَا فَيَقْضِيهَا بِاللَّيْلِ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَرْوَاهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَهْوَارِيِّ رَضَوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ مِمَّا رَوَاهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زِيَادٍ الصَّيْقَلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْأُولَى حَتَّى صَلَّى رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ قَالَ فَلْيَجْعَلْهُمَا الْأُولَى وَ لَيْسَتْ أَيْفَ الْعَصْرِ فُلْتُ فَإِنَّهُ نَسِيَ الْمَغْرِبَ حَتَّى صَلَّى رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْعِشَاءِ ثُمَّ ذَكَرَ قَالَ فَلَيْتِمُ صَلَاتَهُ ثُمَّ لَيْفُضَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَالَ فُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ مَتَى نَسِيَ الظُّهْرَ ثُمَّ ذَكَرَ وَ هُوَ فِي الْعَصْرِ يَجْعَلُهَا الْأُولَى ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ وَ فُلْتُ لِهَذَا يَقْضِي صَلَاتَهُ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فَقَالَ لَيْسَ هَذَا مِثْلَ هَذَا إِنَّ الْعَصْرَ لَيْسَ بَعْدَهَا صَلَاةً وَ الْعِشَاءُ بَعْدَهَا صَلَاةً.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَرْوَاهُ أَيْضًا عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ الْمُشَارِ إِلَيْهِ رَضَوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ مَا هَذَا لَفْظُهُ صَفْوَانُ عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَوْ نَامَ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى دَخَلَ وَقَفْتُ صَلَاةً أُخْرَى فَقَالَ إِنْ كَانَتْ صَلَاةً الْأُولَى فَلْيَبْدَأْ بِهَا وَ إِنْ كَانَتْ صَلَاةً الْعَصْرِ فَلْيُصَلِّ الْعِشَاءَ ثُمَّ يُصَلِّ الْعَصْرَ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَرْوَاهُ أَيْضًا عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ مَا هَذَا لَفْظُهُ حَدَّثَنَا قُصَّالُهُ وَ النَّضْرُ بْنُ سُؤَيْدٍ عَنْ ابْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنْ نَامَ رَجُلٌ أَوْ نَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ الْأُخْرَى فَإِنْ اسْتَيْقَظَ قَبْلَ الْفَجْرِ قَدَّرَ مَا يُصَلِّيهِمَا كِلْتَاهُمَا فَلْيُصَلِّهِمَا وَ إِنْ خَافَ أَنْ تَفُوتَهُ إِحْدَاهُمَا فَلْيَبْدَأْ بِالْعِشَاءِ وَ إِنْ اسْتَيْقَظَ بَعْدَ الْفَجْرِ

فَلْيُصَلِّ الصُّبْحَ ثُمَّ الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعِشَاءَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَرَوِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ مَا هَذَا لَفْظُهُ
حَمَّادٌ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنْ تَامَ
رَجُلٌ وَلَمْ يُصَلِّ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ أَوْ نَسِيَ فَإِنْ اسْتَيْقَظَ قَبْلَ
الْفَجْرِ قَدَّرَ مَا يُصَلِّيهِمَا كِلْتَاهُمَا فَلْيُصَلِّهِمَا وَإِنْ خَشِيَ أَنْ تَقُوتَ إِحْدَاهُمَا
فَلْيَبْدَأَ بِالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَإِنْ اسْتَيْقَظَ بَعْدَ الْفَجْرِ فَلْيَبْدَأَ فَلْيُصَلِّ الْفَجْرَ ثُمَّ
الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَإِنْ خَافَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ
فَتَقُوتَ إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ فَلْيُصَلِّ الْمَغْرِبَ وَ يَدْعُ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ
الشَّمْسُ وَ يَذْهَبَ شُعَاعُهَا ثُمَّ لِيُصَلِّهَا.

و من ذلك ما رأيته فى كتاب النقص على من أظهر الخلاف لأهل بيت النبى
صلى الله عليه و آله إملاء أبى عبد الله الحسين بن عبيد الله بن على
المعروف بالواسطى فقال ما هذا لفظه مسأله من ذكر صلاه و هو فى
أخرى قال أهل البيت عليهم السلام يتمم التى هو فيها و يقضى ما فاته و به
قال الشافعى ثم ذكر خلاف الفقهاء المخالفين لأهل البيت عليهم السلام ثم
ذكر فى أواخر المجلده.

مسأله أخرى من ذكر صلاه و هو فى أخرى إن سأل سائل فقال أخبرونا
عمن ذكر صلاه و هو فى أخرى ما الذى يجب عليه قيل له يتمم التى هو فيها
و يقضى ما فاته و به قال الشافعى ثم ذكر خلاف المخالفين و قال

دَلِيلُنَا عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَى عَنِ الصَّادِقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ:
مَنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ ثُمَّ ذَكَرَ صَلَاةً أُخْرَى فَأَتَتْهُ أُمُّهُ الَّتِي هُوَ فِيهَا ثُمَّ يَقْضِي مَا
فَاتَهُ.

يقول على بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاوس هذا آخر ما أردنا ذكره
من الروايات أو ما رأينا مما لم يكن مشهورا بين أهل الدرايات و صلى الله
على سيد المرسلين محمد النبى و آله الطاهرين و سلم.

و وجدت فى أمالى السيد أبى طالب على بن الحسين الحسنى فى
المواسعه ما هذا لفظه

حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ رَامِسٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الْخَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ تَصِيرٍ بْنُ طَالِبٍ الْخَافِظُ حَدَّثَنَا أَبُو دُهْلٍ عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَقَّارِ الْعَسْقَلَانِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ سَلِيمَانُ الرَّاهِدِيُّ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَعْنٍ حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَكَيْفَ أَقْضِي قَالَ صَلِّ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ مِثْلَهَا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَبْلُ أَمْ بَعْدُ قَالَ قَبْلُ.

أقول: و هذا حديث صريح و هذه الأمالى عندنا الآن فى أواخر مجلده قال (1) الطالبى أولها الجزء الأول من المنتخب من كتاب زاد المسافر تأليف أبى العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمدانى و قد كتب فى حياته و كان عظيم الشأن.

ثم قال السيد رضى الله عنه و من المنامات عن الصادقين الذين لا يشبه بهم شىء من الشياطين فى المواسعه و إن لم يكن ذلك مما يحتج به لكنه مستطرف ما وجدته بخط الخازن أبى الحسن رضوان الله عليه و كان رجلا عدلا متفقا عليه و بلغنى أن جدى وراما (2) رضوان الله عليه صلى خلفه مؤتما به ما هذا لفظه رأيت فى منامى ليلة سادس عشر جمادى الآخرة أمير المؤمنين و الحجه عليهما السلام و كان على أمير المؤمنين عليه السلام ثوب خشن و على الحجه ثوب ألين منه فقلت لأمر المؤمنين عليه السلام

ص: 331

1- 1. فى هامش الأصل: قالب ظ ل.
2- 2. هو الامير الزاهد أبو الحسين ورام بن عيسى بن أبى النجم بن ورام بن خولان ابن إبراهيم بن مالك الأشتر النخعى صاحب أمير المؤمنين عليه السلام، و هو جد السيّد رضى الدين ابن طاوسٍ لامه كما مر، و له كتاب تنبيه الخواطر و نزهه النواظر قد ينقل عنه المؤلف العلامة المجلسى فى البحار، و قد كان من القائلين بالمضايقه. قال الشهيد فى شرح الإرشاد على ما نقله النورى فى خاتمه المستدرک ص 477: و من الناصرين للقول بالمضايقه الشيخ الزاهد أبو الحسين ورام بن أبى فراس رضى الله عنه، فانه صنف فيها مسئله حسنه الفوائد جيده المقاصد.

يا مولاي ما تقول فى المضايقه فقال لى سل صاحب الأمر و مضى أمير المؤمنين عليه السلام و بقيت أنا و الحجه فجلسنا فى موضع فقلت له ما تقول فى المضايقه فقال قولاً مجملاً صلى.

فقلت له قولاً هذا معناه و إن اختلفت ألفاظه فى الناس من يعمل نهاره و يتعب و لا يتهاى له المضايقه فقال صلى قبل آخر الوقت فقلت له ابن إدريس (1) يمنع من الصلاه قبل آخر الوقت ثم التفت فإذا ابن إدريس ناحيه عنا فناداه الحجه عليه السلام يا ابن إدريس فجاءه و لم يسلم عليه و لم يتقدم إليه فقال له لم تمنع الناس من الصلاه قبل آخر الوقت أ سمعت هذا من الشارع فسكت و لم يعد جواباً و انتهت فى أثر ذلك.

أقول: ثم ذكر السيد منامين آخرين فى هذا المعنى أحدهما من الخازن المذكور و الآخر من الوزير محمد بن أحمد العلقمى تركناهما لعدم مناسبتهما للكتاب و الله أعلم بالصواب.

«7»- الْمُفْنَعُ: إِنْ تَسَبَّحْتَ الظُّهْرَ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَ قَدْ صَلَّيْتَ الْعَصْرَ فَإِنْ أَمَّكَ أَنْ تُصَلِّيَهَا قَبْلَ أَنْ تَفُوتَكَ الْمَغْرِبُ قَابِلاً بِهَا وَ إِلَّا فَصَلِّ الْمَغْرِبَ ثُمَّ صَلِّ بَعْدَهَا الظُّهْرَ وَ إِنْ تَسَبَّحْتَ الظُّهْرَ فَذَكَرْتَهَا وَ أَنْتَ تُصَلِّي الْعَصْرَ فَاجْعَلْهَا الظُّهْرَ ثُمَّ صَلِّ الْعَصْرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنْ خِفْتَ أَنْ يَفُوتَكَ وَقْتُ الْعَصْرِ قَابِلاً بِالْعَصْرِ وَ إِنْ تَسَبَّحْتَ الظُّهْرَ وَ الْعَصْرَ فَذَكَرْتَهُمَا عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَصَلِّ الظُّهْرَ ثُمَّ صَلِّ الْعَصْرَ إِنْ كُنْتَ لَا تَخَافُ قَوْتَ إِحْدَاهُمَا وَ إِنْ خِفْتَ أَنْ يَفُوتَ إِحْدَاهُمَا قَابِلاً بِالْعَصْرِ وَ لَا تُؤَخِّرْهُمَا فَتَكُونَ قَدْ قَاتَاكَ جَمِيعاً ثُمَّ تُصَلِّي الْأُولَى بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَثَرِهَا

ص: 332

1- 1. هو الشيخ الفقيه فخر الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن إدريس الحلى كان شيخ الفقهاء بالحله، و يذهب الى رأى السيد المرتضى قدس سرهما بعدم حجية أخبار الآحاد و لذلك طعن عليه بعض الاصحاب كابن داود حيث عنونه فى رجاله فى الضعفاء.

وَمَتَى قَاتَنَكَ صَلَاةُ فَصَلَّاهَا إِذَا ذَكَرْتَ مَتَى ذَكَرْتَ إِلَّا أَنْ تَذْكُرَهَا فِي وَقْتِ قَرِيبَةٍ فَصَلِّ الَّتِي أَنْتَ فِي وَقْتِهَا ثُمَّ صَلِّ الْقَائِتَةَ وَ إِنْ تَسِيَتْ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فَذَكَرْتَهُمَا قَبْلَ الْفَجْرِ فَصَلَّهُمَا جَمِيعاً إِنْ كَانَ الْوَقْتُ وَ إِنْ خِفْتَ أَنْ تَقُوتَكَ إِحْدَاهُمَا قَابِلاً بِالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَ إِنْ ذَكَرْتَ بَعْدَ الصُّبْحِ فَصَلِّ الصُّبْحَ ثُمَّ الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعِشَاءَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَإِنْ نِمْتَ عِنْدَ الْعَدَاةِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ صَلِّ الْعَدَاةَ (1).

ص: 333

1- 1. المقنع: 32- 33 ط الإسلاميه.

تصوير

صوره فتوغرافيه من نسخه الأصل بخط يد المؤلف العلامة المجلسي قدس سرّه تراها في ص 21 و 22 من هذا المجلد

ص: 334

تصوير

صوره أخرى من نسخه الأصل تراها فى ص 305 و 306 من هذا المجلد
والنسخه لخزانه كتب الوجيه الموفق المرزا فخرالدين النصيرى الأمينى دام
ظله

ص: 335

بسمه تعالى

ههنا ننهي بالجزء التاسع من المجلد الثامن عشر من كتاب بحار الأنوار الجامعه لدرر أخبار الأئمه الأطهار- صلوات الله و سلامه عليهم ما دام الليل و النهار و هو الجزء الثامن و الثمانون حسب تجزئتنا فى هذه الطبعه النفيسه الرائقه.

و لقد بذلنا جهدنا فى تصحيحه و مقابله فخرج بحمد الله و مشيئته نقيًا من الأغلاط إلا نزرًا زهيدًا زاغ عنه البصر و كلّ عنه النظر لا يكاد يخفى على القارىء الكريم و من الله نسأل العصمه و هو وليّ التوفيق.

السيد إبراهيم الميانجى محمد الباقر البهردى

ص: 336

كلمه المصحح [الثانيه]

بسم الله الرحمن الرحيم

و عليه توكلى و به نستعين

الحمد لله رب العالمين و الصلاه و السلام على رسوله محمد و عترته الطاهرين.

و بعد: فهذا هو الجزء التاسع من المجلد الثامن عشر و قد انتهى رقمه فى سلسله الأجزاء حسب تجزئتنا إلى 88 حوى فى طيه ثمانية أبواب من كتاب الصلاه.

و قد قابلناه على طبعه الكمباني المشهوره بطبع أمين الضرب و هكذا على نص المصادر التى استخرجت الأحاديث منها و من أحكام الجماعة إلى آخر هذا الجزء على نسخه الأصل التى هى بخط يد المؤلف العلامة المجلسي رضوان الله عليه ترى صورتين منها فتوغرافيتين فيما يلى.

و النسخه لخزانه كتب الفاضل البحّاث الوجيه الموفق المرزا فخر الدين النصيريّ الأمينيّ زاده الله توفيقا لحفظ كتب السلف عن الضياع و التلف فقد أودعها سماحته عندنا للعرض و المقابله خدمه للدين و أهله فجزاه الله عنا و عن المسلمين أهل العلم خير جزاء المحسنين.

المحتج بكتاب الله على الناصب محمد الباقر البهودي صفر المظفر عام 1391 هـ ق

ص: 337

فهرس ما فى هذا الجزء من الأبواب

عناوين الأبواب/ رقم الصفحة

«83»- باب فضل الجماعة و عللها 1- 20

«84»- باب أحكام الجماعة 21- 124

«85»- باب حكم النساء فى الصلاة 125- 130

«86»- باب وقت ما يجبر الطفل على الصلاة و جواز إيقاظ الناس لها 135-
131

«87»- باب أحكام الشكّ و السهو 136- 285

أبواب ما يحصل من الأنواع للصلوات اليومية بحسب ما يعرض لها من
خصوص الأحوال و الأزمان و أحكامها و آدابها و ما يتبعها من النوافل و
السنن و فيها أنواع من الأبواب

أبواب القضاء

«88»- باب أحكام قضاء الصلوات 286- 303

«89»- باب القضاء عن الميت و الصلاة له و تشريك الغير فى ثواب الصلاة
304- 321

«90»- باب تقديم الفوائت على الحواضر و الترتيب بين الصلوات 322

ص: 338

رموز الكتاب

ب: لقرب الإسناد.

بشا: لبشاره المصطفى.

تم: لفلاح السائل.

ثو: لثواب الأعمال.

ج: للإحتجاج.

جا: لمجالس المفيد.

جش: لفهرست النجاشي.

جع: لجامع الأخبار.

جم: لجمال الأسبوع.

جُنه: للجُنه.

حه: لفرحه الغري.

ختص: لكتاب الإختصاص.

خص: لمنتخب البصائر.

د: للعَدَد.

سر: للسرائر.

سن: للمحاسن.

شا: للإرشاد.

شف: لكشف اليقين.

شى: لتفسير العياشى

ص: لقصص الأنبياء.

صا: للإستبصار.

صبا: لمصباح الزائر.

صح: لصحيفه الرضا عليه السلام .

ضا: لفقہ الرضا عليه السلام .

ضوء: لضوء الشهاب.

ضه: لروضه الواعظين.

طا: للصراط المستقيم.

طا: لأمان الأخطار.

طب: لطبّ الأئمه.

ع: لعلل الشرائع.

عا: لدعائم الإسلام.

عد: للعقائد.

عده: للعدّه.

عم: لإعلام الورى.

عين: للعيون و المحاسن.

غر: للغرر و الدرر.

غط: لغيبه الشيخ.

غو: لغوالى اللئالى.

ف: لتحف العقول.

فتح: لفتح الأبواب.

فر: لتفسير فرات بن إبراهيم.

فس: لتفسير عليّ بن إبراهيم.

فض: لكتاب الروضه.

ق: للكتاب العتيق الغرويّ

قب: لمناقب ابن شهر آشوب.

قبس: لقبس المصباح.

قضا: لقضاء الحقوق.

قل: لإقبال الأعمال.

قيه: للدُّروع.

ك: لإكمال الدين.

كا: للكافي.

كش: لرجال الكشيّ.

كشف: لكشف الغمّه.

كف: لمصباح الكفعميّ.

كنز: لكنز جامع الفوائد و تأويل الآيات الظاهره معا.

ل: للخصال.

لد: للبلد الأمين.

لى: لأمالى الصدوق.

م: لتفسير الإمام العسكري عليه السلام .

ما: لأمالى الطوسى.

محص: للتمحيص.

مد: للعمده.

مص: لمصباح الشريعة.

مصبا: للمصباحين.

مع: لمعانى الأخبار.

مكا: لمكارم الأخلاق.

مل: لكامل الزياره.

منها: للمنهاج.

مهج: لمهج الدعوات.

ن: لعيون أخبار الرضا عليه السلام .

نبه: لتنبيه الخاطر.

نجم: لكتاب النجوم.

نص: للكفايه.

نهج: لنهج البلاغه.

نى: لغيبه النعمانى.

هد: للهدايه.

يب: للتهذيب.

يج: للخرائج.

يد: للتوحيد.

ير: لبصائر الدرجات.

يف: للطرائف.

يل: للفضائل.

ين: لكتابي الحسين بن سعيد او لكتابه و النوادر.

يه: لمن لا يحضره الفقيه.

ص: 339

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: 9

المقدمة:

تأسس مركز القائمة للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام 1426 الهجري في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمة للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى توفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوي تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازي العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتب على تقديم آثارهم لتنظيمها
في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحث للمصادر والمعلومات
الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات
إقامة المسابقات في مطالعة الكتب
إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في
الأمكنة الدينية والسياحية
إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية
افتتاح موقع القائمة الانترنتي بعنوان : www.ghaemiyeh.com
إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...
الإطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية
والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها
تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب
كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)
إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس
إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين
إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب
والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على 8 أنظمة؛

JAVA.1

ANDROID.2

EPUB.3

CHM.4

PDF.5

HTML.6

CHM.7

GHB.8

إعداد 4 الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها
على الأنظمة التالية

ANDROID.1

IOS.2

WINDOWS PHONE.3

WINDOWS.4

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة
نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز،
المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق
أهدافنا وعرض المعلومات علينا.
عنوان المكتب المركزي
أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد
محمد حسن التوكلى، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir
البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir
هاتف المكتب المركزي 03134490125
هاتف المكتب في طهران 88318722 - 021
قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109.